إشكالية التعامل مع السنة النبوية



طه جابر العلواني

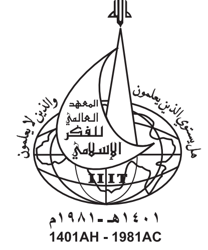
المعهد العالمي للفكر الإسلامي

إشكاليَّة التعامل مع السنَّة النبويَّة

إشكاليَّة التعامل مع السنَّة النبويَّة

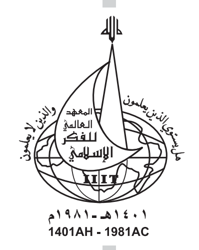
تأليف

طه جابر العلواني



١٤٠١هـ-١٩٨١م
1401AH - 1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي



الطبعة الأولى 1435هـ / 2014م

إشكاليَّة التعامل مع السنَّة النبويَّة

تأليف: طه جابر العلواني

موضوع الكتاب 1- **السنة النبوية** 2- **الرواية والدراية**
3- **علم مصطلح الحديث** 4- **نقد المتون**

ردمك (ISBN): 3-619-56564-1-978

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المركز الرئيسي - الولايات المتحدة الأمريكية

The International Institute of Islamic Thought
P.O.Box: 669, Herndon, VA 20172 - USA
Tel: (11133 471 (703-, Fax: (13922 471 (703-
www.iiit.org / iiit@iiit.org

مكتب الأردن - عمّان

ص.ب 9489 الرمز البريدي 11191

هاتف: 4611421 6 962+ فاكس: 4611420 6 962+
www.iiitjordan.org

مكتب التوزيع في العالم العربي

بيروت - لبنان

هاتف: 009611707361 - فاكس: 009611311183
www.eiiit.org / info@eiiit.org



شكر وإهداء

أما وقد بلغ الكتاب مرحلة الطبع، فإنَّني أحمد الله وأشكره على ما هدى ويسر وألهم، وأود أن أشكر جميع من نبهوني من الأساتذة المسلمين الجدد إلى ضرورة إعداد دراسة في هذا المجال في الولايات المتحدة خاصَّة، فاستعنت بالله -تعالى- على إعداده بنفسي بعد أن اعتذر عن إعداده آخرون ممن لا يحملون تلك المعاناة. وقد قامت ابنتي الدكتورة زينب طه العلواني -حفظها الله- بتخصيص يوم كامل من كل أسبوع لمساعدتي في الإعداد، وبعد أن قارب الكتاب التمام عهدت به إلى أسرة مكتبي في القاهرة بعد انشغال زينب برسالتها للدكتوراه، فساعد في إتمامه كل من خديجة جعفر، وسارة محمد الصغير، وخالد مصطفى، ورانيا رجب، وبعض الأساتذة الأفاضل الذين اطلعوا على بعض فصوله فنال إعجابهم، وإذا كانت ذاكرتي قد احتفظت بهذه الأسماء لأوجه الشكر إليها، فقد يكون هناك آخرون كثيرون يستحقون مني ومن القراء الشكر والدعاء.

سائلاً العلي القدير أن يعين على استكمال ما بدأناه من معالجة مشكلات كبرى في تاريخنا الفكري يتهيب الباحثون اقتحام العقبة في معالجتها، لكننا عازمون -بإذن الله- على معالجة كل ما يسمح الأجل والصحة والوقت فيه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، وأعاننا على تقديم كل ما من شأنه إيقاظ أمتنا ووضعها على طريق القرآن، طريق النهوض من جديد.

المحتويات

الفصل الثالث

القرآن هو المصدر المُنْشِئُ والسُّنَّةُ هي البيان التطبيقي

الفصل الرابع

كيف تضخم دور الرواية: رؤية تاريخيَّة

الفصل الخامس

السياق التاريخي لتدوين السنَّة الأحاديث

الفصل السادس

حجيَّة الإخبار بالسنَّة

المقدمة

لعلّ المهمّة الأساسية لهذا الكتاب هي البَحْث في ما يساعد على تحديد دقيق للعلاقة بين السنة والقرآن المجيد، هذه العلاقة التي صيغت بأشكال متبانية في كثير من الأفهام نتيجة ظروف تاريخية مختلفة، أفرزت معارف وتجارب وخبرات متنوعة مترجمة وافدة، أو مبتكرة سائدة تركت آثارها في العلوم والمعارف التي أطللنا بها على "السنة النبوية"، كما ساعد في ذلك اختلاف الرؤى والمفاهيم والمواقف بين المتقدمين والمتأخِّرين، كذلك كَرَّسَتِ المذاهبُ الفقهية والمدارس الأصولية بنوعيها: "الأصولي الفقهي" و"الكلامي" بعض الآراء والمواقف من بعض أنواع السنن تبعاً لظروف التحمل، والأداء، وضوابط الجرح والتعديل، والاختلافات الحادَّة في كل منها، أو تبعاً للضوابط الفقهية، والقواعد الكلاميَّة، والأصوليَّة التي قد تَحْمِلُ بعضهم على رد هذا النوع أو ذاك، وقبول هذا الحديث وَرَدِّ أو تأويل ما يخالفه، أو الاختلاف في بعض الرواة، أو في مقاييس نقد المتون، أو غير ذلك، ولا يخفى أنَّ بعضها معتبر، وله سنده العلمي ووجاهته المنطقية، وبعضها مما تختلف الأنظار فيه.

ونحن في هذه الدراسة لا نستهدف أن نضيف إلى أسباب الاختلاف في السنن أسباباً جديدة، أو نقلل من أهمية هذه المدرسة أو تلك من مدارسنا التاريخية المتنوعة، أو نقف موقف الحَكَم بينها، أو ننتصر لبعضها على بعضها الآخر، فكل ذلك لا يعد -في نظرنا المتواضع- مما ينبغي إضاعة نفائس الأوقات فيه، بل إننا نهدف إلى أن نحدد العلاقة الدقيقة بين الكتاب والسنة، تحديداً لا يسمح بإيجاد تضاد بينهما (بطريقة منهجية، لا على طريقة التوفيق

التعسفي والتحكمي الذي قام به بعضٌ ممن اشتغلوا بعلوم مشكل الحديث)، أو إيجاد علاقة غير علاقة تكامل عملي بين نظرية وتطبق؛ إننا نريد تحديد العلاقة وفْقًا لتصورنا لتحديد الله -تبارك وتعالى- لها، وإدراك رسول الله -عليه الصلاة والسلام- لحقيقتها.

إنَّ إشكاليَّة التعامل مع السنة النبويَّة -سيرةً وأقوالاً وأفعالاً وتقريراتٍ- لم تكن قائمة في عهد رسول الله ﷺ؛ ذلك لأنَّ القرآن المجيد كان شديد الوضوح في حصر الحاكمية والاتباع في ذاته، ورسول الله ﷺ كان حريصاً على إيقاف الأمة عند تلك الحدود، وعدم التساهل في تجاوزها في أي حال من الأحوال، لكنه أمرهم باتباعه والتأسِّي به وهو يتبع القرآن، ويُرِيهِمْ كيفية اتباعه وتطبيقه، والعمل به، وتحويله إلى سلوك ونظام حياة يعيشونه في واقعهم، ويوجهون به حركة الحياة والأحياء.

وقد اتخذ -عليه الصلاة والسلام- جميع الضمانات الكفيلة بترسيخ هذه القاعدة، وتدعيم ذلك المبدأ؛ لبناء أمة القرآن بالقرآن، فكان -عليه الصلاة والسلام- القرآن الإنسان إلى جانب القرآن الكتاب؛ ليكون المثلَ والأُسْوَةَ وَالقُدْوَةَ الذي بِهُدَاهُ يهتدي الناس. ومن أبرز تلك الضمانات التي أكد ﷺ عليها أن لا يشاب القرآن بشيء يمكن أن يشغل الناس عنه، فلقد منع رسول الله أصحابه من كتابة ما يسمعون عنه غير القرآن؛ لأسباب ومسوّغات كثيرة سنأتي على بيانها، فكان منع الناس من كتابة السُّنَنِ، والتوكيدُ عليهم بأنَّ: من كتب شيئًا غيرَ القرآن فليَمْحُهُ، ولم يكن الرسول حين يأمرهم بذلك متهاوناً في السُّنَن، أو مُقَلِّلاً من شأنها وأهميتها، بل كان يريد الهيمنة بالقرآن على عقول المسلمين، وقلوبهم، وأعمالهم، وتصرفاتهم، وبناء أنفسهم، وعقولهم، وشخصياتهم بالقرآن. فإذا تم ذلك فإن القرآن المجيد سيكون المِفْتَاحَ للسنة والسِّيرَةِ، وليس العكس، فإن نزول القرآن مُنَجَّمًا بحيث استغرق نزوله اثنتين وعشرين سنة وخمسة أشهر واثنين وعشرين يومًا، جعل كل الصحيح من سنة وسيرة رسول الله ﷺ مندرجاً

تحت القرآن، ومشاراً إلى الضروري والهام منها في آياته التي بها تستدعى السنة والسيرة، ولذلك فليست هناك حاجة إلى الكتابة والرواية والتداول للسنن والسير مستقلة، بحيث يمكن أن تصبح بعد طُولِ الأَمَدِ، وقَسْوَةِ القلوب، وفُتُورِ العلاقة مع القرآن الكريم، أو جعله نصّاً موازياً قد يتوهم بعضهم إمكان الاستغناء عن القرآن به، أو الاكتفاء بها كما حدث فيما بعد؛ بحيث ينعكس الأمر، فيُتوهَّم أن السنة تشتمل على القرآن فلا داعي للرجوع المباشر له، بل إن رسول الله ﷺ قد أمر توقيفاً في العَرْضَتَيْنِ الأَخِيرَتَيْنِ بِوَحْيٍ منه -تعالى- بمشاركة جبريل بإعادة ترتيب القرآن الكريم، وقطعه عن أسبابِ النزول، ومناسباته للمحافظة على الإيمان بإطلاق القرآن، وسدِّ أية ذريعة قد تُتَّخَذُ وَسِيلَةً للقول بِنِسْبِيَّةِ القرآن أو تَارِيخِيَّتِهِ في المستقبل، أو ارتباطه بعصر النزول فقط، وتحويل الإسلام كله -بعد ذلك- إلى رسالة إقليمية أو قومية منحصرة في منطقة جغرافية محددة، أو شعب من الشعوب؛ لأنَّ رسالة القرآن رسالة عالميَّة عامَّة شاملة منذ البداية قائمة على حاكمية الكتاب، وشَرْيعة التخفيف والرحمة، ووضع الإصرِ والأَغْلالِ، ورفع الحَرَجِ، وختم النبوة.

ولكي تأخذ "السنَّة النبويَّة" ذلك الدور العملي التطبيقي بقي رسول الله ﷺ يُرَبِّي في أصحابه ذلك الحس، وحين يأتيه عمر ﵁ بصحيفة من التوراة يشتد غضبه ﷺ ويُلقي بها جانباً، ويُعْطِي لأمته درسًا في غاية الأهمية فيقول: "أَكِتَابٌ مع كتاب الله وأنا بين أَظْهُرِكُمْ؟ والله لو كان موسى حيّاً لما وسعه إلا اتباعي"، ولم يكن ذلك منه ﷺ يَغُضُّ بذلك من شأن التوراة وهو يعلم أنَّ الله -تعالى- قد أنزل التوراة على أخيه موسى كما أنزل عليه القرآن، ويعلم أنها -قبل أن ينالها التحريفُ، والحَذْفُ، والإضافةُ، والنِّسْيَانُ، والتَّنَاسِي من يهودَ- "أنزلها الله وفيها هدى ونورٌ"، ولكن حرصه ﷺ على أن لا يُشابَ القرآن بسواه، وأن لا ينشغل المسلمون بغيره، وأن لا يصرفهم شيء عنه مهما كان حتى لو كان منسوبًا إلى الله -تعالى-، ولذلك فإن أية مأثورات جاءت بعد ذلك تدعو إلى الانفتاح على التُّراثِ الإسرائيلي، إنما هي مَأْثُورَاتٌ في حاجة إلى مراجعات دقيقة نقدية لا

تقتصر على الأسانيد والمتون، بل تشمل سائرَ الظروفِ، وأسبابَ الوُرُودِ، وما يتعلق بعلم اجتماع المعرفة.

ولا شك أن القرآن الكريم يشتمل على الدِّينِ -كُلِّهِ- عقيدةً وشريعةً ونُظُمَ حَيَاةٍ، ما فرط الله فيه من شيء، فهو تبيان لكل شيء، والسنة والسيرة تطبيق عملي، واتباع وبيان شامل لكل ما جاء القرآن به، فحين نريد أن نعرف العقيدة والشريعة ونظم الحياة، فإن القرآن المجيد مصدرُ كُلٍّ مِنْهُمَا إِنْشاءً وَإِيجادًا. وقد بقي الحالُ ظاهرًا بَيِّنًا واضحًا في هذا الجانب طِيلَةَ عهد رسول الله ﷺ واستمر طِيلَةَ عهد الشَّيْخَيْنِ أبي بكر وعمرَ وما يزيد عن ست سنوات من خلافة عثمان، كما كان ذلك مسلك الإمام علي رضي الله عنه، ثم حدث ما يمكن عدّه انفجاراً في الإكثار من الرواية والإخبار، حتى كادت بعض الروايات أن تنال من القرآن المجيد كما في الأحاديث المتعلقة بالنسخ، فكان -هناك- تَغْيِيرٌ في الأَوْلَوِيَّات، أو في مراتب المصادر التَّكْوِينِيَّةِ التي بَرَزَتْ آثارُها السَّلبِيَّةُ فيما بعد، فلو أن الناس التزموا بالأوامرِ النبوية، والسلوك النبوي، وسلوك الراشدين في هذا المجال -لما وقع الاضطراب- والله أعلم.

إن رسول الله ﷺ لم يكن يسمح أن يحتل قلوب المؤمنين وعُقُولَهم شيءٌ يُزَاحِمُ القرآنَ المجيدَ، أو يأخذُ من اهتماماتهم ما القرآن أَوْلَى به، فتَجَارِبُ النبيين والمرسلين مع أُمَمِهِمْ جعلته -عليه الصلاة والسلام- يخشى أن تقع أمته فيما وقعت فيه أمم من قبلهم، كاليهود الذين قدموا "المِشْنَاة" على التوراة؛ فلذلك اشتد تَحْذِيرُهُ ﷺ من كتابة شيءٍ غيرِ القرآن أو الانشغالِ بشيء سواه.

فقد انصرف الناس، بعد جمع السنة، عن القرآن إلى السُّنَنِ بِحُجَّةِ أن السُّنَنَ متضمنةٌ للقرآن الكريم، ثم انصرفوا عن السنن، وانشغلوا بالفقه بِحُجَّةِ أن الفِقْهَ مشتملٌ ضِمْنًا على الكتاب والسنة. وسنأتي لذكر شيء من ذلك فيما سيأتي، ولنا كبيرُ الأملِ بأن يُجِيبَ هذا الكتابُ عن كثير من الأسئلة المُقْلِقَةِ المُعَلَّقَةِ التي كثيرًا ما تُثِيرُ جَدَلاً أو اختلافًا بين حَمَلَةِ هُمُومِ السنة النبوية والعلوم النَّقْلِيَّةِ.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقترب مما ذهب الإمام الشافعي إليه وجَمْهَرَةُ العلماءِ من أنه ما من سنة نبوية تثبت إلا ولها أصل قرآني انْبَثَقَتْ عنه وارتبطت به، وأنه "لا تنزل بأهل دين الله نازلةٌ إلّا وفي القرآن أصل لها"، وأن القرآن في العموم بيان للقرآن، بيد أن هذا الاقتراب لا يمنعنا من القول بأن الشافعي -رحمه الله- همّش عن مصادراته تلك في تخرجيات عدّة لأحكام جزئية، وفي ركونه لبعض الوسائط المعرفية غير القرآنية، وهو أمرٌ تعلّق حينها بأسباب مركبة، منها ما يرتبط بالتنافسية بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، وهذه الأخيرة انتصر لها الشافعي، كذلك بمزاحمة الموالي للعرب في المجال الثقافي.

وإنَّ مما لا يختلف فيه أهل الإسلام أن الله -عز وجل- قد أمرنا جميعاً بالاعتصام بالقرآن الكريم، وبمنهج رسول الله ﷺ، بتأويله وتفعيله في الواقع الذي يعيشه الناس، فتلك تِلاوَتُهُ حَقَّ التِّلاوَةِ، كما أن القرآن قد سَجَّل سُنَّةً من سُنَنِ الاجتماع وقانونًا من أهم القوانين التي خضعت الأمة لها كما خضعت لها الأمم السابقة. إن انحراف الأمم عن الكتاب المنزل سببٌ في ضلالها، وانحرافها، وشُيُوع الفِتَنِ فيها، وإِغْرَاءِ العَدَاوَةِ والبغضاء بين أبنائها؛ ولذلك فإن رسول الله ﷺ اشتد حرصه على أن يجعل من هذه الأمة كلها أمة الذين ﴿يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ (الأعراف: ١٧٠) ويعتصمون به، ولا يَزِيغُونَ عن سبيله ولا عن منهج النبي ﷺ في اتباعه وتلاوته وتعليمه تَزْكِيَةَ الناس به.

إنَّ منهج النبي ﷺ يتسم بالدقة، وإبراز حقائق القرآن كما هي، وذلك المنهج النبوي اكتسب استقامته، ودقته البالغة من القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه. وإن تَفَرُّقَ الأُمَّةِ واضطرابَهَا، واختلافَهَا، وتحويلَهَا إلى فِرَقٍ، وَطَوَائِفَ، وَمَذَاهِبَ وَأَصْحَابِ مقالات، تكاد كُلُّ طائفة منها تدَّعي لنفسها أنها الأمة والمِلَّةُ وتُخْرِجُ غَيْرَهَا من تلك الدائرة، هذه الحالةُ كثيرًا ما يُكَرِّسُهَا بعضُهم بِسُنَنٍ أو بمأثورات أو أخبار أو روايات منقولة يستشهد بها على موقفه، ويُعَزِّزُ بها ما ذهب إليه دون التفات للجانب المنهجي أو الموضوعي الذي لا

يسمح بذلك؛ لذلك فإننا نؤمن بأن طريقَ وَحْدَةِ الأمة، وإعادةِ بنائِهَا، والعُرُوجِ بها إلى مدارجِ الارتباط، لن يتم إلا بإدراك حقيقة دَوْرِ الكتاب الكريم في حياة الأمة، ومعرفةَ دور النبي ﷺ في تلاوته حَقَّ التلاوة، وتعليم الناس إياه، وبناء الأمة به، وصياغة الواقعِ بنور آياته، وإلا فإن حالة الأمة سوف تظل تَنْزِل من دَرَكٍ لآخر، ومن سَيِّءٍ لأَسْوَأ، فإلى كتاب الله من جديد، وإلى فهم المنهج لِدَوْرِ رسول الله ﷺ وسنته.

طه جابر العلواني

الفصل الأول:

النبوَّة ومهام الأنبياء

أولاً: النبوة والرسالة

١- النبوة والاصطفاء

اصطفى الله آدم وذريته، وجعلهم خُلَفَاءَ الأرضِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٣٤﴾ (آل عمران: ٣٣ - ٣٤)، ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ (البقرة: ٣٠). إنَّ الهدف من استخلاف الإنسان ليس العبادةَ المُجَرَّدَةَ المُشَابِهَةَ لعبادة الملائكة وتسبيحهم، وتحميدهم الذي يأتي عن فطرة فُطِرُوا عليها، وطبيعة هُيِّئُوا بِمُقْتَضَاهَا لذلك، بل المقصود من استخلاف الإنسان هو الخلافة، والابتلاء، والتدافع الذي يُمحِّص الناس؛ ليتبين الأحسن عملاً والأصلح لوراثة الأرض في الدنيا، ولوراثة الجنة في الآخرة: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغٗا لِّقَوۡمٍ عَٰبِدِينَ ١٠٦ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٨ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖۖ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ١٠٩ إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡتُمُونَ ١١٠﴾ (الأنبياء: ١٠٦ - ١١٠).

هذا الاصطفاء يتعدى مفهوم عبادة الملائكة الذي يتضمن التسبيحَ والتحميدَ والركوعَ، وغيرَها من الأفعال التي تقوم بها الملائكة عبادة محضة وتقديسًا خالصًا، إلى عبادة تتضمن فعل العمران،[1] والقيام بحق الأمانة: ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا

---

(١) هو المفهوم الخلدوني البديل لمصطلح الحضارة: فكل عمران حضارة ولا عكس، فالعمران بناء حضارة ربانيَّة تلاحظ منها رؤية كليَّة للإنسان والحياة والكون، وتلاحظ في تركيبها القيم وغايات الحق من الخلق. انظر أيضا:

- عارف، نصر محمد. **الحضارة -المدنية- الثقافة**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م.

ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ (الأحزاب: ٧٢)، وأداء مهمة الاستخلاف: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ (البقرة: ٣٠)، لتحقيق الوفاء بالعهد: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾﴾ (الأعراف: ١٧٢ - ١٧٤). ومن هنا كان هذا الإنسان هو الأنسبَ والأَكْفأَ، لأداء هذا الدورِ؛ فطبيعة خِلقَتِهِ وتكوينه، وتعليم الله ﷻ له الأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَتَهْيِئَةُ الأدوات، والوسائل التي سيزوده بها سوف تساعده وتؤهله، لأداء هذه المهمة على الوجه الأنسبِ والأكملِ، فَصَوَّرَ الله الإِنْسَانَ وَخَلَقَهُ في أحسن تقويم، وَسَوَّاهُ قادرًا على الكتابة والقراءة، وَعَلَّمَهُ الأسماء كلها، وَعَلَّمَهُ بالقلم ما لم يكن يعلم، وكرمه وفضله، وسخر له الليل والنهار، وسخر له الشمس والقمر دَائِبَيْنِ، وآتاه من كل ما سأله، وعلمه كيف يسأله ويدعوه، لِيُؤْتِيَهُ سُؤْلَهُ ولِيُجِيبَ دُعَاءَهُ، وتَكَفَّلَ بهدايته وتوجيهه وتسديده، فأودع في فطرته ما يساعده على معرفة خالقه، وجعل فيه وسائل الإدراك، وطاقات الفهم، والاستنباط، والقياس، والقدرة على ما يمكنه من أداء دوره الخطير، وتنفيذ مهمته.

وقد بدأ الإنسان خطواته الأولى على هذه الأرض بعقل أحيائِيٍّ بسيطٍ بِدَائيٍّ قادر على النظر الحسيِّ إلى الموجودات والظواهر الكونيَّة، وافتراض قدرات خارقة فيها تفوق قدراته، فكان يتجه إلى الشمس والقمر، والمطر، ... ويشعر أَنَّها كلها بالنسبة له أقوى وأكبر، وهو إليها أحوج، فعليه أن يستمد منها قوته ويرفع إليها حاجاته، وهو يتوهم أنه في حاجة أو خوف أو رجاء منها كلها أو من بعضها، وفي كل هذه الموجودات مصادر قوة ولا شك، وطاقة أودعها الله تعالى فيها. وهذا العقل البدائيُّ الأحيائيُّ ليس في مقدوره اكتشافُ العلاقاتِ الناظِمَةِ بين هذه الأجزاء أو الأحداث أو الظواهر، ليكتشف من خلقها بكل ما يتصف به من صفات

الكمال؛ لأن عقله الأحيائيَّ هذا وهو يتدرج من التفكير في الخلق للوصول إلى الخالق لم يتدرب بَعْدُ على ربط الجزئيَّات بالكلِّيَّات، وإدراك العلاقة بين ما يدركه حِسُّه وما لا يدركه، ومن هنا فقد فضَّل الله ﷻ إبراهيم واتخذه خليلاً، وعدَّه أبا الأنبياء لذلك الاكتشاف الذي وصل إليه، فنمط التفكير السائد آنذاك نمط أحيائي لم يكن ليعطي قدرة منهجيَّة تمكن من إدراكِ العلاقاتِ وتُبَيِّنُ الوحدةَ المنهجيَّة في الكون.

ولم يترك الله ﷻ الإنسان لهذه المعاناة، خاصَّة مع وجود الشيطان الذي يتربص به لإغوائه ودفعه إلى الانحراف قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٣﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٣٥﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴿٤٤﴾ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾ ۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾﴾ (الحجر: ٢٦-٥٠)، فتدارك ﷻ برحمته الإنسان، وعزَّز عقله البدائيَّ الأحيائيَّ ذلك بالنبوات والرسالات لِيَتْلُوَ عليه الأنبياءُ والمرسلون آيات الله، ويعلموه الكتاب والحكمة، ويدربوه على تزكية نفسه وتطهير ضميره، وإصلاح عمله، وتسديد مسيرته، لتنقطع بذلك كُلُّ حُجَجِهِ وأعذارُه، وينطلق في تحقيق مُهِمَّتِهِ في "التوحيد، والتزكية، والعمران" على الوجه الأكمل، ويحصل على جزائه على الوجه الأوفى الأتم في الآخرة.

﴿ ۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٦٥ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ١٦٦ ﴾ (النساء: ١٦٣-١٦٦)، ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٣٥ ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

ويمثل بذلك موكب النبوّات وأُمَّتُهُم الواحدةُ في حياة البشريَّة الظاهرة المقابلة لمواكب إبليس والشياطين، فإذا كان الشيطان وحِزْبُهُ قد جعلوا كلَّ مهمَّتِهم في الحياة إلى يوم الدين دفعَ البشريَّة نحو الانحراف، فإنَّ مهمَّة الأنبياء الأولى هي إعانة البشريَّة على الاستقامة، وإذا كان الشيطان وحِزْبُهُ يواصلون العمل عَبْرَ القُرُونِ لاجْتِيَالِ البشر وضمِّهم إلى مواكب الرافضين للسجود، فإن مهمة الأنبياء هي مساعدة البشريَّة على القيام بالسجود، والانضمام إلى مواكب الساجدين، وإذا كان الوحي الإلهي الذي نَزَلَ صحائِفَ، وكُتُبًا، وألواحًا، ووَصَايَا قد تم التصديقُ عليه بالقرآن المجيد، فإنَّ القرآن قد صدَّق واسترجع وَهَيْمَنَ على تَجَارِبِ النبوات من قبل مع أُمَمِهِمْ، وبعد ذلك التصديق والهيمنة أمر القرآنُ رسولَ الله ﷺ بالاهتداء بِتَجَارِبِ النَّبِيِّين والمرسلين: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ... ﴾ (الأنعام: ٩٠)، وأعلن عن وحدة "أمة الأنبياء" في سورة الأنبياء: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢ ﴾ (الأنبياء: ٩٢) منذ ذلك الحين والتاريخ البشريُّ يسطر صفحاته في تدافع أولياء الرحمن ضد أولياء الشيطان، والأجيالُ البشريَّةُ تتعَاقَبُ، والحضاراتُ تُبْنَى وتُبَادُ، والأيَّامُ تُتَدَاوَلُ بين الناس، والناسُ منهم القاسطون، ومنهم دون ذلك.

٢- النبي بين النبوَّة والبشريَّة

مما لا شك فيه أنَّ الرسالة الخاتمة قد استوعبت تجارب النبوات كلها، واستعرضت تاريخ الرسل مع أقوامهم، وأنواع خطابهم، والحوار والجدل الذي كان يدور بينهم وبين أقوامهم، وتنوعت خطابات الأنبياء، وتعددت مضامينها وفقًا لعوامل الاستجابة والرفض، والإقبال والصدور، والقبول والإعراض.

وقد عَرَضَ القرآن الكريم كثيراً من التجارب النبوية التي كانت في بعض الأحيان تُوَاجَهُ بالصُّدُودِ والإِعْرَاضِ، حتَّى إذا مات النبي ﷺ أو فُقِد اتخذ بعض الناس من قبره وَثَنًا قدسوه، وربَّما اتَّخذوه ربًّا أو إلهًا. ومن هنا كان حرص القرآن الكريم على ألا يتكرر هذا مع رسول الله ﷺ ومع قومه، فتناولت كثيرٌ من آيات القرآنِ الفَوَارِقَ الدَّقِيقَةَ وَالكَبِيرَةَ بَيْنَ النُّبوَّة والألوهية على الرغم من أنَّ كِلتيْهِمَا من عَالَمَي الأَمْرِ وَالغَيْبِ، لكي لا تكونَ هناك أَيَّةُ ثَغْرَةٍ للخلط بين المَفْهُومَيْنِ، وتَكْرَار أخطاء الأمم السابقة التي فقدت القدرة على إدراك الفوارق -بعد طول الأمد وقسوة القلوب- بين النبوة والرسالة، والربوبيَّة، والشفاعة، والألوهيَّة، والخالقيَّة، ومستويات الأمر والإرادة والمشيئة؛ فأخطأت السبيل وضلت الطريق وحولت النبوات والرسالات إلى وسائل للضلال عوضًا عن أن تكون وسائل هداية؛ ولذلك فقد أكد القرآن الكريم على بشرية الرسول ﷺ وعلى وجوب طاعته فيما يأتي به من الله ﷻ.

ومن هنا كذلك نستطيع أن نفهم كيف كان رسول الله ﷺ يحذر الناس من المبالغة في تعظيمه، ففي الوقت الذي ينهى الله ﷻ الناس عن رفع أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ أو أن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض، ويحذرهم بأن ذلك قد يحبط أعمالهم، نجده سبحانه وتعالى يؤكد بشرية رسوله، ونجده ﷺ يؤكد بشرية نفسه، كما ورد في رواية عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: "إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحن بحُجَّته من بعض وأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا

يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار."[1] وعن علقمة عن عبد الله، قال: "صلى رسول الله ﷺ فزاد أو نقص، فلما سلم قلنا: يا رسول الله هل حدث في الصلاة شيء؟ قال: لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكموه، ولكني إنَّما أنا بشر أنسى كما تنسون، فأيكم ما شك في صلاته فلينظر أحرى ذلك إلى الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم وليسجد سجدتين."[2]

وإذا ارتجف أحد أمامه من هيبته يسارع إلى تذكيره وتذكير من حوله بأنه ابن امرأة قرشية من شعاب مكة كما روي عن أبي مسعود قال: "أتى النبي ﷺ رَجُلٌ فكلمه فجعل تَرْعَدُ فَرَائِصُهُ فقال له: هون عليك، فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد."[3] وفي هذا الإطار نستطيع أن نقرأ سائر أحاديثه ﷺ خاصة التي سبقت انتقاله إلى الرفيق الأعلى على سبيل المثال: روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا وَلا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاتَكُمْ تَبْلُغُنِي،"[4] وقد حذر الرسول ﷺ من تعظيم قبره والمبالغة في ذلك، ونبه لذلك الخطيب الذي جمع بين اسمه واسم الله ﷻ في ضمير واحد، فعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلاً خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ -قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ- فَقَدْ غَوى."[5] كل ذلك من أجل

---

(١) البخاري، محمد بن اسماعيل. **صحيح البخاري**، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م، كتاب الحيل، باب رقم ١٠، ص١٣٣٠، حديث رقم: ٦٩٦٧.

(٢) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. **سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٤م، كتاب السهو، باب التحري، ج٣، ص٢٨، حديث رقم: ١٢٤٢.

(٣) القزويني، أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه. **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دمشق: دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م، أبواب الأطعمة، باب القديد، ج٤، ص٤٣٠، حديث رقم: ٣٣١٢.

(٤) الشيباني، أحمد ابن حنبل. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م، تتمة مُسْنَدُ أبي هريرة، ج١٤، ص٤٠٣، حديث رقم: ٨٨٠٤.

(٥) القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري. **صحيح مسلم**، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م، كتاب الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب، ص٣٣٦، حديث رقم: ٨٧٠.

ألا تتكرر المأساةُ، وتذهب أنوارُ النبوةِ، وتُحْجَبَ الهدايةُ عن البشرِ، وَيَنْسَاقُ الناس بالعواطف نحو الأنبياء، حتى يصل بهم الأمر إلى تأليههم وطلب الشفاعة منهم، وإشراكهم في الألوهيَّة أو الربوبيَّة أو الصفات.

وقد أصابت هذه الأمة في فترة من الفترات فتنة زادت من عوامل فُرْقَتِهَا، فمن أهل بادية يتحدثون عن رسول الله ﷺ وكأنه زعيم قبيلة لا يترددون بذكر اسمه المجرد عن وصف النبوة والرسالة وقرنه بلفظ ﷺ، وبين قوم يُضْفُون عليه صفاتٍ هي جزءٌ من صفات الألوهية والربوبيَّة، فيتوجهون إليه بكل شيء، ويجعلون منه مثل ما يجعل أصحاب الأوثان من أوثانهم معبودين، ليقربوهم إلى الله زلفى. ولو أن هذه الأمة تنبَّهت في فترات تاريخها اللاحقة كما تنبَّه أصحاب رسول الله ﷺ لأهمية المفاهيم وضبطها؛ لما وقعنا في كثير من الخلط الذي جعل من أبناء الأمة الواحدة شيعًا يُكَفِّرُ بعضها بعضًا دون سبب منطقيٍّ، وإذ إنَّنا بصدد ضبط المفاهيم، فمن الضروري أن نتوقف عند مفهومي النبي والرسول.

٣- مفهوم النبي

النبي في اللغة العربية: النبي بغير همز، فقد قال النحويون: "أصله الهمز"، واستدلوا بقولهم "مُسَيْلِمَةُ نبيء سوء." جاء في لسان العرب: "النبي المكان المرتفع، وقيل النبي: ما نبا من الحجارة إذا نَجَلَتْهَا الحَوَافِرُ، والنبي: العلم من أعلام الأرض التي يُهْتَدَى بها، قال بعضهم: ومنه اشتقاق النبي، لأنه أرفع خلق الله: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾ (مريم: ٥٧)، وذلك لأنه يُهْتَدَى به."[1]

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**، بيروت: دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، (د. ت.)، ج١٥، ص٣٠١ وما بعدها. وراجع أيضا:
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار صادر، ١٩٦١، ص٤٨١-٤٨٢.
- رضا، محمد رشيد. **الوحي المحمدي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص٢٨.

والنبي هو الذي أنبأ عن الله، وهو وَصْفٌ مِنَ النَّبَأِ، وهو الخبر المفيد لمن له شأن مهم، والنبي بغير همز أبلغ من النبيء بالهمز؛ لأنه ليس كل مُنْبِئٍ رفيعَ القدرِ والمحلِ؛ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام لمن قال: "يا نبيء الله": "لَسْتُ بنبيء الله، ولكن نبي الله" لما رأى الرجل خاطبه بالهمز بُغْضًا منه. والنُّبُوَّةُ والنَّبَاوَةُ: الارتفاع، ومنه قيل: نبا فلان مكانه، وهي الشرف المرتفع عن الأرض، ويصح فيه معنى الفاعلِ والمفعول؛ لأنه مُنْبِئٌ عن الله تعالى وَمُنْبَأٌ منه، والنبي -بالتشديد- أكثر استعمالاً، أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً، أو هو من النبوة والرِّفْعَةِ والشرف.(1)

"ويطلق النبي عند أهل الكتاب على الملهم الذي يخبر بشيء من أمور الغيب المستقبلة. وقيل: إن معنى أصل مادته في العبرانية القديمة المتكلم بصوت جهوري مطلقًا أو في الأمور التشريعية، وهو عندنا مَنْ أوحى الله إليه وحيًا، فإن أمره بتبليغه كان رسولاً، فكل رسول نبي، وَمَا كُلُّ نَبِيٍّ رسولاً،"(2) قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ (الأعراف: ١٥٧-١٥٨)، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾﴾ (مريم: ٥١)، ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥٤﴾﴾ (مريم: ٥٤)، وقال تعالى في ذكر اللفظين كذلك: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟

---

(1) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٤٨٢.

(2) رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٨.

﴿ٱلۡعِلۡمَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤۡمِنُواْ بِهِۦ فَتُخۡبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٤ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ ۝٥٥﴾ (الحج: ٥٢-٥٥)، وقال سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ۝٤٠﴾ (الأحزاب: ٤٠)، يقول رشيد رضا يدل على انقطاع النبوة والرسالة معًا بعد محمد ﷺ: "فكل من ادَّعى أو يدَّعي الوحي الشرعي من الله تعالى بعده فهو كذاب مضل، وقد ادَّعى النبوة كثيرون فظهر كذبهم". ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ۝٧﴾ (الأحزاب: ٧).

٤- مفهوم الرسول

أرسل الشيء أي أطلقه وأهمله، قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ۝٨٣﴾ (مريم: ٨٣) ومعنى الإرسال: التسليط؛ قال أبو العباس: "الفرق بين إرسال الله عز وجل أنبياءه وإرساله الشياطين على أعدائه، أنَّ إرساله الأنبياء إنما هو وحيه إليهم أن أنذروا عبادي، وإرساله الشياطين تخليته وإياهم."[1] وجاء في المفردات: "أصل الرسل: الانبعاث على التُّؤَدَة، ويقال: ناقة رَسْلَةٌ سَهْلَةُ السَّيْرِ وإبل مَرَاسِيلُ مُنْبَعِثَةٌ انبعاثًا سهلاً، ومنه الرسول المنبعث". وتصور منه تارة الرفق فقيل: على رِسْلك؛ إذا أمرته بالرفق، وتارة الانبعاث، فاشتق منه الرسول، يقال تارة للقول المتحمَّل كقول الشاعر:

ألا أبلغ أبا حفص رسولا ... ...

وتارة لمتحمِّل القول والرسالة، قال تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ۝١٩﴾ (يوسف: ١٩)، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ ۝٥٠﴾ (يوسف: ٥٠).

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١١، ص٢٨١ وما بعدها. راجع معنى الرسول والنبي في:
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٢٦٧. حول معنى النبي: ص٦٨٨.

والرسول يقال للواحد والجمع، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ (التوبة: ١٢٨)، وقال: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ (الشعراء: ١٦)، وجمع الرسول: رسل، ورسل الله تارة يراد بها الملائكة، وتارة يراد بها الأنبياء، فمن الملائكة قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ (الحاقة: ٤٠)، وقوله: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ...﴾(هود: ٨١)، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ ...﴾ (هود: ٧٧)، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ ...﴾ (العنكبوت: ٣١)، وقال: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾﴾ (المرسلات: ١)، وقال: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ (الزخرف: ٨٠)، ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾﴾ (مريم: ١٩)، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴿٣٣﴾﴾ (الذاريات: ٣٢-٣٣)، ومن الأنبياء المرسلين في القرآن، قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ (آل عمران: ١٤٤)، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ (التوبة: ٣٣)، وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ (الشعراء: ١٠٦-١٠٧)، ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾﴾ (الشعراء: ١٢٤-١٢٥)، ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾﴾ (الشعراء: ١٤٢-١٤٣) ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾(الأنعام: ٤٨)، فمحمول على رسله من الملائكة والإنس، والإرسال يقال في الإنسان وفي الأشياء المحبوبة والمكروهة، وقد يكون ذلك في التسخير كإرسال المطر والريح:[1] ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾﴾ (نوح: ١١)، ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٦﴾﴾ (فصلت: ١٦) ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴿٣٣﴾﴾ (الذاريات: ٣٣)، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾(الأعراف: ٥٧).

---

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص١٩٥.

٥- الفارق بين النبوَّة والرسالة

فَرَّقَ القرآنُ الكريمُ بين النبي والرسول، فكلاهما مُوحَىً إليه، وَلَكِنَّ وَحْيَ الأول مختلفٌ عن وحي الثاني، فالوحيُ المُنَزَّلُ على الرسول هو رسالة تشريعية؛ أما الوحي المنزل على النبي فليس فيه تشريع جديد، إنما يتبع النبي تشريع الرسول الذي سبقه؛ والرسول والنبي مكلفان بتبليغ الوحي الموحى به إليهما ودعوة قومهما به، وبذا فإن وظيفة الرسول هي: التلاوة والتبليغ لما أنزل الله عليه من أوامر تشريعية، فيكون بذلك صاحب رسالة. قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ (النور: ٥٤) وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾(الأنعام: ١٥١).

أما وظيفة النبي فهي الدعوة والتعليم والقيادة للناس، كون النبوة مقامًا علميًّا، وبذا يكون النبي رسولاً تابعًا. وهذا المعنى جلي في نبوة موسى وهارون عليهما السلام، قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾ (مريم: ٥٣)، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿١٣﴾﴾ (الشعراء: ١٢-١٣)، وقال: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ (الشعراء: ١٦)، فهارون نبي وفي الوقت ذاته أرسله الله عز وجل مع موسى إلى فرعون وجعله وزيرًا لموسى يُؤَازِرُهُ فصار رسولاً أيضًا. فما الفرق بينه وبين موسى إذا كان كلاهما نبيًّا ورسولاً؟ الفرق بينهما هو أَنَّ موسى أُوحِيَ إليه برسالة، بينمالم يُوحَ إلى هارون برسالة، وإنما هو تابع لرسالة موسى يدعو إليها؛ لذلك تم وصف هارون من حيث الوظيفة بمقام الوزارة. قال تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾﴾ (طه: ٢٩-٣٢) إذًا وظيفية الرسالة متحققة بالنبي الذي نزل عليه رسالة جديدة فصار بها رسولاً يدعو إليها، ومتحققة بالنبي الذي لم ينزل عليه رسالة مثل هارون من خلال دعوته للرسالة التي نزلت على أخيه فصار كلاهما رَسُولَ رب العالمين، وظلت هذه التَّفْرِقَةُ مُتَّضِحَةً في أنبياء بني إسرائيل، فَكُلُّهُمْ تابعون

لرسالة موسى لم ينزل عليهم أيّة تشريعات، وإنما نزل عليهم أوامر وتعليمات، ليقوموا بالإرشاد، والهداية، والتوجيه لرسالة موسى بمقتضاها، فكانوا بذلك العمل قد تحقق بهم صفة الإرسال، ولكن دون رسالة تشريعية، إلا النبي عيسى عليه السلام فقد صار بمقام الرسول صاحب الرسالة، وأخذ حكمهم من حيث الحفظ والعصمة من القتل.

وثمة فارق آخر بين النبوة والرسالة في القرآن الكريم عائد لمفهوم العصمة الربانية، فالأنبياء ليس لهم عصمة، فيجوز عليهم القتل مَثَلُهُمْ مَثَلُ سائر البشر كما حصل مع أنبياء بني إسرائيل، ففيهم من تعرض للقتل؛ وليس للأنبياء كذلك عصمة من سائر العوارض الإنسانية مثل الخطأ والنسيان والوقوع في المعصية؛ وذلك لأنهم يملكون إرادة حرة. والنبي كونه عالمًا بالله عز وجل فهو يعصم نفسه عن الكذب، والمعاصي، والفواحش عصمة إرادية نابعة من إيمانه بالله عز وجل؛ لذلك كان الأنبياءُ أفضلَ الناس وأعظَمَهُمْ شَأْنًا ويأتي بعدهم العلماء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(فاطر: ٢٨)، وهذه العصمة الإرادية مطلوب من الناس جميعًا أن يتحققوا بها، قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ...﴾(آل عمران: ١٠٣)، أما العصمة بالنسبة للرسول (صاحب الرسالة) فهي على وجهين:

الأول: عصمة من القتل وذلك لإتمام رسالته، وفي الحقيقة العصمة موجهة إلى الرسالة وليس إلى شخص الرسول، فكل رسول معصوم من القتل نحو الرسل أولي العزم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلوات الله عليهم، بخلاف الأنبياء.

الثاني: العصمة في عملية التلاوة لنص الرسالة، وهذا يقتضي حفظ النص في ذاكرة الرسول، وحفظ النطق في لسانه، حتى لا يتم أي خطأ في عملية التبليغ، ويقتضي ذلك عِصْمَتَهُ من أي عارض يؤثر على عملية تبليغه للرسالة أو القدح فيها نحو الأمراض الجلدية المنفرة أو الأمراض النفسية من هَذَيَانٍ وَهَلوَسَةٍ

وَسِحْرٍ وما شابه ذلك، فالرسول إذا فرغ من تلاوة الرسالة وعملية التبليغ ينتهي دوره بوصفه رسولاً، ويبدأ دوره بوصفه نبياً يقوم بالتفاعل مع الرسالة التي أنزلها الله كونه أول المكلفين بها عملاً ويدعو الناس إليها ويعلمهم الكتاب.

والنبوة لم تنف الصفة البشرية عن النبي، وإنما أضافت له مقامًا علميًا، وعندما صار هذا النبي رسولاً لم تنتف عنه صفة البشرية ووظيفة النبوة، وإنما أضيف له مقام الرسالة مع الحفاظ على الصفات البشريَّة والنبويَّة قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (الكهف: ١١٠)، وكون النبوة مقامًا علميًّا، والأنبياء سادة العلماء، فصفة الاجتهاد لهم أولى من العلماء، فالنبي أحق بالاجتهاد من العَالِم قطعًا، وإلاَّ صار العَالِمُ المجتهد أَفْضَلَ من النبي إذا سُلِبَ من النبي حَقُّ الاجتهاد، فالنبي يقوم بالاجتهاد في عملية الدعوة والتعليم، والاستنباط للأحكام والمعلومات من الرسالة السابقة، أما إذا كان هو رسولاً فيستخدم الرسالة التي أنزلت عليه.

ولوجود هذه الفروق من حيث الرسالة والعصمة والاجتهاد، صار اصطلاحًا أن الرسول التابع هو نبي، والنبي صاحب الرسالة هو رسول، ومن هذا الوجه ظهرت المقولة التي تقول: "إن كل رسول نبي ولا عكس"، رغم أن كليهما رسول من حيث الإرسال لهما من قبل الله للناس، وكلاهما مأمورٌ بالدعوة والتعليم والتبليغ؛ قال تعالى: ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾** ﴾ (الحج: ٥٢).

ونخلص مما سبق إلى أنَّ النبوة مقام اصطفاء إلهي وليس اكتساباً، وهو مقام علم ودعوة وقيادة للناس، ويجوز على النبي ما يجوز على الإنسان تمامًا، وعصمته إرادية ليست ربانية، ويملك حق الاجتهاد كونه عالمًا، والرسول: مقام تكليف لتوصيل رسالة الله إلى الناس ليس له من الأمر إلا التلاوة والتبليغ، ومن ثمّ لا يحق له الاجتهاد في نص الرسالة، وهو معصوم في حفظه، ونطقه للرسالة

إضافة إلى عصمته من القتل لإتمام رسالته. وهذا التفريق بين مقام النبوة ومقام الرسالة يوصلنا إلى أن مقام النبوة مرتبط بشخص النبي نفسه، ومن ثمّ يفقد مقام النبوة فاعليته بموت النبي مثل النبي هارون، بينما مقام الرسول صاحب الرسالة مرتبط بالرسالة، فإذا مات الرسول لا تتأثر الرسالة لاستمرار وجودها وفصلها عن شخص الرسول، مثل الرسول موسى والتوراة، فيكون المجتمع الأول الذي عاصر نزول الرسالة علاقته مع مقام النبوة ومقام الرسول معًا، أما المجتمعات اللاحقة فعلاقتها مع الرسالة فقط دون النبوة لموت صاحبها. فالنبوة خاصة ومرتبطة بالزمان والمكان، أما الرسالة فهي عامة مستمرة بعد موت النبي صاحب الرسالة.

وبناء على ذلك التفريق نستطيع أن نقول: "إن نبوة محمد للعرب ورسالته للناس جميعًا، كما أخبر الله عز وجل بقوله: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ (الأعراف: ١٥٨)"، أما عملية البعث فكانت في قومه ولهم؛ قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴾ (الجمعة: ٢) فعملية البعث والإرسال أي النبوة والرسالة معًا كانت لقوم النبي والعرب ومن عاصره، أمَّا بعد موته فقد توقفت فاعلية مقام النبوة واستمر مقام الرسول الذي تَمَثَّلَ في الرسالة ذاتها، فكانت الرسالة للناس جميعًا دون النبوة، وهذا ما هو حاصل في الواقع من حيث انتشار الرسالة الممثلة بالقرآن على الناس جميعًا بخلاف حديث النبي فهو محل نقاش وقبول ورفض واختلاف بين المسلمين، وعندما تم اكتمال نزول الدين الإسلامي الذي بدأ في عهد نوح مرورًا بإبراهيم، وموسى، وعيسى، وانتهاءً بمحمد صلوات الله عليهم جميعًا اقتضى ختمُ النبوةِ انتفاءَ الحاجةِ لوجود الأنبياء واستمرت الرسالة الكاملة الخاتمة يحملها العلماء، ويقومون بدور الأنبياء كُلٌّ في زمانه وبحسب أدواته المعرفية، يُعَلِّمُونَ النَّاسَ ويدعونهم إلى الحق والعدل، ويقومون بعملية الاستنباط من الرسالة؛ لإيجاد علاجات وأحكام للمستجدات في الحياة الاجتماعية.

وإن كُلَّ خطابٍ مُوَجَّهٍ إلى النبي صَرَاحَةً أو ضِمْنًا فهو خطاب تعليمي وتوجيهي للأحسن والأفضل، والحل الأمثل للظرف الراهن، وليس تشريعًا. أما الخطاب الذي يبدأ بفعل (قل) فيجب معرفة المقصد من خلال فحوى النص، فإن كان النص متعلقًا بأحكام نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ... ﴾(البقرة: ٢٢٢)، ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ... ﴾ (الأنفال: ١)، فالمخاطب بفعل (قل) هو الرسول، وإن كان فحوى النص تَوْجِيهِيًّا وَتَعْلِيمِيًّا نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ (الإخلاص: ١)، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ ﴾ (الناس: ١)، ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (الزمر: ٦٤) فيكون المخاطب بفعل (قل) هو النبي، وإن جاء الخطاب مستخدمًا كلمة الرسول، فدلالة النص إن كانت متعلقة بأحكام أو بطاعة متصلة مع طاعة الله فيكون المقصود هو خطاب مقام الرسالة، وأمَّا إذا كان متعلقًا بتوجيهات وتعليمات أو تكرر بعد فعل الطاعة لله فالمقصد هو مقام النبوة، وما استخدام مقام الرسالة إلا مِنْ باب المخاطبة بالمقام الأعلى.

وفي هذا الصدد نُعَرِّجُ بالقول على مفهوم (العبقرية) الذي جرى خلطه بمفهوم النبوة في بعض الكتابات المعاصرة، فكما اختلط مفهوم النبوة والرسالة لدى أهل الكتاب فأدرجوا فيها الإلهام، والهواتف، والتأملات التي تأتي للإنسان وهو في صلاته أو عبادته، فضلوا بذلك وانحرفوا، ولم يعودوا يميزون بين وحي يوحى وهذه الأمور التي قد تَعْرِضُ لأي إنسان. كذلك اختلط الأمر على بعض المسلمين في العصور المتأخرة وعصور الجهالة لدين الله وشرعه، فتوهموا أن الزعامة، والذكاء، والعبقرية الشخصية من المهام أو الصفات التي جعلت الناس في الماضي يطلقون على هذا النوع من القادة أنبياء، ومرسلين في حين أنهم مجرد عباقرة، أو زعماء قوميين أو إقليميين جاءوا؛ لإنقاذ أقوامهم، وشعوبهم أو توحيدهم، فسووا بذلك بين العبقرية والذكاء وهي صفات عامة مشتركة يتصف بها الناس كسبًا أو موهبة والنبوة أو الرسالة التي هي شأن من شؤون الغيب، ولا دخل للكسب الإنساني فيها، فليست هناك معاهد أو أماكن لتأهيل أنبياء أو رسل،

وليست هناك برامج إنسانية محددة لإيجاد أنبياء ومرسلين، بل هي اصطفاء إلهي واختيار رباني، فالنبي أو الرسول لا يدري قبل أن يتم اصطفاؤه أنه سيكون نبيًّا أو رسولاً، ولم يَتَشَوَّفْ لذلك ولم يحاول امتلاكَ مُؤَهِّلات، ولم يتقدم بطلب إلى الله تعالى، ليتخذه نبيًّا أو رسولاً قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ... ﴾(الحج: ٧٥)، وقال: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ... ﴾(الأنعام: ١٢٤)؛ لذلك فإن من أخطر محاولات التزييف تلك المحاولات التي قام بها بَعْضُهُمْ جهلاً مدحًا للنبي ﷺ، فأقر بالعبقرية لينفي النبوة والرسالة، ولينفي الجانب الغيبي دون أن يُتَّهَمُوا بإنكار النبوةِ والرسالةِ؛ لذلك فإنه من الضروري التَّنَبُّهُ لمفهوم النبوة، والرسالة، والوحي والإيمان كما جاءت في كتاب الله لا بالمفهوم الذي أراده أولئك المحرفون.[1]

ثانياً: الأنبياء في القرآن

جاء القرآن الكريم، ليحفظ تراث النبوات السابقة، ويبرِّئ ساحة الأنبياء الذين اتهموا بطلانًا وزورًا بشتى الاتهامات، وبذلك يمنح القرآن الإنسانيةَ صورًا لنماذج بشرية فذة في عصور مختلفة ومتنوعة في بِنْيَتِهَا، ولا يُبْقِي للبشر حُجَّةً تُسَوِّغُ ارتكابَ الشرِّ واتِّبَاعَ الشيطان، فيؤكد على بشرية الأنبياء: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ ۝٨ ﴾ (الأنبياء: ٧-٨)، بل ورسم القرآنُ الكريمُ وهديُ النبي ﷺ الخطوطَ الرئيسةَ في منهج التعامل مع الأنبياء؛ إذ تمثِّل قصصُ الأنبياءِ القرآنيَّةِ مؤشراتٍ مَنْهَاجيَّةً في طرحها لمواقفَ معيَّنةٍ تعكس عُمْقَ التصورات العامة، كما تَسْتَبْطِنُ في الوقت ذاته تفصيلات بنائية قادرة على استنباط أسس منهجية تمتد مساحة قابليَّتها في تكوين تصورات تساعد في تحديد معالم

(١) ونستطيع أن نضرب مثلاً بكتاب ميشيل عفلق (ذكر النبي العربي) الذي أكثر فيه من الثناء على النبي ﷺ حتى توهم أتباعه أنه قد صار مسلمًا مع أن إعجابه برسول الله ﷺ إنما هو إعجاب بزعيم قومي منقذ وبانٍ لأمة فقط.

المجتمعات الإنسانية التي تعامل معها الأنبياء في مختلف العصور، وقد وصف ﷺ ذلك البناء النبوي في ما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ."[1] وذلك للاختلافِ البيِّنِ في نوعيِّة المجتمعات، وطبيعة التغيير المطلوب فيها، وقابليَّات النبي وقدراته البشرية في تنفيذ المهمة، ولذلك فقد أكد القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ على "عصمة الأنبياء" من ارتكاب الكبائر والذنوب العظيمة التي اتهم بها الأنبياء في بعض كتب أهل الكتاب حتى أنزلوا منزلة تَقِلُّ بِالدُّونِيَّةِ عن الإنسان العادي، ورسم تلك الصورة للأنبياء كانت لغاية في نفوس الأحبار وأتباعهم؛ كي يرتقوا بأنفسهم إلى منزلة الأنبياء فَيُحِلُّون ويُحَرِّمُونَ ما يشاءون، ولذلك جاء القرآن الكريم، ليطهرهم مما ابْتُلُوا به، ولِيُثْبِتَ "العصمة" للأنبياء والرسل فلا يَجْرُؤُ أحدٌ على اتهامهم بارتكاب الكبائر والفواحش، ويجعل كل من يخالفهم مخالفًا لشرع الله ودينه.

وعصمة الأنبياء من العقائد التي يطلب فيها اليقين، فالحديث الذي يفيد خرمها ونقضها لا يقبل على أي وجه جاء، وقد عد الأصوليون الخبر الذي يكون على تلك الصفة من الأخبار التي يجب القطع بكذبها، هذا لو فرض اتصال الحديث، فما ظنك بالمراسيل والمعلقات؟ وإنما الخلاف في الاحتجاج بالمرسل، وعدم الاحتجاج به فيما هو من قبيل الأعمال وفروع الأحكام، لا في أصول العقائد ومعاقد الإيمان بالرسل وما جاؤوا به.[2]

فلكي تتحقق الغاية التي أرسل من أجلها الأنبياء وهي هداية الناس على ما تصلح به دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، ينبغي أن يكون هؤلاءِ الأنبياءُ أَهْلاً لأن يُقْتَدَى بهم في

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، ص٣٥٤٠، حديث رقم: ٣٥٣٥.

(٢) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. **شرح المقاصد**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص٥٣.

أعمالهم، وسيرهم والتزام الشرائع والآداب التي يبلغونها عن ربهم، ويكونون مُنَزَّهِينَ عن كل ما يقدح في أشخاصهم أو يُخِلُّ برسالاتهم، ومعصومين من معصية الله بمخالفة وحيه إليهم؛ إذ لو عَصَوْهُ لكان أتباعُهُمْ مأمورين من الله بالمعصية؛ لأنه أمرهم باتباعهم وقال في نبينا ﷺ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢١)، وقال فيه أيضًا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (المائدة: ٦٧)، فحفظه ﷻ ووقاه من كيد أعدائه وتَدْبِيرِهِمْ وَوَعَدَهُ بِذَلِكَ في قوله ﷻ: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٣٧) ومن تلك النماذج.

١- عيسى وأمه مريم عليهما السلام

قد يكون من أكثر الأنبياء تعرضًا في حقيقته للتشويه والتحريف سيدنا عيسى وأمه، فقد أورد القرآن الكريم تفاصيل دقيقة عن طبيعة حياتهما بأساليب متعددة منها المحاورة مع المعاندين الذين يجلونهما أكثر مما ينبغي، أو مع الذين لفقوا لهما التُّهَمَ، وكذلك قدَّم القرآنُ الكريمُ قِصَّةَ حَيَاتِهِمَا بشكل سَرْدٍ قَصَصِيٍّ سَلِسٍ، رَصَدَ فِيهِ أَهَمَّ الأحداث والتغييرات التي وقعت لهما، ومواطن العظة والاعتبار في قصة كل منهما كما جاء في سورة مريم (من أول السورة إلى آية٣٧)، التي تبدو مريم فيها وكأنها محور السورة، وعمودها ومدارها، وفيها تم التأكيد على براءتها واصطفائها على نساء العالمين، ونجد مثل ذلك في سورة آل عمران، ففيها التفاصيل الدقيقة عن أسرتها، وولادتها، وحسن نشأتها وتربيتها، ثم كفالة زكريا لها، فقدمت نموذجًا لنساء العالمين اللواتي يهيُّؤهنَّ الله لأدوار رسمها جل شأنه، تجعل من حياتهنَّ وسيرهنَّ نموذجًا للعالمين.[1]

---

(١) (البقرة: ٨٧، ١٣٦، ٢٥٣)، (آل عمران: ٤٥-٥٩، ٨٤)، (النساء: ١٥٧-١٧١)، (المائدة: ٤٦، ٧٨، ١١٠-١١٦)، (الأنعام: ٨٥)، (الأحزاب: ٧)، (الشورى: ١٣)، (الزخرف: ٦٣)، (الحديد: ٢٧)، (الصف: ٦، ١٤)، (التحريم: ١٢).

٢- سليمان بن داود

لقد اتُّهم سليمانُ بالسحر فَبَرَّأَهُ اللهُ في سورة البقرة: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ (البقرة: ١٠٢).

ومن المؤسف أن بعض أهل الكتاب، وكثيرًا من المسلمين يذهبون بهذه الآية مذاهبَ شَتَّى، ومع ظهور المرادِ بِهَا وَبَيَانِ أن السحرَ مُمَارَسةٌ حدثت في عهد سليمان وعلى أيدي الشياطينِ، فإن كثيرًا من الناس يَرَوْنَ السحرَ حَقيقَةً من الحقائقِ التي لا تزال قائمةً ولا تزال مُؤَثِّرَةً، ويَنْسَوْنَ أن رسول الله ﷺ قد أُرْسِلَ رَحْمَةً للعالمين، ومن الرحمةِ التي أُرْسِلَ بها أن رَفَعَ اللهُ عن البشرية كل ما كان من تداخل في هذه المجالات، وَحَرَّرَ الإِنْسَانَ من سائر المؤثرات المجهولة له، ولم يعد للجن ولا للشياطين من سلطان على البشر، ونفى الشيطانُ بِنَفْسِهِ ذلك عَنْ نَفْسِهِ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم ۖ مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ (إبراهيم: ٢٢). فكان المتوقعُ أَلا يَبْقَى بَعْدَ بَعْثَةِ نبي الرحمةِ أَحَدٌ يَرْهنُ وِجْدَانَهُ وَقَلْبَهُ لِجنٍّ أو لشيطانٍ، لِيَكُونَ أسيرَ الخُرَافَةِ والشَّعْوَذَةِ، وصناعاتِ الجَهْلِ والأوهامِ.

كما أظهر القرآنُ الكريمُ جوانبَ مُضِيئَةً أُخْرَى من شخصية سليمان ﷵ في حكمته، وحسن تدبيره للمُلكِ الذي وهبه إيَّاهُ اللهُ ﷻ وحسن شكره لله، بل

وحسن أسلوبه في الدعوة إلى الله ﷻ، وهكذا امتدت مساحة التعريف بسليمان في سُوَرٍ وآياتٍ عديدةٍ في النمل، والأنبياء، وسبأ، وص وغيرِها.

وكذلك فعل القرآن الكريم مع إبراهيم، ونوح، وموسى، وإسماعيل، وزكريا، ويحيى وغيرهم؛ ليجعل من سيرهم نَمَاذِجَ بَشَرِيَّةً يُقْتَدَى بها في تثبيت القِيَمِ العُلِيَا التي تُعَدُّ أَسَاسَ العُمْرَانِ الإنساني على وجه الأرض إلى يوم القيامة.

*** فما علاقة النبي محمد ﷺ بمن سبقه من الأنبياء؟**

لقد لخص القرآن الكريم هذه العلاقةَ بمواضعَ مختلفةٍ، كُلٌّ مِنْهَا يُمَثِّلُ مِحْوَرًا من محاور تلك العلاقة التي تتشعب امتداداتُها ما بين العام والخاص، والمُجْمَلِ والمُفَصَّلِ؛ إذ يتمثل إطارُ العلاقة في قوله ﷻ في سورة الأنبياء حينما طافت آياتُ السورةِ على كثير من الأنبياء والمرسلين ما بين تفصيل وإجمال،[1] وخُتِمَتْ تلكَ الجَوْلَةُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ (الأنبياء: ٩٢)؛ فالأنبياء أمةٌ واحدةٌ في طبيعة رسالاتهم ومَصْدَرِيَّتِهَا الإِلَهِيَّةِ، وأُسُسِ دَعْوَتِهَا إلى إقامةِ القِيَمِ العُلْيَا، وَتَزْكِيَةِ النَّفْسِ الإنسانية؛ لِإِقَامَةِ أَرْكَانِ العُمْرَانِ في الأرض.

وقد بيَّن القرآنُ الكريمُ جوانبَ الاشتراكِ والاختلافِ كما بيَّن الثوابتَ والمتغيراتِ في رسالاتِ الأنبياءِ والرُّسُلِ؛ إذ أكد على أربعة أبعاد مهمة: العقيدة، والقيم والأخلاق الإنسانيَّة، ثم الشريعة والمعاملات، فتشترك دعواتُ الأنبياءِ جميعًا في جَانِبَيِ العَقِيدَةِ والقِيَم، فجميعُ الأنبياءِ يدعون إلى عبادةِ الله الواحد الأحد وتثبيت القيم العليا، وهذا ما أكدت معانيه في مواضع عديدة آياتُ القُرْآنِ المجيدِ خَاصَّةً في سورة الأنبياء في قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ (الأنبياء: ٢٥)، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ (النحل: ٣٦)، فيكون حَيِّزُ

(١) (الأنبياء: ٤٨-٩٢).

الاشتراكِ في الأصولِ والمشتركات كما قال ﷻ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ١٣﴾ (الشورى: ١٣).

أما التفاصيلُ والتَّشْرِيعَاتُ فَتَخْتَلِفُ من شريعةٍ إلى أخرى؛ إذ تَسْتَبْطِنُ مَعَانِيَ المُرُونَةِ؛ لتترك مجالاً للاجتهاد الإنسانيِّ في تعامله مع مُتَغَيِّراتِ الزمان والمكان، وَبيَّنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾ (المائدة: ٤٨). وهكذا أكد ﷻ في إطار "الوحدة النبويَّة" أنه ما كان محمد ﷺ بِدْعًا من الرسل، وإنما هو خَاتَمُ الأنبياءِ، وهذا ليفتح بَوَّابَةِ المُحَاوَرَةِ مع أهل الكتاب من جهة، ومع الذين يزعمون أنهم أتباعُ إبراهيم من جهة أخرى.

*** تعبّد النبي ﷺ قبل النبوة أكان بشرع من قبله؟**

أثار الأصوليون هذا التَّسَاؤُلَ حول تَعَبُّدِ النَّبِيِّ بشرع مَنْ قَبْلَهُ قبل البعثة وبعدها،[1] وذلك لما ورد في القرآن الكريم من الآيات التي تؤكد وَحْدَةَ دَعْوَةِ الأنبياءِ -كما ذكرنا آنفًا في وَحْدَةِ الأصول- ولذلك انقسم الأصوليون في هذه القضية الخِلافِيَّةِ إلى من نَفَاهُ، ومن أثبته، ومنهم من توقف، وظهر الإشكالُ هنا نظرًا لاخْتِلالٍ في فَهْم السياق القُرْآنِيِّ؛ إذ اسْتَدَلَّ القائلون بالإثبات بقوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **المحصول في علم الأصول**، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢م، ج٣، ص٢٦٣-٢٧٥.

﴿ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (المائدة: ٤٤)، وقوله ﷻ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠)، وقوله: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾﴾ (النساء: ١٦٣)، وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ (النحل: ١٢٣)، ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ (الشورى: ١٣).

وكما ذكرنا آنفًا وردت هذه الآياتُ لِتُؤَكِّدَ على وَحْدَةِ الأُصُولِ في الإيمانِ بالله وَحْدَهُ والعِبَادَةِ والقِيَم والأخلاقِ التي دُعِيَ إليها جَمِيعُ الأنبياءِ، وذلك لإلزام أهلِ الكِتَابِ بقبول الهُدَى وَالنُّورِ الَّذَيْنِ جاء القرآنُ بهما، كما جاءتْ بِهِمَا الكُتُبُ السابقةُ إن كانوا حقا يؤمنون بها.

أمَّا في التشريعات فإن لكل نَبِيٍّ شِرْعَةً ومِنْهَاجًا، وَيَظْهَرُ هذا واضحًا عندما جاء عيسى؛ لِيُعْلِنَ لِبَنِي إسرائيل عن تخفيف الشريعة التي جاء بها موسى، وذلك للتأكيد على ملاحظة أهمية حَيِّزِ المُتَغَيِّرَاتِ في الحياةِ الإنسانيَّةِ، وإِبْرَازِ دَوْرِ الإنسان في التعامل معها قال ﷻ: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾﴾ (آل عمران: ٥٠)، ثم تختم الرسالات برسالة الرحمة والتخفيف فيقول ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ

تَهۡتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ (الأعراف: ١٥٧-١٥٨). ولذلك كانت خطورة تبني فكرة "شرع مَنْ قبلنا" تَكْمُنُ في ما يترتب عليها من نتائج قد تُعِيدُ شريعةَ الإِصْرِ والأَغْلالِ -التي حرَّرنا اللهُ منها بشريعة الإسلام- إلى العمل.[1]

إِذَنْ نَسْتَطِيعَ القَوْلَ بأنَّ الوحيَ الإِلَهِيَّ لِكُلِّ الرسل والأنبياء كان يقوم على أركانٍ:

أ- وَحْدَانِيَّةِ الله تعالى: قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ (الأنبياء: ٢٥)، فهذا الوحيُ عامٌّ في جميع أنواعه، وذلك أن معرفةَ وَحْدَانِيَّةِ الله تعالى، ومعرفة وجوب عبادته ليست مَقْصُورَةً على الوحي المُخْتَصِّ بِأُولِي العَزْمِ من الرُّسُلِ، بل يُعْرَفُ ذلك بالعقل والإلهام كما يُعْرَفُ بالسمع، فَإِذًا القَصْدُ التَّنْبِيهُ أَنَّهُ من المُحَالِ أن يكون رَسُولٌ لا يعرفُ وَحْدَانِيَّةَ الله تعالى ووجوبَ عبادته.

ب- التأكيد على بشرية الأنبياء وصدق رسالاتهم: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴿١١٠﴾﴾ (الكهف: ١١٠)، ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴿٧﴾﴾ (فصلت: ٦-٧)، وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ (يونس: ٢)، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ (النحل: ٤٣)، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (يوسف: ١٠٩).

---

(١) لمناقشة الآراء في هذه المسألة، انظر:
- الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، وأمهات الكتب الأصوليَّة الأخرى.

ت- أَمْر الأَنْبيَاء باتِّبَاع ما يُوحَى إليهم: قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٦﴾ (الأنعام: ١٠٦)، ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥﴾ (الزمر: ٦٥)، ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٧﴾ (يونس: ٨٧)، ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ١٠٩﴾ (يونس: ١٠٩)، ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ٢﴾ (الأحزاب: ٢)، ﴿فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٤٣ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ ٤٤ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ٤٥ ...﴾ (الزخرف: ٤٣-٨٩) ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ١٩﴾ (الأنعام: ١٩)، ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤٥﴾ (الأنعام: ١٤٥).

ثالثاً: مهام الأنبياء

إنَّ لِلأَنْبيَاءِ والمرسلينَ مَهَامَّ حَدَّدَهَا البَارِي ﷻ بِمُنْتَهَى الدِّقَّة لا يَمْلكُونَ أن يَزِيدُوا فيها أو يَنْقصُوا منها قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ٨﴾ (الأنبياء: ٧-٨)، ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٩﴾ (الأحقاف: ٩)، وقال ﷻ: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ٦﴾ (فصلت: ٦). وقد يَحْملُ حُبُّ أُمَم الأَنْبيَاءِ لهم وَظُهُورُ المعجزات على أيديهم بإذن ربهم إلى تَوَهُّم قُدْرَةِ النبي على ما لا يدخل تحت قُدْرَتِهِ البشريَّة، وهنا قد يَفْتَتِنُ بعضُ الناسِ فَيُخْرِجُونَ الأنبياءَ من دائرة البشريَّة، ويَقَعُونَ في نَوْعٍ من الشرك الذي جاء الأنبياء

والمرسلون للقضاء عليه، فكانت عمليَّةُ تذكيرِ الناسِ بِمَهَامِّ الأنبياء، وتحديدها بدقة في الرسالة الخاتمة أمرًا في غاية الأهمية، ولذلك وجدنا القرآنَ الكريمَ يُحَدِّدُ هذه المَهَامَّ بوضوح تامٍّ، ويضرب مثلاً بالأمم التي انْحَرَفَتْ تَصَوُّرَاتُهَا ورُؤَاهَا لِأَنْبِيَائِهَا، وَيُحَذِّرُ من الوُقُوعِ فيما وَقَعَ بِهِ أولئك، ويؤكد على بشرية الرسل وعصمتهم مع توضيح شَافٍ لمعاني معجزاتهم، ومَحْدُودِيَّةِ قُدُرَاتِهِمْ البَشَرِيَّةِ، وأن كُلَّ ما يجري على أيديهم من آيات إنما هي صنع الله تعالى وحده لا شريك له أجراها على أيديهم، لتأكيد صدقهم في دعواهم، لا يد لأحد منهم في شيء من ذلك؛ ولذلك فإن التَّوْكِيدَ على هذه المَهَامِّ واسْتِحْضَارَهَا على الدَّوَامِ يُعَدُّ واحدًا من أهم المؤشرات المنهجية التي تَسْتَدْعي الكشف عن معاني "السُّنَنِ النبويَّة" ومساحتها التشريعية.

لقد كانت كُتُبُ الأنبياء السابقين عِبَارَةً عن وصايا بالأحكام التي كانت تتنزل عليهم؛ لوعظ شعوبهم وتعليمهم كَيْفِيَّةَ ممارسة التعاليم المُوحَاةِ، وتَطْبِيق ما يمكن تسميته "بفقه التدين"، ولم تكن سُنَنُهُمْ مقصودةً لذاتها أو مُسْتَقِلَّةً عن كتبهم[1]، بل في حالة موسى وهارون، وبقية أنبياء بني إسرائيل يتضح صراحة أن هؤلاء الأنبياء كانوا يبلغون "الشعب" على حد تَعْبِيرِ التَّوْرَاةِ ما يُوحَى إليهم، وَيَحُثُّونَهُمْ على تنفيذه، ويَعِظُونَهُمْ، ويُحَذِّرُونَهُمْ من مخالفته، وكثيرٌ من نصوص التوراة تشير إلى أن الوحي كان ينزل على موسى ﷺ والشعب يسمع

---

(١) إن التحريف والخلط بين أقوال بعض الأنبياء وما نقلوه عن الله تعالى مما أوحي إليهم لم يحدث من النبيين أنفسهم ولا في جيلهم لكنَّه حدث من الذين كتبوا الكتب بعدهم بعقود أو قرون؛ ولذلك نسب الله سبحانه وتعالى التحريف إلى أولئك الكاتبين فقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ (البقرة: ٧٩)، وبعض ذلك الخلط جاء بسوء نيَّة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ (البقرة: ٤٢)، ومنه كتمان الحق الوارد فيما أوحاه الله إلى أنبيائه ولذلك قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ (البقرة: ١٤٦)، وقال جل شأنه في التحريف والتبديل المتعمدين: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ (النساء: ٤٦) وبعضه يحدث عن إهمال ونسيان وتجاهل كما في قوله تعالى: ﴿وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾(المائدة: ١٣)، ومن المعروف عند =

أو يشاهد،[1] كما يلاحظ أن علاقة الشعب الإسرائيلي مع الله ﷻ إنما هي علاقة حاكمية إلهية[2] مباشرة قائمة على الخوارق، يقوم الرسل فيها بدور الوزراء الذين يُبَلِّغُونَ الشَّعْبَ ما يأمر الله ﷻ ويرفعون طَلَبَاتِهِمْ إِلَيْهِ، بل أحيانًا لا يَبْرُزُ دَوْرُ الرسول إلا بِمَثَابَةِ صوتٍ أو مُوَصِّلٍ ما بين الله والشعب[3] فيأخذ الرسولُ دورَ المُتَلَقِّي والمسئولِ الأولِ عن التطبيقِ والاتباع والشارحِ لما يأتي في النص الإلهي.

رابعاً: مهام خاتم الأنبياء

المهمة الأولى: التلاوة

إنَّ الله ﷻ قـد أمـر نبيَّه الكريم بتلاوة القرآن كمـا أنزل إليه على الناس: ﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾

= المتابعين لتاريخ العهدين القديم والجديد أنَّ العهد القديم (تناخ) هو عبارة عن مجموعة الأسفار التي جمعها رجال المجمع اليهودي الأكبر الذي تأسس عقب العودة من السبي البابلي، وكان يتألف من مائة وعشرين عضوًا أخذوا على عاتقهم النظر في شئون الشعب اليهودي. انظر:

- العلواني، طه جابر. **ابن رشد الحفيد: الفقيه والفيلسوف**، مراكش: جامعة القاضي عياض، ٢٠٠٦م، ص٧٣، ففيه تفاصيل مفيدة حول جمع كل من العهدين القديم والجديد، وراجع كتاب:
- فتاح، عرفان عبد الحميد. **اليهودية؛ عرض تاريخي للحركات الدينية في اليهودية**، عمان: دار عمار، ط١، ١٩٩٧م.

(١) سفر التثنية ٣، ٤ الإصحاح الخاص بالشريعة والوصايا العشر، والإصحاح٢٢ من سفر التثنية "الله وموسى في سيناء". انظر:

- الكتاب المقدس، مصر الجديدة: الطبعة العربيَّة، القاهرة: GC سنتر، ١٩٨٨م.

(٢) راجع:

- العلواني، طه جابر. **حاكمية القرآن لا الحاكمية الإلهية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م.
- جعفر، هشام أحمد عوض. **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- العلواني، **ابن رشد الحفيد: الفقيه والفيلسوف**، مصدر سابق.

(٣) انظر ما أحلنا عليه من سفر التثنية.

(النمل: ٩١-٩٢)، ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾ (البقرة: ١٥١)، ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٦٤)، ﴿ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣﴾ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٤﴾ ﴾ (الجمعة: ٢-٤)، ﴿ رَّسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٖ لِّيُخۡرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا ﴿١١﴾ ﴾ (الطلاق: ١١). لقد بينت الآيات السابقة وغيرها من الآيات التي وردت في الإطار ذاته أن مهمة تلاوة القرآن الكريم من أولى مهام النبي ﷺ، وذلك ليمنح الإنسان في كل زمان ومكان القدرة على تدبره، واستخراج الحكمة والموعظة الحسنة؛ بحيث يستمر القرآن في عطائه للبشرية ما دام الإنسان يتلو هذا الكتاب، ويتدبر معانيه لتنفتح أمامه آفاق النظر والفكر لقراءة الكون ودراسة الواقع ومنهجه وحركته.

فقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه الكريم ﷺ بتلاوة القرآن كما أنزل عليه: ﴿ وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدٗا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الكهف: ٢٧)، والتلاوة في القرآن لها أكثر من معنى فمن معانيها الاتِّباع والاقتداء مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴿٢﴾ ﴾ (الشمس: ٢)، قال الراغب: "أراد به هاهنا الاتباع على سبيل الاقتداء والمرتبة، وذلك أنه يقال: إن القمر هو يقتبس النور من الشمس، وهو لها بمنزلة الخليفة، وقيل: وعلى هذا نبَّه قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا ﴾ (يونس: ٥)، والضياء أعلى مرتبة من النور إذ كان كل ضياء نورًا وليس كُلُّ نور ضياءً."[1]

---

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٧٥

وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ (هود: ١٧) أي يقتدي به ويعمل بموجب قوله ﷻ: ﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٣) وتلاوة آيات الله تكون باتباعها والعمل بما فيها من أمر ونهي وترغيب وترهيب.

ومن معانيها التنزيل مثل قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾﴾ (آل عمران: ٥٨) أي نُنَزِّلُه.

ومن معانيها القراءة مثل قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾ (يونس: ١٥)، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾(العنكبوت: ٥١)، ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ (يونس: ١٦)، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ (الأنفال: ٢).

وبذلك يتضح أن "التلاوة" في القرآن ليست مرادفةً تمامًا للقراءة، فالتلاوة تتضمن القراءة وتزيد عليها وليس العكس، فَكُلُّ تِلاوَةٍ قِرَاءَةٌ وليست كُلُّ قراءة تِلاوَةً.[1]

وَبِذَلِكَ نستطيع أن نفهم مُهِمَّةَ النبي ﷺ التي حددها له القرآنُ في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ (النمل: ٩١-٩٢)، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾﴾ (الكهف: ٢٧)، ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾﴾ (العنكبوت: ٤٥).

وَيَمْتَنُّ اللهُ على عباده المؤمنين إذ جَعَلَ فيهم مَنْ يتلو عليهم آياتِه فقال ﷻ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ (آل عمران: ١٦٤)، ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ

---

(١) المصدر السابق.

﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ (الجمعة: ٢-٤)، ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ (الطلاق: ١١)، ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾﴾ (البينة: ٢-٣)، ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ (البقرة: ١٥١).

المهمة الثانية: التبليغ

من المهم استيعاب أن القرآنَ الكريمَ حين يستعمل الكَلِمَةَ العَرَبِيَّةَ ويُدْخِلُهَا في لِسَانِهِ القرآنِيِّ؛ فإنه يُخْرِجُهَا من موقعِ الكلمةِ البَسِيطَةِ إلى مَوْقعِ المَفْهُومِ الغَنِيِّ بِدَلالاتِهِ وآفاقِهِ بحيث ينفتح على جملة من المعاني ما كانت تَرِدُ على الذهن قبل استعمال القرآن الكريم لها، ووضعها في نَظْمِهِ وسياقه، ومادة "بلغ" في الاستعمال القرآني لم تَعُدْ مُجَرَّدَ إيصال نَبَأٍ أو قولٍ ونقله من شخص لآخر، بل يوضح القرآنُ الكريمُ مَعَانِي مُهِمَّةِ (البلاغ) بأنها تبليغ الأنبياء أَقْوَامَهُمْ في شكل من أشكال البلاغ وأحيانًا -بِتَطْبِيقَاتِهِمُ العَمَلِيَّةِ- لأحكام الله ﷻ وفي الآيات التالية نموذجٌ ومثالٌ لتبليغ قَضِيَّةٍ حَسَّاسَةٍ للغاية بالنسبة لرسول الله ﷺ في إنزال وتبليغ حكم التَّبَنِّي، قال ﷻ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ...﴾ (الأحزاب: ٣٧-٤٨).

فهذه الآيات تؤكد أن التبليغَ مُهِمَّةٌ وَتَكْلِيفٌ للرسل يتجاوز التَّطَوُّعَ، بل وقد يكون أحيانًا فيما لا يرغب الرسول إطلاع الآخرين عليه، لكنه أمرُ الله الذي لا يَسَعُهُ التردد في تنفيذه حتى لو لم يصادف رغبته أو رضًا في نفسه. وفي هذه الآيات لم يكن الرسول ﷺ مجرد مُبَلِّغ لرسالة توسط بين مرسلها والمرسل إليه، بل كان مُبَيِّنًا للقول والفعل والعمل في كيفية تطبيق ما ورد في هذه الرسالة، وقطع دابر أي تساؤل حول عدم التطبيق وضرورته وحتميته، وتوضيح لموقعه

ﷺ هو الشاهد والمبشر والنذير والداعي إلى الله ﷻ بإذنه وهو السراج المنير الذي في ضوء هديه وسننه يتمكن المؤمنون من تحقيق مقتضيات هذه الرسالة في الواقع المعيش.

أمَّا البلاغ في اللغة هو من بَلَغَ، والبُلُوغُ وَالبَلاغُ في اللغة بمعنى الانتهاء إلى أقصى المَقْصِدِ والمُنْتَهَى سواء أكان مكانًا أو زمانًا أو أمرًا من الأمور المقدرة، قال ﷻ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ (النور: ٥٤)، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ (المائدة: ٦٧)، ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ (المائدة: ٩٢).

وهذا المعنى اللغوي يندرج تحت المفهوم القرآني من حيث إن الرسل الكرام حين يبلغون رسالات الله يبلغونها كاملةً؛ لتحقيق مقصد الحق منها ووضع الناس في إطارها الكامل؛ لأن المفهوم القرآني يتناول مع ما ذكرنا مما اشتملت اللغة عليه حُسْنَ التَّطْبِيقِ والتأسي، والتعليم، والتزكية.

المهمة الثالثة: البيان

نعني بيانَ القرآن للناس بحيث تزول الاختلافات بينهم في فهمه، أو تنخفض نسبتها بشكل كبير على الأقل، ويصبحون على بينة منه وقدرة على تطبيقه، قال ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٣-٤٤)، وهذا البيان إليهم يكون بالفعل والقول -والتقرير منه- ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (النحل: ٦٣-٦٤)، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ

﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥﴾ (المائدة: ١٥)، ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١٩﴾ (المائدة: ١٩).

ولمفهوم البيان معانٍ من أبرزها معنيان:

أ- بَيَانٌ بالمعنى العام: وهو يشمل بيانَ ما يتعلق بالقضايا الأساسية التي اختلفت واضطربت حولها الأمم، مثل: (معاني الربوبية والألوهية والصفات) وغيرها من المفاهيم التي حصل الانحراف فيها نتيجة الانحراف عن رسالات المرسلين وسير الأنبياء.

ب- وبيان خاص يتناول ما يأتي:

- بيان الاعتقاد والشريعة الكاملتين العالميتين الصالحتين لكل زمان ومكان وإنسان؛ لانطلاقهما من منطلقات العموم والشمول، والتخفيف والرحمة، وحِلِّ الطيبات، وتحريم الخبائث، ووضع الإصر والأغلال ووضع الحرج والاعتماد على حاكمية الكتاب، وختم النبوة، والجمع بين القراءتين بقراءة إنسانية واعية على دور المقروء والقارئ.

- بيان العبادات، وهو بيان تحتاجه البشريَّة من عهد الرسالة إلى يوم القيامة؛ إذ لا يجوز أن نعبد الله ﷻ كما نرغب ونهوى فنخترع العبادات التي نريد، بل يجب أن نعبده كما يأمر ويريد، فتلك هي العبادة الحَقَّةُ المقبولة.

كما أن من معاني البيان تبليغ وتبيين معنى الهيمنة بالقرآن المجيد على تراث النبوات -كلها- والتصديق عليه، ذلك التراث الذي تعرَّض للتحريف والتلاعب حين خان الأحبار والربانيون -الذين استحفظوا ذلك التراث- أمانتهم فحرفوا ما ائْتُمِنُوا عليه، ونسوا حظًا مما ذكروا به، فكانت مهمةُ خاتم النبيين مهمةً مُزْدَوَجَةً تشتمل على إخراج الأميين من الأميَّة؛ ليصبحوا أهل كتاَب وهو

القرآن الكريم، وتبليغ أهل الكتاب كيفية هيمنة القرآن الكريم وتصديقه على الكتاب كله في إعادة قراءة تراث الأنبياء والمرسلين بقراءة قرآنية تنقل حقائق تلك النبوات، وما جاء به أصحابها إلى البشرية كافة، فكان رسول الله ﷺ بسيرته الكريمة خير نموذج بياني في حفظ ذلك التراث عَمَليًّا، وفي تنزيل آيات القرآن الكريم في -مجال رسالات وسِيَرِ الأنبياء- على الواقع الإنساني حيث قال ﷻ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٧﴾ ﴾ (النمل: ٦-٧)، وقال ﷻ: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ (النحل: ١٢٠-١٢٣).

ولذلك لم يَكِلِ اللهُ ﷻ حفظَ كِتَابِهِ الأخيرِ إلا لذاته العَلِيَّة: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ (القيامة: ١٧-١٩)، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر: ٩)، فكما لم يشرك الله ﷻ أحدًا في إنزاله، لم يشرك أحدًا في حفظه، وتلاوته على نبيه الخاتم، وبيان محكم آياته للناس، وإقرائه له عليه الصلاة والسلام فلا ينسى شيئًا منه، وجمعه وبيانه، ليكون بعد ذلك تبيانًا لكل شيء، وبذلك توحدت المرجعية البشرية في هذا القرآن، فهو الكتاب الخاتم، نزل على خاتم النبيين في البلد الحرام، وَهَيْمَنَةُ القرآن الكريم وتصديقُهُ مُطْلَقَانِ، فهو مُهَيْمِنٌ على السُّنَنِ وَالهَدْيِ النبوي ومُصَدِّقٌ عليها، والهيمنة على تُرَاثِ النبوات تعني الحَاكِمِيَّةَ عليه، والتصديق عليه: يعني إزالة كل ما تعرض أو يتعرض له تراث الأنبياء من تَحْرِيفِ الغَالِينَ، وانتحال المبطلين وتأويلات الجاهلين والمغترين، وإعادة تقديمه صادقًا منقى من ذلك كله.

المهمة الرابعة: النصح

وذلك مثل قوله ﷻ: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ (الأعراف: ٦٢)، ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ ﴾ (الأعراف: ٦٨) ومَجِيءُ

النصح بعد التبليغ يعني أنه ما دام قد بَلَّغَ فقد نصح، ولذلك جاء في آية أخرى: ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ (الأعراف: ٩٣).

والنصح مفهوم قرآني يحمل معاني عدة منها ما يعمل الناصح على تحقيقه بتحري أفعالٍ وأقوالٍ إذا فعلها المنصوح كانت صلاحًا له، ويفعل ذلك وهو مُخْلِصٌ لا يستهدف إلا صَلاحَ مَنْ يَنْصَحُهُ؛ قال تعالى: ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (الأنعام: ٧٩). وإذا أراد الإنسان أن يجعل مَنْ يوجه له النصيحة يقبلها، ويدرك أن الناصح ما وجهها إليه إلا وهو يريد صلاحه وخيره وإفادته؛ قال له: إني لك ناصح لتأكيد سَلامَةِ قَصْدِهِ، وقد يقال للعسل المُصَفَّى: عسل ناصح أي لا غِشَّ فيه ولم يُخَالِطْهُ شيء؛ ولذلك أمرنا الله تبارك وتعالى حين نتوب أن نتوب توبة نصوحًا؛ أي خالصةً لوجهه الكريم، بحيث لا يعود التائب بعدها إلى مُقَارَفَةِ الذنب، ففيها معنى الإخلاص والإحكام والإتقان والتجرد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ... ﴾ (التحريم: ٨).

وفي اللغة أيضا استعملت بعض هذه المعاني في الحِسِّيَّاتِ والمَعْنَوِيَّاتِ فيقال: لَبَنٌ نَاصِحٌ وَنَصِيحٌ، وفلان ناصح؛ والأنبياء والمرسلون شَأْنُهُمْ النُّصْحُ، وفي الحديث الذي رواه مسلم عَنْ تَمِيم الدَّارِيِّ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلنَا لِمَنْ؟ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ."[1]

المهمة الخامسة: تعليمهم الكتاب والحكمة

جعل الله سبحانه وتعالى من مهام نبيه ﷺ أن يعلِّم مَنْ أُرْسِلَ إليهم الكتابَ والحكمةَ، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ

(١) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، ص٥٤، حديث رقم ٥٥.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ (البقرة: ١٥١)، ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ (الجمعة: ٢-٤).

وتعليم الرسول الكتاب للناس معناه أن يُعَلِّمَهُمْ به بطريقة تجمع بين الإعلام وبيان كيفية العمل بالكتاب، وذلك بأن يكون هو أَوَّلَ المُتَّبِعِينَ لهذا الكتاب؛ ولذلك فإن الرسل يحكمون على أنفسهم وسواهم بما جاءوا الناس به، وبذلك يحصل التعليم، فإنَّ الإعلام والتعليم أصل معناهما وَاحِدٌ إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكثير وتمثيل حتى يحصل منه أثر في النفس.[1]

أمَّا الحكمة فهي -في نظرنا- مفهوم جامع يضم كل ما في الكون من موجودات وسُنَنٍ، ومعارف وعلوم، وخِبْرَاتٍ بحيث يصير الإنسان بعد تعلمها مع الكتاب جامعًا بين القراءتين قراءة الكتاب وهو الوحي وقراءة الكون؛ أي: معرفة ما فيه من الموجودات والسنن والقوانين، والمعارف، والعلوم. وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه الحكمة بهذا المعنى؛ أي: كيفية الانتفاع مما أودع الله في الكون من هذه الأمور فيُسَايِرُونَهُ، ولا يُغَالِبُونَهُ أو يَغْفُلُونَ عنه.

المهمة السادسة: تزكية الناس بهذا القرآن

تزكية نفوسهم، وعقولهم، وحياتهم كلها -نُظُمًا وتشريعاتٍ وعلاقاتٍ ومعاملاتٍ-، وبذلك تتحقق المهام النبوية كلها: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ (البقرة: ١٢٩)، ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ (الجمعة: ٢)، ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٣٤٣.

﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ١٦٤﴾ (آل عمران: ١٦٤).

المهمة السابعة: تعليمهم الاتباع

الاتباع في اللغة:[1] يقال تَبِعَهُ وَأَتْبَعَهُ قَفَا أَثَرَهُ، أو سار في أَثَرِهِ أو إِثْرِهِ، وذلك بالارْتِسَام والائْتِمَارِ، يقال تَبِعَ المصلي الإِمَامَ: حَذَا حَذْوَهُ، وَاقْتَدَى به عن علم بما سَيَتَّبِعُ، ثم اختيار وإصرار وعزم من المُتَّبِعِ، وعلى ذلك قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٣٨﴾ (البقرة: ٣٨)، ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ٢١﴾ (يس: ٢٠-٢١)، ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ٣)، ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ (يوسف: ٣٨)، ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٥﴾ (لقمان: ١٥)، ويقال: أتبعه إذا لحقه: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ٦٠﴾ (الشعراء: ٦٠)، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ٨٩﴾ (الكهف: ٨٩)، (﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ (القصص: ٤٢)، ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾ (المؤمنون: ٤٤).

وَالاتِّبَاعُ يُشَارِكُ التقليدَ في كَوْنِهِمَا اتِّبَاعًا لشخص، ويُفَارِقُ التَّقْلِيدَ من حيث إنه يعتمد على مُلاحَظَةِ الدَّلِيلِ وَالحُجَّةِ؛ فاتباعُ الربانيين لم يكن على أنه اتِّبَاعٌ لأشخاصهم، بل كان لحجتهم فيما يقولون.

وفي جملة الآيات الآتية تَتَبَيَّنُ عمليةُ استعراض لِلسُّبُلِ المختلفة المعروضة (بين اتباع الهوى والعلم)، ثم تحليل فَرْضِيَّاتِهَا ونتائجها، كي تُسَهِّلَ عَمَلِيَّةَ الاخْتِيَارِ قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ١٢٠﴾ (البقرة: ١٢٠)، ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج٨، ص٢٧ وما بعدها.
- الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس، بيروت: دار مكتبة الحياة، (د. ت.)، ج٥، ص٢٨٦ وما بعدها.
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص٧٢.

بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ (البقرة: ١٤٥)، ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ (الرعد: ٣٧)، ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ﴾ (البقرة: ١٢٠)، وقال تعالى في عملية عرض لنتائج اتباع الهوى: ﴿ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ ﴾ (غافر: ٤٧-٤٨)، قال تعالى: ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (العنكبوت: ١١-١٢).

وتتضح معاني التخيير في الاتباع المعتمدة على التفكير، ثم نتائجه في المحاورة الآتية: قال تعالى: ﴿ إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١١﴾ ﴾ (الملك: ٧-١١)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٥﴾ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾ (الزمر: ١٥-١٨).

أ- مفردات منهج الاتباع السليم:

قال تعالى في رسم منهج الاتباع السليم المُعْتَمِدِ على العلم لا الهوى والظَّنِّ كما جاء على لسان إبراهيم: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ ﴾ (مريم: ٤٣)، وجاء على لسان يوسف عليه السلام قال تعالى:

﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ۚ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (يوسف: ٣٧-٣٨)، قال تعالى: ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾ (الشورى: ١٤-١٥).

بعد ذلك يأتي عرض وتحليل الآراء المطروحة ومحاكمتها إلى العلم، ثم تفنيد ما كان منها معتمدًا على الظن والهوى، قال تعالى: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾ ﴾ (النجم: ٢٣)، ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾ ﴾ (النجم: ٢٨-٣٠)، ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (الجاثية: ١٨)، ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ ﴾ (البقرة: ١٦٨). وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (النساء: ٢٦-٢٧). قال تعالى: ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (العنكبوت: ١١-١٢).

ب- اتّباع سبيل الأنبياء:

إنّ اتّباع الرسل تَسْرِي عليه نفس مفردات منهج الاتِّبَاعِ القرآني المُقْتَرَحِ من

تحري العلم فيما يطرح من قضايا؛ قال تعالى على لسان إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾﴾ (مريم: ٤٣)، ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ (يوسف: ١٠٨).

ثم حُرِّيَّةِ الاخْتِيَارِ لِلمُتَّبِع التي يظهر جَانِبٌ من معالمها في قصة هارون مع قومه: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِي ﴿٩٠﴾ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾﴾ (طه: ٩٠-٩٤).

ثم عَرْض وَتَحْلِيلِ نَتَائج الاخْتِيَارِ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾ (الطور: ٢١)، ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾﴾ (لقمان: ١٥)، ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٥﴾﴾ (آل عمران: ٩٥).

ت- اتِّباع النبي محمد ﷺ:

أمر الله سبحانه وتعالى رسوله باتِّباع ما أُنْزِلَ إليه: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ (الأنعام: ١٠٦)، ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ (يونس: ١٠٩)، ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢﴾﴾ (الأحزاب: ٢).

القرآن الكريم: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ (القيامة: ١٨)، ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ (النحل: ١٢٣).

وأمر الذين آمنوا بمحمد رسولاً باتباع ما أُنْزِلَ إليه في عملية عَرْضٍ وَتَحْلِيلٍ عِلمِيَّةٍ للقضايا المطروحة للاتباع مع طلب التَّفَكُّر والتدبُّر في الأمر.

قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ

وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴿١٥٧﴾ ... ﴾ (الأنعام: ١٥١-١٦٥).

﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ (الأعراف: ٣)، ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ (آل عمران: ٣١)، ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾ (الأعراف: ١٥٧-١٥٨).

قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ

تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ۞ وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا لَهُمُ ٱلۡقَوۡلَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾﴾ (القصص: ٤٧-٥١).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٣٥﴾﴾ (النساء: ١٣٥)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ (الأنفال: ٦٤).

المهمة الثامنة: تعليمهم الاقتداء به

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ (الأنعام: ٨٩-٩٠)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ (الزخرف: ٢٣-٢٤). القَوْدُ: نَقِيضُ السَّوْقِ، يَقُودُ الدَّابَّةَ مِنْ أَمام وَالسَّوْقُ من خلف. وقاد البعير واقتاده: معناه: جَرَّهُ خَلفَهُ،[1] ومن المجاز أَقادَ فُلانٌ إذا تقدم، وهو مما ذكر كأنه أعطى مَقَادَتَهُ الأَرْضَ فَأَخَذَتْ مِنْهَا حَاجَتَهَا، والقائد: القائد من الجبل أنفه أو قِمَّتُهُ، وكل مستطيل من أرض أو جبل على وجه الأرض، والقائد: أعظم فُلجَانِ الحَرْثِ، الأَوَّلُ من بَنَاتِ نَعْشٍ الصُّغْرَى، وهي من الكواكب الشَّامِيَّةِ، وهي أَقْرَبُ مَشَاهِيرِ الكواكب من القُطْبِ الشمالي وَعَدَدُهَا سَبْعَةٌ.[2]

والاقتداء يحمل معاني الاتِّباع في التعامل مع الحُجَج والأدلة المُقَدَّمَةِ من قِبَلِ القائد الَّذِي يطلب الاقتداء به، سواء أكان نبيًّا أو دَاعِيًا للخير أو نَحْوَهُ، قال

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج٣، ص٣٧٠.

(٢) الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، ج٢، ص٤٧٦ وما بعدها.

الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ۖ إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ۚ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۚ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ۚ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ ۖ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ۗ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾

(الأنعام: ٧٤-٩٠).

فالاقتداء هنا يعتمد على تقييم الأدلة المطروحة، وقوة حُجِّيَّتِهَا في الدرجة الأولى قبل الاقتداء بأيِّ إنسان، وهذا مَا حرص القرآن الكريم في تعليماته على تفنيد أقوال المُقْتَدِينَ دون تَقْيِيم لِلحُجَج، وإنَّما هُوَ اتِّباعٌ أعمى للشخص لا للفكر، ولذلك فقد سُمِّيَ هَذَا النَّوْعُ مِن الاقتداء "باتباع الهوى"، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ۖ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ

كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (الزخرف: ٢٣-٢٤).

المهمة التاسعة: تعليمهم الاهتداء بهديه

والاهتداء يختص بما يتحراه الإنسان على طريق الاختيار، إما في الأمور الدنيوية أو الأخروية، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا ﴾ (الأنعام: ٩٧) وقال: ﴿ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهۡتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ ﴾ (النساء: ٩٨)، ويقال ذلك لِطَلَبِ الهِدَايَةِ نحو: ﴿ وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ (البقرة: ٥٣)، ﴿ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ ﴾ (البقرة: ١٣٧).

ويقال: المُهْتَدِي لِمَنْ يَهْتَدِي بِعَالِم نحو: ﴿ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـًٔا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ (المائدة: ١٠٤) تنبيهًا إلى أنهم لا يعلمون بأنفسهم ولا يقتدون بعالم، وقوله: ﴿ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِى لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَا ﴾ (يونس: ١٠٨)، فإن الاهتداء هنا يتناول وُجُوهَ الاهتداء من طلب الهداية وَمِنْ الاقْتِدَاءِ وَمِنْ تحريها، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (النمل: ٢٤) وقوله: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾ (طه: ٨٢) فمعناه ثم أدام طلب الهداية ولم يَفْتُرْ عن تَحَرِّيهِ ولم يَرْجِعْ إلى المعصية.

وأما قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٌۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٥٦-١٥٧) أي الذين تَحَرَّوُا الهدايةَ وقَبِلُوهَا وَعَمِلُوا بها.[1]

قال الأصفهاني: "الهِدَايَةُ: دَلالَةٌ بِلُطْفٍ ومنه الهَدِيَّةُ، وهَوَادِي الوُحُشِ أي مُتَقَدِّمَاتُهَا الهَادِيَة لغيرها". وخص ما كان دلالة بِهَدَيْتُ وما كان إِعْطَاءً بِأَهْدَيْتُ نحو أَهْدَيْتُ الهَدِيَّةَ وَهَدَيْتُ إلى البيت إن قيل كيف جعلت الهِدَايَةَ دَلالَةً بِلُطْفٍ، وقد

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٥٤١.

قال تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾ (الصافات: ٢٣)، ﴿وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ (الحج: ٤)، قيل ذلك اسْتُعْمِلَ فيه استعمال اللفظ على التَّهَكُّمِ مُبَالَغَةً في المعنى كقوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾﴾ (الانشقاق: ٢٤).

وهداية الله للإنسان على أربعة أوجه:

أ- الهداية التي عَمَّ بِجِنْسِهَا كُلَّ مُكَلَّفٍ من العقل، والفطنة، والمعارف الضرورية؛ التي أُعطي منها كُلَّ شيء بِقَدْرٍ فيه، بحسب احتماله كما قال تعالى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ (طه: ٥٠).

ب- الهداية التي جعل للناس بدعائه إياهم على ألسنة الأنبياء، وإنزال القرآن ونحوه وهو المقصود بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (السجدة: ٢٤).

ت- التوفيق الذي يختص به من اهتدى، وهو المَعْنِيُّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ (محمد: ١٧)، وقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾(التغابن: ١١)، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾(يونس: ٩)، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩)، ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾(مريم: ٧٦)، ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (البقرة: ٢١٣)، ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾﴾ (النور: ٤٦).

ث- الهداية في الآخرة إلى الجنة والمَعْنِيُّ بقوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾﴾ (محمد: ٥)، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾(الأعراف: ٤٣).

وهذه الهدايات الأربعة مترتبة، فإن لم تحصل له الأولى لا تحصل الثانية، بل لا يصح تكليفه، ومن حصل له الرابع حصل له الثلاث قبلها، ثم ينعكس فقد تحصل الأولى ولا يحصل له الثاني ولا الثالث، والإنسان لا يستطيع أن يَهْدِيَ أحدًا إلا بالدعاء، وتعريفِ الطُّرُقِ دون سائر أنواع الهدايات، وإلى الأول أشار تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ (الشورى: ٥٢)، ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾

(الأنبياء: ٧٣)، ﴿ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾ (الرعد: ٧) وإلى سائر الهدايات أشار الله تعالى بقوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾(القصص: ٥٦).

وكل هداية ذَكَرَ اللهُ ﷻ أنه مَنَعَ الظالمين والكافرين منها فهي الهِدَايَةُ الثالثة، وهي التوفيق الذي يختص به المهتدون، والرابعة التي هي الثواب في الآخرة وإدخال الجنة كقوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (آل عمران: ٨٦).

وكل هداية نفاها الله عن قدرة النبي ﷺ وعن البشر، وذكر أنهم غَيْرُ قادرين عليها فهي ما عدا المختص من الدعاء وتعريف الطريق، وذلك كإعطاء العقل والتوفيق والجنة كقوله: ﴿ لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ (البقرة: ٢٧٢)، ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾(الأنعام: ٣٥)، ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ ﴾(النمل: ٨١) ﴿ إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾(النحل: ٣٧) ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾(القصص: ٥٦)، ﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ (يونس: ٩٩).

وأمَّا قوله: ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ ﴾(الإسراء: ٩٧) أي من يطلب الهدى ويتحرَّاه هو الذي يوفقه الله ﷻ ويهديه إلى طريق الجنة، لا من ضاده فتحرَّى طريق الضلال والكفر كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (البقرة: ٢٦٤)، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ﴾ (الزمر: ٣)، الكاذب الكفار هو الذي لا يُقْبَلُ هِدَايَتُهُ، فإن ذلك رَاجِعٌ إلى هذا وإن لم يكن لَفْظُهُ مَوْضُوعًا لذلك، ومن لم يَقْبَل هِدَايَتَهُ تَعَالَى لم يَهْدِهِ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (الإنسان: ٣)، ﴿ وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ﴾ (البلد: ١٠)، ﴿ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ (الصافات: ١١٨)، فذلك إشارة إلى ما عرف من طريق الخير والشر بالشرع والعقل، كما في قوله: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾(الأعراف: ٣٠)، وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ ﴾(التغابن: ١١)، فهو إشارة إلى التوفيق المُلقَى في الرُوعِ فيما يَتَحَرَّاهُ

الإنسان، وإياه عَنَى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ ١٧﴾ (محمد: ١٧)، وعدَّى الهداية في مَوَاضِعَ بنفسه وفي مَوَاضِعَ باللام وفي مَوَاضِعَ بإلى، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٠١﴾ (آل عمران: ١٠١)، ﴿وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٨٧﴾ (الأنعام: ٨٧)، ﴿فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ١٨ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ ١٩﴾ (النازعات: ١٩-٢٠)، وأما ما عَدَّى بنفسه نحو: ﴿وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ٦٨﴾ (النساء: ٦٨) ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ (الفاتحة: ٦)، ﴿وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ١٧٥﴾ (النساء: ١٧٥).

ولما كانت الهدايةُ والتعليمُ تَقْتَضِيَانِ شَيْئَيْنِ: تعريفًا من المُعَرِّفِ، وتَعَرُّفًا من المُعَرَّفِ، وبهما تتم الهداية والتعليم، فإنه متى حصل البَذْلُ من الهادي والمعلم، ولم يحصل القبول صح أن يقال لم يَهْدِ، ولم يُعَلِّمْ اعتبارًا بعدم القبول، وصح أن يقال هدى وعلم اعتبارًا ببذله، ولذلك صح أن يقال: إن الله ﷻ لم يَهْدِ الكافرين... ﴿فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ (فصلت: ١٧)، والأولى إذ لم يحصل القبول المفيد، فيقال: هداه الله فلم يَهْتَدِ: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾(البقرة: ١٤٣)، فَهُمُ الذين قَبِلُوا هُدَاهُ، وأما قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ (الفاتحة: ٦) فقد قيل: إنه عَنَى به الهِدَايَةَ العَامَّةَ التي هي العقل وسُنَّةُ الأنبياء، وأَمَرَنَا أن نقول هذا بألسنتنا، وإن كان قد فعل، ليعطينا بذلك ثوابًا كما في أَمْرِهِ لنا أن نُصَلِّيَ على محمد وإن كان قد صلى عليه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ (الأحزاب: ٥٦).

والهُدَى والهِدَايَةُ في موضوع اللغة وَاحِدٌ ولكن الله قد خص لفظة الهدى بما تَوَلاهُ وَأَعْطَاهُ واختص هو به دون ما هو للإنسان نحو ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ (البقرة: ٢).

والاهتداء: يختص بما يتحراه الإنسان على طريق الاختيار إما في الأمور الدُّنْيَوِيَّةِ أو الأُخْرَوِيَّةِ، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٩٧﴾ (الأنعام: ٩٧)، وقال الله

تبارك وتعالى: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ ﴾ (النساء: ٩٨)، ويقال ذلك لطلب الهداية نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ (البقرة: ٥٣)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٣٧).

ويقال المُهْتَدِي لمن يَهْتَدِي بِعَالِم نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ (المائدة: ١٠٤) تنبيهًا إلى أنَّهم لا يعلمون بأنفسهم ولا يقتدون بعالم، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ (يونس: ١٠٨)، فَإِنَّ الاهْتِدَاءَ هنا يتناول وُجُوهَ الاهْتِدَاءِ مِنْ طلب الهداية ومِنْ الاقتداء ومن تَحَرِّيهَا، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (النمل: ٢٤)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾ (طه: ٨٢) فمعناه، ثم أدام طلب الهداية، ولم يَفْتُرْ عن تحريه، ولم يرجع إلى المعصية.

وأما قوله تبارك وتعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٥٦-١٥٧) إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٧٥)، أي: الذين تَحَرَّوُا الهداية وقَبِلُوهَا وعَمِلُوا بها.[1]

المهمة العاشرة: تعليمهم التأسِّي به

الأسْوَةُ كَالقُدْوَةِ، وَالقُدْوَةُ: هي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اِتِّبَاع غيره، ولم تُذْكَرِ الأسْوَةُ في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢١)، ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ

(١) المرجع السابق، ص٥٣٨-٥٤١.

وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمۡلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۖ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٤﴾ ﴾ (الممتحنة: ٤)، وقال: ﴿لَقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِيهِمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿٦﴾ ﴾ (الممتحنة: ٦).

التأسي بالنبي وطرائقه:

وإذا كان القرآن الكريم قد اشتمل على كل ذلك الخير وما يزيد عليه، فإن الإنسان في حاجة ماسة إِضَافَةً إلى تلاوة العلم والحكمة، واغترافهما من كتاب الله ﷻ وفقًا للنموذج الماثل والقدوة المَنْهَاجيَّةِ الكاملة التي تزوده بِمَنْهَاجِيَّة التعامل مع القرآن الكريم، وتجسد أمامه قِيَمَ القرآن وتعاليمه، لتؤكد أن تلك التعاليم عملية، وأنه في مقدور البشر تطبيقها والقيام بها، وتريه أفضل، وأتم، وأبين، وأوضح أنواع التطبيق الكفيل بتزويد الإنسان "بفقه التنزيل" و"فقه التدين" لئلا تلتبس عليه السبل، وتختلط عليه الأفهام، فكانت سنة رسول الله ﷺ المهيمنة على سنن النبيين والمصدقة عليها، هي الحكمة المبينة بأفعال، وأقوال، وأحوال، وتقريرات رسول الله ﷺ لقيم القرآن، والموضحة لسائر نواحي "القدوة المنهاجية" "ومنهاج التأسي السليم"، فما اصطلحوا على تسميته بـ"السنة" هي بجملتها البيان، والتجسيد العملي في الواقع البشري المتحرك لآيات القرآن الكريم، ولذلك أجابت أُمُّنَا عَائِشَةُ عندما سئلت عن خُلُقِ رسول الله ﷺ: "قَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ."[1]

قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢١)، وقال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ (الحشر: ٧)، ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾ قُلۡ

---

(١) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، ص٢٩٣، حديث رقم: ٧٤٦.

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٢﴾ (آل عمران: ٣١-٣٢)، وقال: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٩﴾ (الفتح: ٨-٩)، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ٢٨﴾ (الفتح: ٢٨).

فهل التأسي يستلزم مَرْتَبَةً فوق الاتباع، أم هِيَ مَرَاحِلُ متُكَامِلةٌ تُكَمِّلُ بعضها بعضًا؛ كي تصل إلى تحقيق المقاصد والغايات المَرْجُوَّةِ في استيعاب وإدراك مَهَامِّ الرسل، وإمكانية تطبيقها على واقع البشر في مختلف الأزمان؟ وما الَّذِي سينبني على عملية التفريق بين تلك المفاهيم، أو محاولة التأكيد على البناء التكاملي بينها، وخاصة أَنَّه لا يُظْهِرُ القُرْآنُ الكريم فَوَاصِلَ بينها، أكثر من عرض قاعدة عامَّة للإنسان المخاطب، وهي التَّفَكُّرُ، والتَّدَبُّرُ، والتَّأَمُّلُ في المَنْظُومَةِ المَطْرُوحَةِ من قِبَلِ الرسل، كي يتمكن من الإبداع الواعي في الفهم والتنفيذ؟

وكأن التَّأَسِّيَ يستلزم مَرْتَبَةً فوق الاتِّبَاع، فالاتِّبَاعُ يتصور في نحو العبادات، وقد يحتاج الاتِّبَاعُ والاقتداء إلى المُشَاهَدَةِ الحِسِّيَّةِ... ولكن فيما يتجاوز العبادات -كما في مجالات المعاملات ونحوها- فيحتاج المرء فيها إلى التجريد.

والتأسي يقوم على النظر في أقوال وأفعال المُتَأَسَّى به على أَنَّهَا كُلَّهَا مُسَبَّبَةٌ ومُعَلَّلَةٌ ومَقْرُونَةٌ بِحُكْم فلا ينظر إليها في جُزْئِيَّاتِهَا، وإِنَّمَا يُنْظَرُ إليها على أَنَّهَا أمور يمكن أن تُدْرَسَ وَتُحَلَّلَ، وقَوَانِينُ كُلِّيَةٌ تنتظم جزئيَّاتها وَتُمَكِّنُ المُتَأَسِّي من البحث في الغايات والمقاصد في الأفعال والأقوال بعد وضعها في تلك الأُطُرِ الكُلِّيَّةِ.

المهمة الحادية عشرة: الهيمنة

الهيمنة بالقرآن المجيد على تراث النبوات -كلها- والتصديق عليه، ذلك التراث الذي تَعَرَّضَ للتحريف، والتلاعب حين خان الأَحْبَارُ وَالرَّبَّانِيُّونَ الذين اسْتُحْفِظُوا ذلك التُّرَاثَ أمانتهم فحرفوا ما ائْتُمِنُوا عليه، ونَسُوا حظًّا مما ذُكِّرُوا به، فكانت مُهِمَّةُ القرآن الكريم التَّصْدِيقَ والهَيْمَنَةَ على الكتاب كله في إعادة

قراءة تُراثِ الأنبياء والمرسلين بقراءة قُرْآنيَّةٍ تنقل حقائق تلك النبوات وأصحابها كما هي في حقيقة الواقع، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧﴾ (النمل: ٦-٧)، ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٣﴾ (القصص: ١-٣)، ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ۝٤٤﴾ (آل عمران: ٤٤)، ﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢٨ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝٢٩ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ۝٣٠ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ ۝٣١﴾ (المائدة: ٢٧-٣١)، قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ ۝٣ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ۝٤﴾ (يوسف: ٣-٤)

ولذلك فلم يَكِلِ اللهُ -تعالى- حِفْظَ كتابه إلا لذاته العَلِيَّة: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ (القيامة: ١٧-١٩) ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر: ٩)، فكما لم يُشْرِكِ اللهُ تعالى أَحَدًا في إنزاله، لم يُشْرِكْ أحدًا في حفظه، وبيان مُحْكَم آياتِه للناس؛ قال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝١٠٨﴾ (آل عمران: ١٠٨)، ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ (الجاثية: ٦)، وقال: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ۝٤٥ ۞ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَـٰهُنَا وَإِلَـٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۝٤٦ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ

هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤۡمِنُ بِهِۦۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦۖ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ (العنكبوت: ٤٥-٥١).

وبذلك توحدت المرجعية البشرية في هذا القرآن، فهو الكتاب الخاتم نزل على خاتم النبيين في البلد الحرام؛ وَهَيْمَنَةُ القرآن الكريم وَتَصْدِيقُهُ مُطْلَقَانِ، فهو مُهَيْمِنٌ على السُّنَّةِ ومُصَدِّقٌ عليها، والهَيْمَنَةُ على تراث النبوات تَعْنِي الحَاكِمِيَّةَ عَلَيْهِ، والتَّصْدِيقُ عَلَيْهِ: يعني إِزَالَةَ كُلِّ ما تَعَرَّضَ أو يَتَعَرَّضُ له تراث الأنبياء من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويلات الجاهلين والمُغْتَرِّينَ، وإعادة تقديمه صادقا مُنَقًّى من ذلك كله.

خامساً: "الآية" بين الرسالات السابقة والرسالة الخاتمة

لقد اقتضت الحكمة الإلهية اصطفاء الأنبياء، ليكونوا وَسِيطًا يحملون إلى البشر وسائل الهداية والنور قال ﷻ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ﴿٢٥﴾﴾ (الحديد: ٢٥)، ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَذُرِّيَّةٗۚ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ ﴿٣٨﴾﴾ (الرعد: ٣٨)، فالأنبياء والمرسلون من البشر في خلقتهم، ولكنهم مثل الملائكة في طاعتهم لله ﷻ، وقد جعل الله ﷻ النبوة في ولد إبراهيم ومن قَبْلِهِ في ولد نوح، ومن بَعْدِهِمْ ممَّنَ اصْطَفَى بعلمه ﷻ كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَۖ فَمِنۡهُم مُّهۡتَدٖۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ قَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيۡنَا بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ

فَمَا رَعَوۡهَا حَقَّ رِعَايَتِهَاۖ فَـَٔاتَيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۡهُمۡ أَجۡرَهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ٢٧ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٨﴾ (الحديد: ٢٦-٢٨)، فهم عليهم السلام وإن كانوا من حيث الأبدان بشرًا، فَهُمْ مِنْ حيث الأرواح جزء من عالم الأمر الإلهي مُهَيَّأٌ لاستقبال الوحي بِتَأْيِيدٍ إلهي؛ إذ قد أُيِّدُوا بقوة روحانية وخصوا بها قال ﷻ في عيسى: ﴿وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، وفي محمد ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤﴾ (الشعراء: ١٩٣-١٩٤)، وقد خصهم بهذا الروح، ليمكنهم من تلقي الوحي والروح من أمره بوساطة الملائكة، لما بينهم من الوساطة الروحانية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ٥١﴾ (الشورى: ٥١).

فالأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام يُلقُونَ، ويبلغون الناس ما نزل إليهم، لما بينهم وبين الناس من المناسبة البشرية، قال ﷻ: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ٩﴾ (الأنعام: ٩)؛ تنبيهًا على أنه ليس في قوة عامة البشر الذين لم يخصوا بذلك الروح بأن يستقبلوا رسالات الله إلا من طريق البشر، وينقل القرآن الكريم أن الناس في كل زمان كانوا يطلبون من الأنبياء "آية"، وكان الأنبياء يجيبون على هذا الطلب المعقول المنطقي بصورة إيجابية، عندما يكون الطلب مقدمًا من أناس يبحثون عن الحقيقة، أما إذا كان الطلب مقدمًا لأسباب أخرى مقابل قبول الدعوة واتباع النبي، فإن الأنبياء يترفعون عن قبول مثل هذه المساومة.

فالمعجزة أو الآية تنزل منزلة قول الله ﷻ: "صدق عبدي في ما يبلغ عني" لأن الآية أو المعجزة أمر لا يمكن لأي إنسان أو شيطان أو جِنِّيٍّ أو مَلَكٍ أن يأتي بها إلا بإذن الله ليؤدي هذا الدور.

فهل تُخْرِجُ المُعْجِزَةُ النَّبِيَّ من بَشَرِيَّتِهِ؟ وهل تَلغِي المُعْجِزَةُ دَوْرَ السُّنَنِ؟ وهل تستهدف شَلَّ العقل الإنساني عن الحركة أو الاستسلام التام؟ الجواب:

لا، وليتضح هذا لا بد من بيان حقيقة الآية أو المعجزة.

١- الفرق بين معاني الآية والمعجزة قرآنيًا

إن القرآن الكريم يدعو الآثار الخارقة التي يبديها الأنبياء بإذن الله للدلالة على صدق أقوالهم "آية"، ولكن الاستعمال المتداول لهذا المفهوم بين جميع كَوَادِرِ الأُمَّةِ الفكرية والشعبية هو "معجزة"؛[1] لأن هذه العلامات تُظْهِرُ عَجْزَ سائر الأفراد وضعفهم، ولقد أصبح من المتداول بين الناس استخدام مصطلح "معجزات الأنبياء" بدلاً من استخدام المفهوم القرآني "آيات الأنبياء"، فماذا ترتب على هذا الخلط بينهما فكريًّا من سلب أو إيجاب؟ فَسَيَتَبَيَّنُ هذا من استقراء النصوص القرآنية، والمعاني اللغوية في الكشف عن ما استبطن من إشكاليات ونحوها بإذن الله. ويمكن القول: إن هذا الخَلطَ بين مَفْهُومَي الآية والمعجزة كَرَّسَ صِفَةَ التحدي والقَهْرِ في العقل الإنساني، في حين أن الأصلَ فيها أنها شاهد ودليل على صدق من أظهرها الله على يديه، والفرق بين التصورين كبير؛ ذلك أن مادة "العجز" تستثير في الإنسان طاقات المقاومة والرفض، في حين أن معنى الآية لا يسقط معنى الإعجاز ولا يتجاوزه، وإنما يستبطنه في إطار الدليل؛ لأن مهمة الآية أن تُهَيِّئَ الإنسان لِحُسْنِ الاسْتِمَاعِ والاستقبال ومن ثمّ قبول الرسالة والتصديق بالمرسل.

٢- المعجزة في اللغة والقرآن

جاء في اللغة: أَنَّ عَجُزَ الإنسان مُؤَخِّرُهُ وبه شبه مؤخر غيره، قال ﷻ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ۝٧﴾ (الحاقة: ٧).[2]

والعَجُزُ: أصله التأخر عن الشيء وحصوله عند عجز الأمر أي مؤخره كما ذكر في الدبر، وصار في التعارف اسمًا للقصور عن فعل الشيء، وهو ضد القدرة،

---

(١) مطهري، مرتضى. **الوحي والنبوة**. طهران: وزارة الإرشاد الإسلامي، (د. ت.)، ص٩.

(٢) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٣٢٢ وما بعدها.

قال ﷻ: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ (المائدة: ٣١)، وأعجزت فلانًا وعجزته وَعَاجَزْتُهُ جعلته عاجزًا، قال ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۚ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوۡمٍ ءَاخَرِينَ ١٣٣ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ١٣٤﴾ (الأنعام: ١٣٣-١٣٤)، وقال ﷻ: ﴿۞ وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ٥٣﴾ (يونس: ٥٣).

وتأتي "معجزين" بمعنى مُثَبِّطِينَ؛ أي يحاولون أن يُثَبِّطُوا الناس عن اتباع الأنبياء، مع تحليل القرآن الكريم لمراكز قوتهم في محاولة لإبراز مدى ضعفهم، وعجزهم عن مواجهة قوة الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ١٩ أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ٢٠﴾ (هود: ١٩-٢٠)، ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٣٢ قَالَ إِنَّمَا يَأۡتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ٣٣﴾ (هود: ٣٢-٣٣)، ﴿أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ فِي تَقَلُّبِهِمۡ فَمَا هُم بِمُعۡجِزِينَ ٤٦﴾ (النحل: ٤٦)، ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ٥٧﴾ (النور: ٥٧)، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ٢٢﴾ (العنكبوت: ٢٢).

وأمَّا قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ ٥﴾ (سبأ: ٥)، ﴿وَٱلَّذِينَ يَسۡعَوۡنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ ٣٨﴾ (سبأ: ٣٨)، فـ(معاجزين) قيل معناه ظَانِّينَ ومُقَدِّرِينَ أنهم يُعْجِزُونَنَا لِأَنَّهُمْ حسبوا أنه لا يوجد بعث ولا نشور فيكون هناك ثواب أو عقاب، وهذا كما في قوله ﷻ: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ٤﴾ (العنكبوت: ٤)، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ٣١﴾ (الشورى: ٣١)، ﴿فَأَصَابَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْۚ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَمَا هُم بِمُعۡجِزِينَ ٥١﴾

(الزمر: ٥١)، ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴿١٢﴾ ﴾ (الجن: ١٢)، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾ ﴾ (فاطر: ٤٤).

والعَجُوزُ سُمِّيَتْ لعجزها في كثير من الأمور، قال ﷻ: ﴿ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿١٣٥﴾ ﴾ (الصافات: ١٣٥)، وقال ﷻ: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾ (هود: ٧٢).

ومن هنا فمعاني المعجزة في القرآن الكريم ليس لها علاقة بالآيات التي جاء بها الأنبياء في تدعيم رسالتهم، بل ليس هناك أَيَّةُ إشارة تُشِيرُ إلى تَرَادُفِ المَعْنَيَيْنِ، ولذلك فإن هذا الخَلطَ الاصْطِلاحِيَّ بين الاستعمال البشري لها مع ادِّعَاءِ تَرَادُفِهَا مع المفهوم القرآني، ثم اتخاذ المصطلح البشري بوصفها مسلَّمةً، لهو مؤشر إلى أهمية إعادة تحديد المفاهيم القرآنية، وفرزها عن المصطلحات البشرية، وإن مَصْدَرِيَّةَ تلك المَفَاهِيم هو اللهُ ﷻ مما يمنحها القدرة على التداخل والتكامل بصورة متوازنة، بحيثَ تُبْقِي على خصوصية كُلٍّ منها ومعناه دون أن تحول بين أن يحمل كل منها مَعَانِيَ المنظومة المَفَاهِيمِيَّةِ كلها، وهذا ما سيتبين لنا في استعراض معاني "آية" بإذن الله، كما أن بين تلك المفاهيم القرآنية عَلاقَةً تَكَامُلِيَّةً تشكل وحدة واحدة، فاستخدام أيّ منها يستدعي المفاهيم الأخرى، بالإضافة إلى المعاني التكاملية داخل المفهوم الواحد، كما أن المفاهيم القرآنية ترفض أيّة مفاهيم مستحدثة لا تستند إلى أصولها التكوينية وفلسفة معانيها المستبطنة في تلك المفاهيم، ولذا فإن محاولة غرس أي مفهوم من خارجها، يُفْقِدُ هَذِهِ المَنْظُومَةَ أَبْعَادَهَا المُتَكَامِلَةَ مما يُحْدِثُ لها تَشْوِيهًا وتَلبِيسًا يُفْقِدُهَا دَلالاتِهَا.(١)

ولعل من المفيد في مجال زيادة الإيضاح، واستكمال الفروق بين المفهومين أن نذكر نص القاضي الباقلاني في كتابه "البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحِيَلِ والكَهَانَةِ": يقول في تعريف المعجز وبيان حقيقته: "المُعْجِزُ

(١) انظر في هذا المجال التحليل القيم في بنية المفاهيم الإسلامية:
- عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص٢٤٩ وما بعدها.

الحَقِيقِيُّ: هو ما ينفرد الله ﷻ بالقدرة عليه، وقد ذكر له أربع خصائص بالإضافة إلى الخاصية الأولى، والمعجز الحقيقي لا يصح دخوله تحت قدرة الخلق من الملائكة والبشر والجن، واعتبر تفسير اللغويين للمعجزة بأنها ما يعجز عنه الخلق تفسيرًا صحيحًا على مُوجِبِ اللُّغَةِ ومُقْتَضَى المُوَاضَعَةِ، لكنه غلط فيما طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ النَّظَرُ والحُجَّةُ لِلظَّنِّ والتعليق أو الشبهة."[1]

كما خَطَّأَ القاضي جُمْهُورَ القَدَرِيَّةِ في تفصيلهم الذي ذهبوا إليه من أن المعجزة على ضربين: "الضرب الأول: يتفرد الله ﷻ بالقدرة عليه. الضرب الثاني: مدخل مثله أو ما هو من جنسه تحت قدرة العباد، غير أنه يقع من الله ﷻ على وجه يتعذر على العباد إيقاع مثله."[2] قلت: لعل ذلك هو الذي دفع بَعْضَ المُعْتَزِلَةِ إلى القَوْلِ بأن إعجاز القرآن، إنما تم بالصِّرْفَةِ، فكأن الله ﷻ صرف العرب وجعلهم عاجزين عن أن يأتوا بمثله، وإلا فقد كان لديهم القدرة على فعل ذلك. قلت: وهذا في غاية الخطر. وقد ذكر القاضي أربعة شروط لا بد من توافرها بالمعجز ليكون معجزًا.

بالإضافة إلى العنصر الأول وهو تفرد الله ﷻ بالقدرة عليه، ذكر ثلاثة شروط أخرى:

أ- أن يكون مما يخرق العادة وينقضها، "وهذا لا يعني خرق السنن الإلهية الكونية التي لا تبديل لها ولا خرق لقوانينها".

ب- أن يكون غير النبي عاجزا عن إظهار مثله.

ت- وأن يظهر المعجز على يد الرسول عند تحديه لمن أُرسل إليهم، وادعائه بأنه آية لنبوته.[3]

---

(١) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيّب بن محمد. **البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة**، نشره: الأب ريتشارد يوسف إليسوعي، بغداد: منشورات الحكمة، توزيع بيروت: المكتبة الشرقية ساحة النجمة، ١٩٥٨م، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧.

٣- الآية في اللغة

جاء في اللغة: أنّ الآية بمعنى العلامة، وقيل: الآية من التنزيل ومن آيات القرآن الكريم، قال أبو بكر: "سميت الآية من القرآن آية؛ لأنها علامة لانقطاع كلام من كلام"، ويقال: "سميت الآية آية؛ لأنها من جماعة من حروف القرآن، وآيات الله عجائبه"، وقال ابن حمزة: "الآية من القرآن كأنها العلامة التي يُفْضَى منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية، كما قال الشاعر: إذا مَضَى عَلَمٌ مِنْهَا بَدَا عَلَمٌ..." والآية: هي العِبْرَةُ، وجمعها آيْ، وقال الفراء في كتاب المصادر: الآية من الآيات والعِبَر، سميت آية كما قال ﷻ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾ (يوسف: ٧)؛ أي أمور وعِبَرٌ مُخْتَلِفَةٌ.[١]

٤- مفهوم "آية" في أقوال رسول الله ﷺ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من الأنبياء من نبي إلا وقد أُعْطِيَ من الآيات ما على مِثْلِهِ آمَنَ عليه البَشَرُ، وإنما كان الذي أُوتِيتُهُ وَحْيًا أوحاه الله إِلَيَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة،"[٢] وقد كان ﷺ كلما طالبه المشركون بآية احتج عليهم بالقرآن الكريم في جملته وبما فيه من أخبار الأولين والآخرين التي لم يكن يعلمها هو ولا قومه من قبل، ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾ (الإسراء: ٨٨).

فلم يستخدم ﷺ لفظة معجزة، بل استخدم المفهوم القرآني ألا وهو (آية)، فلماذا؟ وكيف استبدل المسلمون المفهوم القرآني بمصطلح معجزة؟

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١٤، ص٥٦ وما بعدها.

(٢) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "بعثت بجوامع الكلم، ص1387، حديث رقم: 7274، انظر أيضاً:
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإيمان، وُجُوبِ الإِيمَانِ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ وَنَسْخِ المِلَلِ بِمِلَّتِهِ، ص٨٥، حديث رقم: ١٥٢.

٥- مفهوم الآية في القرآن الكريم

قال الأصفهاني رحمه الله تعالى في معنى الآية: "هي العلامة الظاهرة، وقيل للبناء العالي آية نحو: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ (الشعراء: ١٢٨)، وحقيقته لكل شيء ظاهر هو ملازم لشيء لا يظهر ظهوره، فمتى أدرك مدرك الظاهر منهما، عُلِمَ أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته؛ إذ كان حكمهما سواءً، وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات، فمن عَلِمَ مُلازَمَةَ العَلَم للطريق المُمَنْهَج، ثم وَجَدَ العَلَمَ عَلِمَ أنه وَجَدَ الطريق الممنهج، وكذا إذا عَلِم شيئًا مصنوعًا عَلِم أنه لا بد له من صانع. واشتقاق الآية إما من آي فإنها هي التي تُبَيِّنُ أيًّا من أيٍّ"، والصحيح -كما ذكر الأصفهاني- "أنها مشتقة من التَّأَيِّي الذي هو التَّثَبُّتُ والإِقَامَةُ على الشيء، يقال: تأيَّ أي أَرْفَقَ، أو من قولهم أَوِيَ."[(١)]

قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩﴾ مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُم مَّا كَسَبُواْ شَيْـًٔا وَلَا مَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠﴾ هَٰذَا هُدًى وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴿١١﴾ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ (الجاثية: ٣-١٣).

٦- المعاني التي وردت بها (الآية والآيات) في القرآن الكريم

وهنا لا بد من التمييز بين الآية بوصفهاوحدة بنائية في القرآن الكريم والآية بدلالتها العقلية؛ فعلى الأول تكون كل جملة من القرآن دالة على حكم أو معنى

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ٣٣.

آية، سورة كانت أم فصلاً من سورة، وقد يقال لكل كلام منه منفصل بفصل لفظي آية، وعلى هذا اعتبار آيات السور التي تعد بها السورة.

أ- آيات الكون وسننه المستمرة، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ (٤٤)﴾ (العنكبوت: ٤٤)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ (يوسف: ١٠٥)، وقال تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ (٣٢) إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ (٣٣) أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ (٣٤) وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ (٣٥)﴾ (الشورى: ٣٢-٣٥)، ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ لِّتَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا (١٢)﴾ (الإسراء: ١٢)، ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَمۡ أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ (٧) إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ (٨)﴾ (الشعراء: ٧-٨)، ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ (٢٠) وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةًۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ (٢١) وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ (٢٢) وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبۡتِغَآؤُكُم مِّن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ (٢٣) وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ (٢٤) وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ (٢٥)﴾ (الروم: ٢٠-٢٥)، ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ (٣) وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ (٤) وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ (٥) تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ (٦) وَيۡلٞ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ (٧) يَسۡمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٖ (٨) وَإِذَا عَلِمَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا شَيۡـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ (٩) مِّن وَرَآئِهِمۡ جَهَنَّمُۖ وَلَا يُغۡنِي عَنۡهُم مَّا كَسَبُواْ شَيۡـٔٗا وَلَا مَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠) هَٰذَا هُدٗىۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٌ (١١) ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ

لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ (الجاثية: ٣-١٣)، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٨٠﴾ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ (غافر: ٧٩-٨١).

ب- الآيات الاجتماعية في قصص الأنبياء: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٤﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ (العنكبوت: ١٤-١٥)، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الروم: ٩-١٠)، ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿١٩﴾ ﴾ (سبأ: ١٩).

ت- آيات القرآن المجيد: ﴿ طسٓ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ ﴾ (النمل: ١)، ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ ﴾ (الحجر: ١)، ﴿ الٓمٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ (الرعد: ١)، ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ ﴾ (الشعراء: ٢) و (القصص: ٢)، ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٨-٥١)، ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ (البقرة: ٩٩)، ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ ﴾ (النور: ١)، ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۚ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾ ﴾ (البقرة: ٢٥٢)، قال

تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (الجاثية: ٦)، ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾ ﴾ (آل عمران: ٥٨)، ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ (آل عمران: ١٠٨)، ﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ (آل عمران: ١١٣)، وقال تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ﴾ (النساء: ١٤٠)، ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾ (البقرة: ١٥١)، ﴿ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾ ﴾ (الطلاق: ١١)، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ ﴾ (الفرقان: ٧٣)، ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ ﴾ (الأحقاف: ٧)، ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٣﴾ ﴾ (سبأ: ٤٣)، ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾ (القصص: ٤٤-٥٠).

٧- آيات الأنبياء

وذكر في مواضع آية، وفي مواضع آيات وذلك لمعنى مخصوص ليس هذا الكتاب موضع ذكره، وإنما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ...﴾ (المؤمنون: ٥٠)، ولم يقل آيتين؛ لأن كُلَّ وَاحِدٍ صار آيَةً بالآخر.[١] قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾(الإسراء: ١٠١)، ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾(النمل: ١٢)، ﴿وَتِلْكَ عَادٌ ۖ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ﴾ (هود: ٥٩)، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ (العنكبوت: ٢٤)، ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۖ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٣٣﴾ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٣٤﴾ وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ (العنكبوت: ٣٣-٣٥)، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾﴾ (إبراهيم: ٥)، ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٦﴾﴾ (القصص: ٣٥-٣٦)، ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ (الأعراف: ٧٣)، ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾﴾ (هود: ٦٤). وهنا الآيات تأتي لإقامة الحجة على الناس وَقَطع أعْذارِ أقْوام الأنْبياءِ، قال تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ (الأنعام: ٤)، ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾ (المائدة: ٧٥)، ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٣٣﴾ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ (طه: ١٣٣-١٣٤)،

---

(١) المرجع السابق، ص٣٣.

﴿ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ (يونس: ١٠١)، ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ ﴾ (هود: ٥٩)، ﴿ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ ﴾ (الجاثية: ٨)، ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾ ﴾ (غافر: ٤)، ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ (غافر: ٣٥)، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾ ﴾ (غافر: ٥٦)، ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾ كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ (غافر: ٦٢-٦٣)، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ (غافر: ٦٩)، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ (العنكبوت: ٢٣).

٨- آيات التخويف والتحدي

وقوله عز وجل: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾ ﴾ (الإسراء: ٥٩)، فالآيات ههنا قيل إِشَارَةٌ إلى الجراد، والقمل، والضفادع ونحوها من الآيات التي أُرسِلَتْ إلى الأمم المتقدمة، فَنَبَّهَ أن ذلك إنما يفعل بمن يفعله تخويفًا، وذلك أَخَسُّ المنازل للمأمورين، فإن الإنسان يتحرى فعل الخير لأحد ثلاثة أشياء: إما أن يتحراه لِرَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ وهو أدنى منزلةً، وإما أن يتحراه لطلب مَحْمَدَةٍ، وإما أن يَتَحَرَّاهُ للفضيلة وهو أن يكون ذلك الشيء في نفسه فَاضِلاً، وذلك أشرف المنازل، فلما كانت هذه الأمة خير أمة كما قال تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١١٠)، رفعهم عن هذه المنزلة ونبه إلى أنه لا يَعُمُّهُمْ بالعذاب، وَإِنْ كَانَتِ الجَهَلَةُ منهم كانوا يقولون: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الأنفال: ٣٢).

وقيل: إن الآيات إشارة إلى الأدلة وَنَبَّهَ أنه يقتصر معهم على الأدلة، ويصانون عن العذاب الذي يَسْتَعْجِلُونَ به في قوله تعالى: ﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ ... ﴾ (العنكبوت: ٥٤).

٩- خصائص "آية" الرسالة الخاتمة

إنَّ خطاب الرسالة الخاتمة للبشريَّة في فلسفة المعجزة "الآية" قد اختلف في أسلوبه وظاهره ومضمونه، فقد جعل الله ﷻ نبوة محمد ﷺ ورسالته قائمة على قواعد العلم والعقل في ثبوتها وموضوعها، وكأن البشرية قد هيئت لاستيعاب مفردات الخطاب النهائي الموجه لها من الخالق، والذي يتعرض فيه لتفصيل مفردات البنية الداخلية لفلسفة "آيات" الأنبياء في قُدْرَةِ البشر -بعد الرسالة الخاتمة- على الربط بين آيات الكون وسُنَنِه المَنْظُورَةِ مع آيات الكتاب الكريم المقروءة، ويُلاحَظُ هذا في نوعية الخطاب القرآني حين يحاول الإنسان في عصر خاتم الأنبياء أن يَهْبِطَ بنفسه من المستوى التجريدي الذي أُرِيدَ له، ويبدأ يطالب صاحب الرسالة الخاتمة بالإتيان بآيات حِسِّيَّةٍ قد تَقُودُهُ إلى أن يؤمن بالغيب المطلق، فإذا بخالقه يُحَوِّلُ قِبْلَةَ تفكيره إلى وِجْهَةِ التجريد قال ﷻ: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ (البقرة: ١٠٨)؛ ليرتقي به ويَسْمُوَ في تطوير أدوات النظر والتأمل والتفكر لديه في أرجاء الكون وسننه الثابتة لتطوير بناء علاقة بين المسخر والمسخر له، وكأن الكَوْنَ وَسُنَنَهُ آياتٌ مُعْجِزَاتٌ معروضة للإنسان يتأمل في معانيها الظاهرةِ والباطنةِ ليسخرها في عُمْرَانِ الكون وصالح ما ومن فيه، فيقول ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ ۞ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾ ﴾ (الأنعام: ٣٤-٣٩)، ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم

﴿مَّا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ ۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣﴾ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾ (الأنعام: ٨-١٤)، ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٢٧﴾ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٠﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ (الجاثية: ٢٥-٣٢).

لقد نقل السيد رشيد رضا عن قاموس الكتاب المقدس معنى العجائب قوله: "عَجِيبَةٌ: حَادِثَةٌ تَحْدُثُ بقوة إلهية خارقة لمجرى العادة الطبيعية لإثبات إرسالية من جرت على يده أو فيه، والعجيبة الحقيقية هي فوق الطبيعة -لا ضدها- تحدث بتوقيف نواميس الطبيعة لا بمعاكستها، وهي إظهار نظام أعلى من الطبيعة يخضع له النظام الطبيعي... ويُنَاطُ فِعْلُ العجائب بالله وَحْدَهُ أو بمن سمح له بذلك."[1] إنَّ خَتْمَ النبوة بآية "معجزة القرآن الكريم" يستبطن معاني ختم معجزات الأنبياء الحسية، فلم يعد البشر بحاجة إلى رؤية كرامات أو آيات على أيدي أَحَدٍ من البشر بعد محمد ﷺ، وهذا كما بين الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد،[2] كيف ارتقى التشريع الديني بارتقاء نوع الإنسان في الإدراك والعقل كارتقاء الأفراد من طفولة إلى شباب إلى كهولة حتى بلغ رشده واستوى،

(١) رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٦ وما بعدها.

وصار يدرك بعقله هذه الهداية العقلية العليا "هداية القرآن" بعد أن كان لا سبيل إلى إذعانه لتعليم الوحي، إلا ما يُدْهِشُ حِسَّهُ ويُعْيِي عقله من آيات الكون "يعني أنه بلغ هذا الرشد في جملته واستعداد كثير من أفراده لا كلهم ولا أكثرهم"، ثم بين أن سُمُوَّ عقل الإنسان وسلطانه على قُوَى الكون الأعظم بما هي مسخرة له تُنَافِي خُضُوعَهُ واستكانته لشيء منها، إلا ما عجز عن إدراك سببه وعلته، فأعتقد أنه من قبيل السلطان الغيبي الأعلى لِمُدَبِّرِ الكون وَمُسَخِّرِ الأسباب فيه، فكان من رحمة الله فيه أنه أتاه من أضعف الجهات فيه وهي جِهَةُ الخُضُوعِ وَالاسْتِكَانَةِ، فأقام له من بين أفراده مُرْشِدِينَ هَادِينَ، وَمَيَّزَهُمْ من بَيْنِهَا بِخَصَائِصَ في أنفسهم لا يُشْرِكُهُمْ فيها سواهم، وأَيَّدَ ذلك زِيَادَةً في الإقناع بآيات باهرات تَمْلِكُ النفوس، فيصدم بها عقل العاقل فيرجع إلى رشده، ويَنْبَهِرُ لها بَصَرُ الجاهل فيرتد عن غَيِّهِ.

١٠- إذن، آية الرسالة الخاتمة هي "القرآن"

فقد جعل الله ﷻ آية آخر أنبيائه ومُرْسَلِيهِ مُحَمَّدٍ ﷺ القرآن الكريم ليترك للبشرية مسؤولية التفكر، والتدبر، والتأمل، والنظر في اكتشاف حقائق الأمور في مختلف الأزمان والعصور قال ﷻ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ (٢٠) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (٢١) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (٢٢)﴾ (الذاريات: ٢٠-٢٢)، قال ﷻ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٢)﴾ (البقرة: ٢٢)، ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ (١٩) وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ (٢٠) وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢١) وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ (٢٢) وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ (٢٣) وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٢٤)﴾ (الروم: ١٩-٢٤).

وهنا تظهر مفردات الجمع بَيْنَ القِرَاءَتَيْنِ "قراءة الوحي والكون" في آيات عديدة توجه نَظَرَ وَفِكْرَ الإِنْسَانِ في منظومة الرسالة الخاتمة التي جعلت من تلاوة الكتاب الخاتم مع قراءة الكون وسننه الثابتة (مِنْ خَلقِ اللَّيْلِ والنهار، والحياة والموت، وغيرها...) أدوات ناظمة لفكر الإنسان المستخلف في مراحل سموه لخالقه في تحقيق مقاصد الخلافة والاستئمان وحفظ العهد، فالآية في الرسالة الخاتمة تأخذ من ثبات السُّنَنِ الإِلَهِيَّةِ واستقرارها أَدِلَّةً قَاطِعَةً على الخلق في التدبير والعناية لا خَرْقَ السنن، ولا يُقصد للعقل الإنساني بمواجهة الآيات المُبْهِرَاتِ أَنْ تَشُلَّ طاقته ويستسلم، بل المراد تفجير طاقاته وبَعْثُهَا وإحياؤها؛ ليكون قادرًا على التَّعَقُّلِ، والتَّدَبُّرِ، والنظر، والتفكر، والفهم، والتفسير، والتأويل، والاجتهاد، والإِبْدَاعِ، فهذه الوظائف كُلُّهَا تحتاج إلى عَقْلٍ صَحِيحٍ سَلِيمٍ حرٍّ غير عاجز.

فنجد الآيات القرآنية توجه إلى الغيب لا لشل العقل، بل لتحريكه وتشغيله ومعرفة خضوع هذا الغيب كله لذات الخالق العظيم الذي يخضع هو له، وأن العلاقة بينهما مُنَظَّمَةٌ بِدِقَّةٍ وَمُهَيْمِنٌ عليها، فلا ينبغي له أن يخشى الطبيعة ويَهْرُبَ من المجهول أو يَعْبُدَهُ، بل المطلوب أن يعمل على فهمه والكشف عنه بآيات الكتاب، أما الكَوْنُ فهو ليس مَصْدَرًا لِانْبِهَارِهِ وَإِخْضَاعِهِ، بل هو ميدان لفعل العمران الذي هو جوهر عملية الاستخلاف.

ونخلص مما سبق إلى: أن عملية الخلط بين المفاهيم القرآنية مع مصطلحات بشرية غير خاضعة للمنظومة نفسها لها خطورتها في التعامل مع المفهوم القرآني، فوفقًا لصفة الإطلاق التي تتمتع بها هذه المفاهيم التي تستمدها من مصدرها "الله"، فإن دخول أي مفهوم نابع من غير مصدرها يكون مُحَمَّلاً بِمُسَلَّمَاتٍ تختلف عن مُسَلَّمَاتِهَا أَمْرٌ فيه تَفْتِيتٌ لهذه المفاهيم وَتَلبِيسٌ لِمَعَانِيهَا، بل وَبَتْرٌ لها، فمجرد إحلال مفهوم غريب عنها محل واحد منها، أو غرس مفهوم من غير ذاتها، يفقد هذه المنظومة أبعادها المتكاملة، ويُنْشِئُ وَضْعًا لا يعبر عن محتوى

المنظومة، وهذا ما ظهر في موضوع المعجزة والآية، فعندما استبدل علماء الكلام والفلاسفة المسلمون مصطلح "معجزات الأنبياء" بالمفهوم القرآني "آيات الأنبياء"، أدى هذا إلى استدعاء موضوعات أخرى تخالف مَنْحَى وَغَايَاتِ وَمَقاصِدِ القرآن الكريم من مفهوم "آية" التي تَسْتَبْطِنُ مَعَانِيَ الارتقاء بالبشر إلى مستوى التجريد في دراسة وربط آيات الكون وسننه مع آيات كتاب الله ﷻ، وبذلك تتحقق معاني خاتمية النبوة والرسالات وآياتها؛ حيث يصبح الإنسان المستخلف قادرًا على الربط بين الآيات الحسية الكونية والمعنوية القرآنية من غير حُضُورٍ نَبَوِي مباشر.

فلم يستخدم القرآن الكريم لفظة معجزة، إنما الكلاميون هم أول من اصطلح لفظة معجزة، لاختلاف آرائهم حول حقيقتها وشروطها، وقد تعرض القاضي الباقلاني لذلك وهو شَيْخُ مُتَكَلِّمِي الأشاعرة. وإن في استخدام مصطلح "المعجزة" بوصفه بديلاً أو مُرَادِفاً لمفهوم "آية"، فقد تحول منحى المنهج الفكري الإنساني في التعامل مع القضيَّة الكليَّة إلى مستوى آخر تمامًا، فقد استدعى هذا إلى ربط المعجزة بالسحر بدلاً من ربط آيات الأنبياء بآيات الكون وآيات القرآن الكريم، مما أدى إلى هبوط المستوى الإنساني لا ارْتِقَائِهِ.

كما أنَّ الخلط بين آية النبي ﷺ، وهي القرآن الكريم، ومعجزات موسى، وعيسى وغيرهما من النبيين، فمعجزات السابقين خاصة سيدنا موسى وعيسى معجزات حسية دلت على توقيت الرسالة، وقد أخضع الله ﷻ هذه المعجزات لنوع من الارتباط بين التكذيب بها بعد أن يطلبها القوم، ويَسْعَوْنَ إليها وهلاك تلك الأمم وهي بحد ذاتها تخويف، ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ۝٥٩﴾ (الإسراء: ٥٩)، في حين أن القرآن الكريم كان بشيرًا ونذيرًا، وليس مخوفًا بحيث يشل الطاقات العقلية البشرية، كما أن نزول المعجزات والآيات التسع على موسى، وآيات عيسى كذلك ارتبط بتشديد الشريعة.

فكأنه ﷻ حين لم يربط بين نزول المعجزات التي طلبها بنو إسرائيل على

موسى وعيسى، كأن التشديد في التشريع، وإخضاع بني إسرائيل في المرحلة المُوسَوِيَّةِ إلى الحاكمية الإلهية كان بديلاً عن عذاب الاستئصال، فمن هنا كان من قتل نفسًا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعًا، فلا بد من قتله، ولا يمكن أن ينتقل إلى شيء آخر كالعفو أو الدية مثلاً، وقد نبه القرآن الكريم المسلمين إلى ذلك فقال ﷻ: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾ (البقرة: ١٠٨).

ولذلك فإن الله ﷻ نص على منع الآيات الحسية عن هذه الأمة فقال ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ ۚ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَـٰنًا كَبِيرًا ﴿٦٠﴾﴾ (الإسراء: ٥٩-٦٠)، وحين تحداهم بالقرآن: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ (الإسراء: ٨٨-٨٩)، طالبوه؛ لسخف عقولهم بما هو دون ذلك بكثير: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَـٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴿٩٥﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٩٦﴾﴾ (الإسراء: ٩٠-٩٦)، ثم أشار إليهم في الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾﴾ (الإسراء: ١٠١)، فهؤلاء لا يريدون إلا أن يذكروا شيئًا يتعللون به؛ لرفض الإيمان بمحمد ﷺ وعدم قبول رسالته، فيقول ﷻ لنبيه ﷺ في سورة العنكبوت: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ

ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٧-٥٢). وفي سورة الفرقان ينعي ﷻ عليهم تكذيبهم لرسول الله ﷺ: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ ﴾ (الفرقان: ٥)، فيكذبهم ﷻ بقوله: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٦﴾ ﴾ (الفرقان: ٦)، ثم يذكر تساؤلاتهم اللاعَقْلانيَّةَ: ﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٩﴾ ﴾ (الفرقان: ٧-٩)، ويبين أنه ليس هناك مَنْطِقٌ فيما قالوا، بل السبب الوحيد لرفضهم رِسَالَتَهُ وتكذيبهم بالآخرة وعدم رغبتهم بالإيمان بها لما ستؤدي بهم إلى قضية الجزاء وهم لا يريدونه، ثم يسخر من استغرابهم من أن رسول الله ﷺ بَشَرٌ رَسُولٌ فيُبيِّنُ ذَلِكَ في الآية: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الفرقان: ٢٠)، ويبدو أنهم قد ضاقوا ذرعًا بهذا القرآن الذي لم يترك لهم شبهة ولا قولاً إلا رده عليهم وأجابهم عنه بما هو أقوى، حتى حين اعترضوا على نزول القرآن مُنَجَّمًا فقد رد الله ﷻ عليهم في سورة الفرقان: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ (الفرقان: ٣٢-٣٣).

وهكذا تتضافر الآيات القرآنية على قرع أسماعهم بِالحُجَجِ البالغات، لِعَدَمِ إِعْطَائِهِمْ فُرْصَةَ الانْصِرَافِ عن القرآن الكريم بوصفه أَكْبَرَ الآيات وَأَعْظَمَهَا وأهمّها، وأنه لم يُؤْتِ أيَّ نبي أو رسول بآية في مستواه أو مثله. ومع ذلك فلأن الناس سبقت إليهم روايات استقرت في قلوبهم وعقولهم وظنوا أن عَدَمَ نِسْبَةِ مُعْجِزَاتٍ وَخَوَارِقَ حِسِّيَّةٍ إلى رسول الله ﷺ تَقْلِيلٌ من شأنه لما جاء به موسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام من الجراد والدم وَالقُمَّلِ والضفادع، وإحياء الموتى أو تطبيب المرضى، أو نحو ذلك من آيات حسية بما فيها من انفلاق البحر وإغراق أعداء موسى، وبالرغم من تلك الآيات المعجزات إلا أنها لم تمنع بني إسرائيل من عبادة العجل الذهبي بمجرد عبورهم البحر الأحمر وبعد أن رأوا قومًا يعكفون على أصنام لهم بأن يطالبوا موسى أن يصنع لهم صنمًا حسيًّا، وذلك لأن تلك المعجزات لم تُخَاطِبْ عُقُولَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ.

هذه كلها أدت ببعضهم إلى أن ينسب معاجز حسية إلى النبي محمد ﷺ، ويؤكد عليها ويشغل الناس بها عن القرآن الكريم، ويَضَعُ رِسَالَةَ القرآن البُرْهَانِيَّةَ، والعقلية المخاطبة للبشرية كلها من طَوْرِهَا العَقْلِيِّ المُرْتَقِي وفي سائر أطوارها العلمية المتقدمة، بحيث يجعلها مُسَاوِيَةً لرسالات خاصة بأقوام أو شعوب مُعَيَّنِينَ، فامتلأ العقل المسلم بتلك الروايات وحاول التوفيق بينها وبين هذه الآيات الصريحة القاطعة التي لا تحتمل تأويل بأن آيَةَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، إنما هي القرآن، والقرآن وحده وَكُلُّ ما رُوِيَ أو نُسِبَ إلى الرسول ﷺ لا بد أن يخضع للقرآن ويُهَيْمِنُ القُرْآنُ الكَرِيمُ عليه، وإلا فإن العقل المسلم يتحول إلى مَنَمَّةٍ لِلْخُرَافَةِ ونحوها، ومن هنا كان موقف القرآن صارمًا، وموقف علماء الأمة لا بد أن يكون بصف القرآن وإلى جانبه، ويصدق على كل المرويات بالقرآن المجيد، ويكفي المؤمنين ويكفي رَسُولَ اللهِ ﷺ هذه المُعْجِزَةُ الكبرى الدائِمَةُ الخالِدَةُ، والله أعلم.

١١- الرسالة الخاتمة وخصائصها

أ- الكتاب المحفوظ بحفظ الله له من داخله، وبمقتضى نَظْمِهِ وأُسْلُوبِهِ وإِعْجَازِهِ، في حين أُوكِلَ حِفْظُ الكُتُبِ الأخرى السابقة إلى أحبار تلك الأمم ورَبَّانِيهَا، الذين نَسُوا وَحَرَّفُوا وَضَيَّعُوا.

ب- جعل السنة النبوية سُنَّةً مُتَكَامِلَةً تَشْتَرِكُ في حفظ معانيه أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته؛ لتتكامل مع القرآن الكريم بيانًا له وتطبيقًا لما جاء فيه، والقرآن يصدق عليها ويهيمن.

ت- أشرك الشَّارِعُ الحَكِيمُ المُكَلَّفَ نَفْسَهَ في العمليات التشريعية، وذلك بتشريع الاجتهاد الإنساني، فصارت الشريعة منكم لا عليكم، وغير مفرضة من خلال الخوارق والمعجزات والإكراه بكل أنواعه، فاحْتُرِمَ العَقْلُ الإِنْسَانِيُّ وأُعْطِيَ نَصِيبَهُ وما يستحقه من المشاركة واحتج بالرأي، ووُضِعَتِ الضوابط لضبط مشاركتهما في العملية التشريعية التي تمثلت بالأدلة العقلية والثانوية والمختلف فيها؛ ولذلك استحقت هذه الشَّرِيعَةُ البَقَاءَ والخُلُودَ؛ لشمولها وعمومها، وقدرتها على الصلاح لكل زمان ومكان.

خاتمة: السنَّة المحمديَّة خلاصة سنن الأنبياء وتجاربهم

فقد مثل الأنبياء في حياة البشر قِيَادَاتِ هِدَايَةٍ وَبُنَاةِ وَعْيٍ وَرُشْدٍ، فكأن الكون كله بيت واسع هُيِّئَ لسُكْنَى الإنسان، والأَنْبِيَاءُ كُلٌّ منهم (بتجاربه الخاصة مع قومه في إطار زمانه ومكانه) يضع على هذا الجزء من البناء الذي يمثل غرفة القيادة والهداية شيئا، ويَسُدُّ في هذا البيت الفسيح ثَغْرَةً، ويُعَمِّرُ جانبًا من جوانبه بقومه أو أتباعه، ثم تختم الرسالات والتجارب النبوية عبر العصور بخاتم النبيين عليه وعليهم الصلاة والسلام؛ ليكون للعالمين -كلهم- نذيرًا فيكتمل بناء البيت على يديه، ويتكامل عدد ساكنيه، ويتم مفهوم خلافة الإنسان بنوعه

الإنساني، وبإنسانيته في الأرض بجملتها؛ ذلك لأنَّ النبوات تدرجت مع نمو البشر، ورافقت في تصاعدها مَسِيرَةَ وَنُمُوَّ العَقْلِ البشري تَهْدِيهِ، وتُرْشِدُهُ بقدر طاقته واحتماله ونُمُوِّهِ، فالعقل البشري في بَادِئِ الأمر كان عقلاً جُزْئِيًّا أَحْيَانِيًّا -كما مر- في نظره إلى الحياة والأحياء، وأعانه الله ﷻ أن يتعلم الأسماء، ليستطيع تَصَوُّرَ الجُزْئِيَّاتِ وَإِدْرَاكَهَا، وليتمكن بعد ذلك من الربط بينها، وقد يدرك في مرحلة تالية تأثير تلك المفردات في دوائرها وأُطُرِهَا، ولكن لا يستطيع أن يجمع بينها، أو يربطها بأصولها ويكتشف علاقاتها دون هداية الله له، ولذلك كان الإنسان القديم كثيرًا ما يعبد تلك المفردات أو الظواهر -كما أشرنا- إلا أن تأتيه هِدَايَةٌ من الله ﷻ عن طريق الأنبياء تُنْقِذُهُ وَتَهْدِيهِ، وقصة ابني آدم، ثم نموذج إبراهيم عليه السلام في مرحلة البحث منبهات على هذه الحالة.[1]

ولقد شَكَّلَ رَصِيدُ التجارب الإنسانية المُتَعَدِّدَةِ المتنوعة المُشَرَّبُ بِتُرَاثِ النُّبُوَّاتِ خِبْرَةً تَارِيخِيَّةً ساعدت على تكوين، وتطوير العقل الإنساني، وتمكينه من تلبية حاجاته الحياتية في ظروفه المتغيرة. وقد هيأ ذلك كله -فيما بعد- لقبول مَبْدَأِ تَلَقِّي الشِّرْعَةِ وَالمِنْهَاجِ، فقد كانت أَشَدُّ العَقَبَاتِ أمام الإنسان لتحقيق مفهوم "الخلافة" عَدَمَ قُدْرَتِهِ على الحصول -بِهِدَايَةِ عَقْلِهِ فقط- على المنهج الموضوعي الكامل من داخله، سواء أكان منهجًا لتفكيره أو لمعرفته أو لتحديد علاقته بالكونِ والحياةِ وخالقِهِ وخالقِهِمَا تحديدًا دقيقًا، أو كان لسوى ذلك.

فَطَبِيعَةُ الإنسان، وَوَضْعُهُ العَقْلِيُّ والنَّفْسِيُّ، ومَحْدُودِيَّتُهُ، ونِسْبِيَّةُ تَفْكِيرِهِ وخبراته المحدودة بعوامل الزمان والمكان والبيئة المحيطة به، كُلُّهَا لا تسمح له بالتجرد التام الذي يُمَكِّنُهُ من وضع المنهج المعياري الثابت لتفكيره، ومعارفه،

---

(١) الأسماء تعبر عن أشياء ومعان تشترك في سمات عامة، والأسماء تميز مفردات المعرفة، والأسماء هي المداخل الأساسية للسعي في عالم المعرفة، وإدراك الأسماء هي الخطوة الأولى في بناء العلم البشري اجتماعيًّا كان أم طبيعيًّا. وانظر الدراسة القيمة للموضوع التي قدمها:
- الدمرداش، محمد فرج. **وعلم آدم الأسماء كلها**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

وتصوراته، وعقيدته، ونُظُم حياته، وتشريعاته من داخله، فَالضَّعْفُ وَالوَهَنُ والنَّقْصُ العلمي والنسبية تَحُدُّ من قُدْرَتِهِ على تحقيق ذلك، ولقد تمكن الإنسان في الماضي والحاضر من وضع جملة من القوانين والقواعد، وبنى كثيرًا من المعالم الحضارية، لَكِنْ عَجْزُهُ وعدمُ قُدْرَتِهِ على الوصول لأسباب الهداية والأَخْذِ بها، وإِدْرَاكِ بُعْدِ الغيب في الواقع على الوجه الصحيح، وَفَهْمِ عَلاقَتِهِ به وبالوجود كان وراء انْهِيَارِ كَثِيرٍ من الحضارات وتراجعها، ذلك أن منهجَ العلم والعمل في هذا الكون الصالح لتزويد الإنسان بالهداية المطلوبة لا يمكن أن يأتي به بشكله المُتَّصِفِ بالصحة المطلقة إلا خَالِقُ الإنسان والكونِ والحياةِ، وهو اللَّهُ ﷻ، فالإنسان لا يستطيع أن يجعل من نفسه مصدرًا لمعرفته -كلها- أو بكل أنواعها، فهناك مَعَارِفُ لا بد أن تأتي للإنسان من مَصْدَرِهَا المُتَعَالِي المتجاوز للإنسان، فليس الإنسان سَيِّدَ الكون المُطْلَقَ أو خَالِقَهُ، بل هو مُسْتَخْلَفٌ فيه.

ومن هنا كانت سُنَّةُ وَسِيرَةُ رسول الله محمد ﷺ تمثل نِبْرَاسًا للبشرية في كونها التجربة الكبرى المشتملة على تجارب سائر النبيين والمُرْسَلِينَ، وسُنَّتُهُ وسِيرَتُهُ هي السنة الكبرى والسيرة الشاملة، فَسِيرَتُهُ وَسُنَّتُهُ تُمَثِّلُ كُلَّ سُنَنِ وَسِيَرِ الأَنْبِيَاءِ الذين سبقوه، فنرى فيه نوحًا وصَبْرَهُ ومُثَابَرَتَهُ، وإبراهيم وجِهَادَهُ وتَبَتُّلَهُ وطاعَتَهُ، وموسى وكِفَاحَهُ وحِرْصَهُ على قومه، وعيسى وزُهْدَهُ وكِفَاحَهُ لربط قومه بحقائق الدين، لا بمظاهره وقُشُورِهِ، فالقرآنُ خُلاصَةُ الوحي الإلهي، والسُّنَّةُ خُلاصَةُ سُنَنِ الأنبياء وتجاربهم مع أقوامهم قال ﷻ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٥﴾﴾ (الأعراف: ٣٥). ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٥١﴾﴾ (المؤمنون: ٥١)، ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٩﴾﴾ (المائدة: ١٩)، ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴿٩﴾ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ (الأحقاف: ٩-١٠)، ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا

﴿ يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

فالقرآن والسنة -بهذا الاعتبار- قادران على التمكين لِقَوَافِلِ الساجدين من البشر، وحمايتهم من محاولات إِبْلِيسَ وحِزْبِهِ في ضَمِّهِمْ إلى مَوْكِبِ الرافضين للسجود؛ من هنا تُصْبِحُ القِرَاءَاتُ التَّجْزِيئِيَّةُ للكتاب وللسنة قراءاتٍ خَطِرَةً إذا لم تُرْبَطْ بالكُلِّيَّاتِ والقِيَمِ والمَقَاصِدِ العُليَا القرآنية، بحيث تَرْبِطُ السُّنَّةَ بِالكِتَابِ رَبْطًا دقيقًا مُحْكَمًا لا يسمح بقيام أي تَنَاقُضٍ أو تعارض أو تناسخ بينهما، ويجمع بينهما في وَحْدَةٍ بِنَائِيَّةٍ لا انفصام لها؛ ولذلك فإن القرآن حَافِظٌ لِلسُّنَّةِ والسيرة بحيث لو فُقِدَ الإِسْنَادُ فإن القرآن كَفِيلٌ بالتنبيه إلى السنة والدلالة عليها، ومن هنا فإن حِفْظَهَا الحَقِيقِيَّ يَعْتَمِدُ على القرآن المجيد، وَكُلُّ مَا وَرَدَ عن مُتَقَدِّمِي علمائنا مما يدل على خِلافِ هذا فإنه مما يَسْتَحِقُّ النِّقَاشَ.

الفصل الثاني:

السنَّة بين المفهوم والمصطلح

أولاً: مفهوم السنَّة وَسَيْرُورَتُهُ

لفظ "السُّنَّةِ" -في نظرنا المتواضع- مَفْهُومٌ وليس مُصْطَلَحًا.[1] وفي هذه الدراسَةِ المُوجَزَةِ المُرَكَّزَةِ سنحاول أن نُبَيِّنَ ذلك ونُثْبِتَهُ، لِيُدْرِكَ المَعْنِيُّونَ أَنَّ السنَّة النبويَّة المطهَّرة مَفْهُومٌ من أَدَقِّ المفاهيم الشرعيَّة الكبرى ذَاتِ الآثَارِ الهَامَّةِ في تُرَاثِنَا الفِكْرِيِّ والدِّينِيِّ بوجه عام. ولقد عدَّها كَثِيرٌ من المتقدمين وَجَمْهَرَةُ المتأخرين مُجَرَّدَ مصطلح من المصطلحات، مما سَوَّغَ لأهل كُلِّ فَنٍّ من الفنون المَعْرِفِيَّةِ أن يصطلحوا عليه بالطريقة التي يَرَوْنَهَا مُنَاسِبَةً لهم عملاً بقاعدة "لا مَشَاحَةَ في الاصطلاح"، وهي القاعدة التي أشاعها أصحاب التخصُّصات المختلفة، وأَعْطَوْا لأنفسهم بمقتضاها حُرِّيَّةً مُطْلَقَةً في نَحْتِ المصطلحات وإطلاقها على معان مختلفة

---

(١) الفروق بين المفهوم والمصطلح فروق كبيرة ودقيقة لا يستهان بها، وهي فروق في المعنى لا في اللفظ فقط. وخلاصتها: أنَّ المفهوم يقترن بتعريف ما يحيل عليه اللَّفظ بمفردات غير منضبطة، أو ما يعرف بالتعريف الإجرائي. أما المصطلح فغالبًا ما يقترن بتعريف منضبط للمعنى المقصود الإحالة عليه، وذلك من خلال مفردات متماسكة ومختصرة، وهو ما يعرف بالتعريف الحدِّي، وهذا الفرق ينتج عنه أنَّ المفردة التي تسمى "مفهومًا" يمكن أن تشاركها مفردة أخرى في التعبير عن المعنى نفسه، أو مفردات كثيرة كل منها يؤدي المعنى من زاوية غير الزاوية التي دل عليها الآخر، وليست كذلك المفردة التي تسمى مصطلحًا إذ تتفرد بالدلالة على المعنى وتنبذ الترادف، وهذا التفرد من خاصِّية المصطلح، فالمفهوم هنا تجاوز في الاستعمال المعنى المنطقي المرتبط بالتصور ليدل على اللَّفظ الدال على المعنى من غير انضباط لغوي يؤطِّر ذلك المعنى. راجع في هذا المجال:

- غانم، إبراهيم بيومي وآخرين. **بناء المفاهيم دراسة معرفيَّة ونماذج تطبيقيَّة**، تقديم طه جابر العلواني، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٨م.
- أبو الفضل، منى. **نحو منهاجيَّة للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدِّمات والمقومات**"، القاهرة: مكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
- حللي، عبد الرحمن. المفاهيم والمصطلحات القرآنية: مقاربة منهجية، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد ٣٥، شتاء ٢٠٠٤، ص٦٥-٩٠.

وإن اتَّحَدَتْ أَلفَاظُهَا، مما أَوْرَثَ في كثير من الأحيان لَبْسًا وغُمُوضًا واضْطِرَابًا في المعاني لا داعي له.

وفي بحثنا هذا محاولة لتحرير هذا المفهوم بعد تفكيكه وإعادة بنائه بناءً مَفَاهِيمِيًّا دَقِيقًا انطلاقًا من استعمالات القرآن الكريم له. لعل ذلك يُسْهِمُ في توحيد موضوع البحث، وتحرير مواضع الاتفاق والنزاع التي زادها اللبس اللاحق في كثير من قضايا السنَّة -بسبب تعدد الاصطلاحات- اضطرابًا. والسنَّة -بعد ذلك- مفهوم يتجاوز الطبيعة المألوفة للمفاهيم؛ إذ يضم شبكة من المفاهيم الفرعيَّة، والمصطلحات الإضافيَّة مثل "الطريقة، والعادة، والقانون الاجتماعي والطبيعي" ونحوها، وحين يطَّلع القارئ -بِصَبْرٍ- على ما سَنُورِدُهُ بعد هذه المقدمة من مَعَانٍ لُغَوِيَّةٍ واصْطِلاحِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ لهذا المفهوم سيدرك معنى حقيقة هذه الدعوى -وهي أَنَّ السنَّة مَفْهُومٌ وليست مُجَرَّدَ مُصْطَلَحٍ- وسَيُسَلِّمُ بِهَا، ومَفْهُومٌ قُرْآنِيٌّ بالمستوى الأول ما كان ينبغي أن تَغْفُلَ الأذهَانُ عن استعمالات القرآن له وطريقته في بنائه.

فـ"السُّنَّةُ" سواء في الاستعمال اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ قبل نزول القرآن أو الاستعمال القُرْآني أو الاستخدام النَّبَوِيِّ بعد ذلك، وفي استخدامات جيل عصر النُّبُوَّةِ "عَصْرِ التَّلَقِّي" أو استعمالات أجيال العلماء المتقدِّمين المتنوعة من أصوليِّين، وفقهاء، وكَلامِيِّينَ، ومُحَدِّثِينَ في استعمالات كُلِّ أُولَئِكَ، يدل على أَنَّنا أَمَامَ مَفْهُوم له كل ما في المفهوم من خصائص المفاهيم وصفاتها، ولا يمكن أن يُحْشَرَ في إطار مصطلح لأهل فَنٍ من الفنون؛ لذلك سنرى كيف جَرَّ الانْحِرَافُ في فَهْم المفهوم وتحويله إلى مُجَرَّدِ مصطلح لا مَشَاحَةَ في استعمال كُلِّ قَبِيلٍ له حسبما يراه إلى لَبْسٍ وغُمُوضٍ كان العقل المسلم في غِنًى عن الوقوع فيه.[١]

لذا فإنَّ الكَشْفَ عن هذا المفهوم، وحقيقته، وإعادة تركيبه أَمْرٌ له أَهَمِيَّتُهُ، بحيث يكون "مفهومًا" لا تلتبس به الألسُنُ ولا يَغْمُضُ على الأَفْهَامِ من جهة ما

---

(١) فالسنَّة لدى اللغويين ما قد عملت من "الطريقة والعادة والقانون"، وعند الأصوليين: "المصدر الثاني للتشريع"، وعند الفقهاء: "ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه"، وعند المحدثين: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير".

أُلحِقَ به حين أُخْرِجَ من دائرة المفهوم إلى دائرة المصطلح، وأَمَلُنَا كَبِيرٌ أن يتفهم أَهْلُ العلم والمُخْتَصُّونَ هذا، وأن يدركوا أنَّنا لا نهدف إلى زيادة في تعريف المصطلحات المتعددة للسنَّة وتَكْرِيسِ تعدُّدِهَا، بل نَهْدِفُ إلى بَيَانِ وَحْدَتِهَا والكَشْفِ عن العلاقات القائمة بينها التي تؤكد اعتبارها مفهومًا يمثِّل "حقيقة شرعيَّة" واحدة، لا مصطلحًا يتصرَّف به أصحاب الاصطلاح بالوضع كما يشاءون، ويُحَمِّلُونَهُ من المعاني ما يَشْتَهُونَ تحت شعار "لا مشاحة في الاصطلاح" فنقول وبالله التوفيق:

١- المفهوم وصياغته

المفهوم: اسم مفعول من فُهِم فهو مفهوم،[١] وعند المَنْطِقِيِّينَ: هو المُدْرَكُ -بفتحة على الراء- أي: ما حصل في العقل أو ما من شأنه أن يحصل في العقل، سواء حصل بالفعل أم بالقول، وسواء حصل بالذات أم بالواسطة، والمفهوم عند الأصولِيِّينَ خِلافُ المَنْطُوقِ، فَالمَنْطُوقُ ما دل عليه اللفظ في محل النُّطْقِ بأن يكون حُكْمًا بغير المذكور وحالاً من أحواله، وهو ينقسم إلى مفهوم موافقة: وهو ما يفهم من الكلام في محل النطق وبطريق المطابقة أو التضمُّن، وإلى مفهوم مخالفة، وهو ما دل عليه اللَّفظ، لا في محل النطق، بل بطريق الالتزام، أو ما يكون المسكوت عنه مخالفًا للمنطوق به.[٢]

---

(١) الفصول في علم الأصول (أصول الزيدية) نقلا عن:
- أبو زهرة، محمد. **الإمام زيد؛ حياتة وعصرة - آراؤه وفقهه**، القاهرة: المكتبة الاسلامية، ١٩٥٩م، ص٣٨٤، (المفهومات في القرآن والحديث).

(٢) يقول عبد الرحمن الأخضري في متن السلم في المنطق:

دلالة اللفظ على ما وافقهْ يدعونها دلالة المطابقةْ
وجزئه تضمنًا وما لزمْ فهو التزام إن بعقل التزمْ

راجع في شرحه:
- الدمنهوري، أحمد. **إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق**، وعليها حواشي إبراهيم الباجوري، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨م، ص٦-٧.
- القويسني، حسن درويش. **شرح السلم المنورق في المنطق**، وعليه تقارير خطاب عمر الدروي الشافعي، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩م، ص١٢.

فـ"السنَّة": لفظ كُلِّيٌّ يَشْتَرِكُ في معناه كَثِيرٌ من الأمور يحمل عليها اللفظ باعتبارات مختلفة، وتتفاوت أَفْرَادُ هذا الكُلِّيِّ من حيث علاقتها باللَّفظ تفاوتًا كبيرًا، فيمكن أن نلحق اللَّفظ "بالمشكِّك"،[1] لكن من المُتَّفَقِ عليه بين الأُصُولِيِّينَ والمَنَاطِقَةِ أنَّ أفراد الكُلِّيِّ إذا لم تتفاوت فإنَّه يُعَدُّ مُتَوَاطِئًا.

ومع أنَّ لفظ "السنَّة" في المعاني الأربعة التي أطلق عليها عند اللُّغويِّينَ -كما نقل ذلك عنهم الأُصُولِيُّونَ- وهي "الطريقة والعادة والسيرة والطبيعة"، تجعله أقرب إلى "المشكك"، فهذه المعاني متغايرة، ولكنَّنا نفضل أن نعدّها من قبيل "المتواطئ"؛ لما بينها من علاقات تستطيع أن ترفع التغاير، وتقلِّل من آثاره.

فكل من "الطريقة والسيرة" متقاربان جدًا، و"الطريقة والسيرة والعادة" تلتقي بأنَّها لو لم تتخذ طريقة ولم تسلك بوصفها سِيرَةً لَمَا صَارَتْ عَادَةً، والطبيعة فيها معنى "القانون" من حيث الثبات والاستمرار والاتفاق مع أصل، ومن ثمّ فإنَّنا لا نرى ما يمنع من اعتبار لفظ "السنَّة" متواطئًا بالنسبة لِمَعَانِيهِ اللُّغَوِيَّةِ المذكورة.

فإذا ذهبنا إلى اصطلاحات أصحاب الاصطلاح وهم الأصوليُّون والفقهاء والمحدِّثون، ونظرنا إلى المعاني التي اصطلح كل فريق منهم على استعمال لفظ "السنَّة" فيها، فإنَّ ذلك يَشُدُّنَا مُبَاشَرَةً إلى معرفة واستحضار "النموذج المعرفي" الخاص بكل فريق من هؤلاء العلماء، وما دُمْنَا بصدد تحديد المراد بـ"مفهوم السنَّة" في التداول الشرعي، فأول ما علينا أن نلجأ إليه هو القرآن الكريم.[2]

---

(١) المشكك: هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراده بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم من بعضهم الآخر، كالوجود في الواجب أولى، وأقدم وأشد مما في الممكن، انظر أيضا:
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي. **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ، ج١، ص٢٧٦.

(٢) لا بد من الالتفات إلى أن القرآن الكريم هو المصدر الأساس في تأسيس المفاهيم وتصورها في الفكر الإسلامي، ولسان القرآن هو الأصل الذي يرجع إليه ويبتدأ به في صياغة هذه المفاهيم. انظر دراستنا: "**لسان القرآن**" من سلسلة دراسات قرآنية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ففيها بسط وإيضاح لهذه الفكرة.

٢- مفهوم "السنَّة" في القرآن

حين نستقرئ آيات الكتاب الكريم نجد أنَّ المادة (س ن ن) قد وردت في تسع مواضع من السور المكيَّة، وفي عشر آيات من السور المدنيَّة، ولدى استقرائها وقراءتها في مواضعها والكشف عن علاقاتها والمناسبات التي وردت فيها يتَّضح لنا أنَّ القرآن المجيد قَدِ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ المَادَّةَ في السُّنَنِ الكَوْنِيَّةِ وفي السُّنَنِ الاجتماعيَّة التي تكررت وتماثلت حتى صارت مَشْمُولَةً بقانون واحد، وما ذلك القانون إلا تلك السُّنَّةُ الاجتماعيَّةُ التي أراد الله ﷻ أن يؤكد للمشركين وأَمْثَالِهِمْ مِنَ الزَّائِغِينَ عن سبيله أنَّه لا نَجَاةَ لهم بعد فعل ما فعلوه من هذه القوانين الثابتة التي لا تختلف عن "قوانين الكون وسننه" في دوامها واستقرارها وثباتها، وهذا من الأمور التي تدل دلالة مباشرة لقضية الجمع بين القراءتين.

قال تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الأنفال: ٣٨)، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجر: ١٣)، ﴿ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾ ﴾ (الإسراء: ٧٧)، ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ ﴾ (الكهف: ٥٥)، ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ (الأحزاب: ٣٨)، ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ ﴾ (الأحزاب: ٦٢)، ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ ﴾ (فاطر: ٤٣)، ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (غافر: ٨٥)، ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ ﴾ (الفتح: ٢٣)، ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ ﴾ (آل عمران: ١٣٧ - ١٣٨)، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ (النساء: ٢٦).

وقد اسْتُعْمِلَت السُّنَّةُ في القرآن بمعنى الطريقة.[1] قال الراغب الأصفهاني:[2] "وسنة الله قد تُقَالُ لطريقة حِكْمَتِهِ، وطَرِيقَةِ طَاعَته، نحو: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ۝٢٣﴾ (الفتح: ٢٣)، ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ۝٤٣﴾ (فاطر: ٤٣)، فنبه على أن فروع الشرائع وإن اختلفت صِوَرُهَا، فَالغَرَضُ المَقْصُودُ مِنْهَا لا يَخْتَلِفُ ولا يَتَبَدَّلُ؛ وهو: تطهير النفس وتَرْشِيحُهَا إلى ثَوَابِ الله تعالى وجواره". قال شيخنا عبد الغني: "واعلم أنَّ المناسب لقوله: "فنبَّه على أنَّ فروع الشرائع" أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٢٦﴾ (النساء: ٢٦)، أو بقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ۝٣٨﴾ (الأحزاب: ٣٨)،[3] وأما الآيتان اللتان ذكرهما فالمراد من السُّنَّةِ فيهما: طَرِيقَةُ حِكْمَتِهِ وَعَادَتُهُ في الانتقام من مُكَذِّبِي الرسل وإنزال العذاب بهم".

وقال الطبريُّ عن معنى السُّنَّةِ في آية سورة النساء: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٢٦﴾ (النساء: ٢٦): "يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم حلاله وحرامه ويهديكم سُنَنَ الذين من قبلكم، أي: سُبُلَ مَنْ قبلكم من أهل الإيمان بالله وأنبيائه ومناهجهم فيما حرم عليكم من الأمهات والبنات والأخوات، وسائر ما حرم عليكم في الآيات السابقة..."[4] ويَعُودُ الطبريُّ في آية الأحزاب: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ۝٦٧﴾ (الأحزاب: ٦٧)، فيقول: "حدثنا يَزِيدُ قال: حدثنا سعيد عن قتادة: قوله: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ﴾ (الأحزاب: ٣٨) يقول: هكذا سُنَّةُ الله فيهم إذا أظهروا النفاق، وقوله: ﴿سُنَّةَ

---

(١) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر العروس**، مرجع سابق، فصل السين باب النون، ج٩، ص٢٤٤ وما بعدها.

(٢) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٢٤٤- ٢٤٥.

(٣) عبد الخالق، عبد الغني. **حجية السنة**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م، ص٤٥-٤٨.

(٤) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٨، ص٢٠٩.

﴿ ... ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ (الأحزاب: ٦٢) يقول تعالى ذكره لنبيه ﷺ: ولن تجد يا محمد لسنة الله التي سَنَّهَا في خَلقِهِ تَغْيِيرًا، فَأَيْقَنَ أنه غَيْرُ مُغَيِّرٍ في هؤلاء المنافقين سُنَّتَهُ."[1]

قال القرطبي في تفسير آية: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ (النساء: ٢٦): "معنى يهديكم: يبين لكم طرق الذين من قبلكم."[2]

وقال ابن كثير في معنى الآية السابقة: "يعني طَرَائِقَهُمُ الحَمِيدَةَ وَاتِّبَاعَ شَرَائِعِهِ التي يُحِبُّهَا ويَرْضَاهَا."[3]

وقال ابن كثير في آية: ﴿ سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٧): "أي هكذا عَادَتُنَا في الذين كفروا برسلنا..."[4]

وقال ابن كثير في معنى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ (الفتح: ٢٣): "أي هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ وَعَادَتُهُ في خَلقِهِ."[5]

نخلص من ذلك كله أن الله سبحانه وتعالى جَمَعَ هنا بين سُنَنِ الاجْتِمَاعِ الإنساني التي يُفْتَرَضُ أن تَكُونَ قَائِمَةً على المقاصد العُليَا والقِيَمِ الكُبْرَى، وأن تكون ثابتة على محاورها، فإذا غَيَّرَ البَشَرُ من هذه السُّنَنِ، وَعَثَوْا في الأرض الفَسَادَ، وأَخَلُّوا بقيم العُمْرَانِ والرَّشَادِ، سَلَّطَ الله عليهم سننه الدائمة المستمرة في أن المفسدين يُحِلُّونَ قَوْمَهُمْ دَارَ البَوَارِ، وأن الله لا يصلح عَمَلَ المفسدين، وأن الأرض مهما بلغت في

(١) المرجع السابق، ج٢٠، ص٣٢٩.

(٢) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ج٥، ص١٤٨.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٢٦٧.

(٤) المرجع السابق، ج٥، ص١٠١.

(٥) المرجع السابق، ج٧، ص٣٤١.

زُخْرُفِهَا وزِينَتِهَا فلن تستطيع أن تَفْلِتَ من سُنَنِ الله في أهل الفساد إذا تآمر مُتْرَفُوهَا وظَلَمُوا بها وانحرفوا في مسيرتها، فالقُرْآنُ إما أن يُؤَكِّدَ هذه السُّنَنَ ويُبَيِّنُهَا لِيُنْذِرَ مَنْ لَمْ يَصِل بَعْدُ إلى مستوى جَرَيَانِ السنة عليه من الأقوام والأمم، وَلِيُحَذِّرَ أَمْثَالَهُمْ وَيَحْمِيَهُمْ مِنَ هَذَا السُّقُوطِ، وأحيانًا يَذْكُرُ تلك الأُمَمَ التي أصابتها تلك السُّنَنُ لِيُبَيِّنَ أنه لا استثناء من تلك السُّنَنِ ولا تبديل لها ولا تغيير.

٣- السنَّة في اللغة

السُّنَّةُ في اللغة[1] تُطْلَقُ على: السيرة والطريقة حَسَنَةً كانت أو قَبِيحَةً،[2] قال رسول الله ﷺ: "مَنْ سَنَّ في الإسلام سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ: كُتِبَ له مِثْلُ أجر من عمل بها ولا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ في الإسلام سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ: كُتِبَ له مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بها ولا ينقص من أوزارهم شَيْءٌ،"[3] فرسول الله ﷺ قد استعمل "السنة" في حديثه هذا بهذا المعنى اللُّغويِّ: ابتداء سيرة وطريقة حسنة كانت أم سيئة.

وقال خالد بن عتبة الهذلي:

فلا تَجْزِعَنَّ من سيرةٍ أنتَ سرتَها ... فأوَّلُ راضٍ سنَّة من يسيرُها

---

(١) استوعب شيخنا عبد الغني عبد الخالق تعريفات السنة في اللغة والاصطلاح في كتابه القيم المعروف وهو "حجية السنة"، وسأنسج على منواله وأقتفي أثره في ذلك ملخصًا ومحررًا ما أورده بتركيز واختصار شديدين مع الرجوع إلى المصادر التي رجع إليها.

(٢) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس،** مرجع سابق، ج٣٥، ص٢٣٠. وقال (في مادة سار): "السيرة: الطريقة. يقال: سار الولي في رعيته سيرة حسنة، وأحسن السير، وهذا في سيرة الأولين" ج١٢، ص١١٧. وقال (في مادة طرق): "الطريقة: السيرة والمذهب وكل مسلك يسلكه الإنسان في فعل محمودًا أو مذمومًا" ج٢٦، ص٨٤. فهما لفظان مترادفان.

(٣) القشيري، **صحيح مسلم،** مرجع سابق، كتاب العلم، باب: بَاب مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً ومَنْ دَعَا إلى هُدَى أو ضَلالة، ص١٠٧٤، حديث رقم: ١٠١٧، وذلك بمعنى: من عملها ليقتدى به فيها. وكل من ابتدأ أمرا عمل به قوم بعده، قيل: هو الذي سنه.

قال نصيب:

كأني سننت الحب أول عاشق ... من الناس أو أحببت من دونهم وحدي

- عبد الخالق، **حجية السنة،** مرجع سابق، ص٤٥ وما بعدها.

والسِّيرَةُ بالكسر: السُّنَّةُ والطريقة والهيئة والسيرة.[1]

وقال الأزهري (ت: ٣٧٠هـ): "السُّنَّةُ: الطريقة المحمودة المستقيمة؛ ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، معناه: من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة". وقال الخَطَّابِيُّ: "أصلها: الطريقة المحمودة، فإذا أُطْلِقَتِ انصرفت إليها، وقد تستعمل في غيرها أي في السنَّة مقيَّدة كقوله: مَنْ سَنَّ سنة سيئة."

وفي النفس مما ذَكَرَ كُلٌّ مِنَ الأزهري والخطابي شَيْءٌ، أَمَّا قول الأزهري: "ولذلك قيل فلان من أهل السنَّة...،"[2] فلا دلالة فيه على أنَّها لا تُطْلَقُ لُغَةً حَقِيقَةً إلا على الطريقة المحمودة؛ فإن قولهم: فلان من أهل السنة، استعمال عُرْفِيٌّ لأهل العُرْفِ الشَّرْعِيِّ، لا اللُّغَوِيِّ؛ والمراد بالسُّنَّةِ فيه: ما قابل البدعة والاعتزال. وأما قول الخطَّابيِّ: "إنِّها إذا أُطْلِقَتْ (أَيُّ لُغَةٍ) انصرفت إلى المحمودة"، ففي محل المنع، واستعمالها في السيئة مقيَّدة لا يدل على أنَّها فيها مجاز لغة؛ وإنما هو لبيان أنَّ المراد نَوْعٌ من المعنى الحَقِيقِيِّ، وكيف يدل على ما ذكر: وقد استعملت في المحمودة مقيَّدة أيضا كما في الحديث المتقدم؟ فإن أراد: أنَّها لا تستعمل في السيئَّة إلا مقيَّدة؛ بخلاف استعمالها في الحسنة: فإنَّها تارة تكون مقيدة، وتارة مُطْلَقَةً، مَنَعَ لَهُ هَذَا الحَصْرَ ببيت خالد المتقدم، فالحق: ما عليه جُمْهُورُ أهل اللغة من إطلاقها في المحمودة والسيئة.

وهنا من الواضح تأثُّر الأزهريِّ والخطَّابِيِّ في المعاني التي أراد أهل الشرع حصر السنَّة بها، وهذا تحكم في الأصل في الاستعمال اللُّغوي أن لا يدخله أو يؤثر فيه إلا استعمالات اللُّغويِّينَ الشَّرْعِيِّينَ، أو أَصْحَابِ الاصطلاحات الشَّرْعِيَّةِ.

---

(١) الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**، القاهرة: مطبعة المأمون، ط٤، ١٩٣٨م، ج٢، ص٥٤.

(٢) انظر ما حققناه في بيان المراد بمفهوم "أهل السنة والجماعة"، وتاريخ نشأته وشيوع استعماله في:

- العلواني، طه جابر. **العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١١م.

ونقل الشوكاني عن الكسائي (ت: ١٨٩هـ): "أن السُّنَّةَ بمعنى: الدَّوَام"، ولعله أراد به: الأمر الذي يداوم عليه؛ ونقل القرطبي (ت: ٦٧١هـ) عن المُفَضَّلِ: "أنها: الأُمَّةُ. وأنشد:

ما عاين الناسُ من فضلٍ كَفَضْلِهِمو ... ولا رَأَوْا مِثْلَهُمْ في سالفِ السُّنَنِ

وليس من اللازم أن يكون المراد بالسنن في هذا البيت الأمم، بل يمكن أن يكون المراد القرون أي في سالف القرون".

وقال الطبري (ت: ٣١٠هـ):[1] "السُّنَّةُ هي: المِثَالُ المُتَّبَعُ، والإِمَامُ المُؤْتَمُّ بِهِ، ومنه قول لَبِيد بن ربيعة:

من معشرٍ سَنَّت لهم آبَاؤُهُمْ ... ولكل قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا"

ويُلاحَظُ على ما ذهب إليه الطبريُّ أنَّ لفظ "سنَّة" يمكن أن يراد به المِثَالُ المُتَّبَعُ، أما أن يراد بها الإِمَامُ فَضَعِيفٌ؛ لأن معنى البيت كما أنَّ لكل قَوْم سُنَّةً، فإن لكل قَوْمٍ إِمَامًا، أو أن المراد لتلك "السنة" إمامها أي: الخبراء فيها الذين يدركون تلك السنن، ويعرفون أهميتها وكيفية تطبيقها.

والكسائيُّ من اللُّغويِّين الذين لهم عناية خاصة في ربط الجانب اللُّغويِّ بالجانب الشرعيِّ، والمصطلحات الفقهيَّة، فلا غرابة أن ينحو هذا المنحى كما نحى مثله في بعض صيغ الطلاق وتأثير الفرق بين الرفع والنصب فيها لمن يعرب، وكذلك مسألة العقرب المشهورة،[2] وكذلك في قضايا وقوع الطلاق

(١) وكان الأولى للطبري أن يستشهد ببيت حسان:

إن الذوائب من فِهْر وإخوتهم ... قد بيَّنوا سنَّة للناس تُتَّبَعُ

(٢) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مع حاشية الأمير عليه، القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٧هـ، ج١، ص٧٤-٧٥. وهي المسألة التي قيل: إن سيبويه مات حنقاً بسببها وهي: "قالت العرب: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي"، وقالوا: -أيضا-: "فإذا هو إياها"، وهذا الوجه الأخير هو الذي أنكره سيبويه وخطأه الكسائي فيه. فراجع المناظرة التي دارت حولها بين الكسائي وسيبويه بحضور خالد بن يحيى البرمكي.

والعَتَاقِ بِصِيَغٍ مُعَيَّنَةٍ مما نجده مبسوطًا في ترجمة الرجل والنُّحَاةِ الذين تأثروا به.

والقُرْطُبِيُّ مُفَسِّرٌ من المفسرين الذين يُمَثِّلُ الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ في فكره الجانب المُرَجَّحَ، وكذلك الطَّبَرِيُّ ومن نَحَى نَحْوَهُمَا، والأقرب أن المراد بِالسُّنَنِ هنا في البيت الأول "الأجيال والقرون"، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾ (آل عمران: ١٣٧).

والصناعة الشرعية ظاهرة في البيت الثاني الذي استدل به الطبري فَهُوَ يتحدث عن القوم والسنة والإمام وما يَسُنُّ الآبَاءُ وَالأَبْنَاءُ، فالغالب أنه من شعر المُوَلَّدِينَ الذين لا يُحْتَجُّ بِلُغَتِهِمْ.

وتُطْلَقُ "السُّنَّةُ" لُغَةً أيضًا على: الطبيعة، وبها فسر بعضهم قول الأعشى:

كريمٌ شـمائلُـه مـن بـني ... مـعاوية الأكـرمين السُّـنن

ولا ندري لماذا تحمل على الطبائع هنا وهي ظاهرة في العادات أو في الأسلاف؟

وتطلق أيضا على: الوجه، لصقالته وملاسته، وعلى: حُرِّ الوجه، وعلى: دائرته، وعلى: الصورة، وعلى: الجبهة والجبينين، وقد استشهدوا لذلك بقول ذي الرُّمَّةِ:

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ ... مَلسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٍ وَلا نَدَبٌ

وبما أنشد ثعلب:

بَيْضَاءُ فِي المِرْآةِ سُنَّتُهَا ... فِي البَيْتِ تَحْتَ مَوَاضِعِ اللَّمْسِ

وبما ورد في الحديث: "أنه ﷺ حض على الصدقة، فقام رجل قبيح السنة."[(١)]

---

(١) أخرجه أبو الشيخ كما في الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، كما ذكره الزمخشري في الفائق، انظر:

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م، ج٤، ص٢٥٢.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د. ت.)، ج٢، ص٢٠١.

أي: الصورة، والأرجح عندنا أنَّها هنا بمعنى العَادَةِ؛ إذ ذِكْرُ الصُّورَةِ غَيْبَةً من الراوي لا تُقْبَلُ.

وقد فسر بعضهم بذلك قول الأعشى المتقدم، وكل هذه المعاني من الصقالة والملاسة، وتطلق أيضا على: الخط الأسود على متن الحمار، وعلى: تمر بالمدينة معروف.

اشتقاق لفظ السنَّة:

وقد ذكر الفخر الرازي في اشتقاق لفظ السنة وجوهًا ثلاثة:

أولها: أنها فُعْلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٍ، من "سَنَّ المَاءَ يَسُنُّهُ": إذا وَالَى صَبَّهُ؛ والسَّنُّ: الصَّبُّ للماء، والعرب شبهت الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب: فإنه لِتَوَالِي أجزاء الماء فيه على نَهْجٍ وَاحِدٍ، يكون كالشيء الواحد.

وثانيها: أن تكون من" سَنَنْتُ النَّصْلَ وَالسِّنَانَ أَسُنُّهُ سَنًّا فَهُوَ مَسْنُونٌ": إِذَا حَدَدْتَهُ عَلَى المِسَنِّ، فالفعل المنسوب إلى النبي ﷺ سُمِّيَ سُنَّةً على معنى: أَنَّهُ مَسْنُونٌ.

وثالثهما: أن يكون من قولهم: "سَنَّ الإِبِلَ": إذا أَحْسَنَ رَعْيَهَا، والفعل الذي داوم عليه النبي ﷺ سُمِّيَ سُنَّةً بمعنى: أنه ﷺ أحسن رعايته وإدامته.

هل السنَّة بمعنى العادة؟

وقال العَضُدُ وكَثِيرٌ من علماء الأصول: "السُّنَّةُ لُغَةً: الطَّرِيقَةُ والعادة" فقط.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ (فاطر: ٤٣): "﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: إِنْزَالُ العذاب على الذين كَذَّبُوا برُسُلِهِمْ من الأمم قبلهم". جعل استقبالهم لذلك انتظارا له منهم، وبَيَّنَ أن عادته -التي هي الانتقام من مُكَذِّبِي الرُّسُلِ- عَادَةٌ لا يُبَدِّلُهَا وَلا يُحَوِّلُهَا، فقد فسر السنة بالعادة ولمثل هذا ذهب بعض العلماء.[1]

---

(١) قال الفَنَارِيُّ: "المفهوم من سياق الأصفهاني في شرح البدائع: أن عطف العادة على الطريقة ليس تفسيريا؛ حيث قال: وهي في اللغة الطريقة، يقال: مِنْ سُنَّتِهِ كذا، أي: من عادته، قال تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ (الفتح: ٢٣) أي لعادته.

وإذا كان معنى العادة مقبولا مع البشر فليس بمقبول أن يطلق على الله -تعالى- ولعل الأولى أن تفسر السنة مضافة إليه تعالى "بالقانون"، وإن ورد في الدعاء على الكافرين: "اللهم عاداتك في أمثالهم"، كما وقد يَتَبَنَّوْنَ مَعْنًى من المعاني وَيُرَوِّجُونَ له وَيُعَزِّزُونَ ذلك بالشواهد لمجرد كونه موافقا بشكل أفضل للنموذج المعرفي القائم لديهم.

هذا وإن للأصوليين، والفقهاء، والمفسرين، والمحدثين، وغيرهم من أهل الاصطلاح نَمَاذِجَهُمُ المَعْرِفِيَّةَ الخَاصَّةَ بأهل كل فَنٍّ، وهم يختارون بانتقائية كبيرة في المعاني اللغوية واستعمالات العرب ما ينسجم ونَمَاذِجَهُمُ المَعْرِفِيَّةَ وَيُعَزِّزُ مَوَاقِفَهُمْ مِنْ ذلك المُصْطَلَحِ، ولذلك كان الاستقراء ضروريا، وتتبع سائر المعاني التي استعمل العرب فيها مادة الكلمة أمرا لازمًا لمساعدتنا في صياغة المفهوم الصياغة الملائمة، والخروج من دوامة "صراع المصطلحات" وتضارب النماذج سواء أَسَاغَتِ المَشَاحَّةَ في تلك المصطلحات أم لم تَسُغْ.

فنحن لم نجد -على سبيل المثال- في قواميس اللغة تصريحًا: بأن السُّنَّةَ هي العادة، ولا بأن العادة هي الطريقة أو السيرة أو الطبيعة، والذي ذكر في القاموس وشرحه هو: "أن العادة: الدَّيْدَنُ يُعَادُ إليه؛ معروفة، سميت بذلك؛ لأن صاحبها يعاودها، أي: يرجع إليها مرة بعد أخرى، وقال جماعة: العادة: تكرير الشيء دائما أو غالبًا على نهج واحد بلا علاقة عقلية، وقيل: ما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة. ونقل شيخنا عبد الغني: "أن العَادَةَ والعُرْفَ بِمَعْنًى". وقال قوم: "قد تختص العَادَةُ بالأفعال وَالعُرْفُ بالأقوال". وقال في المخصص (نقلا عن صاحب العين): "العادة: الدَّيْدَنُ، والدُّرْبَةُ، والتَّمَادِي في شيء حتى يصير سَجِيَّةً له،[1] فالكلام عن "العادة" بوصفها مَادَّةً لُغَوِيَّةً شَيْءٌ، والكلام عن "السُّنَّةِ" شيء آخر، ولكنهم أدرجوا العادة

---

(١) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج٣، ص٣٢٦.

تحت معاني -السنة- ليقرروا لِلسُّنَّةِ سائر المعاني التي للعادة، وكأنهم يريدون أن ينبهوا إلى الترادف بينهما، وليسا بمترادفين".

فإذا نظرنا إلى جميع معاني العادة وجدنا أنها تفيد معنى الاستمرار والدوام، فكأن من فسر السنة بالعادة أخذ هذا التفسير من قول الكسائي -المنقول فيما تقدم-: "إن السُّنَّةَ الدَّوَامُ."

وإذا نظرنا إلى تفسير العادة -في شرح القاموس-: "بما يستقر في النفوس"، وإلى قول صاحب العين: "والتمادي في شيء،" وإلى ما نقل عن الراغب في تفسير الطبيعة فيما تقدم علمنا أن العادة قد تستعمل بمعنى الطبيعة، ولكنها ليست مرادفة لها ولا للسنة كما نبهنا.

وإذا نظرنا إلى تفسيرها بتكرير الشيء دائمًا أو غالبًا، وإلى تفسيرها بِالعُرْفِ؛ علمنا أنها بمعنى الطريقة، فإنها تفيد معنى الاستمرار والتكرار.

هذا وقد ذكر أبو هلال العسكري في كتابه "الفروق اللغوية" فروقًا بين العادة والسُّنَّةِ: "فالعادة ما يُدِيمُ الإِنْسَانُ فِعْلَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، والسُّنَّةُ: ما تكون على مثال سَبَقَ،[1] وبالجملة فمعاني "العادة، والطبيعة، والطريقة، والدوام" متقاربة من حيث كونها أمورًا يعدّ تكررها والرجوع إليها من وقت لآخر لازمًا من لوازمها، ولكنها وإن تقاربت من هذه الناحية فإنها ليست مُتَّحِدَةً بأي حال من الأحوال، لم تكن متحدة."

فمعاني "العادة والطبيعة، والطريقة، والدوام" بينها ذلك الشيء المشترك الذي إن نَبَا عن الاشتراك والترادف فإنه يَتَّحِدُ بِالمُتَوَاطِئِ أو المُشَكِّكِ.[2]

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل. **معجم الفروق اللغوية**، تعليق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٦م، ص٢٥٤.

(٢) راجع في جميع ما تقدم:
- ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١٣، ص٢٢٠.
- الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، مادة (سنن).
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**،=

٤- مفهوم "السنَّة" في السنَّة النبويَّة

أ- حديث أنس بن مالك قال: "قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إن قدرت أن تُصْبِحَ وتُمْسِيَ ليس في قلبك غِشٌّ لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني، وذلك من سُنَّتِي، ومن أحيا سُنَّتِي فقد أَحَبَّنِي، وَمَنْ أحبني كان معي في الجنة."(١)

ب- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ، فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السُّنَّةَ والإسلام، قال: فأخذ بيد أبي عُبَيْدَةَ، فقال: هذا أَمِينُ هذه الأمة."(٢)

ت- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: قال: "إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا، فقال: إذا صليتم فأقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم..."(٣)

٥- استعمالات الصحابة للفظ السنَّة

أ- قال قبيصة بن ذؤيب: "جاءت الجَدَّةُ إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت في سُنَّةِ رسول الله ﷺ شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة ابن

= تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج١، ص٩٥.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **تفسير الفخر الرازي**، بيروت: دار إحياء التراث، (د. ت.)، ج١، ص١٢٥٩، عند تفسير الآية (١٣٧) من سورة آل عمران.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **الكشاف**، بيروت: دار إحياء التراث، (د. ت.)، ج٣، ص٦٣٨.
- عبد الخالق، **حجية** السنة، مرجع سابق، ص٤٥-٥١.

(١) الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، ج٥، ص٤٦، حديث رقم: ٢٦٧٨، وقال فيه: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي عبيدة ابن الجراح، ص٩٨٥، حديث رقم: ٢٤١٩.

(٣) المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، ح٤٠٤، ص١٧٣. ووردت لفظة "سنة" في السنة النبوية في مواضع كثيرة ارجع إليها إن شئت في مواضعها.

شعبة: حَضَرْتُ رسول الله ﷺ: أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غَيْرُكَ؟ فقام محمد بن مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ، فقال مثل ما قال المغيرة ابن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق."[1]

حديث عائشة -رضي الله عنها-: "أن عروة بن الزبير قال: سَأَلتُ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- فَقُلتُ: أَرَأَيتِ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ (البقرة: ١٥٨)؟ فوالله ما على أحد جُنَاحٌ أن لا يَطَّوَّفَ -أي يسعى- بين الصفا والمروة، قالت: بئس ما قُلتَ يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أَوَّلتَهَا عليه، كانت: لا جُنَاحَ عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أُنْزِلَتْ في الأنصار...، وقد سَنَّ رسول الله ﷺ الطواف -تعني: السعي- بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما."[2]

ب- وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ سَنَّ الجَزُورَ وَالبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ."[3]

ت- روى مالك عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه "اعتمر مع عمر ابن الخطاب فَعَرَّسَ ببعض الطريق، قريبا من بعض المياه، فاحتلم عمر، وقد كاد أن يُصْبِحَ فلم يجد ماءً، فركب حتى جاء الماء، فجعل يغسل ما رأى

---

(١) الترمذي، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، مرجع سابق، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، ج٤، ص٤٢٠، حديث رقم: ٢١٠١، انظر أيضاً:
- الأعظمي، محمد مصطفى. **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، الرياض: مطابع الرياض، (د. ت.)، ص١٥.

(٢) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة وجُعل من شعائر الله، ح١٦٤٣، ص٣١٦، انظر أيضاً:
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب: بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به، ص٥٠٣، حديث رقم: ١٢٧٧.

(٣) الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، مُسْنَدُ جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ج٢٢، ص٤٤٦، حديث رقم: ١٤٥٩٣.

من ذلك الاحتلام حتى أسفر، فقال عمرو بن العاص: أصبحت ومعنا ثياب، فدع ثوبك يغسل، فقال له عمر: وَاعَجَبًا لك يا عَمْرُو بْنَ العَاصِ! لئن كُنْتَ تَجِدُ ثيابا أَفَكُلُّ الناس يجد ثيابًا؟ والله لو فَعَلتُهَا لكانت سُنَّةً، بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أرى."[1]

ث- روي من طريق الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد: "أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثا فلم يُؤْذَنْ له فرجع، فأرسل عُمَرُ في أَثَرِهِ، فقال: لِمَ رَجِعْتَ؟ قال: سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: "إذا سلم أحدكم ثلاثًا فلم يُجَبْ فَليَرْجِعْ"، قال: لَتَأْتِيَنِّي على ذلك بِبَيِّنَةٍ أو لافْعَلَنَّ بك، فجاءنا أبو موسى مُمْتَقِعًا لَوْنُهُ ونحن جُلُوسٌ، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سَمِعَهُ، فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره."[2] وجاء عن الشافعي أنه قال: "أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط، لأن أبا موسى ثِقَةٌ أَمِينٌ عنده إن شاء الله، فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟ قلنا: قد رواه مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم من حديث أبي موسى، وإن عمر قال لأبي موسى: أما أني لا أَتَّهِمُكَ ولكني خَشِيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناس على رسول الله ﷺ."[3]

---

(1) الأصبحي، **الموطأ**، مرجع سابق، كتاب وقوت الصلاة، ج٢، ص٦٨، حديث رقم: ١٥٧، انظر أيضاً:
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات**، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٢٢م، ج٢، ص٢٩١: "قال بعضهم في حديث: "بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أرى" في هذا أن عمر رأى أن أعماله وأقواله نهج للسنة وأنه موضع للقدوة".

(2) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثاً، ص١٢٠٢، حديث رقم: ٦٢٤٥، انظر أيضاً:
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، ص٨٨٨، حديث رقم: ٢١٥٣.
- السباعي، مصطفى بن حسني. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٦م، ص٦٧ وما بعدها.

(3) الشافعي، محمد بن إدريس. **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط٢، ١٩٧٩م، ص٤٣٥. انظر أيضاً:
- السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص٧٠.

يقول علي حسن عبد القادر في كتابه "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي": وكان معنى السُّنَّةِ موجودًا في الأوساط العربية قديمًا، ويُرَادُ به الطَّرِيقَ الصَّحِيحَ في الحياة للفرد وللجماعة، ولم يخترع المسلمون هذا المعنى، بل كان معروفًا في الجاهلية، وكان يسمى عندهم "سنة"، هذه التقاليد العربية وما وافق عَادَةَ الأَسْلافِ، وقد بقي هذا المعنى في الإسلام في المدارس القديمة في الحجاز وفي العراق أيضًا بهذا بمعنى العام يعني العمل القائم، والأمر المُجْتَمَعُ عليه في الأوساط الإسلامية، والمثل الأعلى للسلوك الصحيح من غير أن يختص ذلك بسنة النبي ﷺ، وأخيرًا حُدِّدَ هذا المعنى وجُعِلَتِ السُّنَّةُ مَقْصُورَةً على الرسول ﷺ ويرجع هذا التحديد إلى أواخر القرن الثاني الهجري بسبب طريقة الإمام الشافعي التي خالف بها الاصطلاح القديم.[1]

ثانياً: استعمال مصطلح السنة فيما بعد

يمكن أن نلاحظ فيما تقدم أن مفهوم السنة قد جاء في القرن الأول بمعان عديدة،[2] وقد نقل مَارَغُولِيوثُ تلك المعاني عن تاريخ الطبري في:

أ- فقد استعملت بمعنى العمل المشروع والمتعارف عليه مُقَابِلَ المُبْتَدَعِ المُسْنَدِ إلى البِدْعَةِ كما جاء في:

- كلام بين علي وعثمان رضي الله عنهما في سنة (٣٤هـ): "فأقام سُنَّةً معلومة وأمات بِدْعَةً متروكةً".

- وكلام طلحة رضي الله عنه في الحرب ضد علي رضي الله عنه في سنة (٣٦هـ) "هذا أمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه القرآن، أو يكون فيه من رسول الله سُنَّةٌ".

---

(١) عبد القادر، علي حسن. **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي**، القاهرة: دار الكتب الحديث، (د. ت)، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) راجع ما ذكره الأعظمي في تتبع معاني السنة في هذا القرن، فيما نقله مارغوليوث عن تاريخ الطبري، انظر كذلك:

- الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، مرجع سابق، ص٧ وما بعدها.

- خطبة الأشتر سنة (٣٧هـ): "إن هؤلاء القَوْمَ لا يقاتلونكم إلا عن دينكم، لِيُمِيتُوا السُّنَّةَ، وَيُحْيُوا البِدْعَةَ، ويُعِيدُوكُمْ في ضلالة قد أخرجكم اللَّهُ ﷻ منها بِحُسْنِ البَصِيرَةِ".

- فقد مضت به السنة بعد الرسول ﷺ مستدلاً بخطبة عليٍّ ﷺ في عام (٣٧هـ) بعد وقعة التحكيم: "فَحَكَمَا بِغَيْرِ حُجَّةٍ بَيِّنَةٍ ولا سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ".

- كلام الحسن ﷺ للبصريين في سنة (٦٠هـ): "وقد بعثت رسولي إليكم بهذا الكتاب وأنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ".

- محادثة السُّوَيْدِ مع مُطَرِّفٍ في سنة (٧٧هـ): "وأن ندعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه".

ب- ومنها بمعنى العمل الحسن مقابل العمل السيئ: مستدلاً بخطاب عثمان ﷺ إلى أهل مكة في عام (٣٥هـ): "والسُّنَّةُ الحَسَنَةُ التي أَسْتَنُّ بها: رسول الله ﷺ والخليفتان من بعد".

ت- ومنها بمعنى النظام مقابل الفوضى: مستدلاً باستعمال الكلمة في عام (٦٤هـ): "يأمر الناس بالسنة وينهى عن الفتنة".

ث- ومنها بمعنى العمل دون أية إضافة تعريف آخر واستدل بمناقشة علي ابن أبي طالب ﷺ مع الخِرِّيتِ عندما خالف عليًّا في التحكيم وأراد الابتعاد عن عَلِيٍّ في (سنة ٣٨هـ)؛ إذ قال: "هَلُمَّ أُدَارِسْكَ الكِتَابَ وَأُنَاظِرْكَ، في السُّنَنِ". ثم بوصية المُهَلَّبِ لِأَبْنَائِهِ في سنة (٨٢هـ): "عليكم بقراءة القرآن، وتعليم السُّنَنِ، وآداب الصالحين".

جـ- وتنسب الكلمة أحيانًا إلى جهاتٍ شَتَّى مثل: سنة الإسلام في عام (٣٤هـ)، سنة المسلمين في عام (٣٦هـ)، سنة الله في عام (٣٨هـ).

حـ- وبمعنى عمل النبي ﷺ والخليفتين من بعده، في سنة (٣٥هـ)؛ مستدلاً بالنص الآتي: " السنة الحسنة التي أَسْتَنُّ بها: رسول الله ﷺ والخليفتان من بعده".

خـ- وبمعنى الأشياء التي هي فوق عمل النبي ﷺ قاله مستدلاً بكلام زيد ابن عَلِيٍّ (ت: ١٢٢هـ): "إنما ندعوكم لكتاب الله وسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ وإلى السنن أن تَحْيَا وإلى البدع أن تُطْفَأَ".

د- وبمعنى محمد ﷺ: هو الذي أرشدهم إلى العمل، مستدلاً بخطاب نُسِبَ إلى عَلِيٍّ رضي الله عنه في سنة ٣٦هـ: "فعلمهم الكتاب والحكمة والفرائض والسنة، ثم إن المسلمين استخلفوا أميرين صالحين عَمِلا بالكتاب والسنة، وَأَحْسَنَا السِّيرَةَ ولم يَعْدُوَا السُّنَّةَ، ألا وإن لكم علينا العَمَلَ بِكِتَابِ الله وسنة رسوله ﷺ.

ذ- وبمعنى العمل الذي يشتمل عليه القرآن، مستدلاً بما وَرَدَ ضِمْنَ خِطَابِ المؤسس للدولة العباسية (عبد الله السفاح) في سنة (١٢٩هـ): "إن الله سبحانه وتعالى نَزَّلَ عليه كتابه... أحل فيه حلاله وحرم فيه حرامه، وشرع فيه شرائعه، وسن فيه سُنَنَهُ".

يقول الأعظمي: "إن السنة معناها في اللغة "الطَّرِيقَةُ"، "والعادة"، "والسيرة" سواء كانت سَيِّئَةً أو حَسَنَةً، وقد استعملها الإسلام في معناها اللغوي، ثم خصصها بطريقة النبي ﷺ، وقد بقي الاستعمال القديم للكلمة ولكن في نطاق ضَيِّقٍ."[1]

الخلط بين الدلالات:

"ووقع من بعض فقهاء المذاهب خَلطٌ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ، فأقاموا لفظ السنة الوارد في كلام النبي ﷺ، أو كلام الصحابة أو التابعين، دليلاً على "سُنِّيَّةِ" العمل المُرَغَّبِ فيه بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، وذلك خطأ يجب التنبه له، فإن لفظ "السنة" الوارد في الأحاديث النبوية، أو كلام الصحابة أو التابعين، يعتمد المعنى الشرعي العام، فيشمل: الاعتقادات، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والآداب، وغيرها. قال العلامة عبد الغني النابلسي في "الحديقة

(١) الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، مرجع سابق، ص٧ وما بعدها.

الندية شرح الطريقة المحمدية": "وَسُنَّتُهُ ﷺ اسْمٌ لأقواله وأفعاله واعتقاداته وأخلاقه، وسكوته عند قول الغير أو فعله."[1]

ويتضح من جُمَاعِ الأحاديث مُضَافَةً إلى النبي ﷺ أو مُطْلَقَةً ومن استعمالات الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لها، أنها تشير إلى أمر تلقاه أهل الرأي وأهل الحل والعقد بالقبول؛ لأنه إما أن يكون مما سَنَّ لهم آباؤهم أو قاداتهم أو كبار أهل الرأي فيهم، وإما أن تكون مما جرى تناقله بينهم كأعراف وَعَادَاتٍ مَقْبُولَةٍ أَخَذَتْ من هذا القبول وعدم الرفض أو الاعتراض دليلاً على سلامتها وحسن الاستمرار بالأخذ بها.

١- السنَّة في نهايات القرن الأول وبدايات القرن الثاني

جاء في سيرة عمر بن عبد العزيز (١٠١هـ) على ما رواه الإمام مالك ابن أنس وأصحابه:[2]

"لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عبد العزيز قام الناس بين يديه فقال: يا معشر الناس إن تقوموا نَقُمْ، وإن تقعدوا نَقْعُدْ، فإنما يقوم الناس لرب العالمين، إنّ الله فرض فرائض وسنَّ سُنَنًا، من أخذ بها لَحِقَ، ومن تركها مُحِقَ، ومن أراد أن يصحبنا فليصحبنا بخمس: يوصلُ إلينا حاجة من لا تصل إلينا حاجته، ويدلُّنا من العدل "إلى" ما "لا" نهتدي إليه، ويكون عونًا لنا على الحق، ويؤدي الأمانة إلينا وإلى الناس، ولا يغتب عندنا أحدًا، ومن لم يفعل فهو في حرج من صحبتنا، والدخول علينا."[3]

---

(١) أبو غدة، عبد الفتاح. **السنة النبوية في بيان مدلولها الشرعي**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ، ص٦ وما بعدها، وانظر أيضا:
- اللكنوي، عبد الحي. **تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م، ص١٥.

(٢) ابن عبد الحكم، أبي محمد عبد الله. **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، نسخ وتعليق: أحمد عبيد، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٥٤م، ص١٦-١٨.

(٣) المرجع السابق، ص٣٤ وما بعدها، وص٣٥، ٥٤، ٥٩-٦٧، ٢٨، ١٣٧، ١٢٥.

وانظر إليه في موضع آخر كيف يتعامل مع تغيير المصطلحات والمفاهيم من زمن إلى آخر ويقوم بعمليات التحليل والتقرير في ذلك فيقول: "ثم إن الطِّلاءَ لا خَيْرَ فيه للمسلمين، إنما هو الخمر يُكْنَى باسم الطلاء، قد جعل الله عنه مَنْدُوحَةً، وَأَشْرِبَةً كَثِيرَةً طَيِّبَةً، وقد علمت أن أُنَاسًا يقولون: قد أحله عمر ﷺ، وشربه ناس ممن مضى من خيارنا، وإن عمر إنما أُتِيَ منه بشراب طُبِخَ حتى خَثَرَ، فقال حين أُتِيَ به: أَطِلاءٌ هذا؟ يعني به طِلاءَ الإبل، فلما ذاقه قال: لا بأس بهذا، فأدخل الناس فيه بعد عمر، أما من شربه من صالحيكم فإنهم شربوه قبل أن يتخذ مسكرا، وقد قال رسول الله ﷺ: حَرَامٌ كُلُّ مُسْكِرٍ على كُلِّ مُؤْمِنٍ، فلا أرى أن يتخذ الفاجر البار دُلسَةً، ونرى أن يتنزه المسلمون عنه عامة، وأن يحرموه، فإنه مَنْ أَجْمَعِ الأبواب للخطايا وأخوفها عندي أن تصيب المسلمين منه جَائِحَةٌ تَعُمُّهُمْ."[1]

ولقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب يسأله أن يكتب له بسيرة عمر بن الخطاب في أهل القبلة وأهل العهد... فأجابه سالم: "تسألني أن أكتب لك بسيرة عمر وقضائه في أهل القبلة وأهل العهود، وتزعم أنك سائر بسيرته إن أعانك الله على ذلك، وإنك لست في زمان عمر ولا في مثل رجال عمر، فأما أهل العراق فليكونوا منك بمكان من لا غنى بك عنهم، ولا مَفْقَرَةَ إليهم، ولا يمنعك من نَزْعِ عَامِلٍ أن تنزعه أن تقول لا أجد من يَكْفِينِي مثل عمله، فإنك إذا كنت تنزع لله وتستعمل لله، أتاح الله لك أعوانا وأتاك بهم، فإنما قُدِّرَ عَوْنُ الله للعباد على قَدْرِ النيات، فمن تَمَّتْ نِيَّتُهُ تَمَّ عَوْنُ الله له، ومن قَصَرَتْ نِيَّتُهُ قَصَرَ عَوْنُ الله له، والله المستعان."[2]

إنَّ هذه النصوص توضح أن "مفهوم السنة" عند عمر بن عبد العزيز هو ما فهمه من علماء المدينة وأهلها، الذين كان لهم الأثر الأكبر في تكوينه الفكري والعلمي عندما كان واليًا على المدينة، وقد فهم هؤلاء جميعًا "السنة" أنَّها العمل

---

(١) المرجع السابق، ص٨١ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٣ وما بعدها.

المتبع الذي سار عليه الرسول ﷺ وأصحابه من بعده، وهذا ما فهمه الإمام مالك رضي الله عنه وطبقه في كتابه الموطأ -على ما سيأتي تفصيله في موضعه- فقد كان حريصًا على ألا يُورِدَ في الموطأ إلا ما كان عليه العَمَلُ عند أهل المدينة الذين وَرِثُوا هَدْىَ النُّبُوَّةِ، فإذا صح عنده خبر ليس عليه عمل أهل المدينة أُلحِقَ الخبر بكتابه، ولكنه كان ينص على أن هذا الخبر مخالف لما عليه عمل أهل العلم في المدينة ولا يعمل به، فمجرد القول أو الحديث المروي لم يكن حتى ذلك العصر داخلاً في "مفهوم السنة"، بل هي -عندهم- العمل الدائم المستمر الشائع بينهم، ولا شك أنَّ للعمل الذي يأخذ هذه الصِّفَةَ أَصْلاً في كتاب الله الذي أَنْزَلَ على رسوله لِيُعَلِّمَهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ ويُزَكِّيهِمْ به، ويُجَاهِدُ به أعداء الله جهادًا كبيرًا.

٢- السنَّة والحديث

أضاف الله -جلَّ شأنه- السنَّة في أكثر من موضع في القرآن الكريم إلى ذاته العليَّة، فقال: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ ﴾ (الأحزاب: ٦٢) وهي تلك القوانين الإلهيَّة في الكون والنفس والمجتمع التي لا تبديل ولا تغيير ولا تحويل لها، وذَكَرَها مضافة إلى الناس ومنها قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ (النساء: ٢٦) أي مناهجهم وطرائقهم وما اعتادوه من اهتداء بهداية الأنبياء، حتى صار ذلك طريقة متّبعة وعرفًا معتادًا لا يخالَف، والسنَّة إذا أضيفت إلى رسول الله ﷺ دلَّت على أمور اتبع رسول الله ﷺ فيها القرآن، وتكررت منه حتى بدت كأنَّها طريقته الدائمة المستمرة، ومن أحسن ما عُبِّر عنه في هذا: "كان خلقه القرآن" فكون القرآن قد أصبح خلقًا له وسلوكًا وعبادة وتصرفًا، يعني أنَّ كل ما يفعله -عليه الصلاة والسلام- أو يقوم به أو يتصرفه خارج الطبيعة البشريَّة وفي إطاره الرسالة والنبوَّة هو سنَّة متبعة لا يمارى فيها، ونحن مطالبون بطاعته -عليه الصلاة والسلام- فيها، وهنا تكون السنَّة ذات أصل قرآنيّ، ومنهج وسلوك، وتصرف نبوي.

أمَّا الحديث فهو شيء آخر طرأ عندما بدأ الناس رواية سنن رسول الله ﷺ إلى غيرهم، فهو حديث عن السنَّة، يهدف بيانها إلى من لم يشهدها ولم ير رسول الله ﷺ يمارسها، فهي إخبار بالسنَّة أو عنها وليست السنَّة ذاتها، فتروى بإسناد لتوثيقها وإعطاء المؤمنين الإحساس والشعور بصدقها، ومتونها قد تروى بالمعنى الذي فهمه الرواة من تلك السنن. وقد يثير ذلك تساؤلاً عن الفعل النبويّ والقول النبويّ هل يعد كلاهما سنَّة أو السنَّة هي الفعل والقول تابع له على سبيل التغليب أو العكس، وهذا أمر قد يهم الأصوليين دون غيرهم؛ لأنَّهم المعنيُّون بقضيَّة المصادر وتحديدها وبيان مستوياتها، وقد كان على الأصوليين أن يعطوا للفعل النبويّ مكانة أفضل من المكانة التي أعطوها؛ ولذلك فإنَّنا نقدم الفعل المقترن بالقول مثل حديث: "صلوا كما رأيتموني أصلي" و"خذوا عنِّي مناسككم". ثم يأتي عندنا بعد ذلك الفعل النبويّ ولو لم يقترن بالقول؛ لأنَّه الأقرب لمفهوم السنَّة والمرد بها، ثم يأتي بعد ذلك القول، ونزاعات أهل العلم كلها كانت في دائرة الإخبار بالسنَّة والإخبار عنها؛ إذ لا يسع أي مؤمن بالله ورسوله أن يرفض سنَّة ثبت أنَّ رسول الله ﷺ سنَّها إمَّا لوجود أصل في القرآن يشهد لها أو لأنَّها نُقِلَت بشكل دقيق أمين سليم. فالنزاع إذن كله يكاد ينحصر في حقيقته في مجال الإخبار بالسنَّة ونقلها، والله أعلم.[1]

(١) وواقع مادة الحديث النبويّ شاهد على ما أقول من كونها مادة لم يُرِد الله حفظها ابتداء، انظر إلى هذه الإشكاليَّات على سبيل المثال:
- لقد تم اختراق مادة الحديث النبويّ زيادة كما هو مشاهد في كتبِ الحديث.
- لقد تم اختراق مادة الحديث النبويّ نقصانًا، وهذا ثابت عقلاً ونقلاً. أمَّا ثبوته عقلاً فهو من ثبوت الزيادة، والزائد أخو الناقص، والأمر الذي يزيد ينقص، أمَّا نقلاً فمن خلال إهمال وإغفال رواية أحاديث العهد المكيّ لمدة ثلاثة عشر عامًا، وإهمال رواية بضع مئات من خطبِ الجمعة.
- وجود تعارض وتناقض في الروايات بصورة مذهلة.
- وجود روايات تنهى صراحة عن كتابة غير القرآن نحو قول النبي: "من كتب عني غير القرآن فليمحه".
- عدم اهتمام كبار الصحابة برواية الحديث أو حفظه، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الأربعة.
- رُوِيَتْ عن النبيّ مَجْمُوعَةٌ من الروايات تؤكد على أنَّ المصدر الإلهيّ الوحيد للتشريع هو القرآن نحو ما روي عنه أنَّه قال:

"إن أُمِّرَ عليكم عَبْدٌ مُجْدَعٌ يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا وأطيعوا". "الحلال ما أحل الله =

٣-السنَّة في اصطلاحات أصحاب التخصصات المختلفة

انقسمت مواقف أصحاب التخصصات المختلفة من المعاني التي أطلقوا مصطلح السنَّة عليها إلى أقسام بحسب نماذجهم المعرفيَّة الخاصَّة بعلومهم.

أ- الأُصُولِيون:

نموذج قائم على العمل "على إثبات كون ما يصلح دليلاً من أدلة الفقه دليلاً على سبيل الإجمال"، فتركيز نظرتهم على هذا الجانب حملهم على أن يقولوا: بأنَّ السنَّة هي المصدر الثاني للتشريع؛ لأنَّهم أرادوا إثبات كونها دليلاً مستقلاً من أدلة الفقه وأصلاً من أصوله، فما كان منهم إلا أن أعطوها هذه الدلالة وألبسوها هذا المعنى واختاروا من بين معانيها اللغويَّة معنى الطريقة، ولم يشعروا بأنَّ عليهم أن يفعلوا أي شيء آخر مما يتعلق بالمعاني الأخرى التي يتبناها سواهم، وذلك لأنَّه "لا مَشَاحَّةَ في الاصطلاح."

ب- الفقهاء:

إِنَّ النُّمُوذَجَ المَعْرِفِيَّ الكَامِنَ لديهم صَاغَهُ خِطَابُ التكليف، فهو يبحث عن أثر خطاب التكليف في تقييم فعل المكلف وتعلقه بذلك الفعل، وإذ وجدوا أنَّ السنَّة بالنظر إلى خطاب التكليف دليل ظَنِّيٌّ احتل عند الأصوليين المَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ بين ما عدّوه أدلة شرعيَّة، فليخصص إذًا في دائرة تَعَلُّقِ خطاب التكليف بأفعال المكلفين بما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. أو بما يمدح فاعله ولا يذم تاركه، أو بما ثبت بدليل ظَنِّيٍّ لا يرقى به إلى درجة الواجب أو الفرض فأطلقوا السنَّة على ذلك.

= في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه". "أطيعوني مَادُمْتُ فيكم فإذا ذُهِبَ بي فعليكم بكتاب الله، أحلوا حلاله وحرموا حرامه". وما ذكرته إنما على سبيل الاستئناس، وليس على سبيل البرهان، فأنا أعلم أن كل مسألة من هذه المسائل ممكن أن يوجد لها عُبَّاد الأسانيد تلفيقة معينة ليبرروا هذه الأمور ويستمرون في استعباد الناس." بتصرف من مقال للكاتب سامر إسلامبولي، تحت عنوان السنة والحديث، بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٥م، على رابط الشبكة:
http: //www. ahl-alquran. com/arabic/show_article. php?main_id=873.
تم استدعاء النص بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢م.

ت- المحدثون:

إنَّ نموذجهم المعرفي يدور كله حول الرواية والإسناد، ونقل كل ما أضيف إلى النبي ﷺ، فقد أطلقوا لفظ السنَّة على كل ما أضيف للنبي ﷺ من أقوال، وأفعال وتقريرات.

وحين نحاول أن ننظر في سائر هذه المعاني التي حمل كُلُّ فريق من هؤلاء العلماء لَفْظَ السنَّة عليها، فإنَّنا نفتقد الجوامع المشتركة بينها؛ لاختلاف النماذج التي انطلق كل منها وفقًا لها، فتكون السنَّة دليلاً ثانيًا لا علاقة له بقضيَّة الثواب على الفعل وانعدام العقاب على الترك الذي فسر بعض الأصوليين به معنى السنَّة، كما أنَّ كليهما لا تبدو العلاقة واضحة بينها مع قضيَّة نقل السنن بطريق ظَنِّيٍّ أو غيره، وكذلك فإنَّ عدّ السنَّة كُلَّ مَا أَضَافَهُ الرُّوَاةُ إلى النبي ﷺ محل نظر، فَكُلٌّ من هذه المعاني يمثل جهةً، علاقتها مُنْفَصِلَةٌ عن الجهة الأخرى، ولذا فإنَّ الخروج من دائرة المصطلح صار ضروريًّا؛ ليكون اللفظ بعد ذلك مفهومًا كاملاً منبثقًا عن نظريَّة شاملة تجمع سائر المعاني الواردة لهذا اللفظ في اللغة والاستعمال القرآنيّ والاستعمال النَّبَوِيِّ؛ لنضعها في إطار مُتَّفِقٍ وَمُنْسَجِمٍ يسمح بانفتاح المفهوم على كل ما تقدم، بل وعلى ما يستجد من معان دون تشتت بين مصطلحات مختلفة ودون ضياع في متاهات تلك المصطلحات.

ثالثاً: التطور الدلالي للمفاهيم المرتبطة بمفهوم السنة

١- تطور معنى الفقه

الفقه معناه في اللغة: الفهم والإدراك، وفي الأصل يقول المتكلم لمن يسمعه: أَفَقِهْتَ عَنِّي أي أَفَهِمْتَ؟ ويكون الرجل عند الأعراب فقيهًا، ويقال الفقه على المعرفة، عن رؤية ومشاهدة، لأنها أقوى أنواع المعرفة، يقول عمر ابن الخطاب لجرير بن عبد الله: "كنت سيدًا في الجاهلية، فقيهًا في الإسلام"، ثم يَدُقُّ المعنى، ويَزِيدُ تَخَصُّصًا، فيكون الفقه هُوَ الفِطْنَةَ وَالرَّأْيَ السَّدِيدَ، ويقابل

في مثلهم بالرأي المتأخر، فات أوانه، فيقال: خير الفقه ما حاضرت به، وشر الرأي الدَّبَرِيُّ...

ونعود إلى معنى الفقه في القرآن الكريم: فنقول إن اللفظة ذكرت حوالي عشرين مرة، وأكثرها في الفعل المضارع بمعنى الفهم، لا شيء غيره، ونصل من الفهم إلى أدقه وهو فهم القلب وسيلة التعقل، في الاستعمال القرآني، فالفقه حتى آخر عصر النبوة هو: الفهم الفطن النافد، كما أن العارفين بالأحكام من الصحابة سُمُّوا القُرَّاءَ؛ لأن العرب كانوا أُمَّةً أُمِّيَّةً، فاختص من كان منهم قارئًا للكتاب بهذا الاسم وهم الذين عرفوا من الكتاب الحَلالَ وَالحَرَامَ.[1]

ويتطور المجتمع الإسلامي، ويتقدم ويحتاج هؤلاء وَهُمُ المَرَاجِعُ مع تغير المعاملات إلى قُوَّةِ الفهم فنحس العناية بفهم النص، وحسن التلطف، فيكتب عمر ابن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: "فافهم إذا أدلي إليك". ويقف الشُّرَّاحُ لهذا الكتاب عند هذا الفهم ليقرروا أن صحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد ... ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بِنَوْعَيْنِ من الفهم. أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع، بالقرائن والأمارات والعلاقات حتى يُحِيطَ بِهِ عِلمًا. والنوع الثاني: فهم حكم الواقع، وهو فهم حكم الله، الذي حكم به، في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الحادث، ثم يُطَبِّقُ أَحَدُهُمَا على الآخر، فَالعَالِمُ من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله.

وتكون خُطُوَاتُ التَّدَرُّجِ هي: القراءة، وبعدها العلم، ثم الفهم بعد العلم، أو مع العلم، ومن هنا تبدأ طلائع استخدام الفقه، ويكاد يكون هذا الترتيب واردًا على نسقه هذا في تفسير الطبري لآية: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾(البقرة: ٢٦٩)؛ إذ يسوق الروايات في تفسير الحكمة، فإذا هي القرآن والفقه به، أو الفقه في القرآن، أو الكتاب والفهم فيه، أو هي القرآن والعلم

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون**، بيروت: دار القلم، (د. ت)، ص٢٥٦.

والفقه، فيكون العلم بهذا العطف على القرآن أو الكتاب هو الحديث، والفهم هو الفقه في القرآن أي الكتاب، إلى العلم؛ أي المروي، وهو الحديث أو السنة، ومع العلم أو بعده الفقه. وَمَرْوِيَّاتُ هَذَا العَصْرِ المُشِيرَةُ إلى هذه الخطوات وترتيبها هكذا كَثِيرَةٌ، والفقه هو الفِطْنَةُ وَالتَّأَمُّلُ.

ولو قابلنا هذه المعاني المتدرجة بما قدمنا من معاني المادة اللغوية (فقه) المتدرجة لوجدنا التقابل واضحًا والتطور اللغوي يوازي التطور الاجتماعي، والمعنى الأخير هو الفطنة والنفاذ في الأمر... وما استقر من أن حالة الحَاكِمِينَ في أعمال الناس قُضَاةً أو مُفْتِينَ، قد مَرُّوا بدرجات متتابعة هي:

أ- القراءة المميزة عن الأمية، وهم الذين سُمُّوا القُرَّاءَ من بعد ما أُوثِرَتْ تَسْمِيَةُ كِتَابِ الدِّينِ قُرْآنًا.

ب- العلم التَّلَقِينِيُّ من فَوْقُ، بِسُنَّةٍ وَفَرِيضَةٍ، تبين معنى القرآن، والعارفون لهذا يُسَمَّوْنَ العُلَمَاءَ، والسُّنَّةُ تُسَمَّى العِلمَ، كما سمعنا "مالكًا" يقول لأمه: "أذهب فَأَكْتُبُ العِلمَ"، وقد تكررت الإشارة إلى هذا المعنى، وأن أهله يسمون العلماء.

ت- الفهم المتدبر والفقه المتفطن بالرأي وهو -كما قالوا- وزير العلم وهو الفهم حينًا، والفقه أخيرًا... وأهل ذلك يُسَمَّوْنَ الفُقَهَاءَ.

لكن الفقه، حتى القرن الثاني ليس هو الفقه بمفهومه الأخير المستقر في أذهاننا اليوم؛ لأن أبا حنيفة المُتَوَفَّى في منتصف هذا القرن (١٥٠هـ) يَعُدُّ الفِقْهَ: مَعْرِفَةَ النَّفْسِ ما لها وما عليها مَعْرِفَةً شاملة خَلِيقَةً بأن تعدّ هي الحكمة التي يؤتيها الله من يشاء... وهي معرفة شاملة للاعتقاد وَالخُلُقِ والعمل... فكلمة الفقه في عصر مالك لا تزال تستعمل في أُفُقٍ أَوْسَعَ من معناها الاصطلاحي عندنا، الخاص بالأعمال والعمليات لا غير... والمنتظر بعد هذا أن يكون التخصيص بالأعمال هو الخطوة التالية...

وهذه الخطوة التالية تتم في طبقة أكثر عناية بالمعاني، والاصطلاحات، وتقسيم العلوم، وغير ذلك مما يكون نشاط الحجاز فيه قليلاً، غير متوقع التأثير، أما العراق مثلاً فبيئته أصلح لهذا التطور والدلالة عليه، وأن كلمة "الفقه" لم تشع بهذا المعنى المتميز، في عصر الصحابة، وإن كانت في آخره، ثم هي في عصر التابعين أكثر دورانًا... ويكون "مالك" قد لحق بركب الثقافة الدينية في عهد لم تكن كلمة الفقه فيه قد تميزت تميزًا اصطلاحيًّا واضحًا، بل كان المفتون يُعنون بالعلم، ويَحُضُّونَ على الفقه فيه. وليس ذلك في شيء من معنى الفقه المتبادر من الكلمة اصطلاحًا اليوم.

٢- تطور مفهوم الرأي

الرأي: في اللغة حسيًّا هو النظر بالعين أي الرؤية وتتدرج إلى ما بعد ذلك، فإذا معنى الرأي المعروف بالعقل وهو كالمرئي بالعين... وهي بهذا المعنى تنتظم مفاهيم كثيرة شبيهة برؤية العين ولا سبيل إلى إنكار وضوحها، فمنها الرؤيا في الحلم... وتكون بمعنى الرؤية القلبية؛ أي الاعتقاد.

ويقول أمين الخولي: "ونلوذ بالقرآن الكريم مرجع الحس اللغوي للعربية، فنرى "رأى" كثيرة الدوران كَثْرَةً تَصْرِفُ عن إِحْصَائِهَا، وأكثر صيغها استعمالاً الصيغة الفعلية -ما خلا الأمر- وتجد فيه من مصادرها: الرؤيا المنامية... وقد تفسر الرؤيا برؤيا اليقظة في آية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ...﴾ (الإسراء: ٦٠) وفيه: الرأي مرتين لا غير، إحداهما رأي العين، والثانية: للظاهر المتبادر -بادئ الرأي- وقد تشعر أن غير البادي والظاهر من الرأي يكون عن تدبر وتأمل."

ومن كل أولئك تحس أن القرآن قد استعمل رأى البصرية، أكثر مما استعمل غيرها، وأن رأى الاعتقادية لا تكثر فيه، أو قل لا تظهر إلا احتمالاً في آية النساء: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾(النساء: ١٠٥) وأن الرأي في القرآن لا يدل إلا على المعنى العام المجمل، وهو الفهم أو النظر... وهو قليل الاستعمال في القرآن.

وإذا عمدت إلى مراجعة التطور الاجتماعي لتقابله بالتدرج اللغوي، وجدت أن الرأي كان شَدِيدَ الحساسية دَقِيقَ التغيير والتأثر بما يطرأ على الحياة الإسلامية من مؤثرات خفية خفيفة لم يحفظ التاريخ منها شواهد كافية، ولا سيما في البيئة الحجازية التي نعني بتاريخها.

والرأي نتيجة للفهم، الذي لا بد منه في الواقعة التي يطلب حكمها الشرعي، كما لا بد منه في العلم الذي يريد الحاكم استخراج الحكم منه، والمُفْتُونَ في أدوارهم التي مروا بها -وهي: القراء، والعلماء، والفقهاء- لا بد لهم من رأي مهما تكن ثقافتهم، وسواء في ذلك أكانت تلك الثقافة مجرد القراءة، أم كانت تَلَقِّيَ المرويات، أم كانت التدبر لِلمَرْوِيِّ المنقول... وعلى ذلك تكون خطوات تدرج الرأي اجتماعيًّا هي خطوات تدرج الحاكمين، من قراء، إلى علماء، إلى فقهاء، ونعرف أن القُرَّاءَ بَدَأوا منذ اللحظة الأولى لصمت الرسول ﷺ يتدبرون ويتفهمون؛ أي يَرْتَأُونَ، فَهُمْ قد تجادلوا يوم السَّقِيفَةِ، وتدافعوا، وتناظروا حتى تمت بَيْعَةُ أبي بكر، ثم تجادلوا وتناظروا عند الرِّدَّةِ، وماذا يفعلون فيها... فهل كان هذا كله منهم إلا فَهْمًا لواقعة، ما هي؟ وفهمًا للنص كيف يطبق عليها؟ وهم في هذه الشدائد يطلبون آراء ذَوِي الرأي فيهم، وَيَصِفُونَ الرجل منهم بالرأي تقديرًا وإجلالاً، فكان العباس يسمى "ذا الرأي" ويضيفون أسماء إلى الرأي مثل "مغيرة الرأي" و "ربيعة الرأي"... وهذه الإضافة تحدد وتفسر معنى الرأي في هذا الاستعمال بأنه كَشْفُ المُشْكِلِ وَالاهْتِدَاءُ فيه إلى أحد وجهيه... ولعل ما أُضِيفَ بَعْدُ إلى أسماء فقهاء مثل "هلال الرأي" لا يبعد كثيرًا عن هذا المعنى، ولا يراد به من الرأي إلا الفهم الكاشف.

وبهذا المعنى كان للصحابة الأولين رأي في حكمهم وفتواهم، وكان للتابعين رأي في حكمهم وفتواهم، ولكل من بعدهم رأي بمعنى كشف للواقعة وتشخيص، وكشف لأصل الحكم وتطبيق... ولا يستغنى أحد ما من أن يكون له هذا الرأي بوضع ما، وشكل ما، وكيفما جاء، وبهذا المعنى ينسب الرأي إلى

كثيرين من التابعين في نصوص معروفة، فأسندت الفتوى بالرأي والمُقَايَسَةِ على الأصول.

والمدينة كانت مُسْتَقَرَّ المُتَلَقِّينَ للعلم النبوي، الحاكمين به، عن رأي واستبانة، وبهذا المعنى للرأي يمكن أن تكون المدينة قد سبقت الأمصار والمدن الإسلامية في استعمال الرأي بهذا المعنى العام، الذي لا يميز فقيهًا عن فقيه، ولا مجتهدًا عن مجتهد، فهو الرأي الذي قال فيه مالك نفسه: "رأي ما هو رأي" وعلى هذا يعد مالك نفسه صاحب رأي وقد عده ابن قُتَيْبَةَ بين فقهاء الرأي، ومن هذا القبيل عَدَّ ابْنُ رُشْدٍ مَالِكًا أَمِيرَ المؤمنين في الرأي والقياس.

هذا هو الرأي فَهْمًا وَمَعْرِفَةً، لا فِرْقَةً وَمَذْهَبًا، ولا تَشْقِيقًا للمسائل وَفَرْضًا فيها، وهو رأي يكون من الرسول نفسه ﷺ، ويكون من الصحابي والتابعي، فهو رأي يختلف باختلاف الشخصية العقلية، ويتفاوت بتفاوت الثقافة التي تكون الفهم، وتعين وجهته وتقدر دقته، وكل ذلك يتأثر بالبيئة أقوى التأثر وأشده.

٣- تطور مفهوم النص

أ- النَّصُّ لُغَةً:[١]

مصدر من نَصَّ يَنُصُّ، وقد استعملته العرب في معان عديدة، منها:

- الرفع بنوعيه: الحِسِّيِّ والمَعْنَوِيِّ. يقال: "نَصَّتِ الظَّبْيَةُ جِيدَهَا" إذا رفعته، ويقال: "نَصَّ نَاقَتَهُ" إذا رفعها في السير لِيُسْرِعَ. وفي الحديث عن إفاضة رسول الله ﷺ جاء: "فإذا وجد فجوة نَصَّ،"[٢] وقد استعمل المحدثون لفظ "نَصٍّ" لإرادة رفع الحديث، فإذا قالوا: "نَصُّ الحَدِيثِ" أرادوا رفعه

(١) أبو الفضل، منى. والعلواني، طه جابر. **مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية**، القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٩م، ص٤٣- ٥٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م، مج٣، ص٥١٨. انظر أيضاً:

- النووي، محيي الدين يحيى. **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د. ت.)، مج٩، ص٣٤.

(أي: إلى النَّبِيِّ ﷺ)، أو أسنده إلى قائله أو راويه إذا قالوا: "نَصُّ الحَدِيثِ إلى فلان" أي: أسنده إلى راويه؛ ولذلك قال عمرو بن دينار في مَعْرِضِ الثَّنَاء على الزُهري: "ما رأيت رجلاً أَنَصَّ للحديث منه؛ أي: أرفع له، وأَشَدَّ تَمَسُّكًا بإسناده إلى راويه.[١]

- جعل الشيء فوق سواه، فإذا قالوا: "نَصَّ المَتَاعَ" أرادوا أَنَّهُ جعل بعضه فوق بعض ترتيبًا له وعناية به.

ويطلقونه أحيانًا يريدون به: "أقصى الشيء وغايته ومنتهاه"، وقد أخرج البيهقي: "إذا بَلَغَ النِّسَاءُ نَصَّ الحِقَاقِ فَالعَصَبَةُ أَوْلَى."[٢]

- السير الشديد، يقال: "نَصَّ الدَّابَّةَ نَصًّا" سار بها شديدًا. وهذا المعنى يرجع إلى "الرفع" وبلوغ الغاية، أو أقصاها؛ لأن الدَّابَّةَ في السير السريع ترفع فتقوم بأقصى وبغاية ما تستطيع من الجهد.[٣]

---

(١) ابن الأثير، مجد الدين. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م، ج٥، ص٦٥. انظر أيضا:
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **أساس البلاغة**، بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م، ص٤٥٩.

(٢) فسّر قوله: "نصّ الحقاق" بأقصاه وغايته ومنتهاه: راجع:
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج٧، ص١٢١.

و"الحقاق" مصدر "حاقق يحاقق محاققة وحقاقًا"، فمنهم من فسر "الحِقَاق" بالخصام، وعلى ضوء هذا بيَّنوا معنى الأثر بأنَّه إذا بلغ النساء في سنهن الغاية والمدى الذي يتمكن فيه من "المحاققة" أي: المخاصمة عن أنفسهن، فالعَصَبَة أولى بهن من أمهاتهن، أو بلغن السن التي يحاقق الأولياء فيهم، بحيث يقول كل من الأولياء: "أنا أحق بها"، وبهذا فسروا الأثر الذي أخرجه البيهقي -عندما فسر الحقاق بالإدراك أو بلوغ العقل-؛ لأنَّ الحقاق والخصام عن النفس إنما يتأتى عند غاية الإدراك ومنتهى النضج العقلي في تلك المرحلة، ومنهم من فسر "الحقاق" بأنها جمع "حِقة"، وهي نهاية الصغر أخذًا من "حقاق الإبل" التي بلغت ثلاث سنين فاستحقت طروق الفحل، واستحقت أن يحمل عليها، ولذلك فسروا "نص الحقاق" في الأثر بانتهاء الصغر، وراجع: **مختار الصحاح، ولسان العرب، والمصباح المنير، وتاج العروس** مادة "نص".

(٣) راجع المظان اللغوية نفسها في المادة نفسها، ولمعرفة المزيد من معاني النص، انظر أيضا:
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. **مختار الصحاح**، بيروت: المركز العربي للثقافة والعلوم، ١٩٩٥م، مادة "نص".

- الحث: وهو راجع إلى "الرفع" المتقدم، يقال: "نَصَّ الدَّابَّةَ"؛ أي: حَثَّهَا على السير، وهو لازم لرفعِها.

- التحريك: يقال: "جَعَلَ فُلانٌ يَنُصُّ أَنْفَهُ غَضَبًا" يريدون بذلك: يحركها، وهو راجع إلى "الرفع" كذلك، وبعضهم إذا أراد "التحريك" قال: "نَصْنَصَ"، وفي حديث أبي بكر ﷺ أن عمر ﷺ "دخل عليه وهو يُنَصْنِصُ لِسَانَهُ؛ أي يُمْسِكُ به ويُحَرِّكُهُ، ويقول: هذا أوردني الموارد."[1]

- السؤال المستقصى، يقال: "نَصَّ الرَّجُلُ نَصًّا" إذا استقصى السائل المسئول استقصاءًا؛ مثل ما يجري في التحقيق في الجرائم ونحوها في أيامنا. وهذا راجع إلى بلوغ الغاية والمنتهى.

- الشدة، يقال: "بلغنا من الأمر نَصَّهُ" - أي: شِدَّتَهُ.

- التعيين، يقال: " نَصَّ عليه كذا نَصًّا" أي: عَيَّنَهُ.

- التوقيف، يقال: "نَصَّهُ عليه نَصًّا" - أي: وقفه، وأطلعه عليه.

- الإظهار، يقال: "نَصَّ الشَّيْءَ نَصًّا أي أظهره.

هذه جملة المعاني التي تستعمل العرب كلمة "نَصَّ" ومشتقاتها فيها، وهي ترجع بجملتها إلى "الرفع والفَوْقِيَّةَ" وما يلزم عنهما، و"الفعل" -أي: "نَصَّ"- يتعدَّى إلى المفعول به بنفسه فهو في الأَصل فعل مُتَعَدٍّ بنفسه ما دام قد استعمل وأريد به "الرفع"، فإذا أريد تضمينه معنى إضافيًّا، أو مغايرًا عُدِّيَ بحرف من حروف التعدية يناسب معنى الفعل المُضَمَّنِ، كما في بعض الأمثلة المُتَقَدِّمَةِ.

وفي التنزيل: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾(هود: ٥٦) و"الناصية": موقع انتهاء جبهة الإنسان بِمُقَدَّم رأسه، ولذلك قالوا: هي موضع قصاص الشعر، والله -تبارك وتعالى- آخذ بنواصي الخلق - أي: متمكن منها، وقال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ (العلق: ١٥-١٦) يقال: "نَصَوْتُ فُلانًا وَانْتَصَيْتُهُ وَنَاصَيْتُهُ أي:

(١) الرازي، **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص٦٨٨.

أَخَذْتُ بِنَاصِيَتِهِ، وَفُلانٌ نَاصِيَةُ قَوْمِهِ، أو نَصِيَّتُهُمْ، خِيَارُهُمْ وَرَأْسُهُمْ، وَالنَّصِيُّ من القوم الأَفْضَلُ، ونَوَاصِي القَوْمِ أَفَاضِلُهُمْ وَرُؤُسَاؤُهُمْ."

ب- "النَّصُّ" في لغة الإمام الشافعي:[1]

قال الإمام: "ما سَنَّ رَسُولُ الله ﷺ مما ليس فيه نَصُّ حُكْمٌ..."، فالنص -عنده- هنا ما جاء في الكتاب الفقرة (٥٦) من الرسالة.

وفي الفقرة (٩٧) جاء: "... في الفرائض المنصوصة من كتاب الله..."

وفي الفقرة (١٠٠): "... ومنها ما بَيَّنَهُ عن سُنَّةِ نَبِيِّهِ، بلا نصِّ الكِتَابِ." وأراد الإمام أن هذا النوع الذي أشار إليه بَيَّنَتْهُ السُّنَّةُ، ولم يُبَيَّنْ عن الكتاب بالنص عليه فيه.

وفي الفقرة (٢٩٨) قال: "وسُنَنُ رسول الله ﷺ وجهان: أحدهما: نصُّ كتاب فاتَّبَعَهُ رَسُولُ الله ﷺ كما أنزل الله، وَالآخَرُ جُمْلَةٌ، بَيَّنَ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة... وكلاهما اتَّبَعَ فيه كِتَابَ اللَّهِ". ومراد الإمام بـ"الجملة" ليس "المجمل" بمعنى المُبْهَم -كما قد يتبادر لبعض الأذهان- بل ما جاء على سبيل الإجمال، لا على التفصيل. فالإجمال -هنا- مقابل للتفصيل لا للبيان، وإن كان البيان لازمًا من لوازم التفصيل، فالإجمال -هنا- يتناول الكُلِّيَّ الذي يَتَبَيَّنُ المُرَادُ منه بِجُزْئِيَّاتِهِ، والتفاصيل التي تُوَضِّحُ ما أريد بالجملة، والتطبيقات العمليَّة التي توضح المراد بجزئيَّات وتفاصيل ما أريد بالجملة، وعلى هذا يكون المراد

(١) إنَّ تحديد مفهوم "النص" وضبط دلالته أمر يحتل أهمية كبيرة في توضيح شبكة أخرى من المفاهيم التي أدى التساهل فيها قديمًا وحديثًا إلى الإرباك؛ وقد يكون من أخطر ما تواجهه الساحة الفكريَّة من الظواهر المرضيَّة هذا التساهل في نقل وتداول المفاهيم دون تتبع الجذور الثقافيَّة وأبنيتها، ثم نقلت منها إلى منظومة ثقافيَّة أخرى لها خصائصها ومصادرها ومواردها ولغاتها وأهدافها؛ ولذلك فإن الباحث الجاد لا بد له من الصبر على تحديد مفاهيمه ومصطلحاته، وبيان مراده في كل منها، وطرائقه في استعمالها. ودون ذلك يصعب عليه إن لم يتعذر إيصال ما يريد إلى قرائه. ونحن في تحديدنا لمفهوم "النص" وحصره في القرآن المجيد نتجاوز السيولة في المفاهيم التي أسس لها "أصحاب البقرة"، والملتزمون بمنهج "رَاعِنَا" والتي جعلت البشريَّة -كلها- اليوم تتكلم لغة "راعنا" لا لغة "انظرنا".

بالجملة: ما نزل غير مصحوب بالتفاصيل والجزئيات، والكَيْفِيَّاتِ العَمَلِيَّةِ؛ فتقوم السُّنَّةُ ببيان ذلك، والله أعلم، فهي ليست بنصٍّ، ولكنَّهَا بيانٌ له."[1]

وفي الفقرة (٣٠٠) قال: "... أحدهما: ما أنزل الله فيه نَصِّ كِتَابٍ، فبَيَّنَ رسول الله ﷺ مثل ما نص الكتاب..."

وفي الفقرة (٣٠٣) استبدل كلمة "نَصٌّ" بكلمة "أصل" فقال: "... ومنهم من قال: لم يَسُنَّ سُنَّةً قَطُّ إلا ولها أصل في الكتاب، أي: نَصٌّ تُبَيِّنُهُ."

وفي الفقرة (٣٠٨): "... ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته ﷺ إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد من مفروضه فيما فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب..."

وفي الفقرة (٣١٤) قال: "... وأنَّ السُّنَّةَ لا ناسخة للكتاب، وإنَّما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصًا ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جُمَلاً."

وفي الفقرة (٤١٩) قال: "... وأَنَّ سُنَّتَهُ تَبَعٌ لكتاب الله فيما أنزل، وأَنَّهَا لا تخالف كتاب الله أبدًا؛ أي لا في الجزئيات ولا في الكليات." وتأبيد الإمام هذا يعني على الإطلاق، كما في استعملات كثيرة له.

وفي الفقرة (٤٤٠): "... وقد كانت لرسول الله في هذا سُنَنٌ ليست نَصًّا في القرآن وذلك في كثير ما يندرج تحت قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾(البقرة: ١٢٩)، وقوله: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ (النساء: ٦٣)."

وفي الفقرة (٤٦٥): "... إذ لم يكن بعض ذلك منصوصًا في الكتاب."

وفي الفقرة (٤٧٩): "... فيما لله فيه فرض منصوص... فيما ليس فيه لله حكم منصوص...".

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، مرجع سابق، راجع الفقرات التالية: (٣٠٠) و(٣٠٣) و(٣٠٨) و(٣١٤) و(٤١٩) و(٤٤٠) و(٤٦٥) و(٤٧٩).

إن الذي جعلني أقدم مفهوم "النَّصِّ" لدى الإمام الشافعي رحمه الله على ذكر المراد بـ"النص" اصطلاحًا: أن الإمام الشافعي إمام في اللُّغَةِ، وحُجَّةٌ فيها وهو في الوقت ذاته مؤسس "علم أصول الفقه"، وهو الإمام الذي عدّته جمهرة الباحثين قديمًا وحديثًا مَنْ عَزَّزَ مَكَانَةَ "أحاديث الآحاد" ونافح عن حجيتها، وأعطى السنن إجمالاً مكانة موازية للقرآن المجيد، وما نقلناه من عباراته في "الرسالة وفي الأم" دليل لا يحتمل تأويلاً أو لبسًا على أنَّهُ يرى القرآن -وحده- نَصًّا مُؤَسِّسًا تنعكس فيه وعليه سائر المعاني اللغويَّةِ التي ذكرت للنص، ونجد الإمام كذلك صرَّحَ بأن السنن الصحيحة الثابتة لا بد أن يكون لها أصل في القرآن الكريم، وأنها في سائر أحوالها تبع له تدور حوله أينما دار.

ت- معنى النص في العرف العام والاصطلاح الفقهي والأصولي:

تعارف العلماء على أن يطلقوا كلمة "النص" ويريدون بها "كل كلام مفهوم المعنى؛"[1] وفهم المعنى من النص لازم من لوازم النص، ولكن حقيقة "النص" فهم المعنى وزيادة، ونحو كونه لا يحتمل غير ذلك المعنى، أو يراد به ذلك على سبيل الظهور أما غيره فيكون مرجوحًا.

أمَّا في الاصطلاح الفقهي، فإنهم إذا قالوا: "هذا الحكم ثبت بالنص" أرادوا أن دليله ثبت من الكتاب، أو من السنة بوصفها رفعًا إلى النبي ﷺ وإسنادًا إليه؛ فإن أرادوا التضافر بين النص القرآني، والبيان النبوي تضافر النص لما يبينه على سبيل التنفيذ والتطبيق الذي يتناول ويبرز سائر التفاصيل فيكونون -إذن- قد أطلقوا مفهوم "النص على السنة" من قبيل التغليب كما يقال: "القمران للشمس وللقمر."

في اصطلاح جماهير الأصوليين، وهم الذين يطلق عليهم "المتكلمون أو الشافعية"، جاء تعريف "النص" بأنه كل لفظ دال على الحكم بصريحه على وجه

---

(١) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٢م، ج٤، ص٣٦٦.

لا احتمال فيه،[1] ومَثَّلُوا له بقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾(الفتح: ٢٩)، فإنَّهَا دلت بشكل قاطع وبدلالة مطابقة على حكم، وهو إثبات الرسالة لمحمد ﷺ ولا تحتمل غير هذا المعنى على أيَّ وجه.

أمَّا أُصُولِيُّو الحَنَفِيَّةِ أو الفقهاء، فقد عَرَّفُوهُ بأنَّهُ: "ما يزداد وضوحًا بقرينة تقترن باللَّفْظِ من المُتَكَلِّم، ليس في اللَّفْظِ ما يوجب ذلك ظاهرًا دون تلك القرينة."[2] وَمَثَّلُوا له بقوله تعالى: ﴿... وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ...﴾(البقرة: ٢٧٥)، فالآية نَصٌّ في التَّفْرِقَةِ بين البيع والربا بحل الأول وحرمة الثاني؛ قالوا: وقد فُهِمَتْ هذه التفرقة بقرينة مقاليَّةٍ انضمت إلى الآية الكريمة سياقًا، وهي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾(البقرة: ٢٧٥). فدلت على أن المقصود إثبات التفرقة ونفي التماثل بينهما، وقالوا: ليس في قوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ما يوجب ظاهرًا أن المقصود إثبات التفرقة دون تلك القرينة. وقالوا: إنَّ الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على حل البيع وحرمة الربا، ولكن تلك القرينة زادت الآية الكريمة وضوحًا في دلالتها على التفرقة بينهما على دلالتها على الحل والحرمة.[3] قلت: إن الفريقين حاولا الانتصار لمذاهبهما في ذلك، ولكن "النص" إذا لاحظنا المراد به لغة، ولاحظنا -كذلك- استعمال الإمام الشافعي له يكون المراد به القرآن المجيد وحده؛ فهو ذو الرفعة والظهور على سواه، وهو الغاية والمنتهى.

وهو الذي وصفه مُنَزِّلُهُ ﷻ بـ"القول الثقيل" ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ (المزمل: ٥)، وهو الذي أوقف رسول الله ﷺ على الوحي وأظهره له وأطلعه عليه، وهو قبل ذلك وبعده "المُصَدِّقُ على تراث النُّبُوَّاتِ كُلِّهَا والمهيمن عليه."

---

(١) الشيرازي، أبو إسحاق. **اللمع في أصول الفقه**، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ص٤٨.

(٢) السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد. **أصول السرخسي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م، ج١، ص١٦٤.

(٣) البخاري، عبد العزيز. **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ج١، ص٤٧. وهذه التعريفات لدى الفريقين انبثقت، لا من النظر إلى مفهوم "النص" في ذاته وحقيقته، بل من النظر إلى الاجتهاد والمجتهدين، وزوايا نظرهم إلى مصدر الاستنباط ودليله.

فلا ينبغي أن يشارك القرآن شيء آخر في حمل اسم ووصف "النص"، وكان للأصوليين مُتَّسَعٌ ومَنْدُوحَةٌ في استعمال أي مصطلح آخر دون حاجة إلى تمييع هذا المفهوم، والتساهل في استعماله؛ لتندرج تحته جوانب أخرى كان لها أثرها في خلط كثير من القضايا، وتشويش جانب من جوانب العلاقة بين الكتاب والسُّنَّةِ - وبذر بذور أَزَمَاتٍ في الفكر والمُحَدِّثُونَ على هذا المفهوم الذي أسقطوا عليه ترجمة (Text)، ليجعلوا من كل قول أو خطاب نصًّا.

نخلص من كل ما تقدم على التأكيد على ضرورة إفراد القرآن المجيد بمفهوم "النص" وعدم إشراك أي شيء آخر معه فيه، وأما "السنن" فهي مُبَيِّنَةٌ للنص الذي يقتضي البيان، فهي تَابِعَةٌ له دائرة في فَلَكِهِ ومَدَارِهِ لا تنفصل عنه بحال من الأحوال، ولا دليل يدل على هذا الانفصال، لا من الكتاب ولا من السُّنَّةِ ولا غيرهما.

خاتمة

كان هدفنا من كل ما سبق تحقيق مفهوم "السنَّة"، وإعماله في مدلولاته المفاهيميَّة وتحريره من آثار اصطلاحات أصحاب الاصطلاح التي تبيِّن لك ما في مصطلحاتهم من مواضع للنظر.

وقد انتهى بنا البحث الدقيق والتأمل العميق إلى أنَّ سنَّة النبي ﷺ هي طريقة الحياة الشاملة لسائر الممارسات البشريَّة، التي تمثلت في شكل أفعال وسلوكيَّات لم تكن -في حقيقتها- إلا تطبيقًا للقرآن المجيد، وَتَجَلِّيًا بشريًّا له، وتحويل خطابه اللفظيّ إلى ممارسة وفعل إنسانيّ وطريقة حياة يراها النَّاسُ واقعًا أمامهم؛ لِيَتَسَنَّى لمن حول النبي ﷺ أن يَتَأَسَّوْا به وَيَتَّبِعُوهُ فيه، والسنَّة النبويَّة بهذا المعنى ليست إلا الوجه العمليّ الحياتيّ للقرآن المجيد والتنفيذ لشريعته ومنهاجه، ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة في وصف خلقه ﷺ: "كان خُلُقُهُ القُرْآنَ."[١]

---

(١) الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، تتمة مُسْنَدُ عائشة، ج٤٢، ص١٨٣، حديث رقم: ٢٥٣٠٢.

أمَّا استعمال لفظ السنَّة بمعنى كل ما نقل عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فذلك أمر ناشئ وتطور دلالي أصاب لفظة السنَّة وجعلها مقصورة على "الروايات" التي جمعها الرواة وأنشأوا حولها علومًا ومعارف كانت سببًا في انقسام الأمَّة إلى فِرَقٍ وَمَذَاهِبَ، فاستعمل كُلُّ فريق لَفْظَةَ "السنَّة" على أنَّها طريقتهم في فهم الدين، ونعتوا من يخالفهم بأنَّهم على "بدعة" فجعلوا السنَّة -حسب فهمهم- في مقابل البدعة -حسب فهمهم أيضًا-.[1]

أمَّا المفهوم الذي انتهينا إليه للسنَّة النبويَّة فهو يُخْرِجُنَا من المَأْزِقِ الذي تورطت فيه الفرق المختلفة، ويضعنا أمام النص القرآنيّ في محاولة لجعله منهاجًا للحياة كلها، وبذلك يستطيع كُلُّ مُسْلِم أن يَتَّبِعَ سُنَّةَ الرسول ﷺ وَأَصْحَابِهِ الكرام (ماذا يعني هذا العَطْفُ الذي يُوَسِّعُ مَفْهُومَ السنَّة ليدخل الصحابة فيه)، وذلك بتطبيق القرآن نفسه والاهتداء بهداه.

فإذا كانت كلمة السنَّة تعني الطَّرِيقَةَ المُطَّرِدَةَ والسُّلُوكَ العَمَلِيَّ الذي يتبعه الفرد في حياته، فإنَّ "السنَّة النبويَّة" تعني طريقة النبي ﷺ في تطبيق القرآن المجيد في واقع الحياة؛ أي القرآن مجسدًا في صورة بشر، فمن أين تأتي إذن فِكْرَةُ الثُّنَائِيَّةِ التَّشْرِيعِيَّةِ التي سيطرت على العقل المسلم طِيلَةَ قُرُونٍ مَدِيدَةٍ فتوهم أنَّ للدين مَصْدَرَيْنِ هما القرآن والسنَّة؟ إذ ليس ثَمَّةَ إلا مَصْدَرٌ وَاحِدٌ مُنْشِئٌ للأحكام والتصورات وكاشف عنها، هو القرآن وحده، والسنَّة تَطْبِيقُهُ في الواقع.

إنَّ تحويل "السنَّة" من معناها الذي فهمه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى معنى آخر متأخر يختلف باختلاف أصحاب المذاهب والفرق، كان سببًا في اتخاذ هذه المذاهب والفرق "السُّنَّةَ" تُرَاثًا مَذْهَبِيًّا مُفَرِّقًا بدلاً من أن يكون مِيرَاثًا نبويًّا هاديًا موحدًا.

---

(١) تناول هذه الفكرة بتوسع محمد السعيد مشتهري في دراسة قيمة تعد محاولة جادة للعودة بمفهوم السنَّة النبويَّة إلى معناها الأصلي قبل ظهور الفرق والمذاهب، انظر:

- مشتهري، محمد السعيد. **السنة النبوية حقيقة قرآنية**، تقديم: عبد الصبور شاهين. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٦م.

الفصل الثالث:

القرآن هو المصدر المُنْشِئُ والسُّنَّةُ هي البيان التطبيقي

مقدمة

اختار الله ﷻ رسله واصطفاهم من البشر للتبليغ، ومن الملائكة في حمل الرسالات منه إلى أنبيائه، وحين جادل المشركون كثيرًا في بشريَّة الرسول، وجعلها شبهة من أهم الشبهات التي تعللوا بها للتكذيب بالرسل فيما جاءوا به، واقترحوا أن يكون الرسل من الملائكة؛ إذ إنَّ البشر متساوون، ولا ميزة لواحد على آخر، أمَّا الملائكة فهم من عالم الغيب، ولذلك فإنَّ من الممكن -آنذاك- أن يصدقوا بأنَّهم مرسلون من الله ﷻ، وأنَّهم يحملون رسالة منه إلى البشر لأنَّهم ملائكة. ويتصور المشركون أنَّهم متميزون عن البشر، وأنَّ من اللائق بهم أن يحملوا رسالات الله إليهم فرد الله ﷻ عليهم بقوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ٨﴾ (الأنعام: ٨)، وعدّ هذا الاقتراح والشبهة التي قام عليها نوعًا من اللُّجَاجِ والسُّخْرِيَّةِ التي عُرِفَ المشركون بها، فلقد قالوا في اعتراضهم على اختيار رسول الله ﷺ: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ٧﴾ (الفرقان: ٧)، رد الله ﷻ عليهم وبيَّن سَخَفَهُمْ فقال تعالي: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ٤٣﴾ (النحل: ٤٣)، وبيَّن أنَّ رسول الله لم يكن بِدْعًا من الرسل، ولذلك فهو رجل من الرِّجَالاتِ الذين اصطفاهم الله لرسالاته وكلامه.

والحكمة في ذلك متعددة الجوانب وأهمها أن يكون الرسول قادرًا -وهو بشر مثل الناس- على التواصل معهم، وعلى تقديم حلول إلهيَّة المصدر بشريَّة التطبيق لمشكلاتهم، فالبشر أقدر بكثير على ممارسة مهام الاتصال ببشر من أي مخلوق آخر، وهو الأقدر على أن يكون قدوة، ونموذجًا، ومثالاً، وهاديًا، ومبشرًا، ونذيرًا؛ لذلك فإنَّ للرسل جانبين: جانبًا غيبيًّا وهو جانب الاتصال

بالله وملائكته وتلقي رسالاته. وجانبًا بشريًّا يحقق الرسالة الاتصاليَّة مع بشر من جنس الرسول ونوعه، فيبيِّن لهم ويكون شاهدًا عليهم، وقادرًا على تقديم كل ما يُعِينُهُمْ وَيُهَيِّئُهُمْ لقبول رسالات الله وحسن تطبيقها، والإقبال على استيعاب معانيها، والاهتداء بها، والاقتداء به في كل ما يأخذون، ويدعون من هذه الأمور.

وكم كان الصِّدِّيقُ ﵁ رائعًا في موقفه بعد وفاته ﷺ حين أعلن للناس: "من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حَيٌّ لا يموت،"[1] ليذكر الناس بقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٤٤).

وكم كان رسول الله ﷺ حريصًا على أمته، رؤوفًا ورحيمًا بها حين نهى أصحابه عن أن يشوبوا القرآن بكلامه أو أحاديثه. وكم كان خلفاؤه الراشدون حكماء في التزامهم الدقيق بأوامره ﷺ في هذا الجانب. فأقلوا الرواية عن الرسول ﷺ وأمروا بالإقلال منها، وشددوا في وسائل الاستيثاق من صحة أي شيء يُرْوَى مما تدعو الحاجة إلى روايته بيانًا للقرآن، وتوضيحًا لعمليَّات تطبيقه، وممارسة شريعته في واقع الحياة البشريَّة.

ومن هنا فإنَّ العلاقة بين الكتاب والسنَّة قد رسمها الله ﷻ بمنتهى الدقة وَبَيَّنَهَا رَسُولُ الله ﷺ بأوضح البيان. فالكتاب الكريم هو المَصْدَرُ المُنْشِئُ للأحكام والكاشف عنها، وهو تبيان لكل شيء ذي علاقة بها، الذي ينشئ المبادئ العامة، ويُبَيِّنُ ثَوَابِتَ الدِّينِ التي جاء الأنبياء كَافَّةً بها، والكليَّات والقواعد التفصيليَّة التي تستوعب سائر الجزئيَّات، ومفردات الحياة الإنسانيَّة سواء تعلقت بضروريَّات الإنسان أو حاجيَّاته، أو كماليَّاته.

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، حديث رقم (٤١٨٧).

وهذا المصدر هو القرآن المجيد حصرًا لم يختلف فيه المسلمون أو عليه بمن فيهم القائلون بإمكان استقلال السنَّة في التشريع؛ لأنَّ ما ذكروه راجع عند النظر والتدقيق إلى كليَّات القرآن، والقرآن المجيد -في الوقت ذاته- هو الكاشف عن أحكام الله -تعالى- لذلك كان حصر عَمَليَّتَي الإِنْشَاءِ والكشف فيه تنفيذًا لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾(يوسف: ٤٠-٦٧) والأنعام: (٥٧-٦٢) والقصص: (٧٠-٨٨).

والقرآن المجيد قد نَصَّ على أَنَّهُ "تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ" قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (النحل: ٨٩).

وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ (المائدة: ٤٨-٥٠)، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ (آل عمران: ٢٣).

وأمَّا رسول الله ﷺ فهو يتلو القرآن، ويتبعه، ويعلمه للناس، ويبلغهم آياته، ويريهم كيف يحولون ما جاء به إلى منهج حياة، ونظام يحكم كل تصرفاتهم، وتصوراتهم، وأخلاقهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم، فلذلك كان ﷺ خلقه القرآن وعبادته القرآن، وسيرته وسنَّته القرآن فهو مُتَّبِعٌ له تَالٍ لِآيَاتِهِ فهي الْمَضْمُونُ الذي يُعَلِّمُهُ لِلنَّاسِ ويُزَكِّيهِمْ به، ويجعل منهم أهل حِكْمَةٍ بِاتِّبَاعِ ما جاء به، والجانب البشري في رسول الله ﷺ يُمَكِّنُهُ من كل ما تقدم وهو يعلم الناس كيف يتبعون آيات الكتاب ويرتقي بهم إلى التزكي، ويبيِّن لهم أن تحويل آيات الكتاب ومَضَامِينِهَا إلى ممارسة حَيَاتِيَّةٍ أَمْرٌ ممكن؛ لأنَّه ﷺ باتباعه للقرآن وبتأويله له في الواقع مُمَارَسَةً

وَتَطْبِيقًا بَشَرٌ مِثْلُهُمْ، وقد تمكَّن من أن يجعل حياته كلها ومُمَارَسَاتِهِ كُلَّهَا وأفعاله وتصرفاته جميعها بمثابة تأويل وتفسير وتطبيق لآيات هذا الكتاب الكريم.

ولذلك فإنَّ ما يقال له: سنَّة رسول الله ﷺ، إنَّما هي في حقيقتها تعبير عن الاتباع، والممارسة، والبيان، والتطبيق النَّبَوِيِّ لما جاء به الكتاب؛ ولذلك قال تعالي: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (النساء: ٦٥).

لأنَّ ما سيحكم به ﷺ إنَّما هو حكم الكتاب، والكتاب كتاب الله وكلماتُه وقد أكَّد القرآن على هذا المعني في قوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ الآية (المائدة: ٤٨) ما أكثر الآيات التي صورت أمر رسول الله ﷺ باتباع ما أُنْزِلَ إليه والسير بمقتضاه لأنَّه تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ورسول الله ﷺ باتباعه، وتطبيقه يُبَيِّنُ للناس أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ، وَأَتَمَّ وَأَكْمَلَ مَنَاهِجِ التَّطْبِيقِ لآيات الكتاب الكريم؛ ولذلك أمره الله ﷻ أن يلخص للناس ما جاء به بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ ۖ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾ (النمل: ٩١-٩٢).

أولاً: مفهوم الوحي

إنَّ لتحديد مفهوم الوحي أهميَّة كبرى في تحديد "مفهوم السُّنَّةِ"، وفهم علاقتها بالقرآن؛ ولذلك لابد من تحري الدقة في تعريفه؛ لنتجاوز ذلك التساهل الذي سمحَ أن يُدْرَجَ تحت مفهوم الوحي كل ما صدر عن النبي ﷺ من قرآن أو ما أُطْلِقَ عليه من سُنَّةٍ من أحاديث، وأخبار، وآثار فيما بعد بقطع النظر عن تحديد الاختلافات بين القرآن الذي لم يكن للنبي ﷺ فيه إلا اتِّبَاعُ قُرْآنِهِ ووحيه وقراءته وتلاوته على الناس كما أنزل عليهم؛ فهو ما عرَّفه الأصوليُّون بأنَّه: كلام الله المتعبَّد بتلاوته المتحدَّى بأقصر سورة منه المعجز

للبشريَّة كلها. أمَّا نحن فنعرفه بأنَّه: كتاب الله الذي أنزله -جل شأنه- على قلب عبده ورسوله ونبيه المفتتح بسورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس، فهو أربعة عشر ومائة سورة، في حين أن بقيَّة ما صدر عن رسول الله من أقوال وأفعال وتقريراتٍ يتفق الجميع بأنَّها صدرت عن اعتبارات مختلفة، ففي أفعاله ما هو جِبلِّيٌّ طَبيعِيٌّ وما هو تطبيق للقرآن الكريم وتوجيهاته وما هو صادر وفقًا للوظائف التي كان يؤديها ﷺ من إمامة وقضاء وإفتاء وتعليم وتوجيه وتشريع، ولا شك أنَّ بعض ذلك يعد من قبيل "النِّسْبِيِّ" المُرْتَبِطِ ببيئته -عليه الصلاة والسلام- وبعضه يعد في دائرة الخصوصيَّات له ولبعض الأصحاب، وَبَعْضُهُ تَشْرِيع مطلق دائر حول القرآن يستمد إطلاقيَّته منه، وإذ ما لم يَجْرِ هذا التَّمْيِيزُ وَالفَرْزُ؛ يبقى الجدل دائرًا وَمَوْضِعَ النِّزَاعِ غَيْرَ مُحَرَّرٍ ولا مفهوم، وبعد أن ننتهي من تحديد "الوحي" في القرآن وفي السنَّة، وفي علم التوحيد، فإنَّا سنكون قد أوضحنا جانبًا أساسيًا من جوانب هذه الإشكاليَّة التي ينبغي أن تصحح المفاهيم الأخرى وفقًا له.

١- ما معنى الوحي؟

قال الراغب الأصفهاني:[١] "أصل الوحي الإشارة السريعة ولتضمُّن مفهومه السرعة قيل "أمر وحي" وذلك يكون بالكلام على سبيل الرمز والتعريض، وقد يكون بصوت مجرد عن التركيب، وبإشارة ببعض الجوارح، وبالكتابة، وقد حمل على ذلك قوله تعالى عن زكريا ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ ﴾ (مريم: ١١)، فقد قيل: رَمَزَ، وقيل: فَعَلَ شيئًا عُدَّ واعْتُبِرَ وَحْيًا.

- وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾(الأنعام: ١١٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ ﴾ (الأنعام: ١٢١)، فذلك مُفَسَّرٌ بالوسواس المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ﴾ (الناس: ٤).

---

(١) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٥١٥.

ويقال للكلمة التي تلقى إلى أنبياء الله ورسله "وحي"، وذلك يحدث على أَضْرُبٍ حسب ما دل عليه الآيات الآتية:[1]

أ- وذلك إما برسول مُشَاهَدٍ تُرى ذَاتُهُ ويُسْمَعُ كَلامُهُ كتبليغ جبريل عليه السلام للنبي في صورة مُعَيَّنَةٍ عن عائشة -رضي الله عنها- أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: "يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: أحيانًا يأتيني مِثْلَ صَلصَلَةِ الجَرَسِ وهو أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيُفْصَمُ عَنِّي وقد وَعِيتُ عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فَأَعِي ما يقول. قالت عائشة ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا."[2]

ب- وإما بسماع كلام من غير معاينة كسماع موسى كلام الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾﴾ (طه: ١٣).

ت- وإما بتسخير نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ (النحل: ٦٨-٦٩).

---

(١) إنَّ محاولة الراغب الأصفهاني الفذة في أهم كتبه القليلة "**مفردات غريب القرآن**" لبيان مفهوم "الوحي" قرآنيًا تعد مفتاحًا معرفيًّا هامًّا في عملية دراسة المفاهيم القرآنية، وذلك أن ما اتبعه الراغب الأصفهاني في دقة تتبع المفهوم ووضوحه، وذلك في بناء لبنات المفاهيم القرآنية ابتداء من تتبع المعنى اللغوي، الذي هو الأساس والمنطلق باتجاه بناء المفاهيم والمصطلحات بناء سليمًا، ثم حاول الراغب إقامة المفهوم، ثم تتبع استعمالات القرآن الكريم الذي لا يضل من اتبعه، وهذا الذي توصل الراغب إليه من أفضل وأهم ما ذكر في مفهوم "الوحي" وفي معانيه المتعددة التي اشتمل عليها بالنسبة للمؤمنين به؛ إذ هو ظاهرة غيبية. فالوحي الإلهي أمر غيبي، فالله سبحانه وتعالى يصطفي من يشاء لتلقي وحيه من عباده، ويصطفي ملكًا يتلقى وحيه عنه وينزل به إلى رسله وأنبيائه ليبلغوه بدورهم إلى أممهم، وهذا الملك قد يأتي الرسول بهيئته الملائكية وقد يأتيه بهيئة أخرى. والمؤمنون يؤمنون بأن الملك يأتي الرسول والنبي واقعًا حقيقة لا تخيلاً، ويقظة لا منامًا فحسب.

(٢) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب بدء الوحي، باب، ح٢، ص٢١.

ث- أو بمنام كما قال ﷺ عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: "رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة."[١]

ج- وإما بإلهام نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ...﴾ (القصص: ٧)، ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ (طه: ٣٨-٣٩).

الإلهام في اللغة:

اللَّهْمُ من الابْتِلاع، وَلَهِمَ الشَّيْءَ لَهْمًا وَالتَهَمَهُ: أي ابْتَلَعَهُ بمرة، واللِّهَمُ: العَظِيمُ، ورجل لِهَمٌ كَثِيرُ العَطَاءِ، وَأَلهَمَهُ خيرًا أي لَقَّنَهُ إياه، والإِلهَامُ: ما يُلقى في الرُّوع[٢] بطريق الفَيْضِ ويختص بما هو من جهة الله والملأ الأعلى، ويقال: إيقاع شيء في القلب يَطْمَئِنُّ له الصَّدْرُ يَخُصُّ اللهُ به بَعْضَ أَصْفِيَائِهِ، وَاسْتَلهَمَهُ إياه سَأَلَهُ أن يُلهِمَهُ قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ (الشمس: ٨)، وكقوله ﷺ: "إن رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعِي..."[٣]

وعرفه ابن سينا: بأنه: "ما يُلقِيهِ العَقْلُ الفَعَّالُ في نفس الإنسان المُؤَيَّدَةِ بِشِدَّةِ الصَّفَاءِ، وشِدَّةِ الاتصال بالمبادئ العقلية."[٤]

عرف صاحب جمع الجوامع الإلهام بأنه: "إيقاع شيء في القلب يُثْلَجُ لَهُ الصَّدْرُ يَخُصُّ به الله سبحانه وتعالى بَعْضَ أَصْفِيَائِهِ، وهو ليس بحجة لعدم ثقة من ليس

---

(١) المرجع السابق، باب: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، ح٦٩٨٧، ص١٣٣٥.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١٢، ص٥٤٧ وما بعدها. وانظر أيضاً:
- الفيروزبادي. **القاموس المحيط**، مرجع سابق، ج٤، ص١٥١ وما بعدها.
- الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، ج٩، ص٦٨ وما بعدها.
- الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٤٥٥.

(٣) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، مرجع سابق، ص٤٥٥.
- الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، ج٩، ص٦٨.

(٤) صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٨م، ج١، ص١٣١.

معصومًا بخواطره، خلافًا لبعض الصوفية في قوله أنه حجة في حقه، أما المعصوم كالنبي ﷺ فهو حجة في حقه وحق غيره إذا تعلق بهم كالوحي."[1]

أما عند الصوفية: فالإلهام هو: "النفث في الرُّوعِ، والإيقاع في القلب من العلم غير القائم على الاستدلال والنظر."[2]

إن النُّبُوَّةَ أَمْرٌ غيبي، وجُزْءٌ من أمر ربي، فإذا أُرِيدَ تَقْرِيبُ صُورَةِ إِدْرَاكِهَا إلى الأذهان على المستوى التعليمي فلا ينبغي أن تزال عنها صِفَةُ الغَيْبِ، بل لا بد من الإيمان بها بصفتها الحقيقية الغيبية التي يُكَرِّسُهَا التحدي والإعجاز والعصمة.

ويقول الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد عن معنى الوحي: "وقد عَرَّفُوهُ شرعًا أنه إعلام الله ﷻ لنبي من أنبيائه بحكم شرعي ونحوه، أما نحن فنعرفه على شرطنا بأنه عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنه مِنْ قِبَلِ الله ﷻ بواسطة أو بغير واسطة، والأول بصوت يتمثل لسمعه أو بغير صوت، ويفرق بينه وبين الإلهام، بأن الإلهام وِجْدَانٌ تستيقنه النَّفْسُ وتنساق إلى ما يطلب من غير شعور منها من أين أتى، وهو أشبه بوجدان الجوع والعطش والحزن والسرور." وقد بَيَّنَ ابْنُ تَيْمِيَةَ شُرُوطَ الإِلهَام بوصفه منهجاً للمعرفة بقوله: "إن الذين أنكروا كون الإلهام طريقًا للمعرفة على الإطلاق أخطأوا، كما أخطأ من جعله طريقًا شرعيًا على الإطلاق، وإنما يكون فيما إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة فلم ير فيها ترجيحًا وأُلهِمَ حينئذ رِجْحَانُ أَحَدِ الفِعْلَيْنِ، مع حُسْنِ قَصْدِه، وعِمَارَتِهِ بالتقوى، فإلهامه دليل في حقه؛"[3] أي لا يفرض على غيره إلا بدليل عقلي يعضده، وبذلك يكون الإلهام مما يستأنس به طالما كان في دائرة ما أحله الله في شرعه، أما إن كان لا أصل له في الشريعة أو مما حرمه الله فهو مردود مطلقًا.

---

(١) العطار، حسن. **حاشية العطار على جمع الجوامع**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٣٩٨.

(٢) الحفني، عبد المنعم. **معجم مصطلحات الصوفية**، بيروت: دار السيرة، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٢٣.

(٣) الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، المنصورة: دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ط٣، ج١٠، ص٤٧٣.

يقول محمد رشيد رضا عن الفرق بين الإلهام والوحي الإلهي: "إن ما يسميه بعضهم بالوحي النفسي، وهو الذي فسره الفلاسفة الإِلهَامَ الفَائِضَ من استعداد النفس العالية، ... فصار الخِلافُ بيننا وبين هؤلاء في كون الوحي الشرعي من خارج نفس النبي نازلاً عليها من السماء كما نعتقد، لا من داخلها فائضًا منها كما يظنون[1] وفي وجود ملك روحاني نزل من عند الله على النبي ﷺ كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥). بينما الإلهام والتسخير والمنام: دل عليه قوله ﴿ أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ (الشورى: ٥١) وتبليغ جبريل في صورة معينة دل عليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ... ﴾ (الشورى: ٥١).

- وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ... ﴾ (الأنعام: ٩٣)، فذلك من يدعي شيئا من أنواع ما ذكرناه من الوحي أي نوع ادعاه من غير أن يكون قد حصل له.

- وأمَّا قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الأنبياء: ٢٥)، فهذا الوحي عام في جميع أنواعه، وذلك أن معرفة وحدانية الله تعالى ومعرفة وجوب عبادته ليست مقصورة على الوحي المختص بِأُولِي العَزْم من الرسل، بل يعرف ذلك بالعقل والإلهام كما يعرف بالسمع، فإذًا القصد من الآية تنبيه أنه من المحال أن يكون رسول لا يعرف وحدانية الله تعالى ووجوب عبادته.

- وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ ... ﴾ (المائدة: ١١١)، فذلك وحي بواسطة عيسى عليه السلام. وقوله: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ (يونس: ٨٧)، وقال تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾

(١) رضا، **الوحي المحمدي**، مرجع سابق، ص٢٦ وما بعدها.

(طه: ٤٧-٤٨)، فوحيه إلى موسى بوساطة جبريل ووحيه إلى هارون بواسطة جبريل وموسى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ (الأنبياء: ٧٢-٧٣).

ومن الوحي المختص بالنبي ﷺ: قوله تعالى ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (الأنعام: ١٠٦)، ﴿ وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الكهف: ٢٧)، ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٥)، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ (الزمر: ٦٥)، ﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (يونس: ١٠٩)، ﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢)، ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ... ﴾ (الزخرف: ٤٣-٨٩). وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ (النحل: ١٢٠-١٢٣).

قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ﴾ (الشورى: ٣)، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الأنبياء: ٢٥)، ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ (الكهف: ١١٠)، ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٧﴾ ﴾ (فصلت: ٦-٧)، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟

خَٰلِدِينَ ﴿٨﴾﴾ (الأنبياء: ٧-٨)، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ (النحل: ٤٣)، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (يوسف: ١٠٩).

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا ﴿٣٩﴾﴾ (الإسراء: ٣٩)، ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ (الأنعام: ١٩)، ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٤٥﴾﴾ (الأنعام: ١٤٥)، وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ (يونس: ٢)، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ (النجم: ٩-١١)، ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾ (يوسف: ٣)، ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴿١٦٣﴾﴾ (النساء: ١٦٣).

وحي مختص بالملائكة: وقوله: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ ﴿١٢﴾﴾ (الأنفال: ١٢)، فذلك وحي لهم بواسطة اللوح والقلم فيما قيل، وقوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا...﴾(فصلت: ١٢)، فإن كان الوحي إلى أهل السماء فقط فالموحى إليهم محذوف ذكره، كأنه قال أوحى إلى الملائكة؛ لأن أهل السماء هم الملائكة، ويكون كقوله: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ...﴾ (الأنفال: ١٢)، وإن كان الموحى إليه هي السماوات فذلك تسخير عند من يجعل السماء غير حي،

ونطق عند من جعله حيا، وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ (الزلزلة: ٥) فقريب من الأول وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾(طه: ١١٤)، فحث على التثبت في الاستماع وعلى ترك الاستعجال في تلقيه وتلقنه.

لقد بقي مفهوم الوحى نقيًا سليمًا يحول وضوحه ونقاؤه بين المسلمين وقبول أية دعاوى أو مفتريات يمكن أن تصدر عن أناس قد يخلطون مفهوم الوحي بسواه بشكل يؤدي إلى اتهام الناس وإضلالهم عن الصراط المستقيم. صحيح أنَّه قد حدثت دعاوى كثيرة عبر التاريخ من بعض غلاة الباطنية؛ من أن الرسالة وإن ختمت وتوقف الوحي ولكن النبوة مستمرة ولها وحي خاص مستمر كذلك.

وزعم آخرون أنَّ هناك أنواعاً من الوحي قد يصل إليها الإنسان بالرياضات النفسية وما إلى ذلك، وأنَّها تأخذ شكل إلهام أو عرفان أو أى شكل آخر، وفي عصرنا هذا حاول مفكرون أن يسوُّوا بين الأنبياء وبين العباقرة، لتسييل مفهوم الوحي وإبعاده عن الثبات، فقالوا بأنَّ الأنبياء طبقة من الأذكياء تنعكس على أدمغتهم طموحاتهم الواسعة وتطلعاتهم وما إلى ذلك فتجعلهم يتقمصون أمورًا، ويتخيلون أشياء عن أنفسهم وأممهم وشعوبهم، ويعملون من خلال ذلك على تجسيد آمالهم وطموحاتهم وآمال شعوبهم، ويطلقون على ذلك وحيا أو إلهاما ليفرضوا على الجماهير الثقة بهم وبما يدعون إليه.

ولذلك وجدنا بعض القيادات الفكرية المعاصرة قد موهت على أتباعها هذا المفهوم ومزجته بمفاهيم العبقرية والقيادة، إمعانا في الهيمنة على عقول الجماهير والسيطرة عليها، حدث ذلك من الماركسيين ومن ميشيل عفلق وأتباعه ومن آخرين. وقد تجرأ الشاعر نزار قباني على نظم قصيدة في الرئيس الراحل عبد الناصر يرثيه بها مطلعها "قتلناك يا آخر الأنبياء" وكتب الرئيس الراحل أنور السادات حين كان رئيس تحرير جريدة الجمهورية مقالة للانتصار للومومبا بعنوان "لومومبا نبي القرن العشرين" وأمام هذا الانحراف والتساهل ومحاولات

التمييع لهذا المفهوم المهم، لا بد لنا من توضيح هذه الظاهرة الانحرافية والتأكيد على المعنى الحقيقي للوحي سدًا لأية ذريعة قد يتذرع بها هؤلاء لإطلاق مثل تلك العبارات الشيطانية المجترئة على الله تعالى والمحرفة للوحي.

وليعلم القارئ أنَّ هذه المحاولات جرت قديماً وتجري حديثاً، لما لمفهوم النبوَّة من صلة وثيقة بالفطرة الإنسانيّة. وذلك هو الفرق بين النبوة والوحي والفلسفة؛ فمن شأن النبوة أن تطاع بإذن الله، ومن شأن الوحي أن يُعَظَّمَ ويُطَاعَ عند من يؤمن به، وأما من ينْفُونه عن بعض الأنبياء، فإنَّما يستبعدون اختصاصهم به من دون الآخرين، وقليل هم أولئك الذين ينفونه ويستبعدونه تماماً؛ ولذلك عقدنا هذه الفقرة لتنبه إلى هذه الظاهرة الانحرافية.

ولقد ظهرت حركة نفي النبوة تزعمها في عصر النبي ﷺ أبو جهل، وأعرب عن دوافعه لنفيها -بوضوح- حين قال: "لقد تنافسنا نحن وبنو هاشم فكان...، ولكن محمدًا ابن كبشة جاء ليقول: إني أتلقى الوحي من السماء فأنى هذا"! وحركة مقاربة الوحي بما ليس بوحي تزعمها في عصره ﷺ الوليد بن المغيرة الذي جاء فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩﴾ (المدثر: ١٨-١٩). أما بعد عصر الترجمة والتدوين فقد برزت مجموعات زندقة وإلحاد وانحرافات، كما برزت اتجاهات فلسفية تعددت وتنوعت وقدمت نفسها بأشكال مختلفة، فهناك من ناقش حقيقة الموجودات من الإنسان والحيوان والشجر والجماد، وزعم أن هذه كلها ليست إلا أعراضًا لا حقيقة لها، ووجودها كلها صوري وتخيل، والقائلون بالأعراض لا يرون فرقًا بين معجزات الأنبياء وأعمال السحرة والكهانة.

لقد آمن سلف هذه الأمة بالوحي والنبوة القائمة عليه باعتباره جزءا من الإيمان بالغيب الذي تلقوه بالقبول بعد التحدي والإعجاز، وبثبوت العجز الإنساني عن الإتيان بمثل القرآن المجيد أو بمثل عشر سور أو بمثل سورة واحدة، ولم يشعروا آنذاك - أنهم بحاجة إلى تفسير الوحي أو إعادة تقديمه بشكل يتقبله العقل الفلسفي، وربما العقل التجريبي في أيامنا هذه.

٢- الوحي القرآني وغير القرآني

بَيَّنَ الله ﷻ في القرآن الكريم أنَّ كلامه مع البشر إمَّا أن يكون وَحْيًا أو من وراء حجاب أو بإرسال ملكًا رسولاً، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ۝٥١﴾ (الشورى: ٥١)، بيَّن ﷻ أنَّ هذا الرسول هو الروح الأمين، يقول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥)، وبيَّن الله ﷻ أنَّ الروح الأمين، الذي نزل بالقرآن على قلب رسول الله محمد ﷺ هو جبريل ؑ. يقول الله ﷻ: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٩٧﴾ (البقرة: ٩٧).

ومن المعلوم أنَّ النبيّ ﷺ كان يُهَيَّؤُ نفسيًّا ويُعَدُّ عقليًّا لِتَلَقِّي الوحي بطرق يعلمها الله تبارك وتعالى، ولذلك قد نجد إشارات في بعض الآيات كأنَّها تذكر رسول الله ﷺ بشيء؛ إمَّا أن يكون سؤالاً دار في نفسه أو شيئًا أُلقي في رُوعِهِ أو تَطَلُّعًا منه ﷺ إلى قَوْلٍ فَصْلٍ من القرآن الكريم في أمر يتوقف على ذلك، وذلك مثل قوله ﷻ: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَۖ فَعَلِمَ مَا لَمۡ تَعۡلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتۡحٗا قَرِيبًا ۝٢٧﴾ (الفتح: ٢٧). وقول الله ﷻ: ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٤٣﴾ (الأنفال: ٤٣). فالذي يفهم من الآيات أنَّ الله ﷻ أرى رسوله محمدًا رؤيًا مناميَّة، ثم نزلت بعدها هذه الآيات تخبر عن موضوع هذه الرؤيا والعبرة منها، دون تفصيل كامل لها، وقد يحكي رسول الله ﷺ تفصيلات هذه الرؤيا لصحابته وقد تنتشر بينهم ثم تتناقلها الأجيال بعد ذلك كمرويات.

وفي موضع آخر أوحى الله ﷻ إلى رسوله بعدم السماح للمنافقين بالخروج معه حين أصرُّوا على الخروج طلبًا للغنائم؛ يقول الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلۡمُخَلَّفُونَ

﴿إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥﴾﴾ (الفتح: ١٥)، فالذي يفهم من السياق أنَّه قد حدث بين الله ﷻ ورسوله اتصال، كما حدثت حوارات بين رسول الله والمنافقين يعلم الله ﷻ مساحتها الزمنيَّة، ثم أنزل الله ﷻ بعدها وحيًا قرآنيًا بخلاصة ومحصلة ما شاءت حكمته أن تتضمنه رسالته من هذه الأحداث.

وفي موضع آخر يبيِّن القرآن الكريم أنَّ المسلمين في عصر الرسالة كانوا يستقبلون قبلة أخرى أخبرنا الله ﷻ عن الحكمة من تغييرها. يقول الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ (البقرة: ١٤٢-١٤٣).

ولا شك أنَّه قد حدثت مواقف مثيرة خلال هذه الفترة وحوارات ومجادلات بسبب تحويل هذه القبلة، فنزل الوحي القرآنيّ بما يجب على الناس معرفته في هذه المسألة.

وبذلك تكون هذه المسألة قد انتهت في فترة التنزيل واكتمال الدين؛ أي في عصر الرسالة، واستقبل المسلمون المسجد الحرام، وما يزالون يستقبلونه وإلى يوم الدين، والله ﷻ لم يطلب منهم اتباع غير الوحي القرآنيّ الذي جاء بخلاصة لهذه المسألة، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ (البقرة: ١٤٤).

وفي موضوع آخر يُبيِّنُ القرآن الكريم أنَّ إحدى زوجات رسول الله قد أفشت حديثًا دار بينها وبين رسول الله، ثم انتشر هذا الحديث بين أهل بيت رسول الله،

ولا شك أنَّه أخذ مساحة زمنيَّة يتداول فيها، فأخبر الله ﷻ رسوله أولاً بوحي غير قرآنيّ بما حدث من زوجاته، وذلك قبل نزول الوحي القرآنيّ، ثم نزل بعد ذلك الوحي القرآنيّ بما شاء الله ﷻ أن يشمله كتابه الحكيم من أخبار عن هذه الواقعة، تدبر قول الله ﷻ: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾ ﴾ (التحريم: ٣).

إنَّ رسول الله مُبَلِّغٌ عن الله ﷻ رِسَالَتَهُ، فلا يحل له أن يُحَرِّمَ أو يُحِلَّ شيئًا إلا ما أمره الله ﷻ به، وما نزل من وحي قرآنيّ هو ما شاء الله ﷻ أن يشمله كتابه من مجموع تفاصيل ومواقف وأحداث عصر التنزيل، لقد نقل الله ﷻ إلينا مواقف وأحداث فترة التنزيل واكتمال الدين وفق مشيئته وحكمته، وأنزل ما يجب على الناس معرفته منها في نص قرآنيّ مرتل مشمول بوعد الحفظ والجمع والبيان ومعجزة البقاء إلى يوم الدين، بعيدًا عن كل تحريف واختلاف في الرواية مما يحدث في كل ما لم يشمله الوعد الإلهيّ من تاريخ وسير الأمم السابقة التي عبثت بها البشريَّة أيما عَبَثٍ، وكذبت فيه أيما كذب.

قال الله ﷻ: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ (النجم: ١-٥)، متى اتُّهِمَ رَسُولُ الله بالغُوَايَةِ، وهو صاحبهم الذي عرفوه جيدًا؟ لم يُتَّهَمْ إلا عندما بدأ ينطق بالقرآن، وأعلن أنَّه رسول الله إلى الناس جميعًا، لقد دافع الله ﷻ عن رسوله ونفى عنه هذه الغواية، وبيَّن أنَّ ما نطق به من قرآن إن هو إلا وحي من الله ﷻ إليه؛ إنَّ رسول الله ﷺ الذي كانوا يعلمون حديثه وأسلوبه جيدًا عندما نطق بالقرآن اتهموه بالضلال ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ﴾ وهو لم ينطق به عن هواه ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ وإنَّما نطق عن وحي أوحاه الله ﷻ إليه ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾.

إنَّ الذين فسروا قول الله ﷻ: "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى" على أساس عموم ما خرج على لسان رسول الله من كلام بصفة مطلقة، ابتعدوا

عن فهم الآية حسب سياقها الذي وردت فيه، ذلك لأنَّ الله ﷻ لم يخاطب المؤمنين بهذه الآيات كي يستدل بها هؤلاء على وجوب اتباع أقوال رسول الله التي كان تحدث بها؛ وإنَّما خاطب بها المكذبين به؛ ولا يعنى هذا أنَّه لا دليل على حُجِّيَّةِ السنَّة، بل هناك أدلة قويه منها قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾(النساء: ٨٠).

لقد كانت تصرفات رسول الله في حياته اليوميَّة، فيما عدا ما يخص الوحي القرآنيّ، تخضع للقانون البشريّ ولكن في أعلى مراتب الكمال فيه، ويشير القرآن إلى ذلك في كثير من آياته التي كانت موجهة للنبي ﷺ باعتباره بشرًا نبيًّا وليس بشرًا رسولاً.

يقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ وَمَن يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦١﴾ (آل عمران: ١٦١)، ويقول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٦٧ لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٦٨ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمۡتُمۡ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٦٩﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٩)، ويقول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ (التوبة: ١١٣)، ويقول الله ﷻ أيضًا: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١١٧﴾ (التوبة: ١١٧).

إنَّ التفاعل الاجتماعيّ بين رسول الله وقومه فيما سبق من مواقف، قد ينتج عنه تصرف بشريّ من رسول الله ﷺ فيأتي القرآن ليشير إلى هذه الطبيعة البشريَّة ويصحح مسارها، ويثبت ذلك في رسالة الله الخالدة للعالمين، وقد عرضت سورة الأحزاب لبعض صور هذا التفاعل الاجتماعيّ بين رسول الله وقومه وذلك في قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ٢ وَتَوَكَّلۡ عَلَى

ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ٣ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦۚ وَمَا جَعَلَ أَزۡوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنۡهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمۡۚ وَمَا جَعَلَ أَدۡعِيَآءَكُمۡ أَبۡنَآءَكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ قَوۡلُكُم بِأَفۡوَٰهِكُمۡۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ ٤ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا ٥﴾ (الأحزاب: ١-٥)، ويقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٢٩﴾ (الأحزاب: ٢٨-٢٩)، ويقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ٣٦ وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ٣٧ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ٣٨ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا ٣٩ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ٤٠﴾ (الأحزاب: ٣٦-٤٠)، ويقول الله ﷻ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا ٥٢ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ٥٣﴾ (الأحزاب: ٥٢-٥٣).

إنَّ موضع اتهام المشركين لرسول الله والذي أشارت إليه سورة النجم، لم يكن من أجل خطابه البشريّ الموجه لمن حوله وإنَّما كان من أجل ما اختصه

الله ﷻ به من وحي قرآنيّ، لقد جاءت سورة التكوير تدافع عن جبريل ؛ إذ هو الذي نزل على رسول الله هذا الوحي القرآنيّ.

وقد حدد القرآن طبيعة هذا الوحي الذي أمر الله رسوله أن يدونه ويبلغه للناس وهل هو الوحي القرآنيّ فقط أو معه أنواع الوحي الأخرى.

قال الله ﷻ: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ (الأنعام: ١٩)، فهذه شهادة من الله ﷻ ومن رسوله بأنّ الوحي القرآنيّ هو عين الرسالة الذي أمر الله ﷻ رسوله أن يبلغها للناس، ويقول الله ﷻ: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (يوسف: ٣).

فالمصدر المعرفيّ الحق هو الوحي القرآنيّ، ويقول الله ﷻ: ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾ (فاطر: ٣١-٣٢)، فهذا تحديد للكتاب الإلهيّ الذي يرثه المسلمون جيلاً بعد جيل، والذي سيكون موضع سؤالهم في الآخرة، ويقول الله ﷻ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾ (الشورى: ٧)، فهذا تحديد لطبيعة رسالة رسول الله ودوره فيها، ويقول الله ﷻ: ﴿ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿٣١﴾ ﴾ (الرعد: ٣٠-٣١)، ويقول الله ﷻ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ

كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٢﴾﴾ (هود: ١٢)، فهذا تحديد لطبيعة الوحي المنزل على رسول الله ﷺ، وأنَّه محدد كمًّا وَكَيْفًا، بحيث يستطيع رسول الله أن يعرف بَعْضه من كُلِّه، بَعْضِ ما يوحى، وهذا لم يتوفر فيما ورثته الأمَّة من كتب إلا في كتاب الله ﷻ، الذي دُوِّنَ ورُوجِعَ وصُحِّحَ في حياة رسول الله وتحت إشرافه.

ويقول الله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَۚ إِنَّ فَضْلَهُۥ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴿٨٧﴾ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ (الإسراء: ٨٥-٨٨)، ففي هذه الآية تحديد لمصدر العلم الذي يَسْتَقِي منه المُسْلِمُ مَعارِفَهُ الدِّينيَّةَ وأحكامَ شريعته والذي شاءت إرادة الله ألا يَذْهَبَنَّ به، فهو باق مَحْفُوظٌ بحفظ الله ﷻ له، إنَّه آية رسول الله الدالّة على صدقه والتي تحدى الله بها أهل اللسان العربيّ أن يأتوا بمثلها فعجزوا، ألا يعني هذا التحدي بـ"القرآن وحده" أنَّ النص الموحى به إلى رسول الله والمأمور بتبليغه للناس هو فقط النص القرآنيّ كتاب الله ورسالته الخاتمة؟

ويبيِّن الله ﷻ في كثير من الآيات أنَّ كل ما هو غيب عنَّا من أخبار ومرويَّات وأحداث لا قِبَلَ لنا بمعرفة حَقِيقَتِهَا إلا من خلال مصدر معرفيّ إلهيّ قد ثبتت صحة نسبته إلى الله ﷻ يقينًا، يقول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (آل عمران: ٤٤)، ويقول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ (يوسف: ١٠٢).

ويُحَذِّرُ اللَّهُ ﷻ من افتراء الكذب عليه وادعاء مَصَادِرَ تَشْرِيعِيَّةٍ ما أنزل الله بها من سلطان، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ

عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ (الأنعام: ٩٣).

ويُحذِّرُ اللهُ من اتِّباع غير الوحي المُنزَّلِ، يقول الله ﷻ: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ (الأنعام: ١٠٤-١٠٦).

إنَّ هذا الوحي القرآنيّ هو الشَّريعةُ التي أَمَرَ الله ﷻ رَسُولَهُ، وأمر المسلمين باتباعها، ولا اجتهاد في هذه الشريعة إلا على أساس وبدليل قرآنيّ، ولا اجتهاد دون تَحَلِّي المُجْتَهِدِ بصفة الرَّبَّانِيَّةِ، هذه الصفة التي جاء جميع الأنبياء والرسل يأمرون الناس بالتَّخَلُّقِ بها وهي التقوى التي بينها قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾ (آل عمران: ٧٩).

وفي ذلك تأكيد على أنَّ الكِتَابَ الحَكِيمَ قد احْتَوَى كُلَّ ما أراد الله ﷻ أن يُبَلِّغَهُ للعالمين حتى قيام الساعة، ولقد أكد الله ﷻ ذلك ببيان أنَّ مُهِمَّةَ رَسُولِهِ بوصفه مُنْذِراً لا تخرج عن الإنذار بالوحي القرآنيّ المنزل.

يقول الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾ (الأنعام: ٥٠-٥١)، ويقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠٣﴾ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ (الأعراف: ٢٠٣-٢٠٤).

والقرآن الكريم هو آية رسول الله الدالة على صدقه، يقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ

﴿ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ (يونس: ١٥-١٧).

أليس في ذلك دَلالَةٌ قَطْعِيَّةٌ على أنَّ رسول الله نفسه غير مأمور بتبليغ شيء، وتلاوته على الناس إلا مصدر تشريعيّ واحد هو الوحي القرآنيّ، هو محتوى رسالته الخاتمة الخالدة، يقول الله ﷻ: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٨﴾ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الأحقاف: ٧-١٠).

لقد حَذَّرَ اللَّهُ ﷻ المسلمين، بل والنَّاسَ أجمعين من أن يتخذوا نُصُوصًا تَشْرِيعِيَّةً غَيْرَ نصوص الشريعة القرآنيَّة، نُصُوصَ الكِتَابِ الإِلَهِيِّ التي دُوِّنَتْ في عصر التنزيل وبإشراف من أُنْزِلَتْ عليه رَسُولِ الله مُحَمَّدٍ ﷺ.

يقول الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ ﴾ (النحل: ١١٦)، يقول الله ﷻ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ (يونس: ٥٩)، ويقول الله ﷻ: ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ (الزخرف: ٤٣-٤٤).

تحديدًا لما يجب على المسلم أن يستمسك به، إنَّه النص الإلهيّ الذي أمر الله ﷻ الناس جميعًا باتباعه، إنَّه الوحي القرآنيّ لقول الله ﷻ بعدها ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾.

ومما سبق نخلص إلى أنَّه -عليه الصلاة والسلام- خَوَّل مهمة البيان، وهذا البَيَانُ النَّبَوِيُّ والتطبيق الرسوليّ الذي أطلق عليه -فيما بعد- "السنّة" يصدِّق القرآن عليه ويهيمن، شَأْنُهُ في ذلك شَأْنُ تراث النبيين والمرسلين كافة، ولذلك

كان القرآن المجيد يستدرك على رسول الله ﷺ ويسدد تطبيقاته؛ كما في نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ ﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٨)، وقال: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ (التوبة: ٤٣)، ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾ ﴾ (التوبة: ٨٠)، وقوله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (التوبة: ٨٤)، ونحو ذلك مما يؤيد ما ذكرنا من تصديق القرآن المجيد على ما يصدر عن رسول الله وهيمنته عليه، وهذا مَظْهَرٌ من مظاهر حفظ الله لِنَبِيِّهِ، وتسديده له، وعصمته له يُعَزِّزُ من الإيمان بالبيان النبويّ، ويزيل عنه سَائِرَ الشبهات، ولذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نَازِلَةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها،"[1] ثم استشهد بالآيات الكريمة: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ﴾ (إبراهيم: ١)، والآيتان[2] ٤٤ و[3] ٨٩ من سورة النحل، و الآية (٥٢)[4] من سورة الشورى.

ويبنى على ذلك أنَّ هذه السُّنَنَ التي نحن مطالبون بالأخذ بها، والتي تعدّ وحيًا، هي ذاتها السنن التي لها أصول تشريعيَّة في القرآن الكريم وما ليس له أصل في الكتاب يمكن تجنيبه على أساس الإفادة منه في مجالات أخرى كالحكمة أو توجيه قابل للتطبيق، أو اعتبارات أخرى لكن ليس له الصفة التشريعيَّة الموحاة.

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) قوله تعالى: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ (النحل: ٤٤).

(٣) قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ (النحل: ٨٩).

(٤) قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ (الشورى: ٥٢).

ثانياً: السنَّة ونظريَّة البيان

إنَّ النظريَّة التي يمكن أن يُؤَسَّسَ مَفْهُومُ السنَّة عليها، ويُقَامُ بِنَاؤُهُ على أساس منها، وتحدد بدقة طبيعة العلاقة بين الكتاب والسنَّة هي النظريَّة التي وضع القرآن الكريم السنَّة النبويَّة فيها، وفي دائرتها ألا وهي نظريَّة البيان بمعناها القرآنيّ، وليس بالمعنى الاصطلاحيّ الذي حمله بعض الأصوليّين والكلاميّين مَعَانِيَ مَزِيدَةً على مفهوم البيان كما هو في القرآن المجيد.

فالسنَّة بَيَانٌ تَأْوِيلِيٌّ وتَفْعِيلِيٌّ للقرآن المجيد لا تخرج عن محوره، ولا تدور خارج مداره ولا تستقل عنه، بل هي ملازمة له ملازمة تامة تدور معه حيث دار، وهذه "النظريَّة البيانيَّة" التي نريد أن نقيم عليها "مفهوم السنَّة النبويَّة" يشهد القرآن لها بسائر آياته التي أشارت إلى السنَّة، وهي التي تمكننا بوصفنا مُكَلَّفِينَ من تحقيق قصد الشارع في السنَّة النبويَّة.

فسنَّة وسيرة الرسول ﷺ وخاتم النبيّين هي جِمَاعُ سُنَنِ الأنبياء وهَدْيِهِمْ عليهم الصلاة والسلام يقول تبارك وتعالى: ﴿... ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾ ...﴾ (الأنعام: ٨٢- ٩٢). ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٣-٤٤).

ويقول سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾﴾ (آل عمران: ١٨٣-١٨٤).

ويقول عز من قائل: ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ﴿١٦٥﴾ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾ ﴾ (النساء: ١٦٣-١٦٦).

ويقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٩﴾ ﴾ (المائدة: ١٩)، ويقول جلّ شأنه: ﴿ قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴿٩﴾ ﴾ (الأحقاف: ٩).

ويقول عز شأنه: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ﴿٩﴾ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الأنعام: ٨-١٠)، ويقول: ﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الأنبياء: ٤١)، ويقول: ﴿ وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ (الأنعام: ٣٤)، ويقول: ﴿ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ مِن قَبۡلِ أَن تَلۡقَوۡهُ فَقَدۡ رَأَيۡتُمُوهُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٤٣-١٤٤).

وسنن الأنبياء تمثل الجانب العمليّ والتطبيقيّ لما أُوحِيَ إليهم، ليتمكن أَتْبَاعُهُمْ من التَّأَسِّي بهم والاهتداء بهداهم وطاعتهم، قال ﷻ على لسان عيسى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدۡ جِئۡتُكُم بِٱلۡحِكۡمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٦٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ﴿٦٤﴾ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمٍ أَلِيمٍ ﴿٦٥﴾ ﴾ (الزخرف: ٦٣-٦٥)، ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ

﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٩﴾ (المائدة: ١٩).

والآيات الكريمة التي سنوردها فيما يلي يندرج بعضها تحت "النظريَّة البيانيَّة" فهي توضح المهام النبويَّة المتعلقة بالبيان فهو ﷺ: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾(المائدة: ٤٨) يعلِّمهم الكتاب ويبيِّن لهم آياته ويزكيهم به، ويستخرج لهم الحكمة منه، ويجاهد أعداء الله به جهادًا كبيرًا، وَآيَةٌ أُخْرَى تُبَيِّنُ للمسلمين أنَّ هذه المَهَامَّ النَّبَوِيَّةَ لن تُؤْتِيَ ثِمَارَهَا فيهم من العلم والحكمة والتزكية إلا إذا التزموا بها ونفذوها، فالرسل ما أُرْسِلُوا إلا لِيُطَاعُوا بإذن الله، ولن يُحَقِّقُوا أهداف رسالاتهم إلا بالتزام أممهم بطاعتهم قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ٦٤ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ (النساء: ٦٤-٦٥)، ولذلك قلنا: إنَّ السنَّة النبويَّة هي المصدر المبيِّن على سبيل الإلزام خلافًا للاجتهاد والقياس وما تفرع عنهما.

قال ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ٨٩ ۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٩١ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا تَتَّخِذُونَ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ إِنَّمَا يَبۡلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٩٢ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٣ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٩٤ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلًاۚ إِنَّمَا عِندَ

ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٩٥﴾ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٩٧﴾ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۢۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ (النحل: ٨٩-١٠٥).

يقول ﷻ: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ ﴾ (إبراهيم: ١)، ويقول ﷻ: ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ (النحل: ٤٤)، ويقول: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ (إبراهيم: ٤). ويقول ﷻ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ ﴾ (الشورى: ٥٢)، ويقول: ﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ ﴾ (البقرة: ١٢٩)، ويقول: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾ (البقرة: ١٥١)، ويقول جل شأنه: ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

١- مفهوم البيان عند الإمام الشافعي

لعل القارئ الكريم قد تبيَّن نهج القرآن في بيان السنَّة النبويَّة المطهرة، وهو نهج يقوم على أنَّ السنَّة تأويل، وتطبيق، وتعليم للكتاب، والحكمة، وتزكية للخلق، وبيان لمنهج اتباع القرآن.

والإمام الشافعي حين صاغ نظريَّة البيان من وجهة نظره، فكما أنَّه قد أدرك من الآيات ما هو واضح، بيَّن أنَّه بيان التطبيق والتأويل والتفعيل في الواقع، ولكنَّه في عرضه التفصيليّ لنظريته في البيان في كتابه الرسالة أَوْحَتْ تَقْسِيمَاتُهُ بأنَّ هناك مُجْمَلاً في القرآن، وَمَعْلُومٌ أنَّ الإجمال من الإبهام وَالقُرْآنُ مُنَزَّهٌ عنه. فالإمام الشافعي وهو في غَمْرَةِ مَعْرَكَتِهِ ضد أهل الرأي ودفاعه عن أهل الحديث جعل البيان يأخذ من المعاني ما ذهب إليه الجمهور القائلون بأن في القرآن مُجْمَلاً ومُتَشَابِهًا وكنايةً واستعارة ومجازًا وحذفًا، ولذلك فهو في حاجة إلى البيان لإزالة الإبهام الذي قد يتأتى من ذلك كله.

وقد نقض الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَاعِدَتَهُ الأولى الآتية كما سترى.

قال الإمام الشافعي: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نَازِلَةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها."[1] ولقد خصص الإمام الشافعي بابًا كاملاً من رسالته الأصوليَّة؛ لبيان كيفيَّة البيان، فشرح البيان ووضحه، وبَيَّنَ مَرَاتِبَهُ، وجعله في مستويات خمسة.[2]

فالبيان **الأول والثاني**، استغنى فيه ببيان القرآن بالقرآن، وهو بذلك ينسجم مع ما تقدم، **والبيان الثالث** خصصه لبيان كيف بَيَّنَ رَسُولُ الله ﷺ من القرآن ما نزل جملة مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (النساء: ٧٧)، فبيّن رسول الله ﷺ بأمره ﷻ عدد ما فرض ﷻ من الصلوات ومواقيتها.

(١) المرجع السابق، ص٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦-٥٣ بتصرف.

وفي ذلك لم يتعرض الإمام الشافعي إلى الآيات الكريمة التي حملت كثيرًا من صفة صلاة النبي من القراءة، واستقبال القبلة، والسجود، والركوع، والقيام، وكذلك شروطها وهيئاتها المتعلقة بالجوارح والمتعلقة بالقلب من طهارة، واستقبال قبلة، وخشوع وإخبات إلى غير ذلك.

فهم حين يضربون المثل بالصلاة كأنَّهم يريدون أن يَتَأَكَّدُوا أنَّ القرآن أَمَرَ بالصلاة على سبيل الإجمال ولم يُبَيِّنْ شيئًا، مُتَجَاهِلِينَ كُلَّ ما تقدم بما في ذلك قوله تعال ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾ ﴾ (الإسراء: ٧٨)، ورسول الله ﷺ قد صلى وفقًا لما أُمِرَ حيث رَاعَى القرآن الكريم حَالَتَهُ وحَالَةَ الناس في سورة المزمل وفي آيات صلاة الخوف وفي السفر.

لقد قام رسول الله ﷺ بتطبيق ما أمر القرآن به في الواقع، وإيجاد الروابط بين الأجزاء المكونة لصفة الصلاة وشروطها وما إلى ذلك، وبذلك لا يشعر المسلم بوجود فاصل بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة، فالكتاب ينشئ الحكم، ورسول الله ﷺ يتبع الكتاب وينفذ ما جاء فيه، ويقدم للناس منهج اتباعه، لكنَّ المعارك الدائرة -آنذاك- بين أهل الرأى وأهل الحديث هي التي جعلت الأمور تأخذ هذا الشكل الذي أدى إلى كثير من التصورات الخاطئة.

وأمَّا البيان الرابع: فهو بيانات السنَّة؛ إذ تقوم السنَّة ببيان ما أسند الله ﷻ إلى رسوله ﷺ بيانه، وقد أكد الشافعي في سائر المواضع أنَّ هذا الذي بينه رسول الله ﷺ له أصل في كتاب الله ﷻ؛ إذ إنَّه ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نَازِلَةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها نصًا أو جملة، وما لم يبدُ فيه نَصٌّ من كتاب الله فإنَّما هو مُنْدَرِجٌ في عُمُومَاتِ الكتاب وكلياته، ثم ختم الإمام الشافعي **بالبيان الخامس** الذي اعتمد فيه على البيانات التي تتم من جهة اللغة والعلامات الحسيَّة ونحوها، لتعرف علاقة اللغة بالبيان، وأفاض رحمه الله في ذلك.

البيان الملزم:

ومع كل ما ذكره الإمام الشافعي من مستويات البيان، فإنَّ مما لا شك فيه أنَّ بيان القرآن الكريم هو أسماها وَأَهَمُّهَا، وينبغي الحِرْصُ عليه وعلى معرفته والاطلاع عليه، وأنّه حين يوجد فإنّه أعلى أنواع البيان وأولاها بالالتزام به.

والبيان الثاني، الذي يلي بيان القرآن المجيد في درجته ورتبته، إمَّا لاقتضاء طبيعة التكليف كما في قوله ﷻ: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (البقرة: ٤٣) وغيرها، فإنَّ بيان رسول الله ﷺ هو البيان الذي يتفرد من بين سائر أنواع البيان التالية له بكونه بيانًا ملزمًا، وتتعلق عمليَّة التأسي برسول الله ﷺ بالإيمان بعصمته ﷺ من الذنوب كبيرها وصغيرها، لأنَّه إذا لم يكن الرسول ﷺ معصومًا فقد يؤول الأمر الإلهيّ بطاعته والتأسي به إلى الأمر بالمتابعة على الذنب والخطأ والمخالفة، وذلك محال صدوره عن الله ﷻ.

ومن ثمّ يمكن أن ننظر في سائر الآيات الموجبة لطاعة رسول الله ﷺ في إطار هذه الوحدة البنائيَّة التي تلزمنا بيان القرآن المجيد لنفسه، وبيان رسول الله ﷺ له، وأنَّ هذين النوعين من البيان: بيان القرآن للقرآن، وبيان السنَّة للقرآن -وهو أغلب ما يكون عمليًا- أو عملاً يقترن بالقول المؤكد على ضرورة الالتزام والمتابعة والتأسي برسول الله ﷺ بذلك: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ (آل عمران: ١٣٢)، ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾ (النساء: ٨٠)، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ (النساء: ٥٩)، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (النساء: ٦٤-٦٥)، ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ (النور: ٥٦).

أمَّا سائر البيانات الأخرى التي أدرجها الأصوليُّون في دائرة الأدلة المختلف فيها فهي، وإن صح أن تعد بيانًا، فإنَّها من قبيل البيان غَيْرِ المُلزَمِ.

ولقد اضطربت أقوال الأصوليّين في هذا الأمر في غمرة الجدل حول البيان وأيهما يقدم في كونه بيانًا "القول أو الفعل" وأوقعهم هذا الاضطراب في مشكلات كثيرة.

٢- مفهوم البيان عند الأصوليين

ويمكن أن نلاحظ بعض الأمور التي اضطربت فيها الأقوال والمواقف في كتب الأصول المطولة مثل "المحصول" للإمام الرازي ونحوه؛ إذ أدرجت حواراتهم بشكل خاص في دائرة المُجْمَلِ وُالمُبَيَّنِ، وعقد الإمام الرازي القسم الثاني من أقسام المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ في عدد من المسائل وهي "مسألة المُبَيَّنِ وأقسامه"، وأقسام البيانات، ودار بينهم جدل كبير خاصَّة في بيان الفعل، وهل يجوز أن يكون الفعل بيانًا أو لا يجوز؟ وأي الأمرين يُقَدَّمُ، القَوْلُ أم الفِعْلُ في مجال البيان؟ كما عقد مسألة لبيان رتبة المُبَيَّنِ من المُبَيِّنِ، وحين نأخذ هذه المسائل بالدراسة والتحليل نجد فيها تطويرًا كبيرًا وإضافات كثيرة على نظريَّة البيان لدى الإمام الشافعي ﵁، ولكن بالرغم من ذلك فإنَّ هناك ثَغَرَاتٍ لا تخفى على الباحث المدقق في هذا الأمر، جعلت بين المُبَيَّنِ والمُبَيِّنِ أي الكتاب والسنَّة فَجْوَةً ما كان لها أن تبرز أو تظهر بذلك الشكل، لولا هَيْمَنَةُ نُمُوذَجِ خِطَابِ التكليف المعرفي على العقل الأصولي فقد ذهب جَمْهَرَتُهُمْ إلى كَوْنِ الفعل بيانًا إذا تجرد عن القول، وهل يدل على حكم في حق المُكَلَّفِينَ أو لا؟ فذهبوا إلى مذاهب أربعة يمكن مراجعتها في "المحصول من علم الأصول".[(١)]

- وهنا يستطيع الإنسان أن يدرك ما لحق بمفهوم السنَّة من غَبَشٍ بناءً على ذلك، ويستطيع أن ينظر إلى أهميَّة ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس مبكرًا من

---

(١) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠١١م، ج٢، ص٦٩٣ -٧٠٠.

اعتبار السنَّة هي الفعل، لأنَّ آثار المنطق في أصول الفقه والنموذج المعرفيّ القائم على خطاب التكليف لم تكن قد برزت في عهده كما برزت فيما بعد، لكن ما يمكن التأكيد عليه هي تلك الأفكار الجَنِينِيَّةُ التي كانت تتردد في حواراتهم حول دَوَرَانِ السنَّة مع الكتاب؛ إذ دار بوصفها بيانًا، ولأنَّ المُبَيِّنَ ينبغي أن لا يتجاوز المُبَيَّن، وأن لا يتقدم عليه، وأنَّ المُبَيِّنَ يَسْتَمِدُّ قُوَّتُهُ من المُبَيَّنِ بحيث لو أُتِيحَ لتلك الأفكار أن تَنْمُوَ لتم تحديد العلاقة بشكل دقيق في إطار نظريَّة البيان بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة بحيث تستوعب وتتجاوز كثيرًا من تلك المشكلات الفكريَّة التي كان لها آثارها في إرباك النظرة إلى علاقة الأصلين العظيمين كل منهما بالآخر وإلى مناهج التعامل معهما.

٣- البيان اصطلاحًا

نعني بيان القرآن للناس بحيث تزول الاختلافات بينهم في فهمه، أو تنخفض نسبتها بشكل كبير على الأقل، ويصبحون على بيّنة منه وقادرين على تطبيقه: قال ﷻ ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٤)، وهذا البيان إليهم يكون بالفعل والقول -والتقرير منه- ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (النحل: ٦٣-٦٤) ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ (المائدة: ١٥)، ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ (المائدة: ١٩).

وللبيان ضوابط عديدة في التراث الإسلاميّ لا بد من ملاحظتها، منها:

- أن لا يزيد البيان على المُبَيَّنِ زِيَادَةً جَوْهَرِيَّةً تُغَيِّرُ مَعْنَاهُ.
- أن لا يضيف البَيَانُ عَلَى المُبَيَّنِ شيئًا خارجًا عن جِنْسِهِ.

- هناك فُرُوقٌ لا بد من ملاحظتها بين البيان الشفويّ لنص مكتوب، محرر، وغيره.

وإنَّ من معاني البيان الذي هو تبليغ وتبيين معنى الهيمنة بالقرآن المجيد على تراث النبوّات -كلها- والتصديق عليه، ذلك التراث الذي تعرض للتحريف والتلاعب حين خان الأحبار والربانيون الذين اسْتُحْفِظُوا ذلك التُّرَاثَ أَمَانَتَهُمْ فحرفوا ما ائْتُمِنُوا عليه ونَسُوا حظًا مما ذُكِّرُوا به، فكانت مُهِمَّةُ خاتم النبيين مُهِمَّةً مُزْدَوَجَةً تشمل على إخراج الأميين من الأميَّة ليصبحوا أهل كتاب وهو القرآن الكريم، وتبليغ أهل الكتاب كيفيَّة هيمنة القرآن الكريم وتصديقه على الكتاب كله في إعادة قراءة تراث الأنبياء والمرسلين بقراءة قرآنيَّة تنقل حقائق تلك النبوّات، وما جاء به أصحابها إلى البشريَّة كافّة، فكان رسول الله ﷺ بسيرته الكريمة خير نموذج بيانيّ في حفظ ذلك التراث عمليًّا في تنزيل آيات القرآن الكريم -في مجال رسالات وسير الأنبياء- على الواقع الإنسانيّ إذ قال ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٧﴾﴾ (النمل: ٦-٧)، ﴿طسٓمٓ ﴿١﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾﴾ (القصص: ١-٣)، ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (آل عمران: ٤٤) ﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ (المائدة: ٢٧-٣١)، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾ (يوسف: ٢-٣)، وقال ﷻ في سورة

الكهف: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ ... قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ (الكهف: ١-١١٠)، ﴿ طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ ... كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ ﴾ (طه: ١-٩٩)، وقال ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾... فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ (الزخرف: ٤٤-٨٩). وقال ﷻ: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾... ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ (النحل: ١٢-١٢٣).

ولذلك لم يَكِلِ اللهُ ﷻ حِفْظَ كِتَابِهِ الأَخيرِ إلا لِذَاتِه العَلِيَّة: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ (القيامة: ١٧-١٩)، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر: ٩)، فكما لم يُشْرِكِ اللهُ ﷻ أحدا في إِنْزَالِهِ، لم يُشْرِكْ أحدًا في حِفْظِه، وتلاوَتِهِ على نبيه الخاتم، وبيان محكم آياته للناس، قال ﷻ: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ (آل عمران: ١٠٨)، ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (الجاثية: ٦)، وقال: (﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٥-٥١).

وبذلك توحَّدت "المرجعيَّة البشريَّة" في هذا القرآن، فهو الكتاب الخاتم نزل على خاتم النبيين في البلد الحرام، وَهَيْمَنَةُ القرآن الكريم وَتَصْدِيقُهُ مُطْلَقَانِ، فهو مهيمن على تراث النبيّين كافّة، وعلى السنَّة المحمديَّة، ومصدق عليه وعليها، والهيمنة على تراث النبوّات تعني الحاكميَّة عليه، والتصديق عليه: يعني إزالة كل ما تعرض أو يتعرض له تُرَاثُ الأنبياء من تَحْرِيفِ الغالين، وانتحال المبطلين وتأويلات الجاهلين والمغترين، وإعادة تقديمه صادقا مُنَقًّى من ذلك كله، ولتحقيق هذا كله لا بد من إجراء الخطوة التالية وهي:

ثالثا: عرض السنَّة على القرآن[1]

نريد بذلك تحقيق ما اتجه إليه مُعْظَمُ الأئمة من الشافعي حتى الإمام الشاطبي، ثم من تلاهم وجاء بعدهم من أنَّه ما من سنَّة صحيحة ثابتة إلا ولها في القرآن أصلٌ.

فقد قال الشافعي في الرسالة: " إذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أُنْزِلَ إليه... لم تكن السنَّة لتخالف كتاب الله، ولا تكون السنَّة إلا تبعا لكتاب الله بمثل تنزيله أو مُبَيِّنِهِ معنى ما أراد الله، فهي بكل حال متبعة كتاب الله."[2] وقال في الفقرة ٦٢٩ من نفس الكتاب: "إنَّ سنَّة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنَّها مُبَيِّنَةٌ عَامَّهُ وَخَاصَّهُ"أهـ.[3] ونرى: "أنَّ هذا يعني أنَّ بيان الخاص والعام مُنْدَرِجٌ تحت مفهوم التأويل". وقال الشافعي في موضع آخر: "كل ما سنَّ رسول الله مع كتاب الله من سننه، فهي مُوَافِقَةٌ كِتَابَ الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيرًا من الجملة."[4]

وقد قسم بَعْضُ العُلَمَاءِ الحَدِيثَ بالنسبة للقرآن ثَلاثَةَ أقسام: حديث موافق لما في القرآن، فالأخذ به فرض، وحديث زائد على ما في القرآن، فهو مضاف إلى ما

---

(١) العدوي، خميس بن راشد. والمحرمي، زكريا بن خليفة. والوهيبي، خالد بن مبارك. **السنة: الوحي والحكمة؛ قراءة في نصوص المدرسة الإباضية**، بهلاء: مكتبة الغبيراء، ٢٠٠٩م.

(٢) الشافعي، محمد بن ادريس. **الرسالة**، بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩م، فقرة ٦١٣.

(٣) المرجع السابق، فقرة ٦٢٩.

(٤) المرجع السابق، فقرة ٥٧٠.

في القرآن والأخذ به فرض، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطروح.[1]

وإلى عرض السنَّة على الكتاب ذهب أبو يوسف، كما يفهم من مناقشته للأوزاعي في حكم الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل، هل يضرب له بسهم في الغنيمة؟ فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يضرب له بسهم، وقال الأوزاعي: "أسهم رسول الله ﷺ لرجل من المسلمين قتل بخيبر"، فأجمعت أئمة الهدى على الإسهام لمن مات أو قتل.

وقد رد أبو يوسف على الأوزاعي ذلك، وكان مما قاله: "فلا نعلم رسول الله ﷺ أسهم لأحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر، وقد قتل بها رهط معروفون، فما نعلم أنَّه أسهم لأحد منهم، وهذا مما لا يختلف فيه". فعليك من الحديث بما تعرف العامَّة، وإياك والشاذ منه، فإنَّه حدثنا ابن أبي كريمة، عن أبي جعفر عن رسول الله ﷺ أنَّه دعا اليهود فسألهم، فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السلام، فصعد النبي ﷺ المنبر فخطب الناس فقال: "إنَّ الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني."[2]

وقد تابع أبا يوسف في ذلك مُعْظَمُ الأحناف، فجعلوا عرض السنَّة على الكتاب من أسس نقد الحديث، فالسرخسي يقسم الانقطاع في الخبر إلى انقطاع في اللفظ - ويعني به المرسل، وانقطاع في المعنى، ثم يبيِّن أنَّ من الانقطاعٍ في المعنى أن يكون الحديث مخالفًا لكتاب الله سبحانه وتعالى، فإنَّه حينئذ لا يكون مقبولاً ولا يكون حجّة، عما كان ما تقرره الآية أو خاصًا، نصًا أو ظاهرًا.

وقد استدل على ما ذهب إليه بالنقل والعقل، أمَّا النقل فقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله سبحانه وتعالى فهو باطل، وكتاب الله أحق"، وقد فسر السرخسي هذا الحديث بقوله: "والمراد كل شرط هو مخالف لكتاب الله سبحانه وتعالى، لا أن يكون المراد

(1) ابن حزم، علي بن أحمد. **الإحكام في أصول الأحكام**، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص٢٠٩.

(2) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. **الرد على سير الأوزاعي**، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.)، ص٢٤-٢٥.

ما لا يوجد عينه في كتاب الله ﷻ،" كما استدل أيضًا بما رواه من قوله ﷺ: "تكثر الأحاديث لكم بعدي، فإذا رُوِيَ لكم عني حَدِيثٌ فاعرضوه على كتاب الله ﷻ، فما وافقه فاقبلوه واعلموا أنَّه منّي، وما خالفه فردوه واعلموا أنّي منه بريء."

أمَّا استدلاله العقليّ فيتركز على الموازنة بين الكتاب والخبر من جهة الثبوت، لأنَّ الكتاب متيقن به، وفي اتصال خبر الواحد برسول الله ﷺ شبهة، فعند تعذر الأخذ بهما لا بد أن يؤخذ بالمتيقن ويترك ما فيه شبهة، والعام والخاص في هذا سواء، لما بَيَّنَّا أنَّ العام موجب للحكم فيما يتناوله قطعًا كالخاص، وكذلك النص والظاهر سواء؛ لأنَّ المتن من الكتاب متيقن به، ومتن الحديث لا ينفك عن شبهة، لاحتمال النقل بالمعنى، ثم قوام المعنى بالمتن، فإنَّما يشتغل بالترجيح من حيث المتن أولاً إلى أن يجيء إلى المعنى، ولا شك أن الكتاب يترجح باعتبار النقل المتواتر في المتن على خبر الواحد، فكانت مخالفة الخبر للكتاب دليلاً ظاهرًا على الزيافة فيه."[1] ثم ذكر السرخسي أنَّ الأحناف بناء على هذا الأصل ردوا أحاديث مس الذكر، وحديث فاطمة بنت قيس، وخبر القضاء بالشاهد واليمين.

ثم يقول السرخسي مؤكدًا أهميَّة عرض الحديث على القرآن والسنَّة المشهورة. مثنيًا على طريقة أئمة الأحناف في هذا الصدد: ففي هذين النوعين من الانتقاد للحديث علم كثير، وصيانة للدين بليغة؛ فإنَّ أصل البدع والأهواء إنَّما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الآحاد على الكتاب والسنَّة المشهورة، فإنَّ قومًا جعلوها أصلاً مع الشبهة في اتصالها برسول الله ﷺ، ومع أنَّها لا توجب علم اليقين، ثم تأولوا عليها الكتاب والسنَّة المشهورة، فجعلوا التبع متبوعًا، وجعلوا الأساس ما هو غير متيقن به، فوقعوا في الأهواء والبدع، بمنزلة من أنكر خبر الواحد إلى أن قال: "وإنَّما سواء السبيل ما ذهب إليه علماؤنا رحمهم الله من إنزال كل حجة منزلتها، فإنَّهم جعلوا الكتاب والسنَّة المشهورة أصلاً، ثم خرَّجوا عليهما ما فيه بعض الشبهة، وهو المروي بطريق الآحاد مما لم يشتهر، فما كان منه موافقًا

(١) السرخسي، **أصول السرخسي**، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٣- ٣٦٥.

للمشهور قبلوه، وما لم يجدوا في الكتاب ولا في السنَّة المشهورة له ذكرًا قبلوه أيضًا وأوجبوا العمل به، وما كان مخالفًا لهما ردوه."[1]

وممن ذهب مذهب الأحناف في ذلك مع اختلاف يسير - الإمام مالك، فقد قارب فقهاء العراق في عرضهم أخبار الآحاد على الكتاب، وقد استنبط المالكيَّة من صنيع إمامهم أنَّ مالكًا يقدم ظاهر القرآن على السنَّة إلا إذا عارض السنَّة أمر آخر، من قياس أو عمل أهل المدينة، وَرَدَّ لذلك بَعْضَ السُّنَنِ.[2]

وقد أَيَّدَ الشاطبي مسلك الأحناف في ضرورة عرض المنسوب من المرويَّات على القرآن، وذكر أنَّ السلف الصالح كانوا يفعلونه، ثم قال بعد أن ذكر أمثله ذلك: "وفي الشريعة من هذا كثير جدًا، وفي اعتبار السلف له نقل كثير. ولقد اعتمده مالك بن أنس في مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار."

ثم ذكر بعض أمثلة لأخذ مالك بهذا الأصل، ورد بناء على القول به حديث غسل الأناء من الكلب: وحديث خيار المجلس، وحديث من مات وعليه صوم صام عنه وليه.[3]

أمَّا المحدثون وغيرهم ممن ذهب إلى أنَّ الكتاب والسنَّة في مرتبة سواء، أو أنَّ السنَّة قاضية على الكتاب - فإنَّهم لم يأخذوا بمبدأ عرض الحديث على القرآن، بل هاجموه بشدة، ومنعوا أن يكون هناك حديث صحيح مخالف للقرآن، ويعبر ابن حزم عن رأيهم فيقول: لا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف للقرآن أصلاً، وكل خبر شريعة فهو إمَّا مضاف إلى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملته وإمَّا مستثنى منه مبيِّن لجملته، ولا سبيل إلى وجه ثالث.[4]

ويبدو أنَّ ابن حزم والجمهور قد ذهبوا إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) مراد به لتبيِّن للناس بالسنَّة ما نزل إليهم من الكتاب،

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص٣٦٧- ٣٦٨.

(٢) أبو زهرة، محمد. **الإمام أحمد بن حنبل**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، ص٢١٦-٢١٨.

(٣) الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج٣، ص٧- ١٢.

(٤) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٩.

والصحيح أنَّ المراد ليبيّن للناس الكتاب بالكتاب تلاوة وتعليمًا، كما بيَّنَّا في أكثر من موضع فيما تقدم.

وقد صنف الإمام أحمد بن حنبل كتابًا في طاعة رسول الله ﷺ رد فيه على من احتج بظاهر القرآن في مُعَارَضَةِ السُّنَنِ، وقد ذكر ابن القيم خُطْبَةَ أحمد في هذا الكتاب؛[1] لأنَّ الإمام أحمد ظنّ أنَّ ظاهر القرآن لا بد أن يكون فيه إجمال في حين أنَّ الحديث من وجهة نظره فيه بيان وتحديد، ومن ثمّ فقد قدمه على ظاهر القرآن. وَهَفَوَاتُ الكِبَارِ على أَقْدَارِهِمْ... غفر الله لنا وله.

وكما استدلت الفِئَةُ الأولى بحديث يُفِيدُ وُجُوبَ عَرْضِ السنَّة على القرآن - استدل المحدثون أيضًا بحديث يُفِيدُ عدم وجوب هذا العرض، فقد روى ابن ماجه عن المقدام بن معدي كرب الكندي، أنَّ رسول الله ﷺ قال: "يوشك الرجل متكئًا على أريكته، يُحَدَّثُ بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله".

وقد ذكر الخطابيّ أنَّ في هذا الحديث تحذيرًا من مخالفة السنن التي ليس لها في القرآن ذكر، على ما ذهب إليه الخوارج والروافض، فإنّهم تعلقوا بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي قد ضمنت بيان الكتاب، فتحيَّروا وضلوا. قال: "وفي الحديث دليل على أنَّه لا حاجة بالحديث أن يُعْرَضَ على الكتاب، وأنَّه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً بنفسه."[2]

---

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. **أعلام الموقعين**، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م، ج٢، ص٣٧٩-٣٨١.

(2) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي. **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، ج٤، ص٢٧٦ في تعليقه على حديث رقم (١٦٣٧). انظر أيضا:
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قرة بللي، دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م، ط١، أول كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ج٧، ص١٥، حديث رقم: ٤٦٠٥.
- الترمذي، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، مرجع سابق، كتاب العلم، باب ما نهي عنه =

وفى هذا خلط شديد بين ما ثبت وما لم يثبت، فإنَّ السنَّة الثابتة الصحيحة في واقع الحال كما نقلنا عن الشافعي وغيره في أكثر من موضع يستحيل أن تخالف القرآن.

وروى ابن ماجة أيضًا عن عبيد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لا أُلفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا على أَرِيكَتِه، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به أو نَهَيْتُ عنه فيقول: لا أدري، ما وَجَدْنَا في كتاب الله اتَّبَعْنَاهُ."[1]

أمَّا الحديث الذي رواه من رأى وجوب عرض الحديث على القرآن، فقد ضعفه المحدثون، بل حكموا عليه بالوضع، فنقل الخطابي عن يحيى بن معين أنَّه قال: "هذا حديث وضعه الزنادقة،"[2] وقال فيه عبد الرحمن بن مهدي: "الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث، وعارض هذا الحديث قوم منهم فقالوا نحن نَعْرِضُهُ على كتاب الله فلما عَرَضْنَاهُ وجدناه مُخَالِفًا لكتاب الله، لأنَّا لم نجد في الكتاب أَلا نَقْبَلَ من الحديث إلا ما وافق القرآن، بل وجدنا كتاب الله يُطْلِقُ التأسي بالرسول والأمر بطاعته، ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال."[3]

= أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ج٥، ص٣٧، حديث رقم: ٢٦٦٣، وقال: حسن صحيح.

- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج٣، ص٨٢ وصححه.

(١) القزويني، محمد بن يزيد. **سنن ابن ماجة**، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٨م، كتاب أبواب السنة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ (١٣)، انظر كذلك:

- السجستاني، سليمان بن الأشعث. **سنن أبي داود**، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م، كتاب السنة، باب في لزوم السنة من حديث أبي رافع ﷺ، ج٧، ص١٥، حديث رقم: ٤٦٠٥.

- الترمذي، محمد بن عيسى. **الجامع الصحيح**، بيروت: دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨م، تحقيق: بشار عواد معروف، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، ج٥، ص٣٧، حديث رقم: ٢٦٦٣، وقال: حديث حسن صحيح.

- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج٣، ص٨٢ وصححه.

(٢) الخطابي، **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، مرجع سابق، ج٤، ص٢٧٦.

(٣) الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج٤، ص٩. وانظر بعض طرق هذا الحديث:

- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٩، ص٢١٠، وج٦، ص٣١٠، وبين وجوه ضعفها. =

وقد رأى المحدثون أنَّ الاتجاه إلى عرض السنَّة على القرآن اتجاه خطير، يؤدي إلى القول بترك السنَّة أصلاً، والاقتصار على الكتاب. "وهذا رأي قوم لا خَلاقَ لهم من الدين خارجين على إجماع المسلمين"؛ وقد أشار الخطابي آنفًا إلى أنَّ هذا هو مذهب الخوارج والروافض، ويقرر ابن القيم رأي المحدثين في مناصرته لرأي الإمام أحمد. فيقول: "لو كان كل ما أوجبته السنة ولم يوجبه القرآن نسخا له لبطلت أكثر سنن رسول الله ﷺ ودفع في صدورها وأعجازها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها وهذا بعينه هو الذي أخبر به رسول الله ﷺ أنَّه سيقع وحذر منه،"[1] وكأنه يريد أن يقول" "لو ساغ رَدُّ سُنَنِ رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب - لرُدَّتْ بذلك أَكْثَرُ السنن وبطلت بالكليَّة. فما من أحد يحتج عليه بسنَّة صحيحة تخالف مذهبه ونِحْلَتَهُ إلا يمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها" و"هذه السنَّة مخالفة لهذا العموم أو هذا الإطلاق فلا تقبل.

ولعل الخوارج، والروافض، وَغَيْرَهُمَا من الفِرَقِ التي عاصرت هذا الخلاف - التي أدت إلى احْتِدَامِهِ، وحالت دون لِقَائِهِمَا حول معنًى قَرِيب. بالإضافة إلى أنَّ فقهاء أهل الرأي قد أدخلوا في مفهوم عرض الحديث على الكتاب ما عُرِفَ بمسألة الزيادة على النص؛ إذ ردوا أَحَادِيثَ لِمُجَرَّدِ أنَّها أَتَتْ بأحكام زائدة على القرآن، وإلا فإنَّ فكرة عرض الحديث على الكتاب فكرة سليمة لا غُبَارَ عليها، والقول بها ليس بدعة ولا حدثًا في الدين. فقد كانت موجودة في عصر الصحابة، استعملها مَنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَةَ مِنْهُم وَمَنْ لَمْ يُكْثِرْ. ولكنَّهم في الواقع لم يستعملوها على أنَّها مبدأ مُلتَزَمٌ به، بل على أنَّها حُكْمٌ عند التنازع، وأصل يرجع إليه عند الاختلاف أو الشك في صحة بعض الأحاديث.

= - الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج١، ص١٥٥، ص١٦٩-١٧٢.

(١) ابن القيم، **أعلام الموقعين**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٨١، تحت عنوان: "أقوال العلماء في العمل بالنص". وانظر أيضا في نفس الكتاب "السنة لا تعارض الكتاب".

ولذا رأى السندي أنَّ العرض المذموم هو الذي يقصد منه رد الحديث بمجرد أنَّه ذكر فيه ما ليس في الكتاب، وإلا فَالعَرْضُ لِقَصْدِ الفهم والجمع والتثبت لازم.[(١)]

يقول الشيخ أبو زهرة: "وَمِنْ هذا ترى أنَّ فقهاء الرأي الذين لا يقبلون الأحاديث إلا بعد عرضها على المُحْكَم من كتاب الله ﷻ الذي لا يحتاج إلى بيان - قد اعتمدوا في منهجهم على الصحابة؛ أبي بكر وعمر وعائشة وغيرهم ﷺ وحاكوهم في منهاجهم، ولم يباعدوا عن سمتهم، فما كانوا مبتدعين، ولكن كانوا مُتَّبِعِينَ".[(٢)]

ومما يدل على أنَّ الفكرة في حد ذاتها فكرة سليمة، وأنَّ الاختلاف فيها نَشَأَ بسبب الظروف المحيطة بها والاختلاف في مفهومها - أن المحدثين أنفسهم لم يَغْفُلُوهَا بل رَاعُوهَا، وجعلوها من أُسُسِ نَقْدِ الحديث، جعلوا مناقضة الحديث لصريح القرآن من علامات الوضع في المتن.[(٣)]

ولذلك علق الشاطبي على حديث عرض السنَّة على القرآن، وهو الذي رفضه أكثر المحدثين، بأنَّ معناه صحيح، صَحَّ سَنَدُهُ أولاً، واحتج لذلك ببعض ما رواه الطحاوي في هذا المعنى، ثم قال: والحاصل من الجميع صحة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته، وهو المطلوب على رفض صحة هذه المنقولات، وأمَّا إن لم تصح فلا علينا؛ إذ المعنى المقصود صحيح.[(٤)]

---

(١) السندي، محمد بن عبد الهادي. **حاشية السندي على سنن ابن ماجة**، ج١، ص١٥، نسخة المكتبة الشاملة.

(٢) أبو زهرة، **الإمام أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٣) الخطيب، محمد عجاج. **السنة قبل التدوين**، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص١٤٤. انظر أيضا:

- الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص١٢٠-١٢٢.

(٤) الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج٤، ص١٠-١٢.

رابعاً: إشكاليَّات منهجية في التعاطي مع السنَّة

من أهم الأمور التي شغلت العقل المسلم، وما تزال تشغله قضيَّة صياغة العلاقة بالدقة اللازمة بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة المطهرة. فمع أنَّه من البديهي أنَّ القرآن الكريم هو المصدر المنشئ للأحكام، وأنَّ السنَّة النبويَّة هي بيان له على سبيل الإلزام، بَيْدَ أنَّ طبيعة العلاقة بينهما بقيت -على وضوحها- مَثَارَ كَثِيرٍ من التساؤلات، وذلك لأنَّ بعض أهل العلم يقولون: "إنَّ السنَّة يمكن أن تكون مصدرًا مُسْتَقِلاً عن القرآن في إنشاء الأحكام أو في الكشف عنها"، وقد ترتب على هذا التصور أن قرر الأصوليُّون والفقهاء أنَّ السنَّة هي المصدر الثاني للتشريع، كما قرروا أنَّ المصدر الأول هو القرآن الكريم. وانطلقوا في بناء هذا التراث من قضيَّة "القطع والظن"، فالقرآن مقطوع به فهو أول، والسنَّة في عامتها ظنيَّة فلتكن مصدرًا ثانيًا.

وفي الوقت نفسه نجد كثيرًا من العلماء في مقابل ذلك دَمَجُوا بين الكتاب والسنَّة وعدّوهما وحيًا لا يختلف إلا في مجال الإعجاز والتعبُّد، وبعضهم شاع لديه استعمال التثنية بأن يقال: "الوحيين"، وأنَّ التمييز يَكْمُنُ في أنَّ القرآن الحكيم وَحْيٌ باللفظ، والسنَّة وَحْيٌ بالمعنى، والقرآن مُتَحَدًّى به مُعْجِزٌ وما السنَّة بمعجزة، والقرآن يتلى بلفظه كما أُنْزِلَ، في حين يجوز أن تروى السنَّة بالمعنى، وقد ترتب على هذه التصورات مَذَاهِبُ خَطِيرَةٌ، منها القول بجواز نسخ السنَّة للقرآن الكريم والعكس، وكذلك قبول فكرة إمكان التعارض بينهما ووجوب التوفيق سواء بطريق النسخ أو بطريق التأويل أو بأيّة طريق أخرى، مما أدى إلى توهم بعضهم أو ظن بعضهم أنَّ الفوارق بينهما هي فوارق شكليَّة فقط تتعلق بالألفاظ وبالمرتبة، وبذلك أصبحت معاني القرآن الكريم يمكن أن ترتبط بالإطار التاريخي الذي تكونت فيه السنَّة النبويَّة المطهرة ارتباطًا وثيقًا يجعل بيئة التنزيل هي نفسها بيئة التفسير والتأويل الذي لا يجوز تجاوزه، بحيث لا ينبغي أن يبحث عن أي معنى آخر لآيات القرآن الكريم خارج عن تطبيقات عصر

التنزيل وفهم الصدر الأول. وذلك قد يؤدي إلى نفي صفة الإطلاق عن القرآن، ونفي كونه معادلاً موضوعيًا للكون وحركته، بحيث يقوم باستيعاب كل عصر ويتجاوزه حتى يوم الدين؛ وذلك معنى كونه خاتمًا لكتب الله تعالى وحكمة حفظ الله له، وعصمته من أي تغيير أو تحريف. فالقول بذلك قد يؤدي إلى ما يسمى اليوم بـ"التاريخانيَّة"؛ أي تقييد القرآن الكريم ومعانيه بفترة تاريخية محددة هي التي حاول الأصوليُّون رفضها حين عالجوا قضيَّة الخطاب القرآنيّ، وهل هو خطاب شامل لمن يأتي بعد عهد رسول الله ﷺ وصحابته -رضوان الله عليهم-، أم هو خطاب خاص بتلك المرحلة؟ فقرروا أنَّه خطاب شامل للناس كافّة يتناول كل من يخلق حتى يوم الدين.[1]

إنَّ أي نوع من الفهم يمكن أن يؤدي إلى توهم نسبيَّة القرآن الكريم، وأنَّه ليس نصًا مطلقًا يستوعب الزمان والمكان يُعَدُّ فَهْمًا خطيرًا لا بد من التنبه إليه واستبعاده، ولا يغني القول بعموم الخطاب وشموله إذا عدّ القرآن في المآل نصًا نسبيًا يتحدد بالزمان والمكان. فمؤدى ذلك أنَّ النص القرآنيّ لا يمكن له أن يستوعب "الصيرورة التاريخيَّة"، ولا أن يتجاوزها. وفي ذلك كله تجاهل للتحديد الدقيق للعلاقة بين الكتاب والسنَّة، ذلك التحديد الذي جاءت به آيات سورة النحل وغيرها، ومنها

---

(١) بحث علماء أصول الفقه هذه المسألة تحت عنوان "تكليف المعدوم"، وانشغلوا في كثير من الأخذ والرد في ذلك الأمر، وتحولت في كثير من جوانبها إلى مسألة فلسفيَّة كلاميَّة. والخطب فيها أيسر، وآية العهد تنير السبيل، وآيات العموم والشمول في القرآن لها القول المشرق المنير في هذا الأمر. فراجع مذاهبهم وأدلتهم وأخذهم وردهم في هذه المسألة في:

- الرازي، **المحصول في أصول الفقه**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٥-٢٦٠.
- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد. **المستصفى في علوم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٨٥-٨٦.
- البصري، محمد بن علي بن الطيب. **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس، ببروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ج١، ص١٣٩ وما بعدها (باب: في الأمر الوارد بالشيء على شرط زوال المنع). وسائر المظان الأصوليَّة في هذا الباب، وراجع تحريرنا لمواضع النزاع في هذه المسألة ومناقشتنا لمذاهب الأصوليين وما خلصنا إليه في هامش "المحصول" الموضع السابق.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (النحل: ٦٤)، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (النحل: ٨٩). إضافة إلى قوله سبحانه في سورة النمل: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ (النمل: ٩١-٩٢).

وهذه الآيات تحدد بوضوح أنَّ محور الرسالة ومصدرها المنشئ هو القرآن الكريم. وأنَّ مهمة النبوَّة تبليغه وبيانه، وتقديم نموذج تطبيقيّ لِقِيَمِهِ وَأَحْكَامِهِ يُمْكِنُ للبشريَّة أن تَحْتَذِيَهُ في كل أزمانها وأماكنها، وليست البشريَّة مُطَالَبَةً بإعادة إنتاجه، وإذا تصورت ذلك فإنَّها واهمة خاطئة. وما لم تتم عمليَّة تحديد دقيق لعلاقة الكتاب بالسنَّة، وبيان دقيق لطبيعة كل منهما، لتبدو الفوارق الدقيقة بينهما، فإنَّ من الصعب جدًا تجاوز تلك الإشكاليَّة، وسوف يحدث خلط رهيب في إطار "المرجعيَّة".

لقد حفل تراثنا الفقهيّ والأصوليّ والحديثيّ وغيره بأفكار لم تفهم جيدًا وشوشت على طبيعة هذه العلاقة، ومنها تلك المَقُولاتُ التي رَوَّجَهَا بَعْضُ أهل العلم بالقول بأنَّ: "السنَّة قاضية على الكتاب"، وأنَّها "ناسخة له"، وأنَّ "الكتاب يحتاج السنَّة أكثر مما تحتاج السنَّة إلى الكتاب"، وهي أقوال غير دقيقة ولا مسؤولة، إن دلت على شيء فإنَّما تدل على تلك الإصابات الفكريَّة الخطيرة التي نَجَمَتْ عن اضطراب فهم العلاقة بين الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة في تلك الأذهان، واستدرج بعض العلماء إلى الدخول بعمليَّات مفاضلة بينهما، وإذا كان علماء الأمَّة قد رفضوا التسوية المطلقة بينهما، فإنَّهم يرفضون كذلك تلك التَّفْرِقَةَ غَيْرَ الدقيقة التي تَرَتَّبَتْ عليها إِصَابَاتٌ فِكْرِيَّةٌ خَطِيرَةٌ.

كما أنَّ كثيرًا من الدراسات ذات العلاقة بهذا الجانب من معارفنا الإسلاميَّة، وعلوم الكتاب والسنَّة الموروثة انبثقت أو بُنِيَتْ على تلك الفرضيات المشار إليها،

فَكَرَّسَتْ أفكارًا لا تزال تحتاج إلى مراجعة لتصحيح مسار تلك العلوم والمعارف في ضَوْءِ إعادة النظر في العلاقة بين المصدرين؛ المُنْشِئِ وَالمُبَيِّنِ.

كما أنَّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيَّات الفقهيَّة وجدت في السنَّة مصدرًا أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعيَّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرست بذلك فكرة الانفصال بين المَصْدَرَيْنِ وقطعت أشواطًا طويلة في بناء كثير من جزئيَّات القضايا الفقهيَّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلَّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وزاد من ذلك تعقيدًا اختلاط محاولات تحديد العلاقة بين الكتاب والسنَّة بمحاولات القدح في "حجيَّة السنَّة" أو التقليل من أهميَّتها، وعدم التمكن من صياغة خطاب العلاقة بين المَصْدَرَيْنِ بشكل يفتح العقول للتداول المعرفيّ الحر في هذا الأمر بشكل هادئ بعيد عن التَّشَنُّجَاتِ والاتهامات بإنكار الحُجِّيَّةِ أو التقليل من أهميَّة السنَّة النبويَّة المطهرة تُبقي على مبدأ العلاقة التكامليَّة بين الكتاب والسنَّة، لتحل محلها تلك العلاقات التي تكرست بناء على ما ذكرنا.

١- إشكالات في التراث الأصولي

إنَّ هناك نوعًا من الغبش لدى بعض المعاصرين في فهم مهام صاحب الرسالة ﷺ وتنوعها والحدود الفاصلة بين مهمة وأخرى. وتمييز ذلك لا شك أمر فيه عدد من الصعوبات، ويحتاج إلى البحوث المتعمقة المستفيضة؛ للكشف عن الفواصل بين صفة وأخرى من صفاته ﷺ. إذا كان الأصوليُّون الكبار -رحمهم الله- قد قاربوا فهم تنوع مهام صاحب الرسالة يتعلق بأفعاله ﷺ وتنوعت، وتعددت أقوالهم في ذلك بناءً على ملاحظة صفاته المختلفة ﷺ من الإمامة والنبوَّة والبشريَّة، ففرقوا بين الفِعْلِ الجِبِلِّيِّ، والتصرف الطبيعيّ الذي يقوم به عليه الصلاة والسلام بفطرته البشريَّة، وطبيعته الإنسانيَّة والفعل الذي يقوم به بوصفه نبيًّا ورسولاً، والفعل الذي يقوم به للتعليم، والفعل الذي يقوم به وبصفته إمامًا وحاكمًا، والفعل الذي يقوم به بمقتضى أيّة صفة أو مهمة أخرى، لكنَّهم لم يَطرِدُوا ذلك في معالجتهم لأقواله

عليه الصلاة والسلام، وذلك لما تقرر عند الأصوليين من فُرُوقٍ بين الفعل والقول يعرفها أَهْلُ الاخْتِصَاصِ، وبذلك تأثرت قضيَّة الفهم أيضًا لهذا الأمر الذي يحتاج منَّا إلى كثير من الدراسات والضبط والتحقيق. إذ كيف يُدَلِّلُ الأصوليُّون على هذا التمييز الذي أقاموه بين تصرفات النبي ﷺ بوصفه إمامًا، وبوصفه قاضيًا، وبوصفه قائدًا، وبوصفه نبيًا؟ وكيف نضع الخطوط العريضة الفاصلة فيه؟ وَلِمَ لا تُحَدِّدُون لنا السنن بوصف كل تصرف كما حددتم لنا الصحيح والحسن والضعيف ونحوه كأن تُصنَّف أَحَادِيثُ صحيح البخاري إلى أحاديث مَرْوِيَّةٍ عنه ﷺ بوصفه إمامًا وأخرى بوصفه نبيًا، وهكذا.

لم يحدد الأصوليُّون السُّنَنَ التَّشْرِيعِيَّةَ وَغَيْرَ التَّشْرِيعِيَّةِ، ذلك لأنَّهم لما تَعَاطَوْا مع السنَّة أخذوا ما قاله المحدثون ووقفوا عند المباحث التي كان لأئمتهم فيها مواقف فعدلوها في صالح أئمتهم، وفي الباقي قبلوا تعريفاتهم في الصحيح، والحسن، والمشهور، والمُعَلَّلِ، والمُدَلَّسِ وَالمُعَنْعَنِ وغيره ...

وبذلك جعلوا السُّنَنَ عَامَّةً عَائِمَةً دون تحديد وعدّوها جميعًا تشريعًا، حتى السُّنَنُ غَيْرُ التَّشْرِيعِيَّةِ مِثْلُ الطبيعية أو الجِبِلِّيَّةِ عُدّ أنَّ الأصل فيها أنَّها تَشْرِيعٌ، حتى يُدلل على أنَّه ﷺ فعلها بحكم الطبيعة أو العادة. ورغم ذلك عدّوها كذلك مُتَضَمِّنَةً لأحكام. وفوق ذلك فتحوا بوابة التشريع لِمَا أَعْطَوُا السنَّة سُلطَةً مُسْتَقِلَّةً في التشريع وَمُوَازِيَةً للقرآن، فَاعْتُبِرَ كُلُّ حديث يأتي عنه ﷺ شريعة، بمعنى أنَّه إذا لم يدل على شيء إلا على الإباحة فهو مباح. ولذلك وقع عندهم خِلافٌ طَوِيلٌ حَوْلَ الإباحة؛ هل هي حكم شرعيّ أم حكم عقليّ، ولم يخالفهم في ذلك إلا الكعبي على اعتبار الإباحة حكم عقليّ لا شرعيّ، وأصرّ جَمْهَرَتُهُمْ على أنَّ الإباحة حُكْمٌ شرعي وَعُدَّتْ خَامِسَ الأحكام التكليفيَّة: "واجب، وحرام، ومندوب، ومكروه، ومباح". لهذا الغرض، قالوا إنَّ الإباحة حُكْمٌ شرعيّ لا عقليّ، وبذلك حصروا القضيَّة في إثبات صحة الرواية، فإذا أثبتنا الصحة فالأمر مفروغ منه، لأنَّه على كل أحواله تشريع.

٢- سيطرة المنهج الفقهيّ على التعاطي مع السنَّة النبويَّة

إنَّ التركيز على الجانب الفقهيّ، واعتبار أنَّ الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة مصدران للأحكام فقط، أدى إلى ضُمُورِ إدراك العقل المُسْلِم بأنَّهما -معًا- مصدران لبناء الإنسان وتحقيق العُمْرَانِ وإنشاء الحضارة، ومن ثَمّ فإنَّ الحاجة مَاسَّةٌ إلى تسليط الأضواء على الجوانب الأخرى التي لم تَحْظَ من العقل المسلم بما حَظِيَتْ به آيات، وأحاديث الأحكام من اهتمام نتيجة بروز الاتجاه الفقهيّ أو هيمنته وسيطرته، واستغراق العلماء فيه.

كما أنَّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيَّات الفقهيَّة وجدت في السنَّة مصدرًا أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص، وأحداث واقعيَّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرست بذلك فكرة الانفصال بين المصدرين وقطعت أشواطًا طويلة في بناء كثير من جزئيَّات القضايا الفقهيَّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلَّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وتبرز في هذا الإطار أيضًا قضيَّة "فهم السنَّة النبويَّة المطهرة"، فقراءة كل من الكتاب الكريم والسنَّة النبويَّة المطهرة من المنظور الفقهيّ التجزيئيّ -وحده- قد أدت إلى تجاهل "الوحدة البنائيَّة للقرآن الكريم" و"الوحدة البنائيَّة للسنَّة النبويَّة المطهرة"، ثم وحدتهما بوصفهما مصدرين؛ أحدهما مُبَيَّنٌ وَالآخَرُ مُبَيِّنٌ، مما كَرَّسَ تصور التَّرَاتُبِيَّةِ بينهما؛ والتي وضعها الفقهاء بناء على الحديث الموضوع المروي عن معاذ بن جبل ﷺ،[1] إنَّما هي تَرَاتُبِيَّةٌ قامت على جملة من الفرضيَّات الخاطئة.

---

(١) "أنَّ رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنَّة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنَّة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله. جاء في التلخيص الحبير لابن حجر: " أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده =

الفرضيَّة الأولى: هي فرضيَّة أنَّ النصوص؛ أي آيات الكتاب متناهية والوقائع غير متناهية، وكيف تكون النصوص متناهية والله ﷻ يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝٨٩﴾ (النحل: ٨٩).

وفي الآيتين بعدها ذكر مجموعة من الكليَّات، ليبيِّن الطريقة التي يستوعب القرآن المجيد فيها كل ما حدث أو يحدث في الحياة البشريَّة، ويقدم لها التقييم الدقيق اللائق بها كما يقدم رسول الله ﷺ النماذج العمليَّة للتطبيق، ومن هنا فإنَّ الله ﷻ قد نص بأنَّه ما فرط في الكتاب من شيء.

والفرضيَّة الثانية: التي تثيرها هذه التراتبيَّة التي جاءت في ذلك الحديث الموضوع أنَّه لا يلجأ إلى السنَّة بحثًا عن حكم إلا عند اليأس من وجودها في الكتاب، وهذا مُنافٍ لما تقدم، ومُنَافٍ لتلك العلاقة التي رسمها الباري تعالى، وأكدها رسوله ﷺ بين الكتاب الكريم وتطبيقاته النبويَّة.

أنَّها تحمل إشكاليَّة أخرى وهي أنَّ الاجتهاد لا يلجأ إليه إلا عند فقدان الحكم في الكتاب والسنَّة في حين أنَّا نعلم من أدلة الشرع أنَّ الواجب الأول على الإنسان هو معرفة الله ﷻ وهذه المعرفة تبدأ بالنظر العقليّ مرورًا بالنظر في دعوى النبيّ ومعجزته للوصول بعد ذلك إلى الإيمان والتسليم بما جاء به النبي ﷺ.

وحين تدرك هذه الحقيقة، وتؤخذ بهذا الشكل، نكتشف أنَّ معظم الجدل الذي دار قديمًا، وما زال يدور، حول حُجِّيَّةِ السنَّة واستقلالها بالتشريع، وكونها

= بمتصل." وقال البخاري في تاريخه: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعن أبي عون: لا يصح ولا يعرف إلا بهذا"... قال ابن حزم: "لا يصح؛ لأنَّ الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون." قال: "وادعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب، بل هو ضد التواتر لأنَّه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث"... وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: "لا يصح وإنَّ الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحًا..." انظر أيضا:

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: (د. ن.)، ١٩٦٤م، ج٤، ص٢٠٦.

قاضية على الكتاب أو كون الكتاب يقضي عليها، أمور حدثت نتيجة الخلط بين تلك الحقائق والطاقات الإنسانيَّة عند المتعلم، والتي تفرض عليه التدرج في تعلم الأهم فالمهم.

ولقائل أن يقول: إنَّ المجتهد إذا عالج قضيَّة ما فإنَّه يجمع سائر ما يصل إليه من أحاديث متعلقة بها، ويقوم بتصنيفها ودراستها، ومعرفة ناسخها من منسوخها، ومطلقها من مُقَيَّدِهَا ومُجْمَلِهَا ومُبَيِّنِهَا ونحو ذلك، وذلك يعني أنَّ القراءة كانت قراءة كليَّة، فلماذا توصف بالجزئيَّة؟

والجواب على هذا، أنَّنا لم نقصد بالقراءة الكليَّة هذا الاتجاه، فبالرغم من أنَّه يبدو للوهلة الأولى كليًا، لكنَّه في الحقيقة لا يدور حول كليَّات السنَّة وكليَّات القرآن، بل يدور حول كليَّة ترتبط بجزئيَّة أو بسؤال فقهيّ مباشر، نحن نريد بالكليَّة "الكليَّات العامَّة" و"القيم المطلقة". وهذه الكليَّات والقيم إنَّما تكتشف من خلال النظر إلى الوحي في كليَّته وغائيَّته ومقاصد الحق من الخلق، والفكرة الكليَّة عن الكون والإنسان والحياة، والقيم الحاكمة، وهي التوحيد والتزكية والعمران، ثم العدل والحريَّة وتحقيق الضروريَّات الإنسانيَّة والحاجيَّات والتحسينيَّات، فهذه هي الأمور الكليَّة التي تدفع ملاحظتها إلى تشكيل الضوابط والكشف عن الكامن والمحددات المنهجيَّة، كما أنَّها هي التي تكشف عن المبادئ العامَّة للوحي، لِتُعِينَ المجتهد والباحث بعد ذلك على إدراج الجزئيَّات في إطار الكليَّات وفهمها في ذلك الإطار، لكن تجاوز هذه الطريقة إلى القراءة بالنموذج الفقهي وحده ربما ساعد على عدم بروز الحاجة للوصول إلى "القراءة المنهجيَّة الكليَّة".

٣- تفرد منهجيَّة الإسناد

لقد عُدّتْ مَنْهَجِيَّةُ الإسناد قِمَّةً لا تعلو عليها مَنْهَجِيَّةٌ أخرى، فيما يتعلق بتصحيح السنة النبوية، على اعتبار أن الأنظار تركزت على السنة بوصفها نصوصًا وألفاظًا وعبارات حديثية منضبطة، مثل آيات القرآن الكريم، ومن ثمّ فإذا صح

السند فينبغي أن ينقطع كل حديث عما عدا ذلك. وكان الأمر يقتضي أن تعطى لمقاييس نقد المتون، وهي مقاييس معرفية دقيقة أسسها علماء الحديث أنفسهم، فرصة التكامل مع منهجية الإسناد، لتنفتح آفاق التفكير على السنة النبوية لا باعتبارها نصوصًا مُجَزَّأَةً، بل باعتبارها طريقة حياة بالقرآن الكريم، وطريقة تنفيذ وتجسيد لِقِيَمِهِ وَتَعَالِيمِهِ. هذه الثقة التي مُنِحَتْ لمنهجية الإسناد بُنِيَتْ على فرضية أن القرآن الكريم استمد قَطْعِيَّتَهُ من النقل المتواتر له من جيل إلى من تَلاهُمْ، والحق أَنَّ القرآن حفظه الله تعالى من داخله بِنَظْمِهِ فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه سواء تَكَاثَرَ نَقَلَتُهُ أو قَلُّوا، فإن ذلك لا أَثَرَ له في عملية تَوَاتُرِهِ وحِفْظِهِ وَعِصْمَتِهِ وَقَطْعِيَّتِهِ.

ولو أَنَّ المَعْنِيِّينَ من علماء الحديث عَمِلُوا ما عَمِلَهُ كَثِيرٌ من الفقهاء فالتزموا المَنْهَجَيْنِ معًا بطريق سليم بحيث يمر الحديث من خلال منهجية السند للكشف عن صحة سنده أو ضعفه، ثم يمرر متن الحديث ذاته من خلال منهجية نقد المتون ومقاييسها، لِغَرْبَلَةِ تلك الأحاديثِ، وَوَزْنِ مُتُونِهَا بِالمَوَازِينِ التي تَنْبَثِقُ عن اتجاهات القيم الحاكمة في الإسلام، وهي التوحيد، والتزكية، والعمران، ولو أُتِيحَ لِلمَنْهَجِيَّتَيْنِ أن تَعْمَلا معًا، وتَسْتَمِرَّا وَتَتَطَوَّرَا -معًا- لما كان هناك كَبِيرُ جَدَلٍ حول ما عرف بـ"مختلف الحديث"، أو حول "الحجية" ذاتها، ونُشُوءِ فِرَقٍ من المُبْتَدِعَةِ الذين قد يطلقون على أنفسهم "القرآنيين"، وما هم "بقرآنيين"، فالقرآني الحق لا يمكن له أن ينكر السنة، أو يحكم فيها تأملاته وأهواءه، يقبل ما يعجبه وينكر وما لا يعجبه.

إنَّ معظم الجدل القائم بين المعاصرين هو جدل يقوم على تجاهل إحدى المَنْهَجِيَّتَيْنِ، فهناك من يأخذ بِمَنْهَجِيَّةِ الإِسْنَادِ، فإذا صح السند عنده لم يسمح باستعمال مقاييس نقد المتون أو لم يلتفت إليها؛ لأن السند قد صح عنده "فاجتاز الحَدِيثُ القَنْطَرَةَ" وانتهى الأمر، ولم يعد هناك مَجَالٌ للحديث في الموضوع، وَبَعْضُهُمْ يَتَجَاهَلُ الإِسْنَادَ، ولا يهمه أن يكون مَنْ أخرج ذلك الحديث البخاري أو مسلم أو الطبراني أو ابن ماجه أو سواهم، فيخضعه لمقاييس نقد المتون دون

التفات إلى السند، وأحيانًا قد يتجاوز بعضهم هذه المقاييس التي لم يطورها بعد عصور الاجتهاد أحد، ليخضع الأحاديث إلى مقاييس قد تبدو للآخرين أنها تعتمد على الهوى، وعلى رُؤَى شَخْصِيَّةٍ لا قِيمَةٍ عِلمِيَّةٍ لها، وهذا ما لا ينبغي لطالب علم الوقوع فيه.

ولا يمكن الخروج من هذا الإشكال دون إعادة النظر والقيام بدراسة نقدية تحليلية شاملة لمنهجية الإسناد، ومنهجية مقاييس نقد المتون وعلاقتهما بالسقف المعرفي التاريخي الذي انبثقا في ظلاله، ورصد تطور هاتين المنهجيتين، ودراسة جهود المحدثين في استعمال كل منهما، أو استعمالهما معًا، ومعرفة الأحاديث التي لم تخضع إلا لأحدهما، ثم القيام بعملية تتبع تاريخي لتطور هاتين المنهجيتين، وفترات التوقف والانقطاع في تطوير كل منهما واستعمالهما لدى الفقهاء والأصوليين؛ إذ إنهما مرَّا بمثل الأطوار التاريخية التي مر بها "علم أصول الفقه" أو سواه من أدوات ووسائل الاجتهاد. كما أن دراسة وتحليل النصوص المختلفة يمكن أن ييسر السبيل إلى إعادة النظر في هذه المناهج وترتيبها، بحيث تساعد على إعادة بناء العلاقة بشكل سليم بين الكتاب الكريم، والسنة النبوية المطهرة.

ويبدو أنَّ أئمة الحديث، سواء أولئك الذين اهتموا بالأسانيد، والمتون، وبالتاريخ، ومعرفة الرجال، أو بالعلل وقضايا الجرح والتعديل، أو بأي جانب آخر من هذه الجوانب، عدّوا أن أبرز الأسئلة وأقوى القضايا التي عرضت عليهم قضية الوضع، وكيفية التخلص منه بوصفها أبرز التحديات التي واجهتهم بعد الفرقة، فانصب اهتمامهم وتركيزهم على قضايا التصحيح وبناء منهجية الأسانيد، والروايات والعمل على جعلها الضابط الأساسي، ولم تُعْطِ الأُمُورَ الأُخْرَى، ومنهما ما نعدّه تحديات معاصرة -الاهتمام المطلوب- لكنها لم تكن قضايا مطروحة بالنسبة إليهم، ولكنها في وقتنا هذا لا بد أن تصبح جزءًا من دراساتنا في علوم الحديث.

ولذلك فإنَّه حين برزت مشكلة ما عرف بـ"مختلف الحديث"؛ أي الأحاديث التي تبدو وكأن فيها نوعًا من التعارض، برزت اتجاهات التأويل، تأويل تلك الأحاديث التي ثبتت صحتها، ولكن وردت عليها بعض الأسئلة فيما يتعلق باللفظ أو المعنى، وكتب أهل العلم في هذا كُتُبًا لا يزال بعضها متداولاً مثل كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن تيمية، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

كل هذه القضايا تجعل من الضروري إعادة النظر في علوم الحديث المتوارثة في ضوء كل ما تقدم، والعمل على وضعها في الإطار السليم بتحقيق التواصل بين قضاياها وإخضاعها للتحليل، والتمحيص، والنقد، والتفكيك، وإعادة التركيب، فذلك هو الذي سيساعد -إن شاء الله- على تحديد العلاقة بدقة بين الكتاب والسنة من ناحية، ثم تحديد العلاقة بين الكتاب ومعارف التراث الإسلامي من ناحية أخرى، والتمكن من تجاوز القراءات التجزيئية وإشكاليات الفهم، والخروج من دائرة الجدل حول الحُجِّيَّةِ بمستوياته المختلفة، لجعل السنة مصدرًا يتعاضد ويتكامل مع المصدر المنشئ "القرآن الكريم"، لإرساء دعائم القِيَمِ الحاكمة: التوحيد، والتزكية، والعمران، وبيان القِيَم المُتَفَرِّعَةِ عنها من عدل وحرية ومساواة، وأمانة ونحوها، وتحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات الإنسانية، وبناء المعرفة الإنسانية بناءً سليمًا.

وفي هذه الحالة تشتد الحاجة إلى دراسات تاريخية جادة تتناول بالدراسة والنقد والتحليل موروثاتنا المعرفية، وتراثنا في علوم القرآن والسنة النبوية للخروج بالتصورات المناسبة حول المصدرين الأساسيين، وطرائق التعامل مع كل منهما.

الفصل الرابع:

كيف تضخم دور الرواية: رؤية تاريخيَّة

مقدمة

العلاقة بين كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ موضوع ما كان له أن يُثَارَ لو أنَّ الهَدْيَ النَّبوِيَّ بَقِيَ سائدًا بعد وفاته ﷺ، ألا وهو الهدي المتمثل بقوله تعالى: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ (آل عمران: ١٦٤). لكنَّ تغير القلوب واختلافها بعد صدمة وفاته، والزلزال الهائل الذي أعقبها، والتأويلات الكثيرة التي بدأت تظهر قد لعبت دورها في إبراز هذه الإشكاليَّة التي تفرعت عنها إشكاليَّات كثيرة في سائر علومنا النقليَّة ومعارفنا، بل دخلت إلى اللغة التي وردت بها السنن والمرويات بعد وفاة رسول الله ﷺ.

وإذ نحن نقارب مصدرًا هو أهمُّ مصادر تكوين هذه الأمَّة إلى جانب كتاب الله نجد أنَّه من الضروريّ أن نقدم رؤية تاريخيَّة توضح تطور موقف أجيال الأمَّة من النص القرآنيّ والبيان النبويّ. فوجدنا أنَّ هذه الأجيال - من بعثة رسول الله ﷺ وبداية التكوين التاريخيّ للأمَّة على يديه يمكن تقسيمها إلى أجيال أربعة، وهذه الأجيال من هذه الحَيْثِيَّةِ هي: جيل التَّلَقِّي، وجيل الرواية، وجيل الفقه، وجيل أو أجيال التقليد.

أولاً: جيل التلقي

لقد كانت الصورة الواضحة في أذهان جيل التلقي تجعل إشكاليَّة العلاقة بين الكتاب والسنَّة مُسْتَبْعَدَةَ الإِثَارَةِ غَيْرَ مُتَصَوَّرَةِ الوُرُودِ، فالناس في جيل التَّلَقِّي أَلِفُوا أن يسمعوا تلاوة رسول الله ﷺ لما ينزل عليه من الكتاب وتعليمه لهم السنَّة والمنهج والطريقة في تلاوته وفهمه، وتحويل ما ورد في آياته من حكمة

إلى واقع يعيشه الناس؛ يجيب عن أسئلتهم، ويعالج مشكلاتهم، ويحدد علاقات بعضهم ببعض، ويبيِّن لهم الحلال من الحرام، ويميز لهم ما بين الحسن، والقبيح، والحق، والباطل، ويضعهم دائمًا على المَحَجَّةِ البيضاء؛ فَتَزْكُو نُفُوسُهُمْ، وَتَطْهُرُ بيئَتُهُمْ، وَيَتَرَاصُّ بِنَاءُ مُجْتَمَعِهِمْ، فأحيانًا تنزل الآيات ابتداءً دون ارتباط بسؤال أو سبب أو إشكال، وأحيانًا تنزل جوابًا عن سؤال أو مُعَالَجَةً لإشكال أو حَلاً لِمُعْضِلٍ، وقد يشاهدون رسول الله ﷺ يُقَلِّبُ طَرْفَهُ في السماء ينتظر الوحي إذا أَلَحُّوا عليه بسؤال لا جواب عنده عليه إذ لم ينزل الوحي بذلك عليه، فيستمهلهم، لإعطاء بعض الوقت حتى يأذن الله بنزول شيء عليه، فلم يكن رسول الله ﷺ يحمل معه جُعْبَةً فيها حلول وإجابات جاهزة يعالج فيها ما يُطْرَحُ عليه أو يَنْتَقِي منها الجواب المناسب ليرد به على سائل أو مستفسر أو مُسْتَقْضٍ أو مُسْتَفْتٍ؛ لأنَّه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو يرفع سؤال الواقع إلى الوحي يستنزله الجواب؛ فالحكم كله لله العلي الكبير، والحكمة تنزل عليه فيتلوها، ويقود عمليَّة إصلاح الواقع وتحويله بها بمنهجه الحكيم وطريقته المستقيمة. ولذلك لم يجد أصحابه -رضوان الله عليهم- في أنفسهم حاجة إلى أن يسألوه عن أحكام إلا خمسة عشر سؤالا ذكرها القرآن الكريم وأجاب عنها بقوله: "يَسْأَلُونَكَ" ويَرْدِفُ ذلك بالجواب وقد ينتظر رسول الله ﷺ شهرًا أو أسابيع أو أيام لينزل الوحي عليه بالجواب الشافي لحكمة يعلمها الله -تبارك وتعالى- ويجهلها كَثِيرٌ من البشر، لعل منها أن يقتنع الناس بأنَّ كل ما جاءهم به رسول الله من آيات الله إن هو إلا وحي يوحى؛ لأنَّه لو كان من عنده لما انتظر. وقد كانت ثَمَانٍ من تلك الأسئلة فِقْهِيَّةً، وهي: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾ ﴾ (البقرة: ٢١٥).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرْتَدِدْ

مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ (البقرة: ٢١٩)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، وقال الله تبارك وتعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤﴾ ﴾ (المائدة: ٤)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ﴾ (الأنفال: ١). وبلفظ يستفتونك أورد القرآن الكريم مسألتين: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ (النساء: ١٢٧)، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾ (النساء: ١٧٦).

هذه المسائل -كلها- مسائل فقهيَّة لو علم رسول الله ﷺ أنَّه مُفوَّضٌ بالتشريع فيها وفي أمثالها لما انتظر نزول القرآن الكريم بحكمها، ولأجاب السائلين عنها فورًا دون انتظار! أو تأخير للبيان عن وقت الحاجة. وأحيانًا يؤمر رسول الله ﷺ ببيان حُكْم أُمورٍ لم يسألوا عنها، منها قوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ

وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ (الأنعام: ١٥١-١٥٣).

وآيات سورة النساء: (٢-٥٩ و ٩٢-٩٤)، بل والسورة -كلها- ملأى في بيان أحكام كثير من القضايا الهامَّة، وبتفاصيل غير قليلة؛ فقد اشتملت آياتها على أحكام اليتامى والولاية عليهم وعلى أموالهم، والطرق المشروعة للتصرف فيها، ونكاح أولياء اليتيمات لهن، وأحكام المواريث، وضرورة طاعته ﷺ في كل مَا جاء به عن ربه، ثم أحكام الزواني وعقوباتهن، وإرث النساء وعضلهن، والحلال والحرام في النساء ومهورهن، وما حرم بالنسب وبالمصاهرة وبالرضاع، وأحكام متعلقة بتنظيم الأسر، وأحكام كليَّة ومقاصيديَّة، وأحكام الصلاة، وتحريم القيام بها في حالة السكر، وأحكام الطهارة، وقضايا عقيديَّة تتعلق بالإيمان والشرك والنفاق والحكم والقتال، وأحكام القتل والأمن والخوف، والمعاهدين والمستضعفين والمهاجرين، وصلاة الخوف وهيئاتها، ووحدة العقائد في سائر الرسالات واختلاف الشرائع، وأحكام الربا، والكَلالَةِ وبعض طبائع أهل الكتاب وخصالهم الذميمة وختمت بآية الكلالة.

وهناك سورة الإسراء وما اشتملت عليه من أَحْكَام وَفِقْهٍ من الآية: ٢٢-٣٩. فكل الفقه الَّذِي بنيت عليه تشريعات الأُمَّةِ كان إِلَهِيًّا قُرْآنِيًّا مَحْضًا، إضافة إلى ما ورد من أحكام كثيرة في سورة البقرة، وآل عمران، والمائدة وما بث في سائر سور القرآن من أحكام وردت نصًا أو مما يمكن إدراكه بالاستنباط والاستدلال، وكان ﷺ يقوم باتِّبَاعِهِ وَتَبْلِيغِهِ وبيانه، وتعليمهم كيفيَّة تطبيقه، وكان هذا الفهم من الأمور الضروريَّة البدهيَّة، لم يوجد من يجادل فيه أو يناقش، لأَنَّه مَا من أحد منهم تجاوز بالسنَّة مَرْتَبَةَ البيان لأحكام القرآن الكريم، ولم يقل النبي ﷺ مرة واحدة بأَنَّ له حَقَّ التشريع إلى جانب القرآن الكريم، لأَنَّ القرآن الكريم مَا فَرَّطَ بشيء أولا، ولأَنَّ البيان ليس إنشاءً للحكم على سبيل الاستقلال، لأَنَّ الحكم وارد في القرآن الكريم ورسول الله ﷺ يبيّنه بالقول وبالفعل والتطبيق.

وفي المرات التي استدل بها من استدل على جواز اجتهاد النبي ﷺ كانت اجتهاداته كلها في أمور تنظيميَّة، وسياسات غلب على ظن النبي ﷺ أنَّها من قبيل الرأي، وأنَّ له أن يقول أو يحكم فيها بما يراه، وجاء القرآن الكريم بتنبيهه إلى وجه الصواب فيها ومنها قضيَّة أسرى بدر؛ أيقتلون أم يقبل منهم الفداء؟ مال ﷺ إلى المفاداة، وعاتبه القرآن الكريم على ذلك؛ لأنَّهم كانوا من العقبات الكأداء أمام الإسلام.

وقضيَّة استئذان بعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك، وقبول أعذارهم المصطنعة فعوتب على الأمرين، وكلاهما يعد في المجال الإداري التنظيميّ والسياسات أكثر من صلته في المجال التشريعي، ولكنَّه -جلَّ شأنه- أراد أن يبيّن للناس أنَّه لا يشرك في حكمه أحدًا. وهذا كُلُّهُ يوضح بما لا يدع مجالا للشك أَنَّهُ ﷺ لم يكن يرى لنفسه حق التشريع المستقل تمامًا، والمنشأ من قِبَله ابتداءً؛ بل له ﷺ حق التبليغ والاتباع، والبيان النبويّ قد يكون بالقول وبالفعل والتقرير كما أوضحنا.

رأى جيل التلقي ذلك كله وأدركه وكان جيلا نقيًا صافيًا لا طوائف فيه، ولا فرق ولا اختلاف، ولا مذاهب فقهيَّة، ولا صراعات سياسيَّة، ولا تنوع للسلطة، ولا تطلع للإمساك بها، فمن فاتته سلطة سياسيَّة يحاول أن يمسك بالسلطة الثقافيَّة، ومن لم يستطع أن يبني له عصبيَّة ترفعه إلى مَصَافِّ القيادة فإنَّه يوجد لنفسه عصبيَّة مذهبيَّة أو طائفيَّة أو علميَّة يستنصر بها على الآخرين ويلبي بها ما هو بحاجة إلى إشباعه من طموحات، فما من رأس يتطلع إلى مقام النبوَّة والرسالة، وما من قلب يتشوف إلا إلى المزيد من حب رسول الله ﷺ والاعتصام بكتاب الله والالتفاف حول رسول الله والانضمام إلى هذه الإمامة التي بناها القرآن وأشاد البناء رسول الله ﷺ.

١- منهجيَّة التعاطي مع السنَّة في عهد الخلافة الراشدة

اهتم الشيخان أبو بكر وعمر في التثبت في الرواية والتدقيق في متن الحديث

المروي. قال الإمام الذهبي: "وكان أبو بكر ﷺ أول من احتاط في قبول الأخبار: فروى ابن شهاب عن قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ أنَّ الجَدَّةَ جاءت إلى أبي بكر ﷺ تلتمس أن تُوَرَّثَ، فقال: ما أجد لك في كتاب الله تعالى شيئًا، وما علمت أنَّ رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مَسْلَمَةَ بمثل ذلك. فأنفذه لها أبو بكر ﷺ."[1]

وأبو بكر الصديق ﷺ بذلك سن طريقة التعامل مع أيّة قضيَّة معروضة، بأن تعرض أولاً على القرآن الكريم مباشرة على هيئة تساؤل يبحث له عن إجابة، ولا يكون الإقدام على القرآن بعد وضع فرضيَّات مسبقة، ثم اللجوء إليه؛ لتخريج الشاهد على تلك المقولة أو الفرضيَّة.

ثم تكون الخطوة التالية بعد التحري والبحث في القرآن الكريم، وعدم القدرة على الاهتداء إلى الإجابة، بالبحث في هدي رسول الله كله لمعرفة أي شيء منه ينبه إلى أصل قرآنيّ اتبعه رسول الله ﷺ في تلك المسألة كليّ أو جزئيّ أو بوصفه المصدر التطبيقي المُبَيِّن لمنهج اتباع القرآن الكريم في تلك القضية إن ورد عنه أي بيان فيها، فهي هنا ليست دليلاً أو شاهدًا لقاعدة وضعها، وإنَّما هي مصدر مبيِّن للمنهج ومساعد على توضيح الإجابة على تلك الإشكالية المطروحة.

وكان التشدد في تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ من أهم السمات التي تميز موقف الشيخين من الأحاديث التي كان يرويها عدد من الصحابة. فقد روى الشعبي عن قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ قال: "خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر ابن الخطاب ﷺ إلى صِرَارَ، فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جَوِّدُوا القرآن

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. **تذكرة الحفاظ**، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ج١، ص٩.

وَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عن رسول الله ﷺ امْضُوا وأنا شَرِيكُكُمْ."[1] وفي رواية أخرى: روى شعبة وغيره، عن بيان، عن الشعبي، عن قرظة بن كعب، قال: لما سيَّرنا عمرُ إلى العراقِ مشى معنا عمر، وقال: أتدرون لم شيّعتكم؟ قالوا: نعم تكرمة لنا، قال: ومع ذلك إنَّكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث، فتشفرهم، جرِّدوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم، فلمَّا قدم قرظة بن كعب، قالوا: حدثنا، فقال: نهانا عمر رضي الله عنه.[2]

وقد روى الخطيب بسنده إلى سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: "بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عبد الله بن مسعود، وإلى أبي الدرداء، وإلى أبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تُكْثِرُونَ عن رسول الله ﷺ فحبسهم في المدينة حتى اسْتُشْهِدَ."[3]

وكان التشدد مع راوي الحادثة عن رسول الله ﷺ يتم -أحيانا- بطلب شاهد آخر مع الراوي الأول. فقد روى سعد بن إياس عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيد أَنَّ " أبا موسى الأشعري سلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر رضي الله عنه في أثره، فقال: لِمَ رَجِعْتَ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثًا فلم يُجَبْ فَلْيَرْجِعْ، قال عمر رضي الله عنه: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى مُمْتَقِعًا لَوْنُهُ ونحن جلوس، فقلنا

---

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. **جامع بيان العلم وفضله،** القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ج٢، ص١٢٠، انظر أيضا:

- القزويني، **السنن،** مرجع سابق، أبواب السنة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله، ج١، ص٢٠، حديث رقم: ٢٨.

(٢) الذهبي، **تذكرة الحفاظ،** مرجع سابق، ج١، ص٩. في ترجمة عمر رضي الله عنه.

(٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **شرف أصحاب الحديث،** تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، أنقرة: نشريات كلية الألهيات، جامعة أنقرة، ١٣٨٩هـ، ص٨٧، حديث رقم: ١٨٢.

- المقدسي، محمد بن طاهر. **ذخيرة الحفاظ،** تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي الرياض: دار السلف، ١٩٩٦م، حديث رقم ٢٣٤٤، ج٢، ص١١٠٣.

ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: هل مع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر ﵁ فأخبره."[١]

ولقد روي عن عبد الله بن عباس ﵁: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذَّلُولَ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف."[٢]

أمَّا على مستوى نقد المتن فيما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في حديث فاطمة بنت قيس أنَّ زوجها طلقها ثلاثًا فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سُكْنَى ولا نَفَقَةَ، فقال عمر ﵁: "لا نترك كتاب الله وسنَّة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حَفِظَتْ أو نَسِيَتْ، لها السُّكْنَى والنَّفَقَةُ، قال تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ...﴾" (الطلاق: ١).[٣]

وكذلك ما رُوِيَ عن استدراكات عائشة ﵂ على الصحابة في عرضها الروايات على كتاب الله وتصحيح الرواية في مواضع عدة منها: فيما أخرجه الشيخان أنَّها سَمِعَتْ حديث عمر وابنه عبد الله -رضي الله عنهما- أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إنَّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، فقالت: رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ والله ما حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أنَّ الله يُعَذِّبُ المُؤْمِنِينَ بِبُكَاءِ أَحَدٍ، ولكن قال: إن الله يَزِيدُ الكافر ببكاء أهله عليه، وقالت: حَسْبُكُمُ القُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(الأنعام: ١٦٤)"، زاد مسلم: "إنكم لَتُحَدِّثُونِي غَيْرَ كَاذِبِينَ ولا مُكَذِّبِينَ ولكن السَّمْعَ يُخْطِئُ."

---

(١) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، ص٨٨٨، حديث رقم: ٢١٥٣، انظر أيضا:

- الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص١١.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، مقدمة مسلم، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص٢٣، حديث رقم: ٦.

(٣) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس، ص١٠٥٣، انظر أيضا:

- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ص٥٩٦.

واستدراكات السيدة عائشة -رضي الله عنها- على أبي هريرة ﵁ وغيره من الصحابة كثيرة كما نقله الإمام الزركشي في استدراكات عائشة على الصحابة. حيث ردت -رضي الله عنها- حديث تعذيب الميت ببكاء أهله، وتلت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(الأنعام: ١٦٤). [1]

كما أن ابن عباس لما سمع أبا هريرة يروي: "الوضوء مما مسته النار، قال: لو توضأت بماء سَخِنٍ أَكُنْتَ تَتَوَضَّأُ مِنْهُ"، ولما سمعه يروي: "من حمل الجنازة فليتوضأ قال: أتلزمنا بالوضوء حَمْلُ عِيدَانٍ يَابِسَةٍ؟"

ومن هنا كان الشيخان والخليفتان بعدهما -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- يدركون هذه الحقيقة الناصعة إدراكًا تامًا، فإن كان ﷺ قد قضى أو أفتى أو قال، فبعد التأكد من صحة الرواية عنه وصدقها برواية صحابيين على الأقل يعدّان مَا قضى به أو أفتى أو قاله بيانًا للقرآن الكريم مُلزَمًا لا يتجاوزونه إلى أيِّ بيان سواه.

٢- فأفعال الرسول ﷺ تنقسم إلى قسمين

الأول: أفعال ضروريَّة، لتنفيذ الأوامر القرآنيَّة المُحكمة[2] مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: ٤٣) التي جاءت مفرقة عامَّة في القرآن، ثم فصلها ﷺ بأفعاله في الصلاة والزكاة وقال فيها: "صلوا كما رأيتموني أُصَلِّي"، و "خذوا عني مناسككم"، بل إنَّ الإمام الغزالي ذهب إلى أنَّ فعل النبي ﷺ لا عموم له إلا ما كان بيانا لحكم شرعي ثابت فقال " فِعْلُ النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلام كما لا عموم له بالإضافة إلى أحوال الفعل فلا عُمُومَ لَهُ بالإضافة إلى غيره، بل يكون خاصا في حقه إلا أن يقول: أريد بالفعل بَيَانَ حُكْمِ الشَّرْعِ في حقكم كما قال:

(١) أبو زهرة، محمد. **أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٤٥م، ص٢٨٥.

(٢) نفضل استعمال المحكمة على المجملة لأنَّ وصف الآيات بالإجمال ينافي كونها آيات بينات كما نص القرآن المجيد، أما الإحكام فنعني به إحكام بنائها وإذا احتاجت إلى تفصيل جاء تفصيلها في آيات أخر.

"صلوا كما رأيتموني أصلي " فهذه السنَّة بغير جدال."[1] وهذا القسم تَابِعٌ للتبليغ الذي مَصْدَرُهُ الوَحْيُ.

الثاني: أفعال ذاتيَّة صدرت منه ﷺ بصفته الشخصيَّة وحسب ما يتطلبه المقام وهذا القسم هو ما يعنيه العلماء بأحواله وصفاته ﷺ المختلفة في غير التبليغ، فهذه قد يدخل فيها الاجتهاد كما قد يكون منها الجِبلِّيُّ.

أمَّا قضيَّة الاستقلال بالتشريع فلم تكن مطروحة في تلك المرحلة أصلاً. ولذلك نص ابن القيم وغيره على أنَّ مهمة رسول الله ﷺ كانت تفصيل مَا في الكتاب الكريم من إحكام، وتحديد مَا يكون لبعض أحكامه من شروط، وموانع، وقيود، وأوقات، وأحوال، وأوصاف، مما اصطلح الأصوليّون على تسمياته بـ"الأحكام الوضعيَّة". ولقد حاول الصحابة -رضوان الله تبارك وتعالى عليهم- أن يجعلوا من تطبيقات رسول الله ﷺ فِقْهًا نَبَوِيًّا للقرآن...؟ يُمَكِّنُ من الوصول إلى منهج في التعامل مع النص والحوادث، كَحَادِثَةِ تَوْرِيثِ الجَدَّةِ مع أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنه- السالفة الذكر. ولأنَّ الأمر داخل في مجال التأويل اختلفوا في توريث الجَدِّ على مذهبين، الأول: ذهب الصِّدِّيقُ، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير: إلى أنَّ الجد يسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات كما يُسْقِطُهُمُ الأَبُ، ورُوِيَ ذلك عن عثمان، وعائشة، وأُبَيِّ بْنِ كعب، وأبي الدرداء، ومُعَاذٍ، وأبي موسى، وأبي هريرة -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- وورد عن عمران بن الحُصَيْنِ، وجابر بن عبد الله، وأبي الطُّفَيْلِ، وعُبَادَةَ بْنِ الصامت، وعطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وبه قال قَتَادَةُ، وإسحاقُ، وأبو ثَوْرٍ، ونُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وأبو حنيفة.[2]

والمذهب الثاني فقد ذهب علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وزيد ابن ثابت رضي الله تعالى عنهم إلى توريثهم معه وعدم حَجْبِهِمْ به، وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو يُوسُفَ، ومُحَمَّدٌ، ومَسْرُوقٌ، وعَلقَمَةُ وَغَيْرُهُمْ.[3]

---

(١) الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(٢) ابن قدامة المقدسي، عبد الرحمن. **الشرح الكبير**، تحقيق: عبد المحسن التركي، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٥م، ج٧، ص٨.

(٣) الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، ج٤، ص١٢٨ وما بعدها.

ثانياً: نُشُوءُ جِيلِ الرِّوَايَةِ

صحيح أَنَّ وَفَاةَ رسول الله ﷺ لم تَكُنْ مُفَاجِئَةً لَكِنَّ الفَرَاغَ الذي تركه صَاحِبُ الرسالة ﷺ ما كان يمكن أن يُمْلا بسهولة ويُسْرٍ، وتلك سُنَنُ النَّبِيِّينَ. فهارون يُعَدُّ شَرِيكًا لِمُوسَى في النبوة إضافة إلى اشتراكهما بالنسب، وحين خَلَفَهُ في قومه لمدة أربعين يومًا فقط حين ذهب لِمِيقَاتِ رَبِّهِ تَفلَتْ بَنُو إسرائيل من كل ما جاء به موسى، وَاسْتَضْعَفُوا أخاه وخليفته وشَرِيكَهُ في النُّبُوَّةِ هَارُونَ وَعَبَدُوا عِجْلاً جَسَدًا له خُوَارٌ. لَكِنَّ مَتَانَةَ البِنَاءِ الذي أقامه القرآن وَشَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ استطاعت الصُّمُودَ، وقاومت رِدَّةَ القَبَائِلِ العَرَبِيَّةِ، وحافظت على وَحْدَةِ الأمة التي كادت أن تنتهي، وأعاد الناس إلى المَحَجَّةِ البيضاء، وكل ذلك قد قام به قَادَةُ جِيلِ التَّلَقِّي من بعده ﷺ وفي مقدمتهم أبو بكر، وعمر، وعلي، وأم المؤمنين عائشة، وبَقِيَّةُ قُرَّاءِ الصحابة وَقَادَتِهِمْ، وبَقِيَ الإسلام بَيِّنًا وَاضِحًا لم يشعر المسلمون رغم الفراغ الذي أعقب وفاة رسول الله ﷺ بفراغ تشريعي، فَالحَلالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ وبينهما أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ يَسِيرَةٌ يُمْكِنُ بقليل من التأمل، والتدبر، والاجتهاد أن تُدْرَجَ تحت الجزئيَّات التي عالجتها كُلِّيَّاتُ القُرْآنِ المَجِيدِ، وَعُمُومَاتُهُ وَظَوَاهِرُ آيَاتِهِ.

وكان لِلحُبِّ العميق لرسول الله ﷺ آثَارُهُ -لا في مجال التشريع فقط، ولكن- في مجالات أخرى انعكست على حياة طوائف من أبناء الأمَّة، ثم اتصلت آثارها بالفقه بعد ذلك، لكن بعد أن امتد الفتح وانتشر الإسلام ودخلت شعوب كثيرة من الشعوب الأُمِّيَّةِ فيه، وبدأت البيئة تتغير في أَسْئِلَتِهَا وفي مُشْكِلاتِهَا وفي قضاياها وبدأت عمليَّة تداخل الثقافات تُؤْتِي آثَارَهَا الإِيجَابِيَّةَ والسَّلبِيَّةَ، وتظهر أفكار وآراء ومقولات لم تظهر في جيل التلقي، ولم تكن من بين ما كان منتشرًا فيه من مقولات، وذهب معظم الجيل الذي تلقى القرآن على رسول الله ﷺ وعايشه وهو ينزل آياته في واقع الناس، ويقود عمليَّات تغيير الأنفس والواقع بتلك الآيات، بدأوا يشعرون نتيجة لذلك كله بأنَّهم في حاجة إلى مصادر أخرى

أَزْيَدَ من المصدر القرآنيّ، لمعالجة تلك الأسئلة التي بدأت تُثَارُ، ومن الطبيعي أن يكون أول ما يُلتَفَتُ إليه هو تَفْسِيرُ آيات الكتاب وتَأْوِيلُهَا، وَتَحْمِيلُهَا من المعاني ما يُسَاعِدُ على تلبية احتياجات مَنْ بَعْدَ جِيلِ التَّلَقِّي التَّشْرِيعِيَّةِ، وَالفِكْرِيَّةِ وسواها، ولكن لم يكن من الممكن حسم كثير من تلك الاختلافات والإجابة عن كثير من تلك الأسئلة بمجرد المنطق العقلي واجتهاد الرأي، فكان أن التفت الناس إلى الرواية، وجمع الآثار، وتتبع كل ما يتعلق بحياة رسول الله ﷺ.

عمر بن عبد العزيز وتدوين الأحاديث:

قد تكون من أوائل المحاولات المنهجيَّة التي يمكن رصدها تاريخيًا في هذا الإطار تتمثل فيما قام به عمر بن عبد العزيز -ومن قبله والده عبد العزيز- ومن معه من الفقهاء؛ إذ لاحظوا اختلاف المرجعيَّة، فحاولوا اتخاذ السنَّة بديلاً عن المذاهب الفقهيَّة المختلفة فغلب على ظن عبد العزيز، ثم ابنه عمر أنَّهما لو جمعوا السنن كلها ووضعوها بين أيدي الناس إلى جانب القرآن العظيم بوصفها مَنْهَجَ التطبيق وَمَعَانِيَ القرآن، فذلك سوف يؤدي إلى غلق باب الفِتْنَةِ وَالفُرْقَةِ وَتَشَرْذُمِ المسلمين إلى فِرَقٍ وَطَوَائِفَ وَمَذَاهِبَ وَنِحَلٍ. فبدأ جيل له خَصَائِصُ مُغَايِرَةٌ لجيل التلقي بخصائصه ألا وهو جيل الرواية، والرواية في ذهن الوالد والولد، عبد العزيز وابنه عمر لم تكن من أجل إيجاد دليل تشريعي إضافي أو مُسْتَقِلٍّ يكون إلى جانب القرآن الكريم؛ إذ إنَّ علاقة القرآن بالسنَّة لا تسمح لهذا النوع من الفهم، لكنَّ الأفكار مثل الأدوية تُولَدُ وتُولَدُ معها الأَعْرَاضُ الجَانِبِيَّةُ، فَالعَرَضُ الجانبي لفكرة جمع المرويات هو ذلك الذي كان قَادَةُ جيل التلقي يخافونه؛ ولذلك حرصوا على أَلا يسمحوا بانتشار الرواية وفُشُوِّهَا وكان اهتمامهم الأكبر بالقرآن، ويدل على ذلك ما رواه الشعبي عن قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ قال: "خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صِرَارَ فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لِمَ مَشِيتُ معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دَوِيٌّ بالقرآن كَدَوِيِّ النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جَوِّدُوا القُرْآنَ

وأَقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامْضُوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حَدِّثْنَا، قال: نَهَانَا عُمَرُ بْنُ الخطاب."[1]

فعندما انتشرت الرواية انشغل الناس بها، ووقع المحذور الذي كان في أذهان قَادَةِ جيل التلقي، والذي من أجله جمع عمر السُّنَنَ، ثم مَحَاهَا، وَمِنْ قَبْلِهِ تَرَدَّدَ أبو بكر في جمعها.

ثالثاً: الفقيه وجيل الفقه

بدأ تداول مفهوم الفقه سنة أربعين هجرية،[2] وإنَّ المؤرخين للعلوم الإسلاميَّة قرر بعضهم أنَّ التفسير كان أول ما ظهر من تلك العلوم والمعارف، في حين قرر آخرون أنَّ الفقه كان أول ما ظهر من تلك العلوم، وأَيًّا كان الأمر فإنَّ مبدأ تسلسل الأجيال الذي قررناه، وجعلنا منه مدخلنا لدراسة تلك الفترة، ومعرفة ما حدث فيها يجعل جيل الفقه هو الجيل الثالث؛ وذلك لأنَّ الفقه بدأ يظهر بذلك الاتساع والانتشار بعد أن انتشرت الرواية وفَشَتْ، فَبَدَلاً من أن تكون المَرْوِيَّاتُ فِقْهَ سُنَّةٍ للكتاب تستوعب به اختلافات الكَلامِيِّينَ والفقهاء معًا، وتوحد كلمة الأُمَّة بها من جديد كما وحدها الله -تعالى- حول كتابه ونبيّه ﷺ إذا بتلك المرويات تتحول إلى سلاح جديد أَمْسَكَ به عُلَمَاءُ الأَصْلَيْنِ أُصُولِ الدِّينِ وَأُصُولِ الفِقْهِ، وَعُلَمَاءُ الفِقْهِ؛ ليستنصر كُل بما يناسبه من تلك المرويّات لمذهبه، ولطائفته، ولفرقته، وإذا بالدواء الذي أراده عمر بن عبد العزيز وأبوه من قبله ومن شايعهما في فكرة جمع المرويَّات إلى داء جديد. وذلك يعطي لنا درسًا في غاية الأهمية ألا وهو ضرورة العناية الفائقة بما يطرح من أفكار في أوقات أزمات الأمم واحتدام الجدل والصراع بين مذاهبها وطوائفها، فقد تتحول الأدوية المقترحة إلى غِذَاءٍ لِلدَّاءِ يتغذى به ويتقوى به، وهذا ما حدث بالنسبة لشيوع الرواية.

---

(١) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٠. وانظر أيضا:
- السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) على ما رجَّحه الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه "**الإمام الشافعي**" ضمن سلسلة من أعلام الإسلام.

فمَا إن أَطَلَّ عَصْرُ التدوين، تَدْوِينِ الثَّقَافَةِ أَوِ الذَّاكِرَةِ الثَّقَافِيَّةِ لِلأُمَّةِ في منتصف القرن الثاني الهجري، وذلك مع بدايات سنة (١٤٣هـ)، على مَا ذكره الذهبي، وتبعه السيوطي وغيرهما، وقد بدأ الناس يعتمدون على السُّنَنِ لا بوصفها فِقْهًا نَبَوِيًّا في الكتاب، وَبَيَانًا له وتطبيقًا لأحكامه واتباعًا لتلاوته، بل بوصف السنن مصدرًا موازيًا للقرآن الكريم، وربما بدأ بعضهم يقدمها على القرآن الكريم ذاته، وأصبح القرآن الكريم مهجورًا أو مُحَيَّدًا بشكل كبير، "فالقرآن حَمَّالُ أَوْجُهٍ" عند الجماهير، وهو مُعْجِزٌ بِلُغَتِهِ، فلا يسمو إلى آفاق فَهْمِهِ إلا القَلائِلُ، ولم يَعْدِ كَثِيرُونَ يتذكرون أنَّ القرآن الكريم أَيْسَرَ من سائر الكتب، وأنَّ الباري -سبحانه- قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ١٧﴾ (القمر: ١٧، القمر: ٢٢، القمر: ٣٢، القمر: ٤٠)، وانصرف الناس نحو الفقه والسُّنَنِ. وبدأت فِكْرَةٌ خَاطِئَةٌ تَشِيعُ بين الناس وَيَجْرِي تَدَاوُلُهَا بَيْنَ طَلَبَةِ العلم على نِطَاقٍ وَاسِعٍ وهو أنَّ القرآن المجيد يحتوي على آيات أحكام لا تتجاوز "٥٠٠ آية" في أكثر التقديرات، وهي التي ينبغي للمجتهد أن يصرف غايته الكبرى إليها، وتقيدوا في هذا بما صُدِّر "بافعل ولا تفعل"، وإلا فإنَّ الأحكام القرآنيَّة قد جاءت، لِتَصِفَ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلِتَذْكُرَ أَمْثَالاً وَقَصَصًا، وَمَوَاعِظَ وما إليها. وبذلك أصبحت الحاجة إلى القرآن ماسَّةً فقط لأخذ مجموعة من النصوص يقدرها البعض بحوالي ثلاثمائة وثلاثين آية مقسمة على أبواب الأحكام الأساسية: (١٤٠) في العبادات، ونحو (٧٠) في أحكام الأسرة، ونحو من (٧٠) في المعاملات، ونحو (٣٠) في العقوبات، ونحو من (٢٠) في القضاء والشهادة وما يتعلق بها. وحصروا الأحاديث الواردة في الأحكام -وهي لباب السنن- بما لا يزيد في أكثر الأقوال تكثيرًا لها عن (١١٠٠) حديث، وقال بعضهم: "إنَّها بعدد آيات الأحكام، فكأنَّ كُلَّ آية ارتبط بها حديث واحد، لبيان منهج تطبيقها، سبعون آية للمعاملات، وعشرون آية للجنايات والعقوبات، وتسعون آية للأحوال الشخصيَّة،"(١) أَمَّا فيما عدا ذلك فإنَّ السنَّة النبويَّة ينبغي أن تكون هِيَ النَّصَّ

(١) الخضري، محمد. **تاريخ التشريع الإسلامي**، بيروت: دار الفكر، ط٨، ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٧م.

المِحْوَرِيَّ، فمنها تَنْبَثِقُ الأصول وتُسْتَنْبَطُ أَنْوَاعُ الفُرُوعِ، وَيُفْتَى منها في النوازل، وبها يمكن أن يكتفى عن سواها، في حين لا يستغنى عنها بسواها في أي حال من الأحوال. وحين كان المتقدمون يتحدثون عن الاجتهاد وشروط المجتهد، كانوا يذكرون هذه الأرقام من الآيات الكريمة، وما يبيِّنها من السنن النبويَّة.

ثم بدأ بعضهم يتجاوز هذا الأمر، ليدرج جميع السنن بوصفها مصادر للأحكام، حتى السنن التي لا تفيد أحكامًا بشكل مباشر، عدّوها من سنن الأحكام بوصفها دالة على الإباحة مَا دام قد فعلها رسول الله ﷺ أو أَذِنَ بها أو أَقَرَّهَا؛ إذ جعلوا الإباحة حكمًا شرعيًا، وهنا بدأت تتضح معالم الانقسام بين علماء الأمَّة، لتنتهي إلى انقسام فِعْلِيٍّ أَفْرَزَ مَدْرَسَتَيْنِ، مدرسة عرفت بـ"أهل الرأي" ومدرسة "أهل الحديث" وصارت لِكُلٍّ مِنْهُمَا مَعَالِمُ وَشَوَاهِدُ.

أ- مدرسة أَهْلِ الرأي، وهم أولئك الذين كانوا يرون في بادئ الأمر أنَّ العقل الإنْسَانِيَّ قد أُعْطِيَ في الإسلام مَا لَمْ يُعْطَهُ في الرسالات السابقة، ومن ثمّ فلا بد له من أن يمارس دوره وصلاحيته في هذه الرسالة؛ إذ هُوَ دَوْرٌ رَسَمَهُ اللَّهُ -جَلَّ شَأْنُهُ- وَأَيَّدَهُ رَسُولُهُ ﷺ بِبَيَانِهِ النَّبَوِيِّ.

فمصادر المعرفة في هذه الرسالة محصورة بالوحي والاجتهاد. فالحاكميَّة الإلهيَّة قد توقفت وَعدّتْ نِهَايَتُهَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وما كان لأحد أن يعيد هذه الحاكميَّة للعمل بعد أن أنعم الله -جل شأنه- على البشريَّة برفعها.

ب- وأمَّا المدرسة الثانية: فقد عُرِفَت تَارِيخِيًّا بفريق "أهل الحديث"؛ لأنَّ هذا الفَرِيقَ ليس كما تَوَهَّمَ بَعْضُهم احْتَجَّ بالسنَّة أو عدّها دليلاً، فذلك أمر لم يكن يتنازع فيه أحد من المسلمين، ولكن كانت جمهرة "أهل الحديث" تنطلق من نموذج معرفي مَفَادُهُ أَنَّهُ إذا كان القرآن الكريم حَمَّالُ أَوْجُهٍ، وأنه نُصُوصٌ مَحْدُودَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ مُرْتَبِطَةٌ بسياقاتها، فإنَّ السنَّة النَّبَوِيَّةَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ وَشَامِلَةٌ لكل جوانب الحياة، وتستطيع أن تجد فيها مَا تشاء. وقد أنشأ "أهل الحديث" مَنْظُومَةً فِكْرِيَّةً مُتَكَامِلَةً شَمَلَتْ وضع مجموعة من النماذج

المعرفيَّة؛ بل والمناهج التي أضفت الصفة العلميَّة على تلك الأُطْرُوحَةِ وتمت صياغة مجموعة من الأفكار الأساسيَّة التي اقتضتها عمليَّة تعزيز المنظومة وَتَقْوِيَتُهَا وإيجاد الترابط في داخلها.[1]

وهنا لا بد من التوقف عند التطورات الخطيرة التي أفرزها تَصَوُّرُ التَّوَازِي بين القرآن والسنَّة:

أ- زال ذلك الحرص الشديد الذي كان في جيل التلقي، وفي أذهان قياداته على ألا يُشَابَ القرآن بغيره أيًا كان ذلك الغَيْرُ، وانشغل الناس انشغالاً مُسْتَغْرِقًا بالآثار والمرويات حتى صار القرآن مُجَرَّدَ مَصْدَرٍ للشواهد التي يستشهد بها الكَلامِيُّ وَالأُصُولِيُّ والفقيه وَغَيْرُهُمْ، ولم يكن أحد من قادة جيل التلقي يتخيل أن يأتي يوم على المسلمين يتجادلون فيه في أقوال غَثِيثَةٍ تكاد تَخْدِشُ إِيمَانَ المُؤْمِنِ وَتَجْعَلُهُ مُعَرَّضًا -لا سمح الله- لأن يكون من بين من جاء قوله تعالى فيهم: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (يوسف: ١٠٦). فإذا ذكر الإنسان ربه بالقرآن وحده أو احتج بالقرآن على شيء يَنْبَرِي له من يقول: "إنَّ السنَّة قاضية على الكتاب، ولا يقضي الكتاب على السنَّة."

---

(١) ويمكن ملاحظة موقف الإمام الشافعي في كتاب الرسالة الذي ألفه في مكة؛ إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي وهو شاب "أن يضع له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنَّة، فوضع له كتاب الرسالة" انظر كذلك:

- الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أَحْمَد مُحَمَّد شاكر. مرجع سابق، ص١٣. يقول الشيخ أَحْمَد شاكر: "وهذا الكتاب الرسالة أول كتاب ألف في أصول الفقه؛ بل هُوَ أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضًا، ثم يضيف: "قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي ص٥٧: كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفيَّة معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانونًا كليًّا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أنَّ نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو طاطاليس إلى علم العقل." وهكذا فكان دور الشافعي عظيمًا في القيام في تأصيل مناهج علميَّة تدعم منظومة أهل الحديث. والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.

ولا شك عندي مهما قيل في تأويل ذلك أنَّ هذا القول لو سمعه أبو بكر من عمر أو عمر من أبي بكر لما قبله منه، بل لرده عليه ردًا غير جميل وربما يَسْتَتِيبُهُ على ذلك، فالكلمة خطيرة مهما قيل في تأويلها، وكيف يقول مؤمن بالله ذلك وهو يقرأ قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ (آل عمران: ٢٣)، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ الْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾ (الأنعام: ٥٧)، ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ (الأنعام: ٦٢)، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ (يوسف: ٤٠)، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ (يوسف: ٦٧).

وما كان رسول الله ﷺ يقضي أو يحكم أو يتبع أو يعمل إلا بكتاب الله، فقد أخرج الشافعي والبيهقي عن طريق طاووس: أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إني لا أُحِلُّ إلا مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلا أُحَرِّمُ إلا مَا حَرَّمَ اللَّهُ في كتابه". وفي رواية: "لا يُمْسكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ فإني لا أُحِلُّ لهم إلا مَا أَحَلَّ اللهُ وَلا أُحَرِّمُ إلا مَا حَرَّمَ اللهُ."[1]

وقد تبنى هذه التصورات أَئِمَّةٌ وَأَعْلامٌ: روى سعيد بن منصور عن عيسى ابن يونس، عن الأوزاعي، عن مكحول، قال: "القرآن أَحْوَجُ إلى السنَّة من السنَّة إلى القرآن"، وبه عن الأوزاعي قال: "قال يحيى بن أبي كثير: السنَّة قَاضِيَةٌ على الكتاب وليس الكتاب بِقَاضٍ على السنَّة". وقال الفضل بن زياد: "سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل، وسئل عن الحديث الذي روى أنَّ السنَّة قاضية على الكتاب، فقال: ما أَجْسَرُ على هذا أن أَقُولَهُ، ولكني أَقُولُ: إن السنَّة تُفَسِّرُ الكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ"، قال الفضل: "وسمعت أحمد بن حنبل وقيل له: أَتَنْسَخُ السنَّة شيئًا من القرآن؟

---

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. **السنن الكبرى**، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ، ج٧، ص٧٥، حديث رقم: ١٣٨٢٢، وانظر أيضا:
- السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٥٥ وما بعدها.

قال: لا يَنْسَخُ القُرْآنَ إلا القُرْآنُ". قال أبو عمر: "هذا قول الشافعي رحمه الله: إنَّ القرآن لا ينسخه إلا قُرْآنٌ مِثْلُهُ، لقول الله: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ (النحل: ١٠١)، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾(البقرة: ١٠٦) الآية"، وعلى هذا جمهور أصحاب مالك إلا أبا الفرج فإنَّه أضاف إلى مالك قول الكوفيين في ذلك: إنَّ السنَّة تنسخ القرآن بدلالة قوله: "لا وصية لوارث" وقد بَيَّنَّا هذا المعنى في غير موضع من كتبنا، والحمد لله.[1]

وأخرج عن مكحول قال: "القرآن أَحْوَجُ إلى السنَّة مِنَ السنَّة إلى القُرْآنِ" أخرجه سعيد بن منصور وأخرج عن يحيى بن أبي كثير قال: "السنَّة قَاضِيَةٌ على الكتاب وليس الكتاب قاضيًا على السنة" أخرجه الدارمي وسعيد بن منصور قال البيهقي: "ومعنى ذلك أنَّ السنَّة مع الكتاب أقيمت مقام البيان عن الله."[2]

وبقطع النظر عن مكانة هؤلاء الفقهاء والظروف التي نشأت فيها هذه التصورات، فإنَّ هذه الأقوال تدل على أنَّ الأزمة قد وقعت، وأنَّ المصيبة قد حلَّت، وأنَّ النبي الأمي ﷺ لم يعد ذلك الذي قال بأمر الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ...﴾(النمل: ٩١-٩٢)، بل يُشَرِّعُونَ بمرويات عنه مع القرآن، ويَدَّعُونَ أنَّه جاء بالقرآن ومثله معه، يقصدون بذلك المرويَّات التي يتداولونها أو أكثر من ذلك. أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن أحمد بن بشار النيسابوري، بالبصرة، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن مَحْمُوَيْهِ العَسْكَرِيُّ، ثنا سليمان بن عبد الحميد البَهْرَانِيُّ، ثنا على بن عياش، وأبو اليمان، قالا: حدثنا حريز بن عثمان، حدثني عبد الرحمن ابن أبي عوف الجَرَشِيُّ، عن المِقْدَام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ألا إني أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ، أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فَأَحِلُّوهُ،

---

(١) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٠.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، تحقيق: السيد الجميلي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٥م، ص٤٣.

وما وجدتم فيه من حرام فَحَرِّمُوهُ، ألا لا يَحِلُّ لكم لَحْمُ الحِمَارِ الأَهْلِيِّ، ولا كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، ولا لُقَطَةٌ من مال مُعَاهِدٍ، إلا أن يستغني عنها صاحبها."[1]

ب- ذهب جماهيرهم إلى القول بأنَّ السنَّة تنسخ القرآن حتى لو كانت خبر آحاد والقرآن ينسخ السنَّة، فافترضوا بين القرآن المجيد المصدر المنشئ للدين كله والسنَّة المتبعة المؤولة التطبيقيَّة تناقضًا لا يمكن أن يزول إلا بدعوى النسخ متغافلين عما تحمله هذه الدعوى من فكرة خَطِرَةٍ أَبْسَطُ مَعَانِيهَا أنَّ بالإمكان أن يقع التناقض والاختلاف بين الله ورسوله إلى درجة لا يكون بالإمكان الخروج من حالة التناقض هذه إلا بالقول بالنسخ، والإبطال، والإزالة، والرفع، والنقل، وهي معاني النسخ الذي ذكروه، وكأنَّهم بذلك يقرون أن يبطل الله ما جاء به رسوله الذي أذن وأمر بطاعته، ويبطل رسول الله ما جاء الناس به وتلاه عليهم وعلمهم إياه من كتاب الله، وهذا أمر في غاية الغرابة. وتوقف الإمام الشافعي في هذا إدراكا منه لهذا المآل إذ أدرك بثاقب نظره هذا المعنى فرفض القول بإمكان نسخ القرآن للسنَّة أو السنَّة للقرآن جملة وتفصيلاً، وأتى بفكرة حاول أن يجعل منها وسطًا ألا وهي فكرة "العاضد" أي إنَّ القرآن ينسخ القرآن، وما يأتي من السنن التي يشتبه أن تكون ناسخة وتكون معضدة للناسخ القرآني، وكذلك الحال بالنسبة للسنَّة لا ينسخها القرآن، بل يقع عنده النسخ بين سنَّة وسنَّة، ثم يأتي القرآن معضدًا للسنَّة الناسخة.

وهذا القول كله ما كان من الممكن بحال من الأحوال أن يقبل في جيل التلقي وما من شك عندي أنَّ هذا القول لو ظهر في عهد أبي بكر أو عمر أو على أو بلغ أسماع أم المؤمنين عائشة لَمَا سَلِمَ قائلوه من العقوبة والتعزير والرفض والتنديد فضلاً عن أن يقبله رسول الله ﷺ فإنَّ مآل هذا القول أنَّ رسول الله ﷺ قد يأمر

---

(١) السجستاني، **سنن أبي داود**، مرجع سابق، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ج٤، ص٢٠٠، حديث رقم: ٤٦٠٤.

الناس بأمر يخالف ما أُوحِيَ إليه بزيادة أو نقص أو سواهما، ومن ثمّ فكأنَّه بذلك يتجاوز ما أمره الله به من اتباع ما أُوحِيَ إليه تنزه ﷺ من مثل ذلك.

ت- لقد تداول هؤلاء أقوالاً غَثِيثَةً أُخْرَى لِيُسَوِّغُوا بها ما ذهبوا إليه، وتجاهلوا أنَّ القرآن كتاب مَكْنُونٌ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فقال بعضهم: "إنَّ القرآن حَمَّالُ أَوْجُهٍ" وعلى ذلك فإنَّ تلك الوجوه الكثيرة التي يحملها القرآن لا بد لها من دليل يحدد المراد، من بين الدلالات المتعددة، وأنَّه هو الدور الذي أُنِيطَ بالسنَّة لتتحدد بمقتضاه دلالات القرآن، وهذا يُنَافِي كُلَّ ما جاء في القرآن وصفًا له من التيسير والبيان، وكونه آيات مُبَيِّنَاتٍ، وكونه تِبْيَانًا لكل شيء. أمَّا المَكْنُونُ فَإِنَّهُ ذلك الذي يتكشف عبر الزمان من المعاني؛ لكي يكون القرآن المجيد مُسْتَوْعِبًا مُتَجَاوِزًا لكل حاجات الإنسانيَّة في سائر عصورها وفي كل أماكنها؛ ولذلك كان كثير من الصحابة كما ذكر السيوطي وغيره حينما يتلون آية ويجدون فيها ما يتجاوز واقعهم يقولون: "هذا مما لم يأتي تأويله بعد"، وذلك يعني أنَّهم أدركوا وجود المكنون الذي لا يتضح لهم معناه في زمانهم، لعدم وجود ما يتعلق به، ولذلك فهو يتجاوز ليستوعب مشكلات زمان آخر، فكان عليهم ألا يردوا القرآن المجيد مع كل هذه النصوص بهذه التهمة تُهْمَةِ الغُمُوضِ والإجمال وإضاعة المخاطب بين المحتملات الكثيرة، بل ينزهون القرآن عن هذا ويلتزمون بما وصف القرآن به نفسه من البيان والتبيان واليسر والوضوح وما إلى ذلك.

ث- زعم بعضهم أنَّ النصوص القرآنيَّة متناهيَّة والوقائع غير متناهية ومن ثمّ فلا بد من الزيادة في الأدلة؛ لسد ما توهموه فراغًا تشريعيًا غافلين عن أنَّ الله لا ينسى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ (مريم: ٦٤) وغافلين أو متغافلين عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ (العنكبوت: ٥١)، وإذا كان القرآن تبيانًا

لكل شيء وما فرط الله فيه من شيء فإنَّ ذلك يعني أنَّ في القرآن كليَّات يمكن أن يُدْرِجَ المُجْتَهِدُ تَحْتَهَا بَلايِينَ الجزئيَّات، وأنَّ في القرآن عمومات يمكن أن تستوعب سائر القضايا الخاصة التي تَسْتَجِدُّ، ومن ثمّ فإنَّ القرآن بإطلاقه وكليَّاته وعموماته قادر على استيعاب جزئيَّات الحياة الإنسانيَّة كاملة: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ (الفرقان: ٣٣) وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم في كل شأن من شؤون الحياة، وأنَّ القرآن المجيد له لسانه الخاص وأساليبه التي لا تخفى، ولكن أصاب هذه الأمَّة ما أصاب أمم قبلها من شيء من الانحراف في فقه التدين، والميل إلى البدعة والتزيد؛ مما جعلهم يذهبون هذه المذاهب، وبعد أن قللوا من شأن القرآن انتصارًا للمرويَّات بزعمهم فقد هجروا القرآن وأهملوا المرويَّات، وشغلوا أنفسهم بما ابتكروه من قواعد سموها أصول فقه وفقهًا وتفسيرًا وتأويلا، وتناولوا القرآن بتفسيرات لا يحتملها نصه وخطابه، وتساهلوا في الرواية حتى تجاوزوا منهج الشيخين، وقُرَّاء الصحابة، وقادة جيل التلقي الذين لم يكونوا يقبلون الراوي الفرد وهو من الصحابة إلا إذا انضم إليه راو آخر، واستمسكوا بذلك إلى ما بعد سنة أربعين للهجرة. وكان علي ﷺ إذا عجز الراوي الفرد من الصحابة عن الإتيان براو آخر يشهد له بصحة ما رواه يطالبه باليمين، فتعامل قَادَةُ جِيلِ التَّلَقِّي مع الرواية على أنَّها شهادة، وتَشَدَّدُوا في قبولها؛ لأنَّ ما تؤدي الرواية إليه أَخْطَرُ بكثير مما تؤدي إليه الشهادة، لكنَّ المتأخرين قد تساهلوا في ذلك كله وتجاهلوه، وقد تفرَّقت كَلِمَتُهُمْ وَتَشَعَّبَتْ مَذَاهِبُهُمْ؛ ليبحث كُلٌّ منهم عما يؤيد مَقَالَتَهُ ويُعَزِّزُ مَذْهَبَهُ وينتصر به إلى فِرْقَتِهِ، فشاع الوضع في المرويات. ومن المعروف أنَّ المرويَّات التي تم جمعها بأمر عمر بن عبد العزيز حينما انتشرت بين الناس لم يكن هناك إسناد ولا اهتمام بالرواة، ومن المعروف أنَّهم قد جمعوا كل ما نسب إلى رسول الله ﷺ وأضافوا إليه ما نسب إلى الصحابة والتابعين.

١- التناقض بين القول بتأخر السنَّة عن القرآن في الرتبة وتقديمهم السنَّة على القرآن عند استنباط الأحكام

ولما ذهب هذا الجيل إلى القول بتأخر رتبة السنَّة عن الكتاب، وعدّوا ذلك حَلاً لإشكالية العلاقة، لم يكن ذلك إلا ترسيخًا للمشكلة وإبرازًا لها بطريقة أخرى، فذلك لا يُبْرِزُ العَلاقَةَ التي لا تنفصم بين الكتاب واتباع سيدنا رسول الله ﷺ له في هديه وَسِيرَتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِه. وحينما أرادوا البَرْهَنَةَ على استقلال السنَّة عن الكتاب، لم يذكروا لنا إلا ثَلاثَةَ قضايا شَمِلَهَا القُرْآنُ بكليَّاته؛ وهي: قضية الجمع بين المرأة وعمتها، وتحريم أكل لحوم الحمر الأهليَّة، وتحريم أكل كل ذي ناب من الطيور. وحتى لو تنازلنا وسلمنا باستقلال السنَّة عن الكتاب في التشريع، وهو أمر مُخْتَلَفٌ فيه بينهم وليس بِمُسَلَّم بإطلاق، وهو غَيْرُ كَافٍ للقول بأنَّ السنَّة دليل مُسْتَقِلٌّ مُنْشِئٌ للأحكام يعدّ متأخِّرًا رتبةً عن الكتاب الكريم، ثم وقع التناقض بذهاب بعض أولئك الفقهاء إلى تقديم خبر الآحاد على ظاهر القرآن، وخصصوا القرآن بخبر الواحد، وقيدوا مُطْلَقَهُ وَبَيَّنُوا مُجْمَلَهُ -على حد تعبيرهم- ومن ثمّ لم يعد لهذا القول أو لهذه القاعدة من كبير أثر في تحديد العلاقة.(١)

ومن لاحظ ما تقدم يستطيع أن يدرك معنا عُمْقَ الهُوَّةِ أو الإشكاليَّة التي سقطنا فيها نَتِيجَةَ لتلك العوامل كُلِّهَا بحيث أُصِيبَتْ رُؤْيَتُنَا لمصادرنا التكوينيَّة بكل ذلك الغَبَشِ وفي ذلك الوقت المبكر، ولولا لُطْفُ الله -تبارك وتعالى- لانقطعت صلتنا بمصادر التكوين كما ضاعت كتب الأمم الأخرى أمام هجر القرآن بدعوى الانشغال بالمرويَّات، ثم هجر المرويَّات بدعوى الانشغال بالأصولين (أصول الكلام، وأصول الفقه)، والفقه، والتفسير، ثم تحويل ذلك كله إلى مدونات في الحديث، والفقه، والأصول جرى تناقلها من جيل لآخر.

---

(١) راجع المسألة الثانية التي عقدها الشاطبي في موافقاته حول تأخر رتبة السنَّة عن الكتاب الكريم وذلك في مبحث السنَّة من كتاب الأدلة الشرعيَّة.

٢- ظهور منهجيَّة الإسناد

ظهور الإسناد بوصفه منهجا لإزالة الشك عن المرويَّات بدأ بعد سنة (١٤٠هـ) وحدد جمهرتهم نهاية القرن الثاني الهجري بداية للعمل بمنهج الإسناد، وذلك يعني أنَّ المرويَّات التي جمعت، والرواة الذين رووا حتى سنة (١٤٠هـ) لَمْ تَجْرِ لهم عمليَّاتُ فَحْصٍ وجرح وتعديل. وكان الناس -في تلك المرحلة- إذا نقدوا ربما ينقدون المتون فقط نقدًا بسيطًا يعتمد على أن لا يكون المتن مخالفًا لمتن آخر في الموضوع؛ أخرجه ثقات أو عدد أكبر من العدد الذي روى متنًا آخر. وحينما بدأ المحدثون يُسْنِدُونَ كان قُصَارَى جَهْدِ المُحَدِّثِ أن يُسْنِدَ إلى شخص يعرفه لَقِيَهُ أو قرأ عليه أو سمع منه، ثم يترك لذلك الشخص مُهِمَّةَ تَزْكِيَةِ مَنْ رَوَى عنه وهكذا.

لقد كان الإسناد عند أهله طَرِيقَةً مُبْتَكَرَةً لإزالة الشك الذي يمكن أن يحيط بنسبة الأخبار إلى رسول الله ﷺ. أمَّا القرآن المجيد فلم يكن الناس فيه بحاجة إلى إسناد؛ لأنَّ القرآن يعتمد في حُجِّيَّتِهِ على نَظْمِهِ وأسلوبه، وتأثيره، وتحديه، وإعجازه، واتصاله بفطرة الناس، وانبهار الناس به، فهو ليس بحاجة إلى ما يسنده فالله -تبارك وتعالى- يذكر بصيغة أقرب إلى الاستغراب من هؤلاء الذين لا يتأثرون بالقرآن المجيد فيقول: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ (المرسلات: ٥٠)؛ إذ لا حديث قد فُصِّل على علم الله ولا كتاب قد تنزل بعلمه واشتمل على كل تلك الآيات البَيِّنَاتِ المُبَيِّنَاتِ بالحق نزل وبالصدق جاء ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ ﴾ (الجاثية: ٦-٨).

فإذًا المنطلق مع القرآن مُنْطَلَقُ إيمان أو عدم إيمان، أمَّا الحديث فلأنَّه ينطلق الناس في النظر إليه من منطلق الشك في النسبة إلى رسول الله ﷺ فهو بحاجة إلى ما يُسْنِدُهُ وَيُقَوِّيهِ، ويدفع الشك عن نسبته ويوجد قدرًا من الثقة به قد

تبلغ غَلَبَةُ الظن بصدقه في أحسن الأحوال؛ لأنَّ الخبر قبل أن تتأكد نسبته إلى رسول الله ﷺ ويغلب على الظن أنَّه قاله أو فعله يبقى محتملاً للصدق والكذب، والإسناد -كما ذكرنا- الوسائط التي لا بد منها لبلوغ غلبة الظن فيه وما أصعبها من وسائط، فلم يكن أحد من هؤلاء يهتم بغير الراوي الأول، وكأنَّهم يعتمد بعضهم على بعض في تزكية رجالهم ورواتهم. ومن هنا برزت تساهلات في الرواية بعد القرن الثاني منها توثيق الرواة بالسبر؛ أي إن تسبر مرويَّات راو معين، فإن وجد أنَّها صحيحة في وقت ما حُكم على الراوي بأنَّه ثقة، فإذا جاء بعد ذلك بروايات أخرى قد تكون موضوعة أو معلولة فقد يقبلها الموثق بناء على ما سبر من أحاديث الرجل أو أحاديث الراوي.[1]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أشار بعضهم إلى أنَّ الناس بدأوا يُسْنِدُونَ مَرْوِيَّاتِهِمْ أو بعضها بعد الفتنة. والفتنة قد اختلف في تفسيرها أَهِيَ فِتْنَةُ استشهاد سيدنا عثمان أو هي فتنة الانشغال بالأحاديث أو فتنة استباحة المدينة، أو فتنة خلق القرآن أو فتنة الإرجاء؛ وقد كثرت الفتن وإن بدأت بكسر الباب بين الأمَّة وبينها باغتيال سيدنا عمر رضي الله عنه. فقد روى السيد الإمام أبو طالب في أماليه، والحافظ المحدِّث أبو عيسى الترمذي في جامعه من حديث الحارث بن عبد الله الهمذاني صاحب علي قال: "مررت في المسجد، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على علي فأخبرته فقال: أَوَ قَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلتُ: نعم. قال: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: ألا إنَّها ستكون فِتْنَةٌ؛ أي فتنة الحديث "لماذا فسرها بذلك فلم يكن من العرف السائد -آنذاك- أن يعبر عما قاله رسول الله بالأحاديث"، قُلتُ: فَمَا المَخْرِجُ منها يا رسول الله؟ قال: كِتَابُ الله فيه نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ ما بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ. هو الفصل ليس بِالهَزْلِ، مَنْ تركه من جَبَّارٍ قَصَمَهُ الله، وَمَنِ ابْتَغَى الهُدَى في غيره أضله الله، وهو حَبْلُ الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الالسنَّة ولا

---

(١) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى العتيمي اليماني. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: دار المعارف، ١٣٨٦ه، ج٢، ص٦٦-٦٧.

يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه. هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: إنا سمعنا قرآنًا عجبًا يهدي إلى الرشد، فآمنا به. من قال به صدق، ومن عمل به أُجِرَ، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدِيَ إلى صراط مستقيم."[1] انتهى هذا الحديث الجليل. وقد رواه السيد الإمام أبو طالب في أماليه بسند آخر من حديث معاذ بن جبل ﵁ عن رسول الله ﷺ بنحوه.[2] ورواه أبو السعادات ابن الأثير في جامع الأصول من طريق ثالثة، من حديث عمر ابن الخطاب ﵁.[3] قال: ولم يزل العلماء يتداولونه، فهو مع شُهْرَتِهِ في شَرْطِ أهل الحديث مُتَلَقَّى بالقبول عند علماء الأصول، فصار صحيح المعنى في مقتضى الإجماع والمنقول والمعقول. أو فتنة خلق القرآن أو فتنة الإرجاء.

وهكذا وجدنا أنفسنا في مرحلة من المراحل بين مجموعة هائلة من المرويَّات والأخبار والآثار. يقول الخطيب البغدادي ناقدًا لأهل الحديث في زمانه، وَمَعْلُوم أنَّه قد توفي سنة (٤٦٣هـ). وَيَعُدُّهُ عُلَمَاءُ الحَدِيثِ آخِرَ المُتَقَدِّمِينَ من أهل الحديث

---

(١) الترمذي، **الجامع الصحيح "سنن الترمذي"**، مرجع سابق، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، ج٥، ص١٧٢، حديث رقم: ٢٩٠٦، وقد استدل به صاحب "إيثار الحق... " في كتابه "**ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**" انظر:

- ابن الوزير، أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني. **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان،** بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص١٥.

(٢) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ، ج٧، ص٣٤٢، حديث رقم: ١١٦٦٤.

(٣) ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. **جامع الأصول في أحاديث الرسول،** تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار الحلواني، ١٩٧٢م، ج٨، ص٤٦٣، حديث رقم: ٦٢٣٢، لكنَّه ورد فيه عن عبد الله بن عمر ﵄ وقال المحقق السيد عبد القادر الأرناؤوط معلقًا: "كذا في الأصل -أي: عن عبد الله بن عمر- وفي المطبوع: عمر بن الخطاب" ولم يرجح. وفيه اختلاف يسير عن رواية الإمام أبي طالب والترمذي؛ إذ جاء في هذه الرواية قول ابن عمر: "... نزل جبريل ﵇ على عهد رسول الله ﷺ فأخبره: أنَّها ستكون فتن، قال -أي: رسول الله لجبريل-: فما المخرج منها يا جبريل؟ قال: كتاب الله..." إلخ. وقد أخرجه رزين وذكره ابن كثير في فضائل القرآن بمعناه عقب حديث الحارث من حديث عبد الله بن مسعود، وقال -أي: ابن كثير-: رواه أبو عبيد القاسم ابن سلام في كتابه "فضائل القرآن" وقال: هذا غريب من هذا الوجه."

أَوْ أَوَّلَ المُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ: "... وقد استفرغت طَائِفَةٌ من أهل زماننا وُسْعَهَا في كُتُبِ الأحاديث والمُثَابَرَةِ على جمعها من غير أن يسلكوا مَسْلَكَ المُتَقَدِّمِينَ، ويَنْظُرُوا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي وتمييز سبيل المَرْذُولِ والمُرْضِي، واستنباط السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قَنَعُوا من الحديث باسمه واقتصروا على كَتْبِهِ في الصحف ورسمه، فَهُمْ أَغْمَارٌ وحملة أسفار قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلد البعيدة، وَهَانَ عليهم الدَّأْبُ والكَلالُ، واسْتَوْطَؤُا مَرْكِبَ الحِلِّ وَالارْتِحَالِ، وبذلوا الأَنْفُسَ والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال... طلبًا لما علا من الإسناد لا يريدون شيئًا سواه ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويرون عمن لا يعرفون صحة حديثه ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميِّز بين المسند والمرسل والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله المذموم في مذهبه، وعن المُبْتَدع في دينه المَقْطُوع بِفَسَادِ اعْتِقَادِهِ، وَيَرَوْنَ ذلك جائزًا والعمل بروايته واجبًا إذا كان السماع ثابتًا والإسناد متقدمًا عاليًا... واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابْتَاعَهَا كُوفِيٌّ مَؤُونَةَ جمعها من غير سماع لها ولا معرفة بحال ناقلها، إنَّ حفظ شيئًا خَلَطَ الغَثَّ بالسمين وَأَلحَقَ الصحيح بالسَّقِيمِ، وإن قلب عليه إسناد خبر أو سؤال عن علة تتعلق بأثر تحيَّر واختلط وعبث بلحيته وامتخط تَوْرِيَةً عن مَسْتُورٍ جَهَالَتُهُ فهو كالحمار في طَحُونَتِهِ..."[١]

كان الخطيب -رحمه الله- يحاول أن ينتصف لأهل الحديث، وينقد بعضهم، ويبيِّن شيئًا من أسباب اجتراء الناقدين من أهل الرأي لهم، لكنَّه يصور لنا الأزمة في محيط الفريقين فريق الرأي وفريق الحديث.

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، في المقدمة.

رابعاً: أجيال التقليد

ولما استقرت المذاهب الفقهيَّة في العهد الرابع من عهود الفقه، وركدت حالة الاجتهاد المطلق، وعكف المقلدون على مذاهب الأئمة، والكتابة في مناقبهم، والعمل على ضم الناس إليهم، كُلٌّ إلى مَذْهَبِهِ وإمامه. وجعل بعضهم أقوال أولئك الأئمة مثل نصوص الشارع يدخلها التعارض والترجيح والنسخ وما إليها. وهكذا كانت البداية بأن انشغل كثيرون بالسنن عن القرآن المجيد بِحُجَّةِ اشتمالها عليه وارتباطها به، ثم جعلوا من السنن شواهد لأقوال أئمة الفقه، وانتهوا للانشغال بفقه الأئمة عن السنن، وصاروا يتداولون أقوال الأئمة، ويفرعون عليها حتى بدا وكأنَّ الشريعة هي أقوال هؤلاء الأئمة، بحيث سوغ الكَرْخِيُّ الحنفي لنفسه في أصوله أن يقول: "الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنَّها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق!!"[1] مهما يقال في تأويل ذلك أو التخفيف منه فإنَّه قول جريء يدل على أنَّ التعصُّب للمذاهب قد بلغ مستوى مَرَضِيًّا بحيث صار الأصل تابعًا للفرع، بل محكومًا به. وحين توقف الاجتهاد في الفقه أو الأصول، أو فترت الهمم ورَكَدَتْ عن متابعته في ذات المستوى الذي كان عليه في القرن الثاني، فَتَرَتْ هِمَمُ المحدثين أيضًا عن مواصلة المسيرة، فإذا بمنهجيَّة الإسناد بالرغم مما يمكن أن يقال عنها تتوقف، ويصح الاعتماد على منهج الكتب ورواية الكتب بالوَجَادَةِ أو بالإجازة، وأحيانًا بالقراءة على الشيخ إلى غير ذلك.

ولا ننسى دور العوامل السياسيَّة التي كانت وراء تضخم التراث الروائي؛ فمما لا يمكن إنكاره أنَّ هناك أحاديث قد تم وضعها في إطار الصراعات السياسيَّة، والتنازع على الشرعيَّة؛ ومنها الصراعات الشعوبيَّة بين العرب وغيرهم، فتلك أمور أخذت ما أخذته من جهود المَعْنِيِّينَ في الصراع، وتعزيز المواقف بالمرويَّات

---

(١) البزدوي، علي بن محمد. **أصول البزدوي "كنز الوصول الى معرفة الأصول"**، ويليه أصول الكرخي، كراتشي: مطبعة جاويد برس، (د. ت.)، ص٣٧٣.

والأخبار؛ إذ إنَّ من غير الممكن أن تجد مِثْلُ تلك النزاعات في القرآن الكريم ما يعززها أو يسندها فلجأت إلى المرويَّات والأخبار يضعها بعضهم، ويروجها آخرون في فضائل المدن أو القبائل أو الشعوب أو أئمة أو علماء، وكتلك التي وضعت في الإمام الشافعي، والإمام أبي حنيفة، وفي الخوارج، وفي القدريَّة ومن إليهم، وهذا جانب كان وما يزال من الجوانب المؤثرة في عمليَّات الترويج لأخبار ومرويَّات، ورواة وفقهاء مُعَيَّنِينَ، ومذاهب وفِرَقٍ، وهو جانب يستحق التفاتًا حسنًا من النقاد لتمييز تلك الروايَّات، ومعرفة صحيحها من سقيمها، وتنبيه الناس إلى ما فيها. والناظر في أصول الفقه والتطورات التي مرت الأدلة بها يستطيع أن يتبيَّن آثار الصراع السياسيّ في عمليَّات الوضع، وتبني أو رفض كثير من المرويَّات.

لا فضل للرواية على القرآن الكريم:

إنَّ القرآن المجيد ميَّزه الله -تبارك وتعالى- في نَظْمِهِ وأُسْلُوبِه، ووَحْدَتِهِ البِنَائِيَّةِ، وعاداته ولسانه، وما اشتمل عليه، وتفصيله على علمه -سبحانه-، وتيسيره للذكر وتأثيره، وتحدى الإنس والجن أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا مع توافر الدواعي، وكثير الدوافع، ومضِّ التحدي، ونزهه -جلَّ شأنه- عن الريب والاختلاف والتناقض في أي مستوى من المستويات، فهو قطعيّ في ثبوت كل كلمة من كلماته، فكما أحكم الله -سبحانه- مَوَاقِعَ النجوم أَحْكَمَ آيَاتِ القُرْآنِ المَجِيدِ، فهو: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾ (هود: ١). وصحته لم تكن مَنُوطَةً بِرِوَايَةِ أَحَدٍ ولا تأثير لها فيه، ولم يتوقف وما ينبغي له أن يتوقف على الرواية أيًّا كان مستواها، وَالقَطْعُ به قَائِمٌ على أنَّه كلام الله -تعالى- لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقد شرف الله -عز وجلّ- نبيَّه ﷺ بتلقيه عن جبريل، وأمره بتلاوته على الناس، وجعل القلوب تَهْفُو إلى حفظه وتلاوته وترتيله، وتعليمه وتداوله في الصدور وفي السطور.

كما أمر الله -سبحانه- أبا الأنبياء إبراهيم عليه السلام بعد الفراغ من بناء أول بيت وُضِعَ للناس أن يؤذِّن في الناس بالحجِّ ليأتي الناس إليه من كل فَجٍّ عَمِيقٍ، وما

يبلغ صوت رجل من مثل إبراهيم؛ ولكنَّها إرادة الله -تعالى-: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ (الحج: ٢٧)، فالله -تعالى- غني عن العالمين، وقد أوصل نداء إبراهيم إلى كل زاوية من زوايا الأرض، وإلى كل ركن من أركانها، وكذلك القرآن الكريم أمر رسول الله ﷺ بتلاوته على الناس، والله -تبارك وتعالى- تولى جمعه وقرآنه، وبيانه، وإيصاله إلى الناس، وجعل القلوب والدواعي والدوافع تهفو إلى تلاوته، والاستماع إليه، وحفظه، ومعرفة معانيه؛ لأنَّه كلامه ونداؤه وخطابه -جلَّ شأنه- وهم المفتقرون إليه، فالقرآن العظيم كلام الله -تعالى- لا يخضع وصوله إلى الناس إلى رواية البشر، بل إلى خلق الدوافع لدى البشر لمعرفته.

لكنَّ بعض أهل الحديث أرادوا أن يرفعوا من شأن الرواية، ويعززوا من منهاجها فأكدوا على أنَّ القرآن أيضًا مَرْوِيٌّ؛ ليمرروا من خلال ذلك ما عرف فيما بعد بالقراءات وعلم القراءات؛ لأنَّها في الحقيقة هي التي يُمكن أن تعتمد على الرواية وتتوقف عليها. على أنَّ لنا من القراءات هذه موقفًا نَعُدُّ فيه رسالة خاصة مَفَادُهَا أنَّ هذه القراءات أَذِنَ رَسُولُ الله ﷺ ببعضها لأولئك الذين لم تكن أَلسِنَتُهُمْ لَيِّنَةً طَرِيَّةً بالقرآن المجيد كأولئك الذين لا يستطيعون نُطْقَ الضَّادِ فيستبدلونها (زاياً أو سيناً)، أو لا ينطقون الحاء، فيستبدلونها عيناً أو هاءً)، إلى غير ذلك مما ورد وكان المفروض أنَّ هذه الرخصة النبويَّة تنتهي بوفاة رسول الله ﷺ بعد العَرْضَتَيْنِ الأخيرتين اللتين سبقتا وفاته ﷺ بأيام، وتتأكد عمليَّة وجوب التوقف عن الأخذ بهذه الرُّخْصَةِ بعد أن جمع عثمان ﵁ القرآن في المصحف الإمام، ونال إجماع الأمَّة كلها، ولم يرد أي شيء عن أن سيدنا عثمان والذين تعاونوا معه في جمع القرآن ذكروا لنا أيَّة كلمة من كلماته قرأت بعدة قراءات، فالعودة لهذه الرخصة بعد وفاة رسول الله ﷺ وبعد إجماع الأمَّة على المصحف الإمام، واعتماد الأمَّة له أمر في غاية الغرابة، ما كان ينبغي له أن يحدث، لكنَّ هناك من عزز الأمر ببعض أحاديث ومرويَّات هي الأخرى تحتاج إلى مراجعة في أسانيدها ومتونها، ومنها حديث الأحرف السبعة.

ونحن نؤكد أنَّ كتاب الله -تبارك وتعالى- في غِنىً عن الثبوت بالرواية، ونُنَزِّهُهُ عن تلك القراءات الشَّاذَّةِ وَغَيْرِ الشَّاذَّةِ التي نُسِبَتْ إليه. وقد توصلنا بفضل الله تعالى إلى مثل ما توصلنا إليه في موقف القرآن الكريم من النسخ بشكل ينفي خضوعه لهذه التهمة؛ تُهْمَةِ النَّسْخِ من القرآن المجيد نَفْسِهِ، ولعلَّ الله يوفقنا لنشر ما توصلنا إليه في هذا الموضوع الخطير من مراجعاتنا للتراث في وقت قريب، فَالقُرْآنُ قَطْعِيُّ الثُّبُوتِ في كُلِّ كلمة وحرف وَرَدَ فيه، ولا يعتمد في ثبوته إلا على الله -تبارك وتعالى- الذي أمر رسوله ﷺ أن لا يعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليه وحيه رغبة في حفظه وخوفًا منه -صلوات الله وسلامه عليه- من تَفَلُّتِ شَيْءٍ منه فقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ (طه: ١١٤)، وقال -جل شأنه-: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ (القيامة: ١٦-١٩).

فكل ما يتعلق بالقرآن شأن إلهي، ولو اعتمد القرآن على الرواية مثل اعتماد المرويَّات والأخبار لما أمكن أن يتحدى الله به الإنس والجن ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ (الإسراء: ٨٨)، فالقرآن المجيد فوق الرواية، وفوق المناهج البشريَّة في حفظ النصوص، ومن الخطأ إخضاعه لمثل ما يخضع له أي خطاب آخر؛ ولذلك فإنَّ من المستهجن أن يقول بعضهم بأنَّ البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله؛ إذ إنَّ البخاري يمكن أن يفاضل بينه وبين ما يماثله مثل صحيح مسلم فيقال البخاري أصح من مسلم أو من مسند أحمد أو من غيرهما أو من موطأ مالك، لكن أن تكون المفاضلة مع كتاب الله فهو أمر فيه جُرْأَةٌ على القرآن المجيد ما كان يُتَوَقَّعُ من ذي علم أن يَقَعَ بمثله، فَكِتَابُ الله لا نَظِيرَ له وَلا مَثِيلَ له، ولا يُسَامِتُهُ أو يُوَازِيهِ أو يُقَارِبُهُ أو يُقَارِنُ بِهِ أو يُقَاسُ إليه شَيْءٌ أو كتاب، وهو صدق كله، وحق كله، وقطعي كله، وثابت كله.

ولكنَّ تحول أهل الحديث إلى حزب بكل ما تعني الكلمة من معان يواجه حزب أهل الرأي أيضًا بكل ما تحمل الكلمة من معان، وطرح قضيَّة العلاقة الوثيقة بين كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ في ظل التجاذب بينهما حَوَّلَهَا لساحة معركة يَتَرَاشَقُ الحِزْبَانِ، فَتَبَنَّى حِزْبُ أهل الحديث مَرْوِيَّاتٍ تحتاج إلى مراجعة دقيقة في أسانيدها ومتونها، لتؤكد أنَّ عَرْضَ الحَدِيثِ على كِتَابِ الله مَطْلَبُ الزنادقة والمنافقين والفُسَّاقِ ومن إليهم، وليس مطلب أولئك المؤمنين الذين يريدون أن يصدِّق القرآن الكريم ويهيمن على كل ما ينسب إلى دين الله -جلَّ شأنه-.

وهكذا شاء الجدال والسِّجَالُ فَوُضِعَتِ الفَوَارِقُ بين كتاب الله وتأويله وتفعيله في سنَّة رسول الله ﷺ بعد أن كان في جيل التلقي يسيران جنبًا إلى جنب في إطار تكاملي كأي تكامل يجري بين ما عرفته البشريَّة بالنظريَّة والتطبيق. من هنا فإنَّنا نتمنىّ على الأمَّة وَنَأْمُلُ في أهل الحديث، وأهل الرأي وقد زالت أَسْبَابُ الانقسام؛ فلم يَعُدْ لدينا أَهْلُ حَدِيثٍ يُسْنِدُونَ في زماننا هذا، بل هُمْ مُقَلِّدُونَ تقليدًا كاملاً في التوثيق والتضعيف، وألفاظ التصحيح، والتضعيف، وألفاظ الجرح والتعديل، فَهُمْ لا يختلفون عن مُقَلِّدَةِ المذاهب ولكن هذه مذاهب في الأسانيد والمتون أو مَذَاهِبُ في الدراية والرواية، وتلك مَذَاهِبُ في الأصول والفقه، كما لم يَعُدْ هُنَاكَ أَهْلُ رأي يرفضون بعض الأحاديث.

خاتمة

نتمنّى على أُمَّتِنَا أن تَسْتَعِيدَ العَلاقَةَ التي كانت في جيل التلقي إلى سابق عهدها في زمن رسول الله ﷺ فَالكِتَابُ يُتْلَى وَيُعَلَّمُ، وَتُزَكَّى الأُمَّةُ به، والمَرْوِيَّاتُ الصحيحة الثابتة التي لها أُصُولٌ في الكتاب تكون تأويلاً لآيات الكتاب في الواقع، وتفعيلاً لها وتطبيقًا عمليًا فيها، ومنهاجًا للتأسي برسول الله ﷺ في اتباع القرآن، وبذلك تجتمع كلمة الأمَّة مرة أخرى كما كانت مجتمعة في جيل التلقي على كتاب الله وعلى هَدْيِ رسول الله ﷺ وتزول تلك الصراعات، وتخرج

السنن والمرويَّات من دائرة تراجم الطوائف والفرق والمذاهب والأحزاب بها على دائرة التفعيل والتطبيق العمليّ لكليَّات الكتاب وقواعده وما أنزل الله فيه، فتكون السنَّة مَنْهَجَ الاتباع والتأويل والتفعيل لا تزيد على القرآن ولا تنقص منه ولا تَنْسَخُهُ ولا تخصصه ولا تنسب إليه إبهامًا أو إجمالاً، بل تتضافر معه، فَالقُرْآنُ يأمر وينهى ويحكم وَيُنْشِئُ وَيَكْشِفُ، والسنَّة تشكِّل منهج العمل بآيات الكتاب، ومنهج الاتباع، ومنهج التَّأَسِّي برسول الله ﷺ في ذلك الاتباع والتطبيق، فتشرق الأرض -آنذاك- بنور ربها، وتعلو كلمة الكتاب وهدي رسول الله ﷺ من جديد.

الفصل الخامس:

السياق التاريخي لتدوين السنَّة الأحاديث

مقدمة

إِنَّ فَهْمَ السياق التاريخي الذي جرت فيه عمليَّة تدوين السنَّة (الأحاديث) يُعِينُنَا على فهم كثير من العلل البِنْيَوِيَّةِ التي يعاني منها تُرَاثُنَا الروائي، وانعكاس ذلك على صياغة عقلية المسلم.

العرب أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لم يَسْبِقْ لها أن عرفت نبيًا رسولاً منها قبل محمد ابن عبد الله ﷺ، وعاش ﷺ فيهم ثلاثة وعشرين عامًا، يتنزل الوحي عليه، فيعيش كل من حوله في أجواء نفسيَّة وعقليَّة عالية؛ إذ يشاهد آثار الوحي، ويقرأ آياته، ويحس بكل جوانحه وجوارحه بأنوار الوحي من حوله وهو يهبط ويرتفع طيلة الأعوام الطويلة، وذلك الإِلفِ والعادة تَحَوَّلا إلى ما يشبه المُسَلَّمَةَ، ولذلك فإنَّ اضطراب رجل مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحيث ينفي وفاة النبي ﷺ، ويبادر إلى القول بأنَّه غاب غياب موسى، أو ارتفع ارتفاع عيسى، لأنَّ أولئك الرسل سلفه وأصله الذي يقاس عليه. فبالرغم من الإيمان العميق بِبَشَرِيَّتِهِ ﷺ ولكن لم يكن سهلاً على أحد أن يصدق بسهولة وفاته ﷺ، خاصَّة وقد خالط حُبُّه ﷺ القُلُوبَ وَالمَشَاعِرَ والنُّفُوسَ، وكان حُبُّهُ أَهَمَّ مظهر من مظاهر الإيمان، وأهم آليَّةً من آليَّات التَّأَسِّي والاتِّبَاع فلا غَرَابَةَ أن تجد ذلك الإنكار لوفاته يتحول إلى دافع يقود إلى تكوين طوائف ثلاثة:

فالطائفة الأولى: وَهُمْ السِّيَاسِيُّونَ الَّذِينَ حاولوا أن يُعَبِّرُوا عن تَشَبُّثِهِمْ في حُبِّهِمْ له ﷺ بأن تقوم خِلافَةٌ له على مِنْهَاجِ نُبُوَّتِهِ، تتمثَّل خُطَى النبوَّة في كل تصرُّف وحركة وَسَكَنَة، ومن ثمّ فإنَّها بذلك تجسد سيرته وسياساته وسنَّته، لتشعر نفسها وتُشْعِرَ الآخرين بأنَّه ﷺ موجود بينهم لم يَغِبْ، وإذا غاب شخصه عن الأنظار فإنَّه لم يَغِبْ عن العقول والقلوب والألسنَّة والمجتمع

والسياسات. ولعل خير مثال على ذلك ما فعله أبو بكر الصديق ﵁ عندما واجه فوضى الردة التي حدثت عقب وفاة النبي ﷺ بحسم وقوة لم تعهد منه من قبل بهذه الصورة؛ ليقطع الطريق على من يريد التفرقة بين فترة ما قبل وفاة النبي ﷺ وما بعدها من حيث طريقته في تنظيم المجتمع كله، وسياساته الداخليَّة والخارجيَّة، وأمضى الصديق كل ما فعله النبي ﷺ أو أوصى به، وكأنَّ شيئًا لم يكن.

وفريق آخر من السياسيين لم يقتصروا على ذلك فحسب؛ بل ضموا إليه ضرورة انتقال سلطاته إلى الأئمة من آل بيته ومن ثمّ يكون الحضور النبويّ في حياة الأمَّة أَكْثَرَ تَجَسُّدًا.

أمَّا الطائفة الثانية: فهم أولئك المُتَصَوِّفَةُ والزُّهَّادُ الذين رأوا أن تستمر النبوَّة في شَكْلِ وِلايَةٍ، فَالوَلِيُّ خَلِيفَةُ النبي ﷺ والوَلايَةُ شكل آخَرُ للنبوة، وتحلُّ الكرامة محملَّ المعجزة، ويكون لِلزُّهْدِ مَصْدَرَانِ: الكتاب الكريم الذي لم يترك في طريق الروح وبنائها سبيلاً إلا أوضحه، فَزَهَّدَ في الحلال وَمَنَعَ الحرام. وجاءت الحياة والممارسة النبويَّة؛ لتقديم السبيل العمليّ لكيفيَّة ممارسة الزهد والتصوف، وهؤلاء الزهاد كما كانوا يلقبون في القرن الأول والثاني للهجرة مقابل نظام القراء تَشَبَّثُوا بكثير من الممارسات النَّبَوِيَّةِ، وتَدَاوَلُوا مجموعة كبيرة من الأحاديث وعدّوا الحياة النبويَّة أقوى وأوضح في بيان طريق الزهد من القرآن. ولقد حاولوا من خلال حبهم لرسول الله ﷺ أن يجعلوه مجسدًا بينهم لا يفارق حَلقَاتِهِمْ، فَتَغَنَّوْا به في أشعارهم وفي نثرهم، وعبَّروا عن أحاسيسهم ومشاعرهم بأساليب مختلفة، وسَوَّغُوا لأنفسهم أن يضعوا على لسانه ﷺ دون تردد ما يرونه مُحَقِّقًا لأهدافهم وقد ينسبون له أقوالاً لا إسناد لها بِحُجَّةِ مُكَاشَفَتِهِ ﷺ لهم، وفسروا آيات من القرآن بما ينسجم وتصوراتهم فإذا قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ (الشعراء: ٢١٨-٢١٩) قالوا: نعم،

إنَّ الحقيقة المحمديَّة بيننا وتتقلب في حَلقَاتِ ذِكْرِنَا وبعض هؤلاء الزهاد ربما عدّوا الحقيقة المحمديَّة مما ينقل، وقد تَحِلُّ الحَقِيقَةُ المُحَمَّدِيَّةُ في بعضهم عند بلوغهم درجة الفناء في حبه ﷺ، وقد يتكلم الكلام وينسبه إليه على أساس اتحاده بـ"الحقيقة المُحَمَّدِيَّةِ"، فوضعوا من الأحاديث شيئاً كثيراً مضافًا إلى تلك الأحاديث التي صحت عنه عند أهل الحديث.

لقد صوروه ﷺ بالإنسان الكامل أو النموذج الأعلى للطبيعة الإنسانيَّة المتفوق على نموذج الطبيعة الناريَّة إبليس، ونموذج الطبيعة الملائكيَّة جبريل، وأخذوا يفسرون حياة الصحابة ﭫ بطريقتهم، فالشيخان من بعده شيخا الزهاد. والقراء وأهل الصُّفَّةِ ما كانوا إلا النماذج الأولى لِلمُنْقَطِعِينَ في عهده ﷺ وعهد الشيخين -رضي الله عنهما-، فَسَّرُوا ذلك -كُلَّهُ- تَفْسِيرًا صوفيًا يتناسب واتجاهات التصوف والزهد في تلك المرحلة، ويمكن القول دون مبالغة: إنَّ التصوف قد أَوْجَدَ سنَّة وطريقة موازية لما عرف بالسنَّة التشريعيَّة.

أما الطائفة الثالثة: فقد كانوا يتمثلون بمن عُرِفُوا فيما بعد بالعلماء سواءً أكانوا مُتَكَلِّمِينَ أو فقهاء أو أصوليين أو مُحَدِّثِينَ. وهؤلاء لم يكونوا يَقِلُّونَ حرصًا عن الطائفتين الأُولَيَيْنِ، وعلى أيدي هذه الطائفة والتي سبقتها تغيَّر معنى السنَّة، فلم يقف على اتباع القرآن وتطبيقه واقعًا في حياة الناس ومن ثمّ لا تطلب إلا عند ذلك؛ ولكنَّه تطور ليصبح كل كلمة ذكر أنَّها خرجت من فم الرسول ﷺ أو فعل صدر منه، ثم زادوا على ذلك كل قول أو فعل وقع من آخرين في حياته ولم ينكره، وعدّوا أنَّ ذلك إقرارًا منه ﷺ، واعترافًا من المعصوم بصحته فكأنَّه صدر منه، بل حتى سكوت النبي وهمُّه ضمها المحدثون إلى اهتماماتهم ووضعوا لها درجات ومستويات.

وهكذا أفنى هؤلاء العلماء أعمارهم في البحث والتنقيب عن كل كلمة تلفظ بها الرسول لتسجيلها، وكان بعض الصحابة الذين لم يقدر لهم أن يعايشوا رسول الله ﷺ ويصحبوه لفترات طويلة، لِصِغَرِ سنهم أو لِحَدَاثَةِ إسلامهم لا

يَقْنَعُونَ بما سمعوه منه أو رأوه، بل أخذوا يسألون غيرهم عن كل ما يتصل به ﷺ حتى في أخص خصائصه. وعندما تفرق الصحابة في الأمصار عكف المحدثون على السفر والرحلة في طلب الحديث، لتمضي عمليَّة الجمع والتسجيل للحديث؛ ونتيجة لذلك لم تعد "السنَّة" تطلب بوصفها بيانًا وتطبيقًا للقرآن، بل لقد أصبحت تُطْلَبُ لذاتها، لأنَّها من عند الرسول. ووُجِدَ تَشْرِيعٌ سُنِّيٌّ بِجَانِبِ التشريع القرآني، فما لم يفعله الرسول تِبْيَانًا للقرآن فإنَّه قام به قُرْبَى إلى الله، ومن هذه القربات ظهرت "سنن مؤكدة" أصبحت أقرب إلى الفروض، بحيث تحدث الفقهاء عن جواز قتال من يدع ركعتي الفجر أو ركعة الوتر وهما من السنن المؤكدة.

وبهذه الصورة أصبحت السنَّة نوعًا من التَّقْنِينِ الذَّاتِيِّ الذي لا يُفْلِتُ صَغِيرَةً ولا كبيرة، ويفرض نفسه بحكم التَّأَسِّي بالنبي، ووجوب الطاعة له، وأصبح الرسول ﷺ هو الوحيد بين البشر كافَّة الذي عدّت سَكَنَاتُهُ وحركاته، وأقواله وأفعاله -سواء أكانت بين خاصَّة أهله أو عامَّة الأمَّة- قانونًا يُطَبَّقُ ويُتَّبَعُ بكل حب ودقة وتقدير سواء أكان بيانًا للقرآن المجيد وتطبيقًا له، أم هو سنَّة مستقلة، وسواء اقترنت بما ينبه إلى فعلها بصفة النبوة أم بالصفة البشريَّة.

أولاً: تدوين السنة وأثر الثقافة اليهودية واليونانية

كانت البشائر التي وردت في التوراة والإنجيل بخاتم النبيين، وموقع ظهوره وبعثته قد وردت في التوراة والإنجيل، فشكلت دافعًا أساسيًا لبني إسرائيل للهجرة والتَّوَافُدِ إلى الجزيرة العربية من بلاد الشام، واليمن، وغيرها قبل مَبْعَثِ النبي ﷺ بحوالي سبعة قرون، وخلال هذه القرون اختلط اليهود بالعرب، وأصهرت إلى قبائلهم، وانضمت إليها، وتداخلت فيها.

وقد رُوِيَ عن عرب المدينة أنهم كانوا يستأجرون مُرْضِعَاتٍ يهوديات لإِرْضَاعِ أولادهم، وأن بعض من رضعوا من يهوديات اعتنقوا الديانة اليهوديةَ. وعندما أجلى النبي ﷺ يهود بني النضير عن المدينة لحق بهم

بعض الأوس، ممن رضعوا من يهوديات، فأراد الأنصار إكراههم على ترك اليهودية، ومنعهم من الهجرة. فنزلت الآية: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾ (البقرة: ٢٥٦).[1] حتى صارت ثقافة مكة والمدينة والجزيرة العربية بصفة عامة الثقافة الشفوية هي الثقافة التي تحملها يَهُودُ، التي اختلطت بالأعراف العربية والثقافة العربية، وامتزجت بها امتزاج الخمر بالماء، حتى صار من الصعب الفصل بين ما هو عربي جاهلي وما هو يهودي أو نصراني بصفة عامة، والسبب في ذلك -كما يقول ابن خلدون-: "إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البَدَاوَةُ والأُمِّيَّةُ. فإذا تَشَوَّفُوا إلى معرفة شيء مما تَتَشَوَّفُ إليه النُّفُوسُ البَشَرِيَّةُ في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تَبِعَ دِينَهُمْ مِنَ النَّصَارَى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حِمْيَرَ الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بَقُوا على ما كان عندهم، مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها، مثل أخبار بَدْءِ الخَلِيقَةِ وما يرجع إلى الحَدَثَانِ والملاحم وأمثال ذلك. وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن مُنَبِّهٍ وعبد الله بن سَلامٍ وأمثالهم."[2]

ولم تكن هذه الثقافة مُدَوَّنَةً، بل كانت ثقافة شفوية فإذا كان لها أصول، فإن أصولها لدى اليهود وليست لدى العرب. ومصادر هذه الثقافة الشفوية كانت الفكر البابلي، الذي تأثر به واقتبسه أحبار اليهود الذين عاشوا فترة السبي البابلي، تلك الفترة التي شهدت إضافة لذلك إعادة كتابة التوراة من رؤوس وصدور

---

(١) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، مرجع سابق، ج٥، ص٤١١. وانظر أيضا:
- فوزي، إبراهيم. **تدوين السنة**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، ١٩٩٥م، ص٣٣٨.

(٢) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مرجع سابق، ص٤٣٩.

أحبار اليهود من بقايا السيوف والسبي، وكذلك "المشناة"[(١)] و"التلمود".[(٢)]

ويبدو أن الوجود اليهودي بين مكة والمدينة في خيبر وفي المدينة وما حولها؛ كان أكبر بكثير من ذلك الوجود بمكة المكرمة بوصف أن البشائر قد أشارت إلى أرض هجرته ﷺ وكأنهم كانوا أميل إلى الاشتغال بالزراعة في تلك المرحلة.[(٣)] ولذلك فحين ابتعث رسول الله ﷺ، وبدأ القرآن ينزل عليه حاول عليه الصلاة والسلام تبعًا لهداية القرآن الكريم أن ينبه اليهود والنصارى إلى

---

(١) "مشناه" كلمة عبرية مشتقة من الفعل العبري "شنَّاه" ومعناه "يُثنِّي" أو "يكرر". ولكن، تحت تأثير الفعل الآرامي "تانا"، صار معناها "يدرس"، ثم أصبحت الكلمة تشير بشكل محدد إلى دراسة الشريعة الشفوية، وخصوصا حفظها وتكرارها وتلخيصها. والمشناه مجموعة موسوعية من الشروح والتفاسير تتناول أسفار العهد القديم، وتتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي وضعها معلمو المشناه تنائيم على مدى ستة أجيال ١٠-٢٢٠.
وتُعَدُّ المشناه مصدرا من المصادر الأساسية للشريعة، وتأتي في المقام الثاني بعد العهد القديم الذي يطلق عليه لفظ "مقرا" من "قرأ" على أساس أن العهد القديم هو الشريعة المكتوبة التي تُقرأ. أما المشناه، فهي الشريعة الشفوية، أو التثنية الشفوية، التي تتناقلها الألسن، فإذن هي تكرار شفوي لشريعة موسى مع توضيح وتفسير ما التبس منها. انظر:
- المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م، ج٥، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) "التلمود" كلمة مشتقة من الجذر العبري "لامد" الذي يعني الدراسة والتعلم كما في عبارة "تلمود توراة"؛ أي "دراسة الشريعة". ويعود كل من كلمة "تلمود" العبرية وكلمة "تلميذ" العربية إلى أصل سامي واحد. والتلمود من أهم الكتب الدينية عند اليهود، وهو الثمرة الأساسية للشريعة الشفوية؛ أي تفسير الحاخامات للشريعة المكتوبة (التوراة). ويخلع التلمود القداسة على نفسه على أساس أن كلمات علماء التلمود كان يوحي بها الروح القدس نفسه روح هقودش انطلاقاً من أن الشريعة الشفوية مساوية في المنزلة للشريعة المكتوبة. والتلمود مُصنَّف للأحكام الشرعية أو مجموعة القوانين الفقهية اليهودية، وسجل للمناقشات التي دارت في الحلقات التلمودية الفقهية اليهودية حول المواضيع القانونية هالاخاه والوعظية أجاداه، وقد أصبح التلمود مرادفًا للتعليم القائم على أساس الشريعة الشفوية السماعية، ومن هنا، يطلق المسعودي المؤرخ العربي الإسلامي على سعيد بن يوسف اسم "السمعاتي" مقابل "القرائي" أو من يرفض التراث السماعي ويحصر اهتمامه في قراءة التوراة المكتوبة. انظر:
- المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق، ج٥، ص١٢٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١٠، ص١٩٢.

الأرضية المشتركة بينهم وبين الإسلام، وأنه جاء مصدقًا لما بين يديه ومهيمنا عليه، وأنه امتداد لرسالة إبراهيم أبي الأنبياء الذي لم يكن يهوديًا ولا نصرانيًا، ولكن كان حنيفا مسلمًا. فبعداوتهم ورفضهم وخيبة أملهم في أن يكون خاتم النبيين منهم لم يسمح ذلك كله لهم بتقبل رسول الله ﷺ والإيمان بنبوته ورسالته والانضمام إلى صفه، ﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (البقرة: ٨٩).

وإذ كفروا بالرسول وبالكتاب، وتشبَّثوا بمعاداته عليه الصلاة والسلام، والعيش على الأمل الكاذب بأن لا يكون محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام هو النبي الخاتم؛ جعلهم ذلك يحيكون المؤامرات والدسائس، ويمولون الحملات العسكرية للمشركين لمقاتلة الرسول ﷺ، ويمدون المشركين بالمال والسلاح. كما عمدوا إلى إثارة الفتن والشغب ووضع الأحاديث والتحالف مع الكفار والمنافقين وسائر الأعداء، والإنسان طُلَعَةٌ بِطَبْعِهِ، إذا فُتِحَ عليه بَابٌ من المعرفة لم يكتف بما فُتِحَ له، بل يحاول أن يذهب إلى أبعد من ذلك، فيبحث في التفاصيل، ويتشوف إلى المزيد، فكان ذلك أيضا من المداخل التي فتحت الباب أمام الخوض في ما لا فائدة منه. يقول أبو هريرة: "كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال النبي ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم."[1]

ولم تكن هناك معارضة من جانب المسلمين إلا في عصر متأخر، فقد كانت التوراة في عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة والتابعين وما بعدهم مكتوبة بالعبرية، ولم يكن المسلمون يعلمون شيئا عن محتواها إلى أن ترجمت إلى العربية لأول مرة في عهد هارون الرشيد، لكن الثقافة الشفوية كانت سائدة ومنتشرة يتداولها اليهود ويشيعونها بين العرب، وكثير مما نقل من هذه الثقافة كان لإشباع الرغبة الطبيعية في البحث عن التفاصيل والاستغراق في الجزئيات حتى كان بعضهم

---

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب التفسير، باب: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ (البقرة: ١٣٦)، حديث ٤٤٨٥، ص٨٤٨.

كلما تلا رسول الله ﷺ شيئا مما أُوحِيَ إليه من القرآن ساءل أصدقاءه أو جيرانه من يهود عما قد يكون مشابهاً، ولو بوجه من وجوه الشبه في المعنى أو في الموضوع، لما أُنْزِلَ على رسول الله ﷺ؛ لإشباع الرغبة في التفاصيل أو المقاربة أو ما شابه ذلك. وقد روى الإمام مسلم في كتاب التمييز: قال: "حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج، قال: قال لنا بسر بن سعيد: اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتُنا نجالِس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم. فأسمعُ بعضَ من كان معنا يجعلُ حديث رسول الله ﷺ عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ﷺ."[1] وبعد أن ترجمت التوراة إلى العربية، وتبين للعلماء الكذب والدَّسُّ في القصص الإسرائيلية. فاستطاع المسلمون تحليلها، وتبين لهم مدى التحريف الذي أدخله القَصَّاصُونَ من اليهود، فَأَلَّفَ بَعْضُ أهل العلم كُتُبًا تُحَذِّرُ المسلمين من هذه القصص مثل: "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" للسيوطي. وقد ذكر الجاحظ في كتاب الحيوان عن كعب الأحبار أنه قال: "مكتوب في التوراة أن حواء عوقبت بعشر خصال، كما عوقب آدم بعشر خصال". ويعلق الجاحظ على ذلك بقوله: "وأنا أظنُّ أنَّ كثيرًا مِمَّا يُحكى عن كعبٍ أنَّهُ قال: مكتوبٌ في التوراة أنَّهُ إنمَا قال: نجدُ في الكتب، وهو إنَّما يعني كتب الأنبياء، والذي يتوارثونه من كتب سليمان؛ وما في كتبهم من مثل كتب إشَعْياء وغيره، والذين يَرْوُونَ عنه في صفة عُمَرَ بن الخطاب ﷺ، وأَشْبَاهِ ذلك، فإن كانوا صَدَقُوا عليه وكان الشيخ لا يضعُ الأخبارَ فما كان وجهُ كلامه عندنا إلا على ما قُلتُ لك."[2]

وقد أُسند إلى عبد الله بن عباس رواية كثير من القصص الإسرائيلية، كما هو شائع في كتب تفسير القرآن، كتاريخ الطبري وتفسيره وغيرهما، ولكن حين تبين

---

(١) الأعظمي، محمد مصطفى. **منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**، ويليه كتاب **التمييز للإمام مسلم بن الحجاج**، الرياض: دار الكوثر، ط٣، ١٩٩٠م، حديث رقم ١٠، ص١٧٥.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٤، ص٢٠٣.

خطر هؤلاء الكِتَابِيِّينَ له؛ توقف عن الأخذ منهم، وبدأ يُحَذِّرُ الناس من شرهم. فقد روى البخاري عنه حديثا أنه كان يقول: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أَنْزَلَ على نبيه أحدث الأخبار بالله؟ تقرأونه ولم يُشَب، وقد حدثكم الله عن أهل الكتاب أنهم بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هذا من عند الله."(١) وهذا الحديث يدل على أن ما نسب إلى ابن عباس من الإسرائيليات كان مدسوسًا عليه، وليس من آرائه أو رواياته.

إذن، مهد التداخل بين ثقافة العرب الأميَّة والثقافة الكتابيَّة قبل رسالة الإسلام البيئة الثقافيَّة لتقبل تصورات وأفكار غريبة عن الإسلام، وإقحامها على فهمنا له. فبرزت فكرة الجبر وهي فكرة صريحة في غرابتها عن الإسلام ومفاهيمه، والتصاقها باليهودية التصاقا تامًا. فالإسلام لم يقرر "الحاكمية الإلهية" منطلقا من منطلقاته، بل قرر منذ البداية أنَّ الحاكمية في هذه الشريعة لله وقد جعلها للقرآن لا لسواه، وأنَّه ما دامت الحاكمية للقرآن وبقراءة بشرية، فإنَّ من غير الممكن أن يتقبل الإسلام مفهوم "الجبر الإلهي للإنسان" على الفعل؛ إذ إنَّ مفهوم الجبر يتناسب تناسبا طرديًا وعكسيًا مع الإيمان بالحاكمية الإلهية التي كانت في بني إسرائيل قبل داود وسليمان، حين كانت اليهود تؤمن بأنَّ الله تعالى هو الحاكم الفعلي للأرض المقدسة، وأنَّ أنبياءه ورسله ما هم إلا حُجَّابٌ على أبواب بَلاطِهِ، تَعَالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا. إذا أراد الله ﷻ أن يكلم الشعب تكلم فاستمع الأنبياء، ورفعوا أصواتهم؛ ليسمعوا الشعب وكأنهم مكبرات صوت، فساغ لهم أن يدعوا في ظل تلك الحاكمية شعب الله المختار، وأنهم أبناء الله وأحباؤه، لهم أن يطلبوا منه ما تطلب الشعوب من حكامها من توفير المياه والطعام والشراب، ووسائل الرخاء المادي، بل لا مانع أن يتطلعوا في بعض الأحيان إلى رؤية ذلك الحاكم المطلق الذي يدينون له بالولاء، فسألوا الله تعالى الماء، فقال لموسى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ

---

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الشهادات، باب: لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، ص٥١١، حديث رقم: ٢٦٨٥.

عَيۡنٗا ...﴾(البقرة: ٦٠) ﴿وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ...﴾(الأعراف: ١٦٠) طعامًا طيبًا سهلاً فَتَاقَتْ نُفُوسُهُمْ إلى البَقْلِ والثوم والعدس والبصل وهو أدنى من المن والسلوى فَارْشُدُوا إلى مصر تنبيهًا لهم على أنهم يَحِنُّونَ إلى العبودية ثَمَنًا لتلبية شهواتهم لهذا النوع من الأطعمة.

ومن هنا ساغ نَشْرُ فِكْرِ الجَبْرِ لديهم، فالله ﷻ حين أمرهم بالسجود وقال لهم: ﴿وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾ (التغابن: ١٦) فقالوا: سمعنا وعصينا ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٧١﴾ (الأعراف: ١٧١). أما الإسلام فقائم على الاختيار التام المطلق، فالعلاقة بين الإنسان وربه علاقة قامت على عهد قديم، ثم عرض الأمانة على الإنسان فقبلها مختارا فجاء بعدها التكليف ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾(هود: ٧)، ولتحقيق المقاصد العليا التي انبثقت عن الأمانة التي قَبِلَهَا الإنسان مختارا وتَرَتَّبَ على قبولها اسْتِخْلافُهُ وَابْتِلاؤُهُ، فلا مجال لِلجَبْرِ ولا للقول به في عقيدة أو شريعة تقومان على الاختيار الإنساني المطلق، ولكن استطاعت الثقافة السائدة أن تسقط عقيدة الجبر على بعض النصوص وتجعل منها أدلة على تلك العقيدة الفاسدة الغريبة عن الإسلام.

ومن هنا أيضًا بدأت تبرز سلسلة المعضلات الكلامية من الجبر، إلى القَدَرِ،[1] إلى الحاكميَّة الإلهيَّة إلى غير ذلك. فانقسمت الأمَّة ولم تستطع أن تعيد

---

(١) لقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة في الكلام عن القَدَر أنه ظهر في العصور الإسلامية الأولى، ولقد جاء في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد قصة الشيخ الذي جادل الإمام علي في القَدَر... وكذلك أشار أبو زهرة إلى رسائل الجاحظ. وفي كتاب تراث الإسلام، وكتاب المخطوطات العربية للأب لويس شيخو فقد ذكر الجاحظ: "ولقد وجدنا في تاريخ بعض المسيحيين يوحنا الدمشقي الذي كان في خدمة الأمويين إلى عهد هشام بن عبد الملك ما يدل على أنه كان يعلم المسيحيين ما يجادلون به المسلمين في شأن دينهم، وقد جاء في كتاب تراث الإسلام أنه كان يقول: "إذا سألك العربي ما تقول في المسيح، فقل: ..." انظر:

- أبو زهرة، محمد. **مالك**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٥٢م، ص١٥٠-١٥١ وما بعدها.

وحدتها بالاعتصام بكتاب الله تعالى بعد أن اختلفت فيه. ولما لم تستطع الفرق الكلاميَّة الناشئة أن تعالج فرقتها واختلافها بآيات الله، بل على العكس من ذلك جعلت بعض هذه الفرق من قَدَرِيَّةٍ وَجَبْرِيَّةٍ من آيات الله أَسْلِحَةً تضرب بعضها ببعض وتَتَتَرَّسُ خلفها حتى بدأ بعضهم يُرَدِّدُونَ عن القرآن المجيد الشافي لما في الصدور، والكتاب المبين المنزل بعلم الله ﷻ القول الفصل، صارت هذه الفرق تردد: "أن القرآن حَمَّالُ أَوْجُهٍ"، وأنه قد يدل على القضية وضدها، والمسألة ونقيضها وغير ذلك من الأقوال، مثل "أن نصوصه مُتَنَاهِيَةٌ في حين أن الوقائع غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ،" حتى شككوا بقدرة القرآن الكريم على هدايتهم، ونسوا وتناسوا أن الانحراف في فهم القرآن الكريم كان في انحرافهم عن التَّشَبُّثِ به، وعدم الالتزام به كان هو السبب الأساسي وراء فرقتهم، وكان يكفي التحذير في قوله تعالى عن أمم سبقت: ﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ (المائدة: ١٤)، فتلك سُنَّةٌ من سُنَنِ الله، وهي أن الأمم التي يأتيها هُدَاةٌ فتنسى أو تتناسى ما جاءها من الهُدَى، وتتمزق وتظهر بينها الاختلافات والانشقاقات والتصدع.

لقد ظل الأمر كذلك وظلت الانشطارات بين الأمة تتوالى، حتى بلغت حد التقاتل والاعتصام بالجبال والصحارى؛ لممارسة الفتن والانشغال بها.

وهنا لا بد أن نتوقف عند نقطة غاية في الأهمية؛ فلم تكن البيئة الثقافية العربية الأمية مفتوحة فقط أمام تأثير الثقافة الإسرائيلية وحدها؛ فمع دخول عصر الترجمة كان للفلسفة اليونانية تأثير لا يمكن إنكاره على العلوم الإسلامية.

لقد بدأت عمليَّة وضع الحدود والتعاريف في العلوم الإسلاميَّة بعد عصر الترجمة، وتأثر العلماء المسلمين فيها بالمنطق الأرسطي، الذي اعتمد على اللفظ في بيان حقائق الأشياء مهما كانت، بل هَيْمَنَ هذا المَنْطِقُ على العقل المُسْلِمِ تمامًا إلى أن صار في نظر إمام مثل أبي حامد الغزالي ت: (٥٠٥هـ) "معيار العلم" و"القسطاس المستقيم"، وبذلك صار من يريد تصور شيء فإنه يكفيه "الحد"

المنطقي المؤلف من جنس وفصل، ومن أعياه الوصول إلى ذلك "الحد" فيكفيه "الرسم"؛ أي إن يعرِّف بالفصول أو بالجنس، والفصل البعيد أو الخاصة، فذلك كَافٍ في الإحاطة بحقائق الأشياء، والتعريف بها بشكل جامع مانع، وهو وهم نبه الإمام الغزالي له في بعض ما كتب -بعد تلك المرحلة من عمره- فقال: "... الامتحان الأول حدُّ الحدِّ، اختلف الناس في حد الحد، فمن قائل يقول: حد الشيء هو حقيقته وذاته، ومن قائل يقول: حَدُّ الشيء هو اللفظ المُفَسِّرُ لِمَعْنَاهُ على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل ثالث يقول: هذه المسألة خلافية فينصر أحد الحدين على الآخر، فانظر كيف تخبط عقل هذا الثالث... فإن قلت: فما الصحيح عندك في حد الحد؟ فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدي..."[1]

كما نبَّه لهذا الوهم أئمة آخرون سلكوا في التعريف مسالك مُغَايِرَةً، ولكن المحاولة الأساسية لهدم ذلك التصور الخاطئ قام بها ابْنُ تيمية، في محاولاته الجَرِيئَةِ لِنَقْضِ الحد المنطقي والاستعاضة عنه بالطريقة القرآنية في التعريف بالأشياء.[2]

وكم جَنَت "نظرية الحد" عند أرسطو على الفكر الإسلامي، وعلى أنواع المعرفة الإسلامية المختلفة، وكم كان لها من الآثار السلبية في الفكر الإسلامي، ونجد مصداق ذلك في هذا الاضطراب العجيب في تعريف المصطلحات والمفاهيم في سائر العلوم الإسلامية، ومنها علوم الحديث عند المتأخرين، الذين خلطوا بين فهم الأصوليين والفقهاء، بل والمفسرين للسنة، وبين فهم المحدثين أنفسهم، في حين أنَّ هذه المفاهيم كانت لدى المتقدمين أوضح وأدق وأقرب إلى

---

(١) الغزالي، **المستصفى في علم الأصول**، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) وقد تناول منهجه ذلك باستفاضة علي سامي النشار في "**مناهج البحث عن مفكري الإسلام**"، وهو رسالته للماجستير التي نوقشت سنة ١٩٣٩م، وكان قد أعدها بإشراف الشيخ مصطفى عبد الرازق تغمدهم الله برحمته.

معاني القرآن الكريم من تلك التعاريف التي كانوا ينشغلون بالجدل حولها عن لُبَابِ الموضوعات نفسها، وخذ على سبيل المثال تعريف الشاطبي للسنة النبوية؛ إذ يقول: "يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز، بل إنَّما نص عليه من جهته ﷺ كان بيانًا لما في الكتاب أو لا، ويطلق أيضًا في مقابل البدعة، فيقال: فلان على السنة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا، ويقال: فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الإطلاق إنما عدّ فيه عمل صاحب الشريعة، فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة وإن كان العمل بمقتضى الكتاب، ويطلق أيضًا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وُجِدَ ذلك ولم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم أو من خُلَفَائِهِمْ، فإنَّ إجماعهم إجماع، وعمل خُلَفَائِهِمْ راجع أيضًا إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النَّظَرُ المَصْلَحِيُّ عندهم..."[1]

إنَّ كلام الإمام الشاطبي، وما اشتمل عليه من قضايا خطيرة تعبر عن فهمه -رحمه الله- الشخصي للسنة، وهو فهم ربما أدى إليه بعض الجدل الدائر في عصره حول بعض قضايا السنة، وفي الوقت نفسه يوضِّح قَوْلُهُ عُمْقَ الهُوَّةِ بين فكر المتقدمين وفقههم، وفكر المتأخرين، ويمكنك أن ترى فعل الزمن في الأفكار والمفاهيم.

إنَّ هذه الحدود والتعريفات -إضافة إلى ما أشرنا إليه من قيامها على فكر أَرِسْطِيٍّ يُعْطِي لِلَّفْظِ قِيمَةَ الحقيقة بقطع النظر عن المعنى والمدلول في الواقع والحياة، وهو فكر خَاطِئٌ- فإنها تعبير عن وجهة نظر المعرف نفسه، وطريقة فهمه للمحدود أو المعرف، فهو يحاول أن يحشو من التعريف ما لا يراه هو مُنْدَرِجًا في جُزْئِيَّاتِهِ وحقيقته؛ ليكون التعريف مُضْطَرِداً جامعاً مانعاً سالماً من الاعتراض في الوقت نفسه، وكان هذا واحدًا من المستحيلات، ولذلك كان

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات في أصول الفقه**، بيروت: دار الفكر، (د. ت.)، ج٤، ص٢.

جدلهم لا ينتهي حول أي تعريف من تلك التعريفات، ويكفي أن تتناول أي كتاب أصولي أو فِقْهِيٍّ أو منطقي أو كلامي؛ لتجد مصداق ذلك في كل تعريف، ولذلك كانت هذه المفاهيم تخرج في كثير من الأحيان، وتبعد عن المفهوم القرآني لها، ومنها "مفهوم السنة" الذي أصابه من الغَبَشِ ما قد رأيت.

ومما تقدم نستطيع أن نتبين كيف تطورت دلالات "مفهوم السنة"، وأخذت تلك المعاني التي ذكرناها فيما سبق.

وهنا لا بد لنا من استقراء المواقف المختلفة من عملية التدوين. وسنبدأ بتحديد موقف الرسول ﷺ نفسه من هذه العمليَّة التي كانت لها آثارها الخطيرة في التعامل مع مفهوم السنَّة.

ثانياً: نظرة في الأحاديث الواردة في الكتابة

١- الأحاديث التي تفيد كراهة الكتابة وإباحتها [١]

أ- الأحاديث التي تفيد كراهة الكتابة، ومنها:

- عن أبي سعيد الخدري أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه."[٢]
- وقال أبو سعيد الخدري: "جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى". وفي رواية عنه قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا."[٣]

---

(١) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ص١٢٠١، حديث رقم: ٣٠٠٤، انظر أيضاً:
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٣.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ط٢، ١٩٧٤م، ص٣٢- ٣٣.
- اليحصبي، القاضي عياض بن موسى. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م، ج١، ص١٤٨- ١٤٩.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٣ وما بعدها.

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: "ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله! أتدرون ما أضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله ﷻ! قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار، قال أبو هريرة: فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار." هذا لفظ حديثي القَطِيعِيِّ، والآخر بمعناه، إلا أنَّه قال فيه: "أكتاب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه."(١)

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "بلغ رسول الله ﷺ أن ناسًا قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، ومن كان عنده منها شيء فيأت به، فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مَقْعَدَهُ من النار."(٢)

- حدثنا كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد ابن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانًا يكتبه، فقال له زيد: "إنَّ رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه."(٣)

- حدثنا كَهْمَسُ بن الحسن عن أبي نَضْرة قال: قلنا لأبي سعيد الخدري: "اكتبنا، قال: "لن نكتبكم، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن نبي الله ﷺ."(٤)

وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٤. ولقد علق العش في الهامش أنه ورد هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري في حسن التنبه، ٩٣. انظر أيضا:
- الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٨، ح٦٧٢.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٥ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص٣٥.

(٤) المصدر السابق، ص٣٧.

النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "ألا تكتبنا فإنَّا لا نحفظ؟ قال أبو سعيد: لا، إنَّا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ."[1]

- عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجَعُه قال: "ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلِّوا بعده قال عمر: إنَّ النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط. قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع."[2]

ب- الأحاديث التي تفيد إباحة الكتابة، ومنها:

- قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: "اكْتُبْ فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق."[3]

---

(١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص١٢٢، رقم الحديث (٤٧١). وانظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٦-٣٨.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.
- الخطيب، **لسنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٨.
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ص٦٦٧.
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، ج٢، ص٣٦-٣٧.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، والحاكم في مستدركه، انظر:
- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٢، حديث رقم: ٦٨٠٢.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: =

- قال أبو هريرة رضي الله عنه: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه كان يكتب ولا أكتب."(١)

- رُوِيَ عن رافع بن خديج أنَّه قال: "قلنا: يا رسول الله، إنَّا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال: اكتبوا ولا حرج."(٢)

- رُوِيَ عن أنس بن مالك أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ "قيدوا العلم بالكتاب."(٣)

- رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنَّه كتب كتاب الصدقات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره.(٤) ألم يكن العرب أمَّة أميَّة لا تعرف القراءة ولا الكتابة ولا الحساب؟ فكيف يمكن تعليمهم كل هذه الحسابات ما لم تكتب؟ أليس رسول الله هو المعلم؟ أليس الكتابة هي إحدى الطرق

= مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج١، ص١٨٧، حديث رقم: ٣٥٩.

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٧.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣. وانظر أيضاً:
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، (د. ت.)، ج٢، ص٣٥٣.
وعلق محمد عجاج الخطيب على هذا الحديث فقال: "قد ضعف "السيد رشيد رضا" صاحب المنار هذا الحديث انظر: مجلة المنار: (٧٦٣/١٠)، وله رأي في الأحاديث التي تسمح بالكتابة انظر: (١٠/ ٧٦٦) من المجلة".
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٣) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٦٩. انظر أيضاً:
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧٢.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤ وما بعدها، وقد علق على الحديث: أن السيد رشيد رضا ضعف الحديث، لأن في سنده عبد الحميد بن سليمان وقد تكلم فيه الذهبي، كما ضعفه من طرق عبد الله بن المؤمل الذي قال فيه الإمام أحمد أحاديثه مناكير. ولقد حاول الخطيب تقوية الحديث من طريق آخر، انظر:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، هامش (ص٣٠٤-٣٠٥).

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧١.

الهامَّة في تثبيت المعلومات؟

- رُوِيَ عن أبي هريرة أنَّه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب في الناس؛ فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي، فقال: "اكتبوا له."[1] قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث، لأنَّ النبي ﷺ أمرهم، قال: "اكتبوا لأبي شاة."[2]

٢- كتابة الحديث في عصر الصحابة

لقد كان واضحًا في أذهان الصحابة أمثال أبي بكر وعمر وغيرهم من قرَّاء الصحابة وفقهائهم عدم السماح بكتابة الحديث أو الإكثار من روايته خلال عهد الخلافة الراشدة؛ لكي لا ينشغل أحد بالحديث عن القرآن الكريم، ولكي يكون القرآن الكريم هو المؤسس والباني للشخصيَّة الإسلاميَّة عقليًّا ونفسيًّا وسلوكيًّا.

- وهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ إذ رُوِيَ عنه: "أنَّه جمع الناس بعد وفاة نبيهم ﷺ، فقال: إنَّكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه."[3]

- وروى الحاكم بسنده عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان خمسمائة حديث، فبات ليلة

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٧. وانظر أيضاً:

- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١٢، ص٢٣٢، مسند أبي هريرة، حديث رقم: ٧٢٤١.

- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٨٦.

- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧٠.

(٢) الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١٢، ص٢٣٥، حديث رقم: ٧٢٤١.

(٣) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٣.

يتقلب كثيرًا. فلما أصبح قال: أي بنيَّة، هَلُمِّي الأَحَادِيثَ التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرقها."(١)

– وعن عروة بن الزبير أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله سبحانه وتعالى شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: "إنِّي كنت أردت أن أكتب السُّنَنَ وإنِّي ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فَأَكَبُّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنِّي والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا."(٢) وفي رواية عن طريق مالك بن أنس أنَّ عمر ابن الخطاب قال عندما عدل عن كتابة السنَّة: "لا كتاب مع كتاب الله."(٣)

– ونرى عمر بن الخطاب يمنع الناس من أن يتخذوا كتابًا مع كتاب الله، وينكر إنكارًا شديدًا على من نسخ كتاب دانيال ويضربه ويقول له: "انطلق فامحه... ثم لا تقرأه ولا تُقْرِئْهُ أحدًا من الناس، فلئن بلغني عنك أنَّك قرأته أو أقرأته أحدًا من الناس لانْهِكَنَّكَ عُقُوبَةً."(٤)

– وعن محمد بن القاسم لقد خطب عمر في الناس قائلاً: "يا أيها الناس، إنَّه قد بلغني أنَّه قد ظهرت في أيديكم كتبٌ، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يُبْقِيَنَّ أَحَدٌ عنده كِتَابًا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي –قال–: فظنوا أنَّه يريد أن ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثم قال: "أُمْنِيَّةٌ كأمنية أهل الكتاب."(٥) وفي رواية أخرى عن عبد الله بن العلاء قال: "سألت

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٥، انظر كذلك:
– الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٠.
(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.
(٣) المرجع السابق، والصفحة نفسها.
(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٢. انظر كذلك:
– ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٤٢.
– الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ، ص١٤٦.
(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٢.

القاسم يُمْلِي عَلَيَّ أَحَادِيثَ فقال: إنَّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها، ثم قال: مشناة كمشناة أهل الكتاب. قال: فمنعني القاسم يومئذ أن أكتب حديثا."[1]

- عندما طعن عمر بن الخطاب استدعى طبيبًا، فعرف دنو أجله، فنادى ابنه قائلاً: "يا عبد الله بن عمر، ناولني الكَتِفَ، فلو أراد الله أن يُمْضِيَ ما فيه أمضاه، فقال له ابن عمر: أنا أكفيك محوها، فقال: لا والله، لا يمحوها أَحَدٌ غيري. فمحاها عمر بيده، وكان فيها فريضة الجَدِّ."[2]

---

(١) الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م، ج٥، ص١٨٨.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص٢٤٧. كان عمر بن الخطاب من أكثر الصحابة تمثلا للإسلام وفهما لحقيقة الدين بمفهومه النصي المطلق، وكانت كفاية القرآن وموقعه المهيمن في الإسلام حقيقيَّة ذات حضور بارز في حسه، فقد كان يفهم علة النهي النبوي عن الكتابة فهما حقيقيًّا رائعا، كان يفهم أنَّه لا ضرورة لأن ينقل غير القرآن إلا ما كان من السنَّة العمليَّة؛ أي أفعال النبي ﷺ التي كان يأتيها تطبيقًا تفصيليًّا لعموم القرآن الكريم؛ أي إنه كان يسبغ "مصطلح السنَّة" على المتواتر العمليّ الشائع الذي يعرفه الصحابة جميعا، الذي لا سبيل من ثم إلى التزايد فيه أو الإضافة إليه عند نقله فقد كان يقول: " أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ فيما يعمل." انظر في كذلك:

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. **البداية والنهاية**، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٨، ص١٠٥.

كان عمر يخشى التزايد في الرواية احترازا من الكذب والغلط وتوقيا من تعدية دلالاتها الخاصة غالبا بحكم تفصيليتها، وكانت هذه الخشية أهم الأسباب وراء سياسته الشهيرة باستبقاء الصحابة إلى جواره في العاصمة بعيداً عن الأمصار، فقد بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق، عبد الله بن حذافة، أبا الدرداء، أبا ذر، عقبة بن عامر فقال: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وحبسهم بالمدينة حتى أصيب. انظر:

- الحاكم، **المستدرك على الصحيحين.** مرجع سابق، ج١، ص١٩٣.

وقد صنع الصنيع نفسه مع ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري قائلا: "قد أكثرتم الحديث عن رسول الله". انظر:

- الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٧.

يقول أبو بكر بن العربي وهو بصدد الدفاع عن عثمان: "روي أن عمر بن الخطاب ﷺ سجن ابن مسعود في نفر من أصحابه سنة بالمدينة حتى استشهد فأطلقهم عثمان. وكان سجنهم لأن القوم أكثروا من الحديث عن رسول الله ﷺ". انظر: =

- عن أبي عثمان النهدي قال: "كنَّا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من لبس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالسة حين رأينا الطيالسة."[1]

- أمَّا عثمان رضي الله عنه فقد روى بُسر بن سعيد أنَّ عثمان بن عفان رضي الله عنه توضأ، ثم قال: "رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا: نعم، لِنَفَرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عنده."[2]

- أمَّا الإمام عَلِيٌّ رضي الله عنه فقد خطب في الناس قائلاً: "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنَّما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم."[3]

- وقد قال الذهبي عن الإمام عليّ: "كان إمامًا عالمًا متحريًا في الأخذ، بحيث إنَّه يستحلف من يحدثه بالحديث، فقد روى عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي ابن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري أنَّه سمع عليًّا يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله بما شاء أن ينفعني به، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته، فإذا حلف صدقته."[4]

= - ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله. **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تحقيق: عمار طالبي، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٤هـ، ص٢٨٥.

(١) الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١، ص٢٦١، حديث رقم: ٢٤٣. وانظر أيضاً:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١١.

(٢) رواه أحمد والدارقطني، انظر:
- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٢٣، حديث رقم: ٤٨٨.
- الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي. **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ج١، ص٨٥، حديث رقم: ١٠.

(٣) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٣.

(٤) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص١٠. انظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. **الكفاية في علم الرواية**، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ، ص٢٨.

- رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود كراهيَّته لكتابة الحديث الشريف: "عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن بصحيفة فيها أحاديث في أهل البيت -بيت النبي ﷺ- فاستأذنا على عبد الله فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن، انظر فيها، فإنَّ فيها أحاديث حسانًا. قال: فجعل يَمِيثُهَا فيها ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٣﴾ (يوسف: ٣)، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه."[(١)]

- عن الأسود بن هلال أنَّه قال: "أتى عبد الله بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني بها، والله لو أعلم بدير هند لبلغتها، بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنَّهم لا يعلمون."[(٢)]

- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: "ما كنَّا نكتب في عهد رسول الله ﷺ إلا الاستخارة والتشهد."[(٣)]

- وكان يقول ابن عباس: "إنَّا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن."[(٤)]

- وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "ألا تُكْتِبُنَا فإنَّا لا

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٤. وانظر أيضاً:
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٢. ولقد علق على ذلك: وورد عن ابن مسعود النهي عن كتابة ما سوى القرآن عندما علم أن بعضهم يكتب كلامه، انظر:
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥.

(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي. **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ، ج١، ص٢٦٢، حديث رقم: ٣٠٠٦.

(٤) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٩.

نحفظ؟ فقال أبو سعيد: لا إنَّا لن نُكْتِبَكُمْ، ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنَّا كما حفظنا نحن من رسول الله ﷺ."[1]

- ويروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنَّه كان يكره كتابة الحديث، رُوِيَ عن سعيد ابن جبير أنَّه قال: "كنَّا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب، ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفيًا، فلو علم بها كانت الفيصل بيني وبينه."[2]

- وكره أبو موسى أن يَكْتُبَ ابْنُهُ عنه مخافة أن يزيد أو ينقص، ومحا ما كتبه بالماء.[3] وفي رواية قال: "احفظوا عنا كما حفظنا،"[4] وفي رواية عنه أنَّه قال: "إنَّ بني إسرائيل كتبوا كتابًا واتبعوه، وتركوا التوراة."[5]

- ولقد كانت أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- تقول لابن أختها عروة ابن الزبير: "يا بني، بلغني أنَّك تكتب عنِّي الحديث، ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافًا؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك."[6]

- وكتب زياد بن أبي سفيان إلى السيدة عائشة -رضي الله عنها- يسألها عن

---

(١) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢. انظر كذلك:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ففيه روايات مختلفة عنه، ص٣٦-٣٨.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤. وفي رواية عن أبي سعيد قال: "أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ".

(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٤.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٣) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤. انظر كذلك:
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٣٧٩.
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢.

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.

(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٦.

(٦) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**. مرجع سابق، ص٢٠٥.

الحاج الذي يرسل هَدْيًا، وهل يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر، كما أفتى ابن عباس؟ فأجابته عن هدي رسول الله ﷺ، وقالت: فلم يحرم رسول الله ﷺ شيئًا أحله الله حتى نحر الهدي."[1]

- وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة بن شعبة: "اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب المغيرة إليه: أنَّه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال، وإضاعة المال."

وهذه الروايات العديدة من هؤلاء الصحابة الكرام تدل على وعيهم بضرورة الالتزام بالتكوين القرآنيّ للشخصيَّة المسلمة، ووضع هدي رسول الله ﷺ موضعه من القرآن، ليتضح منهجه في اتباع القرآن وتلاوته حق التلاوة، وتعليمه للناس وتزكيتهم به، والحذر الشديد الذي اتفقت عليه كل هذه الآثار عن أقرب أصحابه وآل بيته إليه ﷺ، القدر المشترك بينها هو الخوف، والحذر من فتح أيّة سبيل على الناس يشغلهم بغير كتاب الله، أو يأخذ من اهتمامهم مثل أو أكثر مما يأخذ كتاب الله من ذلك الاهتمام، ومعلوم أنَّ ما يستقر في الذهن والنفس أولاً، ويتحول إلى سلوك يصبح كل ما يأتي للإنسان بعده تاليًا له محكومًا به يقاس إليه، ويقبل منه ويرد ويؤول بمقتضى ذلك الفهم الذي حصل من القرآن، واستقر في تلك القلوب النقيَّة؛ ولذلك رأينا كل ذلك التشدد والحذر الذي يدل على أدق أنواع المعرفيَّة، وملاحظة المنهجيَّة، أفلا يسع الخلف ما وسع السلف؟ فيرجعون إلى كتاب الله -جلَّ شأنه- الذي أنزله عالم الخبء في السماوات والأرض الذي أحاط بكل شيء علمًا، وفصَّل هذا الكتاب على علمه، وجعله كافيا للناس مغنياً لهم وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٥١)

---

(١) الزركشي، بدر الدّيْن مُحَمَّد بْن بَهادر بْن عَبْد اللهِ الزركشي، **الإِجَابَةُ لإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ص٨٧.
وقال الإمام الزهري: "أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة...". انظر:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٩.

إنَّ تحليل أسباب الفُرقة والطائفيَّة، وسائر الأمراض التي تعاني منها الأمَّة اليوم يرجعنا ولا شك إلى أن تفريق الناس لدينهم، وتحولهم إلى شيع وأحزاب ارتبط طردًا وعكسًا بقوَّة أو ضعف علاقتهم بالكتاب، فالذين يمسِّكُون بالكتاب، وأقاموا الصلاة ويعتصمون بحبل الله يعصمهم الله من الفرقة والاختلاف والتنازع، والذين يهجرون كتاب الله ويشغلون أنفسهم بسواه، لا يمكن أن تتوحد كلمتهم أو تأتلف قلوبهم أو يجتمعوا على أمر جامع، إنَّه ما من طائفة من طوائف المسلمين اليوم إلا وقد أسندت مذاهبها، وأفكارها، وبدعها حسنها وسيئها إلى سنن روتها عن رجال ارتضتهم، وزكتهم فوقعت فيما وقعت فيه؛ ولذلك فإنَّ دعوتنا إلى التصديق على كل ما عدا القرآن بالقرآن، وعدم قبول شيء لا يصدق عليه ولا يهيمن هي وسيلة النجاة -إن شاء الله تعالى- فنسأل الله العلي القدير أن يرد أمتنا إلى كتابه ويهديها سبله، ويصلح شأنها به؛ لتستعيد وَحْدتها وتعلو كلمة الله فيها، والله ولي ذلك والقادر عليه.

٣- تدوين الحديث في عصر التابعين

ولقد امتنع كبار التابعين عن الكتابة منهم: عبيدة بن عمرو السلمانيّ المراديّ (٧٢هـ)، وإبراهيم بن يزيد التيميّ (٩٢هـ)، وجابر بن زيد (٩٣هـ)، وإبراهيم النخعيّ (٩٦هـ)، ولم يرض عبيدة أن يكتب عنده أحد، ولا يقرأ عليه أحد، وقد نصح إبراهيم فقال له: "لا تُخْلِدَنَّ عَنِّي كتابًا"، وقبل وفاته دعا بِكُتُبِهِ فأحرقها.[1] وقال: "أخشى أن يَلِيَهَا قوم يضعونها غير مواضعها". وكره إبراهيم النخعي أن تكتب الأحاديث في الكراريس، وتشبه بالمصاحف،[2] وكان يقول: " ما كَتَبْتُ شيئًا قط"،

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٢) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١. وانظر كذلك:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٨.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.

حتى أنَّه منع حمَّاد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث. قال ابن عون: "رأيت حمادًا يكتب عن إبراهيم فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنَّما هي أطراف."[1]

– وقال الشعبي: "ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثًا فأردت أن يُعِيدَهُ عَلَيَّ."[2]

ولقد ذكر الخطيب عن كراهة التابعين للكتابة بقوله: "وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصيَّة، فخافوا أن يُدَوِّنَهَا طُلابُهُمْ مع الحديث، وتحمل عنهم فيدخله الالتباس. وجاء رجل إلى سعيد بن المسيب وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتتاب، فسأله عن شيء فأملاه عليه، ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتبه الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أَيُكْتَبُ يا أبا محمد رَأْيُكَ؟ فقال سعيد للرجل: نَاوِلنِيهَا، فناوله الصحيفة فخرقها."[3] ولقد رخَّص سعيد بن المسيب لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه.[4]

– وقيل لجابر بن زيد: "إنَّهم يكتبون رأيك. قال: أتكتبون ما عسى أن أرجع عنه غدًا؟"[5]

أمَّا عن انتشار الكتابة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، فقد رُوِيَ عن أبي قِلادَةَ قال: "خرج علينا عمر بن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قِرْطَاسٌ، ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما هذا الكتاب؟ قال: حديث حدثني به عون بن عبد الله فأعجبني فكتبته..."[6] ومن جهة أخرى فقد رُوِيَ عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه، قال: "حَضَرْتُ عُبَيْدَ الله ابن

(١) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١، حديث رقم: ٤٥٨.
(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.
(٣) المرجع السابق، ج٢، ص١٤٤.
(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٩٩.
(٥) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٣١.
(٦) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٠.

عبد الله، دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: (صنعنا شيئًا)، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: (كتبنا ما قلت) قال: وأين هو؟ قال: فَجِيءَ به فَخُرِقَ."[1] يقول الزُهري: "كنا نكره كتابة السنَّة حتى أَكْرَهَنَا عليها هَؤُلاءُ الأُمَرَاءُ."

ويقول: "لم يُدَوِّنْ أحد هذا العلم قبل تدويني". ويقول: "أمرنا عمر ابن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا."

ولم يرد على لسان أحد من المتقدمين، قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، أنَّه قال إن النبي ﷺ نسخ حديث النهي عن كتابة السنَّة؛ فهذه المقولة ظهرت بعد عصر عمر بن عبد العزيز، لتسويغ جواز كتابتها.

- وطلب هشام بن عبد الملك من عامله أن يسأل رجاء بن حيوة (ت: ١١٢هـ) عن حديث فيقول رجاء: "فكنت قد نسيته لولا أنَّه كان عندي مكتوبًا."[2]

كتابة الحديث عند جيل التابعين الثاني:

ويظهر في هذا الجيل الذي يلي جيل الزُهري بعد أن أعلن عن الأمر بالكتابة رسميًّا من ينادي بكراهة كتابة الحديث، يقول محمد عجاج الخطيب: "ولكن لا نلبث أن نسمع من نفس جيل التابعين الثاني (أواسطهم) ومن صغارهم، فقد راعهم أن يروا الحديث في كراريس ودفاتر،"[3] ونقل عنهم في ذلك:

يقول الضحاك بن مزاحم: "يأتي على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه."[4] وفي رواية عنه: "يأتي على الناس زمان

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٩. وانظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

يعلق فيه المصحف حتى يعشعش عليه العنكبوت، ولا ينتفع بما فيه، وتكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث،"[1] وكان يقول: "لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف."[2]

أمَّا الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ) فيقول: "كان هذا العلم شريفًا إذ كان من أَفْوَاهِ الرجال يَتَلَقَّوْنَهُ، ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله."[3]

وكان سعيد بن عبد العزيز (ت: ١٦٧هـ) يفخر بحفظه ويقول: "ما كتبت حديثًا قط."[4]

وأمَّا ما قام به بعض التابعين في هذا العصر، فهو أن يعتمد على الكتابة في حفظ الحديث، ثم يمحو ما كتبه بعد حفظه، وقد فعل هذا كَثِيرٌ من السلف، أمثال سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت: ١٦٧هـ)[5] وغيرهما، ويُرْوَى في هذا عن خالد الحذاء (ت: ١٤١هـ): "ما كتبت شيئًا إلا حديثًا طويلاً، فإذا حفظته محوته."[6]

وجاء في تقييد العلم: "وكان غير واحد من المتقدمين، إذا حضرته الوفاة، أتلف كتبه أو أوصى بإتلافها، خوفًا من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم،

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص١٢٩.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) أخرجه الدارمي وابن عبد البر، انظر:

- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، باب من لم ير كتابة الحديث، ج١، ص١٣٢، حديث رقم: ٤٦٧.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٨.

(٤) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١. وانظر كذلك:

- الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٣.
- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٨-٦٠.

(٦) المصدر السابق، ص٥٩.

فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها أو نقص، فيكون ذلك منسوبًا إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عن المتقدمين الاحتراس منه."[1]

أخبرنا بن بشران، أخبرنا ابن الصوَّاف حدثنا عن عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، وأخبرنا ابن الفتح، أخبرنا عمر بن إبراهيم حدثنا وكيع عن الحكم بن عطية عن محمد قال: "كانوا يرون أنَّ بني إسرائيل إنَّما ضلُّوا بكتب ورثوها، وقال أحمد: من كتب وجدوها عن آباءهم."[2]

أخبرنا عثمان، حدثنا حنبل... حدثنا سفيان عن النعمان بن قيس قال: دعا عبيدة بكتبه عند موته، فمحاها، وقال: "أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير موضعها."[3]

أخبرني أحمد بن أبي جعفر القَطِيعي... حدثنا الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي مولى عثمان بن عفان، حدثنا سعد بن شعبة قال: "قال لي أبي يا بني إذا أنا مُتُّ فاغسل كتبي وادفنها، فلما مات غسلت كتبه ودفنتها."[4]

ومن جهة أخرى فإنَّه قد نقل عن بعضهم جمع الحديث وكتابته، وكان من أوائل من جمعه ابن جريج (١٥٠هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ)، والإمام مالك (١٧٩هـ)، وعبد الله بن المبارك في خراسان (١٨١هـ)، وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، وهؤلاء جميعًا كانوا في عصر واحد، وكان منهجهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله ﷺ مختلطًا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها

---

(١) المصدر السابق، ص٦١.

(٢) المصدر السابق، ص٦١.

(٣) المصدر السابق، ص٦١. وانظر أيضاً:
- الزهري، **الطبقات الكبرى**، مرجع سابق، ج٦، ص٩٤.
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.

(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٦٢.

إلى بعض في كتاب واحد، قال الحافظ ابن حجر: "إنَّ ما ذكر إنَّما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأمَّا جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنَّه روي عنه أنَّه قال: هذا باب من الطلاق جسيم."[(1)]

٤- تحرير موضع النزاع بين القائلين بالكتابة والمانعين لها

من المقرر أنَّ الله ﷻ لم يسند حفظ القرآن الكريم إلى البشر ولا حتى لنبيه ﷺ، بل تكفَّل ﷻ بحفظ الكتاب الكريم، ليبقى محفوظًا بنظمه وإعجازه وبلاغته، وهذا هو حفظ النص من داخله، وقد أكَّد ﷺ على أصحابه بكتابة القرآن الكريم وعدم كتابة السنَّة وإشغال جميع من تعلموا القراءة والكتابة بتوظيف جميع قدراتهم وأدواتهم التعليميَّة -آنذاك- في كتابة القرآن الكريم، وأمَّا السنَّة فكانت بحاجة إلى استئذان منه ﷺ، فقد يأذن وقد لا يأذن بذلك. وإن استقراء تلك الأحاديث الواردة في السماح بالكتابة لها دلالات ومؤشرات على خصوصيَّة كل حالة على حدة، فالذين أذن لهم رسول الله ﷺ ما كانوا إلا نفرًا محدودًا من أولئك الذين تأكد ﷺ من أنَّهم قد أُشْرِبُوا تعاليم القرآن الكريم وأسلوبه وغاياته ومقاصده، ومن ثمّ فهيمنة القرآن الكريم على عقولهم وقلوبهم ونفوسهم لم تدع مجالاً لخلطه مع أي قول من الأقوال.

فلم يكن النهي عن الكتابة خَوْفَ اخْتِلاطِ القرآن بغيره؛ إذ إنَّ قدرات العرب بمجالات البلاغة والفصاحة لا تسمح بقبول مثل هذا التأويل البعيد الذي يغلب أن يكون قد صدر عمن لم تتضح لديه الفوارق الهائلة بين النص القرآنيّ والأحاديث والأخبار المنقولة عنه ﷺ،[(2)] ولذلك كان من الواضح أنَّ الحرص على تدوين القرآن أولاً بأول وفي لحظة النزول دليلاً على أنَّ القرآن نَصٌّ لا ينبغي تعريضه لأي تغيير دقّ أو جل، في حين أنَّ السنَّة، وهي بيان عمليّ في الغالب،

(١) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **هدي الساري "مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري"**، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د. ت.)، ص٤ وما بعدها، جاء فيها عن ابن حجر في بيان السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعه أنَّ آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر =

يأخذ القول فيه دور المُنْبِئِ والمخبر عن طريقة رسول الله ﷺ والتنبيه إلى التطبيق وكيفيَّاته والمقرر للفعل والشارح له، ولم يكن الهدف أن تكون نصًّا؛ ولذلك جوزوا تناقلها بالمعنى وفضَّلوا حفظها في الصدور على السطور؛ لأنَّ حفظها في الصدور لن يسمح بجعلها نصًّا؛ ولأنَّ التركيز -آنذاك- يكون على المعاني لا المباني اللفظيَّة، وما ينبغي لها أن تكون نصًّا موازيًا للقرآن الكريم.

وقد قصد من ذهب إلى النهي عن الكتابة أن لا يكون هناك أي نص يُكْتَبُ ليحفظ بألفاظه ومعانيه، ولتحفظ معانيه بألفاظه إلا القرآن الكريم، وليكون الرجوع إليه دائمًا مستمرًا، وليكون مرجعيَّة للسنَّة المنقولة المتداولة بالمعاني لا بالألفاظ إلا ما ندر، وأي شيء عدا القرآن يمكن أن يندرج في التداول الشفوي. فالقائلون بالنهي عن الكتابة، إنَّما هو النهي الذي يريد أن يحول دون وجود نص مواز بجانب القرآن الكريم.

وأمَّا القائلون بالجواز: إنَّما صرفوا الأمر إلى تلك الاستثناءات والحوادث والوقائع النادرة التي أذن رسول الله ﷺ بها لبعضهم لحاجتهم الماسَّة، ولأنَّها لا تؤثر بوصفها نادرة في النَّص العام عن اتخاذ نص إلى جانب النص القرآنيّ مواز له في الحُجَّةِ والمصدريَّة، وبقطع النظر بأن يكون مساويًا أو غير مساوٍ بالرتبة.

والذين قالوا بأنَّ السنَّة هي المصدر الثاني للتشريع أرادوا دفع هذا الاعتراض المقدَّر وهو كيف يجعلون إلى جانب كتاب الله ﷻ نصًّا آخر مساويًا له في الحُجِّيَّةِ وَمُسْتَقِلاً عنه، فكأنَّهم أرادوا القول: إنَّا جعلناه في المرتبة الثانية -فلا تثريب علينا- فالأمر كما ترى لا علاقة له بالمرتبة، بل علاقته بالنَّصِّيَّةِ والحُجِّيَّةِ، كما أنَّ الذين

= أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين: أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك -كما ثبت في صحيح مسلم- خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم؟! وثانيها لقوة حفظهم، ولأن أكثرهم لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، انظر كذلك:

- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٦.

نقلوا النقاش إلى خبر الواحد وإلى مسألة التوثيق وعدمه قد تجاوزوا موضع النزاع، وذلك لأنَّه لا يختلف مسلم عن آخر باعتقاد أنَّ ما صدر عن رسول الله ﷺ وثبت صدوره عنه في الدين، فإنَّه ملزم لكل مسلم ومسلمة، ولا يجوز الانصراف عنه إلى غيره قبل أن نستوفي دلالاته، فالظنيَّة والقطعيَّة لا يرجعان إلى ما يقوله ﷺ بذاته ولذاته، بل الظن والقطع إنَّما يتعلَّقان بطريق النقل والتحمل والأداء، وهذه مسألة أخرى غير مسألة حُجِّيَّةِ ما يصدر عنه ﷺ على سبيل التأويل والتفعيل لآيات الكتاب الكريم، وهنا تبدو حكمة رسول الله ﷺ وأصحابه المهديين وخلفائه الراشدين وقُرَّاء الصحابة وفقهائهم وَاضِحَةً ظَاهِرَةً وهي: أنَّ الأصل عدم كتابة شيء غير القرآن.

كما أنَّ المنع من الرواية والكتابة كان القصد منه عدم الخلط بين الجانب التشريعيّ الذي اختصّ به القرآن وطبَّقه النبيّ ﷺ عمليًّا أمام الناس، والجانب البشريّ في حياة النبيّ ﷺ وتصرفاته اليوميَّة واجتهاداته التي مارسها في مقامات مختلفة، كالإمامة والقضاء والإصلاح والمشورة وما إلى ذلك. أمَّا التشريع فهو مُبَلِّغٌ عن الله فيه بما أُوحِيَ إليه في القرآن ثم هو أول من يسارع إلى تنفيذ ما أمر الله به وحث أمته على التأسي به في ذلك، فهو ﷺ الأُسْوَةُ والقُدْوَةُ في طاعة الله والاعتصام بكتابه والعمل به والتمسك بما فيه والدعوة إليه.

ويوضح ذلك أنَّ ما يصدر عن النبيّ ﷺ من أفعال أو أقوال أو تقريرات لا يشهدها في الغالب إلا فرد أو أفراد قليلون من الصحابة، وهم غير معصومين من الخطأ والنسيان والرواية بالمعني مع اختلاف مَلَكَاتِهِمُ العقليَّة بالإضافة إلى أنَّ النبيّ ﷺ أراد الإبقاء على دائرة الالتزام في أضيق الحدود، وأراد الإبقاء على دائرة الإباحة واسعة كما قررها منهج القرآن الكريم، بينما ستحمل الروايات الأحادية مَضَامِينَ إِلزَامِيَّةً مع مرور الزمن، وهذا ما حدث بالفعل.

ليبق كل ما عدا القرآن جزءًا من الثقافة الشفويَّة يدور مع القرآن وحوله حيث دار، فلا يستقل عنه بحال، ويعلم الناس فقه التنزيل ومنهجه على الواقع، وفقه

التدين وتطبيق أحكام القرآن وتوجيهاته في واقع معين؛ ليتخذ ذلك مصدرًا للتَّأَسِّي عند الأجيال القادمة في عمليَّة تنزيل النص على الوقائع، فإذا تحرر النزاع وفهمت جوانب هذه الإشكاليَّة نستطيع أن نتبيَّن -آنذاك- ما استدرج إليه كَثِيرٌ من العلماء قديمًا وحديثًا للجدل والنقاش خارج موضع النزاع، مما زاد الأمر لبسًا وغموضًا، وأدى بالنزاع إلى قضايا عند النظر الدقيق فيها لا نكاد نجد حولها نزاعًا.

فكيف -إذن- كتبت السنن، وظهرت كل تلك المدوَّنات، ولماذا؟

٥- نشأة الرواية وتطورها

أ- ملابسات النشأة:

كانت هناك ملابسات معينة لنشأة الرواية؛ فتحت ضغط الواقع المتمدد جغرافيًّا وبشريًّا -بالفتوحات- تولدت حاجات مستجدّة تُلح في طلب إجابات ومواقف. وكانت الخلافة الراشدة قد بلغت نهايتها، وبنهايتها برزت ظاهرة "الفصام بين القيادتين: الفكريَّة - الدينيَّة، والقيادة السياسيَّة"، فإنَّ أهمّ ما كانت الخلافة الراشدة تتميَّز به خاصَّة في عهد الشيخين - هو ذلك التلاحم بين القيادتين، فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما، كانا يجمعان القدرة الاجتهاديَّة، والمعرفة العميقة بالكتاب وبالرسالة والرسول، ففي شخص كل منهما تستطيع أن تجد الأمرين معًا: حكمةٌ علمية، وحِنْكَةٌ سِيَاسِيَّةٌ؛ وعلم ومعرفة بالإسلام عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَأَهْدَافًا ووسائل، فكان الخليفة الراشد في غير حاجة إلى فقيه أو عالم يعلمه دينه، فهو الذي يَرْشُدُ عُمَّالَهُ وَقُضَاتَهُ، ويكشف لهم عما ينسجم مع الرسالة نصًّا وروحًا، فَهُو إمامٌ مُجْتَهِدٌ، ومثل أبي بكر وعمر كان الخليفتان الثالث والرابع -رغم اختلاف الظروف- ﵄، فلم يكن الراشدون في حاجة إلى اصطناع فقهاء يفتون لهم، ويبيِّنون لهم ما يقبل وما لا يقبل شرعًا، فهذه الظاهرة الإيجابيَّة قد انتهت بانتهاء الخلافة الراشدة.

ومع وصول مُسْلِمَةِ الفتح، والقيادات القبائليَّة إلى السلطة من أهل الرواية والفقه، وتَشَجّع الناس على الإكثار من الرواية، واستنباط الأجوبة الفقهيَّة عن

سائر المستجدات التي برزت لأسباب وعوامل كثيرة، منها ملء الفراغ الذي تركه الراشدون. وتدعم شرعيَّة الحكَّام الجدد، ومقاومة الأفكار والاتجاهات الكلاميَّة التي برزت في الساحة، ولم يكن لها وجود قبل ذلك، أو كان بعضها موجودًا، ولكنَّه ضعيف ومحصور. وهنا تداخلت الروايات بالفقه وبالمسائل الكلاميَّة، وبرزت الخلافات الحادة التي قوبلت بالقوَّة من الخلفاء الجُدُدِ.

وحين كان عبد العزيز والد عمر بن عبد العزيز واليًا عام (٨٣هـ) برزت لديه فكرة جمع السنن والآثار -كما ذكرنا سابقا-؛ لعلها تكون إذا جمعها بديلاً عن الآراء والفتاوى الفقهيَّة المتضاربة التي فرَّقت الكلمة، وأشاعت نوعًا من الفوضى في صفوف الأمَّة، فالسنَّة تتمتع بعنصر الإلزام، وليس كذلك فقه الفقهاء، والسنَّة مُؤَوِّلَةٌ للكتاب لا ينفك الصحيح منها عنه، وليس كذلك الفقه. والسنَّة حين تربط بالكتاب ويصدق عليها ويهيمن، ستكون قادرة على أن تُبَيِّنَ لهم الذي اختلفوا فيه فتعود الأمَّة إلى وحدتها، وتنتهي أسباب النزاع فيما بين فصائلها.

وقد بدأ عبد العزيز ذلك في نطاق صلاحيَّاته، ولما وَلِيَ ولده عمر الخلافة كان هَاجِسُ إعادة وَحْدَةِ الأمَّة يُؤَرِّقُهُ؛ بل كان ذلك حجر الزاوية في سياساته، فبدأ بتقليص نفوذ أهله من بني أميَّة، وَجَدَّ في ذلك حتى كادوا يتمردون عليه، بل أشار بعض المؤرخين إلى الرجل ربما مات مسمومًا. ثم قام برد المظالم وجاء بعلماء اشْتُهِرُوا بِوَرَعِهِمْ وَزُهْدِهِمْ وشجاعتهم، ليُعِينُوهُ على هذا الأمر.

وبدأ حوارًا جادًّا مع سائر الفئات التي كان من سبقه من خلفاء بني أميَّة قد أعلنوا الحرب عليها، ومنهم "الخوارج" وغيرهم، ولو أنَّ حياة الرجل امتدت لعدة سنوات أخرى لربما تمكن من لم الشمل وتوحيد الأمَّة من جديد، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل.

ومن إجراءاته -كذلك- أنَّه أمر بجمع السنن والآثار كافَّة، وتتبعها، وذلك لتكون فقهًا للأمَّة يغنيها عن فقه الفقهاء، ولعلّه يغلق بعض أهم أبواب الاختلاف

بين الأمَّة والانشغال عن القرآن المجيد. لكنَّ هذه المشروعات الطموحة لم يتسع عمره ﷺ لإكمالها، وإذا بهذه السنن والآثار تتحول على أيدي من جاءوا بَعْدُ إلى وسيلة اختلاف إضافيَّة أضيفت إلى ما كان، وصيَّرها بعضهم نصًّا موازيًا للقرآن، مشتملاً على ما فيه، بل تمتاز عليه بما تحمله من تفاصيل للوقاية، والأمور تجعلها إلى حد ما كافية ومغنية عنه، فهي عندهم بيان له وتطبيق لما فيه، وتفصيل لما أجمله، وتقييد لما أطلقه، وتخصيص لما عممه... ولذلك فقد تجرأ الأوزاعي على القول: "بأنَّ السنَّة قاضية على الكتاب،" و"أنَّ الكتاب يحتاج السنَّة بأكثر مما تحتاج السنَّة الكتاب" إلى غير ذلك من الأقوال التي صرح أحمد بن حنبل بأنه: "ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكني أقول إنَّ السنة تفسر الكتاب وتبينه."[1]

وحين نقول هذا لا ينبغي أن نقوله -بإطلاق؛ بل بحذر شديد- ذلك لأنَّ القرآن الكريم ليس بغامض ولا مبهم، بل وصفة سبحانه "بالبيان": ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ (آل عمران: ١٣٨)، ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ (الأعراف: ٢٠٣)، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (النحل: ٨٩).

ولقد ذهب أبو إسحاق الشاطبي بنظره الدقيق إلى القول بعموم هذه الآية الكريمة، وأنَّ السنَّة ذاتها شيء يندرج تحت التبيان القرآنيّ، فهي معتمدة عليه، دائرة حوله حيث دار، لا تنفك عن مداره، ولا تخرج عنه بحال، فالقول النبويّ تفصيل لما جاء بلسان القرآن للذكر، وأفعاله ﷺ وسلوكيَّاته وخُلُقُهُ -كُلُّهَا- تطبيقات واتِّباع للقرآن المجيد، وتنزل لما به في واقع الحياة، وتقريراته تعني أنَّ القرآن المجيد يقر ذلك في أصل من أصول علمها رسول الله ﷺ فأقرّ ما

(١) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق، ج١، ص٣٩.

أقرّ القرآن؛ ولذلك لخّص القرآن المجيد المهام النبويَّة بوضوح شديد لا يتَّسع لأيِّ لَبْس: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ (النمل: ٩١-٩٢)، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ (آل عمران: ١٦٤).

إنَّ تلك العقليَّة الجزئيَّة التي تكوَّنت تحت ضغوط الفتن الداخليَّة والخارجيَّة، والمستجدات الكثيرة، وضغوط الثقافات والحضارات المختلفة، والمطلب "والقانون أو التشريعيَّة" التي لا تتوقف ولا تتناهى أخذت تضغط تحت وطأة التسليم بتلك القاعدة العجيبة "النصوص متناهية والوقائع غير متناهية"، لإيجاد أدلة موازية للقرآن تقدم الآليَّات والأدوات اللازمة لتوفير "الإنتاج الفقهيّ".

ولذلك فإنَّ السنَّة لم تكن نصًّا مدونًا في جيل التلقي، ولم يندب رسول الله ﷺ إلى تدوينها أحدًا، وما دُوّنه بعضهم منها وعلم به ﷺ أَمَرَ بمحوه، ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنَّ رسول الله ﷺ أراد أن يفهمهم بأنَّ سنَّته لا يحتج بها، وأنَّها لا علاقة لها بالتشريع وبناء الأمَّة، وتسديد مسيرتها، بل كانت الحكمة في ذلك أعمق بكثير، وأهم من هذه الاستنتاجات البعيدة، إنَّها قضيَّة تربويَّة تتعلق بكيفيَّة صياغتها العقل والنفس صياغة قرآنيَّة، بحيث يأتي كل شيء بعد ذلك يكتبه الإنسان من أي مصدر من مصادر المعرفة؛ ليقرأه الإنسان بعقليَّة ونفسيَّة صاغها القرآن المجيد، فلا يمكن أن تشد عقله أو نفسه بعيدًا عن مدار القرآن.

ب- تطوُّر الرواية:

لقد سبق أن أشرنا إلى أنَّ الجيل الذي عاش مع رسول الله ﷺ عرف بأنَّه "جيل التلقي"، وعرف الجيل الثاني بأنَّه "جيل الرواية"، كما عرف الجيل الثالث بأنَّه "جيل الفقه" والواقع أنَّ هذه الأجيال متداخلة عدا "جيل التلقي" الذي تعد النقطة الفاصلة فيه وفاة رسول الله ﷺ، وفي جيل التلقي لم تَغِبْ "الرواية" تمامًا

عن ذلك الجيل كما تقدم؛ لأنَّ الذين لم يكونوا يشاهدون رسول الله ﷺ يروي لهم الحاضرون من الصحابة ما شاهدوه وما سمعوه منه ﷺ، وهؤلاء الغزاة والمسافرون والساكنون خارج المدينة هم الأكثرون، فالرواية كانت شائعة، لكنَّ أكثر أولئك الذين كانوا يتلقون الروايات يستطيعون التأكد من صحة ما رُوِيَ لهم عند لقائهم برسول الله ﷺ ومشاهدتهم المباشرة لأحواله،[1] ولذلك فإنَّ وجود ظاهرة الرواية بذلك الشكل لا ينزع عن ذلك الجيل اتصافه بأنَّه "جيل التلقي"، الذي كانت سماته الأساسيَّة أنَّه جيل الاتباع والتأسِّي والاهتداء والاقتداء بهدي رسول الله ﷺ دون كبير مشقة، أو جهد بالغ.

أمَّا "جيل الرواية" بعد وفاة رسول الله ﷺ فقد تداخل مع "جيل الفقه"، لكنَّ ذلك التداخل لم يكن كاملاً ولم يمنع تمايز المعارف والمسائل المتصلة بالفقه عن المعارف والمسائل المتصلة بالرواية؛ إذ إنَّ وجود العلماء القادرين على الإحاطة بالفقه وأدلته، والروايات وأسانيدها نادر جدًا، ولذلك قال اللَّكْنَوِيُّ (ت: ١٣٠٤هـ): "... إنَّ الكتب الفقهيَّة وإن كانت مُعْتَبَرَةً في أنفسها بحسب المسائل الفرعيَّة، وكان مصنفوها -أيضًا- من المعتبرين والفقهاء الكاملين لا يُعْتَمَدُ على الأحاديث المنقولة فيها اعتمادًا كُلِّيًا، ولا يُجزم بورودها وثبوتها -قطعًا- بمجرد وقوعها فيها، فكم من أحاديث ذكرت في الكتب المعتبرة وهي موضوعة ومختلقة..."، ثم قال: "فمن المحدثين من ليس له حظ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سرها، ومن الفقهاء من ليس لهم حظ إلا ضبط المسائل الفقهيَّة من دون المهارة في الروايات الحَدِيثِيَّةِ..."[2]

---

(١) النووي، **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، مرجع سابق، ج١، ص١٦٩، في كتاب الإيمان. حديث أنس في مجيء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: "يا محمد أتانا رسولك فزعم كذا". قال النووي: "واسم الأعرابي ضمام بن ثعلبة، كما جاء مسمى في رواية البخاري وغيره". انظر أيضًا:
- اللكنوي، محمد عبد الحي. **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص٢٥.

(٢) اللكنوي، **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

وكلام اللَّكْنَوِيِّ يُشِيرُ إلى ظاهرة خطيرة مُبَكِّرَةٍ هي ظاهرة "الفصام بين الفقه والحديث"، وهي ظاهرة بدأت بواكيرها بالظهور سنة (٤٠هـ)،[١] وتطورت إلى أن أخذت شكلها المتمثل في تكوين "مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث"،[٢] وهذه الظاهرة برغم أنَّها لم تكن صحيَّة في آثارها فقد أفاد طلاب العلم منها من بعض الجوانب الفَنِّيَّةِ أو التَّعْلِيمِيَّةِ.

يقول أمين الخولي: "نشأت الرواية الحَدِيثِيَّةُ نَشْأَةً تطوريَّة؛ إذ لم يشعر القوم بحاجة إلى شيء من الإسناد وسلسلته، حينما كانوا يتلقون عن الرسول ﷺ مباشرة، مُجْمَلاتٍ أو مُفَصَّلاتٍ من التعليم الديني، كتلقي الطالب عن معلمه، يحفظونها الحفظ الواعي، الذي نَمَّتْهُ فيهم البَدَاوَةُ المُبتعِدَةُ بهم عن الاعتماد على غير الحافظة، ثم هم يجدون أمامهم في كل مناسبة ذلك المرجع الرسميَّ مَعِينًا فياضًا يستقون منه، وهم مع هذا وذاك جماعة محدودة متعارفة في بيئة غير فسيحة، لا يكثر أن ينقل فيهم قريب لبعيد، ولا حاضر لغائب.

فأمَّا حين اتسعت الرقعة، وخرجوا من الحجاز إلى غيرها من الأقطار، فقد اضطروا إلى أن يسألوا العارفين، من ذوي العلم فيهم، عما عسى أن يكونوا قد سمعوه من الرسول ﷺ، فيجيب أولئك الواعون لمسموع تفردوا به دون سواهم، بفضل ملازمة قويَّة، ومواتاة ظروف... أو يتوقف أولئك المسئولون، أو يحيلون على غيرهم من طبقتهم... ومع هذا الحال، لا تتضح الحاجة، ولا يقوى الشعور بالضرورة القاضية بالعزو والإسناد... وجائز أن يستمر ذلك جيلاً أو جيلين، دون شعور بضرورة قويَّة للإسناد المبيِّن لمصدر تلقي ما يذكر من علم.[٣]

ثم تتغيَّر الظروف بمغيّرات اجتماعيّة مختلفة، من بينها قوة الوعي العلميّ،

---

(١) عبد الرزاق، مصطفى. **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م، ص٢١٣.

(٢) العلواني، طه جابر. **أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م، الفصل الثالث.

(٣) الخولي، أمين. **الإمام مالك**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٥١م، ص٣٥٠.

الحافز على الرغبة في معرفة أصل التلقي، ومدى الاطمئنان له، كما أنَّ من بينها ما يذكرون هم قديمًا من فساد الحال، وشيوع الوضع، وانتشار المقالات الكلاميَّة المضللة، فيلفت ذلك كله إلى ضرورة إضفاء الثقة على القول المنقول، وتقوى الحاجة إلى هذا الإسناد، فيكون إذ ذاك ضرورة مقدرة بقدرها، ويبدأ يسير الشأن لجدته، قصيرًا لقرب زمنه، هين الأهميَّة -في الجملة- لا يشعر أصحاب العلم بكبير خطره، فيحرصون على طلبه والإلزام به.

وتتدرج الحياة، فيكتمل الوعي العلميّ، وينتبه للدقة في المناهج، وتجد دوافع اجتماعيَّة مختلفة، كالذي ذكروه من شئون اعتقاديَّة وغيرها، فيزيد الحرص على الإسناد، ويقوى الالتفات إليه، ويكثر التنبه إلى التزامه والإلزام به.

على هذا الغرار كان التدرج، الذي تدفعنا ثقتنا بالسنن الكونيَّة إلى الاطمئنان له، والارتياح؛ لتقرير أنَّه الخطة التي اتبعتها حياة الرواية والإسناد، فبدآ بسيطين، وَمَضَيَا إلى الاكتمال على الدهر.

ولا نقف في التقرير عند الثقة بالسنَّة الكونيَّة، وَجَدَّ العِلمُ في بيان عمومها وشمولها، بل نجد من خبر التاريخ ونقل الراوين من قومنا، ما يؤيد أنَّ الرواية لم تخلق ذلك الخلق المستقل، ولم تبدأ كاملة الكمال كله، دقيقة الدقة كلها، ولم تكن موضع العناية التامة والالتزام الدائم منذ عرفت للقوم رواية دينيَّة إسلاميَّة، أو رواية تاريخيَّة وأدبيَّة، بل كانت تتفاوت هذه العناية بتفاوت الظروف، ويختلف هذا الالتزام الحريص، باختلاف الأحوال والأيام، ومن ذلك مثلاً ما تحدثنا به أخبارهم من ترك الإسناد، وعدم السؤال عنه أول الأمر،[1] حتى كانت الظروف الاجتماعيَّة اللافتة إليه، فسألوا عنه وطلبوه، وذلك فيما يروي عاصم الأحول

(١) وقد استغرق ذلك حوالي (٤١٠) سنة بعد وفاته -عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك لجأ المشتغلون بالحديث عندما ازداد الاهتمام بالإسناد إلى التوثيق بالسبر وتركيب الأسانيد، وافتراضها، فقد يفترض بعض هؤلاء أنه ما دام فلان قد تتلمذ على فلان فإذن يمكن أن نعدّ مارواه ذلك التلميذ مسندا إلى شيخه، وهكذا، ولا يخفى أنَّ هذا إلى الحرص والتخمين أقرب منه إلى العمل العلمي.

(ت: ١٤٢هـ) عن ابن سيرين (ت: ١١٠هـ) قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فَيُنْظَرُ إلى أهل السنَّة فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ."[1]

ويبدو من السياق أنَّ الفتنة المذكورة هي فتنة الابتداع وشيوع المقالات، ويقرر أمين الخولي أنَّ الإسناد حتى وفاة الإمام مالك سنة (١٧٩هـ) لم يكن بعد قد اتخذ نظامًا دقيقًا تامًّا على نحو ما نراه مثلاً عند البخاري في القرن الثالث؛ أي بعد أكثر من جيلين من الناس، وطبقتين من المُحَدِّثِينَ، ولعلّ هذا يفسر لنا ظاهرة الإرسال في أحاديث مالك وَمَنْ سَبَقَهُ من العلماء، فهذا -فيما يبدو- أثر لعدم شعورهم بالحاجة -في تلك العصور المتقدمة القريبة من عهد الصحابة- إلى لزوم النص على ذكر الصحابيّ والالتزام التام له، فتخلفت عن ذلك مسألة المراسيل وحجيَّتها، واختلف فيها الأصوليُّون كما هو معروف.

وهذا يدل على أنَّ هناك أطوارًا ثلاثة مرت بها معارفنا الإسلاميَّة:

الطور الأول: طور "الثقافة الشفويَّة" وتداول سائر أنواع المعارف شفاهًا، ومنها السنن والنصُّ الوحيد المدون في السطور، والمحفوظ في الصدور في تلك المرحلة، هو القرآن المجيد -وحده- وكل ما عداه كان يجري تداوله شفاهًا إلا في القليل النادر.

والطور الثاني: طور الجمع والتدوين الذي بدأ بجمع المرويَّات ثم تدوينها من عام (٨٣هـ) على يد عبد العزيز والد عمر، واستكمل عمر بن عبد العزيز عام (٩٩هـ) ما بدأه أبوه، وقد جمعت فيه الأحاديث، والأخبار، وآثار الصحابة في التفسير والفقه وما إليها، وتكامل التدوين الرسمي لجملة من العلوم والمعارف الإسلاميَّة دون التفات إلى الإسناد متونًا وألفاظًا عام (١٤٣هـ)، وذلك في عهد أبي جعفر المنصور، واستمر -بعد ذلك- ما يقرب من مائة عام.

الطور الثالث: هو طور الفرز والتمايز؛ أي فرز تلك المعارف وتمييز بعضها

---

(١) الخولي، **الإمام مالك**، مرجع سابق، ص٣٥١.

عن بعض، وظهور ما عرف فيما بعد بـ"مبادئ العلوم"؛ أي إن يكون لكل علم تعريف يميِّزه عن سواه، وموضوع يتقيد به، وبيان لمصادره وموارده وغايته وفوائده إلى أن اكتملت هذه المبادئ لتصبح عشرة.[1]

ت- فهم قضيَّة جمع عمر بن عبد العزيز للسنَّة النبويَّة في سياقها التاريخي:

لقد كانت الانشطارات بين الأمَّة تتوالى حتى بلغت حد التقاتل والاعتصام بالجبال والصحاري، لتنمية الفتن والانشغال بها، حتى جاء عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه الذي حاول أن يرأب الصدع، وأن يعيد الفِرَقَ التي انشقت عن الأمَّة فاعتصم بعضها في الجبال، وذهب بعضها لمقاتلة المسلمين وَقَطْعِ الطرق، فبدأ مشروعه التجديديّ الإصلاحيّ بالحوار مع الخوارج فسلَّم لهم في بعض الأمور، وأوضح لهم جانب الصواب في بعضه الآخر حتى ترك بعضهم الجبال، وعاد إلى صفوف الأمَّة.

- فهل ما قام به عمر بن عبد العزيز بالأمر بتدوين السنَّة لوضع حد للافتراء على النبيّ ﷺ؟ أو كانت الغاية لتقليص دواعي الاختلاف بين فِرَقِ الأمَّة المختلفة؟ أو أنَّه كانت هناك أسباب كامنة تستبطن رؤية عمر لحال الأمَّة -آنذاك- من جهة، ونظرته المستقبليَّة من جهة أخرى؟

فقد عبر أبو زُرعة الدمشقي عن مراد عمر من عمليَّة الجمع والتدوين قائلاً: "... أراد عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكام الناس والاجتهاد حكمًا واحدًا، ثم قال: إنَّه قد كان في كل مِصْرٍ من أَمْصَارِ المسلمين وجند من أجناده ناس من أصحاب رسول الله، وكان فيهم قضاة قضوا بأقضية أجازها أصحاب رسول الله، ورضوا بها وأمضاها أهل المِصْرِ كالصلح بينهم، فهم على ما كانوا عليه من ذلك."[2]

---

(١) هي: الحد والموضوع والغاية والفائدة والمصادر والموارد وحكم تعلم ذلك العلم، ومؤسسه أو أول جامع لمسائله، ونسبته إلى ما سواه تأثرًا وتأثيرًا.

(٢) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج١، ص٥٠.

وهذا النصّ يوضح أنَّ عمر بن عبد العزيز -الذي يمثل رأس الدولة آنذاك- كان يريد من وراء التدويُن أن يتحول ذلك إلى قانون يحمل الناس عليه أو يلزمهم به، ومما يدل على ذلك أنَّ الزهري وغيره لم يقتصر في جمعه للسنَّة على ما هو منسوب إلى الرسول ﷺ فقط، وإنَّما امتد ليشمل سير الصحابة من الخلفاء الراشدين وفقهائهم، ولا شك أنَّ في هذا المنهج إِشَارَةً إلى وضوح مفهوم السنَّة العمليّ الذي يظهر في عمليَّات التطبيق من قِبَلِ الصحابة ﵃ وهو ما أشار إليه عمر ابن عبد العزيز في كثير من خطبه.

ومما يؤكد ذلك أيضًا ما رُوِيَ عن عمر بن عبد العزيز أنَّه كان يناقش العلماء في السنَّة، يقول أبو الزناد بن ذكوان القرشي (ت ١٣١هـ): "رأيت عمر ابن عبد العزيز جمع الفقهاء فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه؛ قال: هذه زيادة ليس العمل عليها."[(١)]

فقد رأى عمر بن عبد العزيز ومن معه -في تلك المرحلة- ضرورة جمع السنن؛ لتقديم المصدر المُؤَوِّلِ للقرآن الكريم إلى جانب القرآن بوصفه المصدر التطبيقيّ المُؤَوِّلَ[(٢)] في الواقع لآيات الكتاب الكريم إلى الأمَّة؛ ليكون ذلك بيان منهج النبيّ ﷺ في اتباع القرآن وتطبيقه، بحيث يتمكن المسلمون من التأسِّي به -صلوات الله وسلامه عليه- ومساعدًا على حسم الخلافات والقضاء على المنازعات، وإعادة الوحدة إلى صفوف الأمَّة، فأصدر أوامره إلى علماء المسلمين في مختلف الأمصار للغاية بجمع السنن، فأرسل إلى ولاة الأمصار، كما أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل

---

(١) البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي. **قبول الأخبار ومعرفة الرجال**، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحمن. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ص١٧.

(٢) لا نريد بالتأويل معناه الاصطلاحي الذي شاع فيما بعد مقابلاً للتفسير أو مرادفًا له، بل نريد بذلك التطبيق الذي هو المعنى القرآني الذي جاء به قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ (الأعراف: ٥٣).

الآفاق: "انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه."[1] وفي رواية للخطيب في "تقييد العلم" أنَّه كتب بذلك إلى أهل المدينة[2] أن تجمع السنن.[3] وجاء في "تقييد العلم" عن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب الزهري قال: "سمعته يعني ابن شهاب الزهري يقول: لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ المشرق نُنْكِرُهَا لا نعرفها، ما كتبت حديثًا، ولا أَذِنْتُ في كتابه."[4] ورأي الزهري هو رأي أكثر علماء ذلك العصر، فإنَّ حرصهم على حديث رسول الله ﷺ من أن يَدْرُسَ لا يقل عن حرصهم على سلامته من الكذب والوضع، فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حَفَّزَتْ هِمَمَ العلماء إلى كتابة السنَّة النبويَّة، فعندما تبنَّت الحكومة جمعها رسميًّا على يدي الخليفة الوَرِعِ عمر بن عبد العزيز، الذي اتخذ خطوة حازمة، وكان فيما كتب أهل المدينة: "أَخبرنا يحيى بن سعيد عن عبد الله ابن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (١١٧هـ) يأمره: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنَّة ماضيَّة، أو حديث عمرو بن حزم (٩٨هـ)، فاكتبه فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب أهله."[5]

وعن عبد الله بن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم: "انظر ما كان من حديث عبد الله بن دينار، قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى المدينة "انظروا، وفي حديث عفان إلى أهل المدينة: أن انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء". وفي رواية: أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن (٩٨هـ)، والقاسم

---

(١) رواه الأصبهاني في تاريخه، انظر:
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. **تاريخ أصبهان**، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٠٤.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها، ص١٠٦.

(٣) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها (أولاً: تدوين السنة).

(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

(٥) المرجع السابق، ص١٠٥.

ابن محمد (١٠٧هـ)، فكتبه له. وفي رواية: "فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبيّ ﷺ، وَلْيُفْشُوا العِلمَ، وليَجْلِسُوا حتى يَعْلَمَ مَنْ لا يَعْلَمُ، فإنَّ العلم لا يُهْلِكُ حتى يكون سرًا."[١]

وطلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن حزم جمع الحديث، ذلك لأنَّ أبا بكر بن حزم هو أحد أعلام عصره؛ إذ قال فيه مالك بن أنس: "ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة ولا أتم حالاً... وَلِيَ المَدِينَةَ وَالقَضَاءَ والمَوْسِمَ،"[٢] وعنه كذلك قال: "لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر،"[٣] وكان قد طلب منه أن يكتب إليه حديث عمرة بنت عبد الرحمن، وهي خالته، نشأت في حجر عائشة -رضي الله عنها- وكانت من أثبت التابعين في حديث عائشة -رضي الله عنها-.[٤]

والنموذج الذي يمثل ما كان يريده عمر بن عبد العزيز من جمع السنَّة أفضل تمثيل، هو الإمام مالك بن أنس الذي صنف الموطأ، وهو ما نَوَدُّ إِلقَاءَ الضَّوْءِ على منهجه فيما جمعه في كتابه.

ث- منهج الإمام مالك في الموطأ:

يعد كتاب الموطأ أَوَّلَ صَحِيحٍ مَجْمُوعٍ مُدَوَّنٍ في عِلمَيِ الحديث والفقه معًا، وهو أقدم كتابٍ في هذا المجال... ولقد جاء في مقدمة ابن حجر لكتاب البخاريّ فقد نقل ما جاء عن الشافعي رضي الله عنه أنَّه قال: "ما أعلم في الأرض كتابًا

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. **تهذيب التهذيب**، حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٥هـ، ج١٢، ص٣٩.

(٣) المصدر السابق، ج١٢، ص٣٩.

(٤) المصدر السابق، ج١٢، ص٤٣٨. وقال سفيان بن عيينة: "أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم ابن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن". انظر:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٣١.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**، حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، المقدمة، ص٤٥.

في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك،"[١] ولقد قال عبد الرحمن بن مهدي: "أئمة الحديث الذي يُقْتَدَى بهم أربعة: سفيان الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، ومالك (١٧٩هـ) بالحجاز، والأوزاعي (١٥٧هـ) بالشام، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) بالبصرة"، ثم وَازَنَ بينهم فقال: "الثوري إمام في الحديث، وليس إمامًا في السنَّة، والأوزاعي إمام في السنَّة وليس إمامًا في الحديث، ومالك إِمَامٌ فيهما."[٢]

وروي أنَّ أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: "ضع للناس كتابًا أحملهم عليه، ثم أضاف أبو جعفر: يا أبا عبد الله ضم هذا العلمَ وَدَوِّنْهُ كتبًا، وتجنب فيها شَدَائِدَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ورُخَصَ ابن عباس، وشَوَاذَّ ابن مسعود وَاقْصِدْ أَوَاسِطَ الأُمُورِ، وما اجتمع عليه الصحابة."[٣] ويتضح هنا أنَّ هناك نوعًا من التوافق بين رَأْيَيْ عمر بن عبد العزيز وأبي جعفر المنصور: "فقد فكر أبو جعفر في الأمر الذي فكر فيه عمر بن عبد العزيز وهو جمع العلم المدنيّ، فقد أمر عُمَرُ أبا بكر بن حزم وأمر أبو جعفر مالكًا ﷺ. وإذا كانت قد توافرت الدواعي عند مالك من تلقاء نفسه لتدوين العلم المدني خَشْيَةَ الدروس، فقد كان طلب الخليفة مُزَكِّيًا للأمر الذي رأى دواعيه متوافرة، ولكنَّ الكتاب لم يُنْشَرْ في وقت الخليفة أبو جعفر المنصور، بل في سنة (١٥٩هـ) وطلب أبي جعفر سنة (١٤٨هـ)،[٤] ولقد رأى الخلفاء من بعده

(١) ابن الحجر العسقلاني، **هدي الساري "مقدمة الباري شرح صحيح البخاري"**، مرجع سابق، ص٨.

(٢) وقد أشار الشيخ محمد أبو زهرة إلى قول ابن الصلاح حين سئل عن معنى هذا الكلام فقال: "السنة هنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالمًا بالحديث، ولا يكون عالمًا بالسنة". ثم يعلق على هذا الكلام الشيخ أبو زهرة بقوله: "ونحن نرى أن المراد بالسنة العلم بأقضية الصحابة وفتاويهم، وكذلك العلم بأقضية التابعين وفتاويهم". انظر:
- أبو زهرة، **مالك**، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص٢٢٨ وما بعدها. وانظر أيضاً:
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** ﷺ، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.)، ص٤١.
- القاضي عياض، عياض بن موسى. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٧م، ص٢٣٢.

مثل رأيه، ورأي الرشيد أن يحمل الناس على الأخذ بالموطأ في القضاء، ولقد نقل السيوطي في مناقب مالك أنَّه قال للرشيد عندما كرر طلب نشر الموطأ: "يا أمير المؤمنين إنَّ اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمَّة..."

هناك، إذن، علاقة فكريَّة واضحة بين ما أراده عمر بن عبد العزيز الخليفة الأمويّ في جمع السنن، وما فعله الإمام مالك في الموطأ بتشجيع من أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وهو توحيد الأقضية في الدولة الإسلاميَّة للقضاء على الاختلافات بين القضاة والوُلاةِ في الأقاليم المختلفة، أو بتعبير آخر توحيد الفقه عن طريق تقديم سُنَنِ رسول الله ﷺ وأقوال أصحابه وخُلَفَائِهِ والتابعين لهم -خاصَّة المَدَنِيِّينَ منهم الذين فهموا السنَّة على أنَّها العمل الذي وَرِثُوهُ عن النبي ﷺ وأصحابه- بين أيدي القُضَاةِ، لتكون مَرْجَعَهُمْ في الحكم والقضاء والفتوى، فقد كانت الفكرة في المقام الأول هدفها تنظيم الدولة قانونيًا، وليس مجرد جمع عشوائي للأحاديث والروايّات، وإنَّما الدعوة إلى التبصر في فقه السنَّة النبويَّة بوصفها تنظيراً لمفهوم الاتباع في البيان النبويّ، واللافت للنظر أنَّ كُلاً من الخليفة عمر بن عبد العزيز والإمام مالك بن أنس كانا من تلامذة مدرسة المدينة التي استقر لديها مفهوم السنَّة بمعناها العمليّ.

يقول مالك: "لا يجوز الأخذ بالأحاديث التي يرويها هؤلاء الصالحون غَيْرُ العارفين بالشريعة". ويقول: "لقد أدركت في هذا البلد (يعني المدينة) مشائخ لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، وما أخذت عن واحد منهم حديثًا، قيل له: وَلِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون بما يحدثون". وكان يقول: "لا تأخذ العلم عن شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحَدِّثُ."[١]

يقول الدَّهْلَوِيُّ: "فإن اتفق أهل البلد (أي المدينة) على شيء أخذوا بنواجزه."[٢]

---

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ج١، ص١١٦، انظر أيضا:
- فوزي، **تدوين السنة**، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٢) الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم. **حجة الله البالغة**، تحقيق: سيد سابق، القاهرة: دار الكتب الحديثة، (د. ت.) ص٣٠٦.

وهو الذي يقول في مثله مالك: "السنَّة التي لا اختلاف فيها عندنا أي في المدينة كذا وكذا."[1]

وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها إمَّا بكثرة القائلين به، أو لموافقته لقياس قوي، أو تخريج من الكتاب والسنَّة، وهو الذي يقول في مثله مالك: "هذا أحسن ما سمعت".

وكان مالك من أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله ﷺ، وأوثقهم إسنادًا، وأعلمهم بقضايا عمر وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة، وبه وبأمثاله قام علم الرواية.

وربما يرد حول موطأ مالك سؤال هو: في أي الفنون يصنف الموطأ، الحديث أو الفقه؟

قال الإمام الدَّهْلَوِيُّ في حُجَّةِ الله البَالِغَةُ: "وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث:

فنقول: هي بناءً على الصحة والشهرة على أربع طبقات:

- وذلك لأنَّ أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر، وأجمعت الأمَّة على قبوله والعمل به.
- ثم ما استفاض من طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ لا يبقى معها شُبْهَةٌ يُعْتَدُّ بها، واتفق على العمل به جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الأمصار، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصَّة، فإنَّ علماء الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى، ومحط رجال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد أن يسلم منهم الخطأ الظاهر، أو كان قولاً مشهورًا معمولاً به في قُطْرٍ عَظِيمٍ مرويًّا عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

---

(١) الأصبحي، مالك بن أنس. **الموطأ**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد ابن سلطان آل نهيان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ط١، ج٢، ص٢٤٨.

- ثم ما صح أو حسن سنده، وشهد به علماء الحديث، ولم يكن قولاً متروكًا لم يذهب إليه أحد من الأمَّة، أمَّا ما كان ضعيفًا موضوعًا أو منقطعًا أو مقلوبًا في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل، أو مخالفًا لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة، فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله، فإنَّ إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح بالكتاب.

- أن تكون الأحاديث مشهورة، والشهرة أن تكون الأحاديث الواردة فيها دائرة على السنَّة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْهَا بِطُرُقٍ شتى وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مُشْكِلِهِ، وشَرْحِ غَرِيبِهِ، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه، واستنباط فِقْهِهَا، والفحص عن أحوال رُوَاتِهَا طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا حتى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله ﷻ.

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها وحكموا بصحتها، وارتضوا رأي المصنف فيها، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون منها وعنها، ويعتمدون عليها ويعتنون بها، ويكون العامَّة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها. وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان في كتاب كَمُلَ وكان من الطبقة الأولى، وإن فُقِدَتَا رأسًا لم يكن له اعْتِبَارٌ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنَّه يصل إلى حد التواتر، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة، ثم إلى الصحة القطعيَّة، أعني القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل. والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعيَّة، أو الظنيَّة وهكذا ينزل الأمر.

فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الشافعي: "أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ موطأ مالك."[1] واتفق أهل الحديث على أنَّ جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأمَّا على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من أخرى، فلا جرم أنَّها صحيحة من هذا الوجه. وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه، مثل كتاب ابن أبي ذئب، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم ممن شارك مالكًا في الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أَكْثَرُ من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد، فمنهم المُبَرَّزُونَ من الفقهاء كالشافعي، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن قاسم، ومنهم نحارير المحدثين كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم، ولم يزل العلماء يُخَرِّجون أحاديثه ويذكرون متابعاته، وشواهده،

---

(١) عفا الله عن الإمام الشافعي وغفر لنا وله على قوله هذا، فإنَّ استعمال أفعل التفضيل إنما يكون بين متماثلين متقاربين لكن أحدهما في الصفة التي صيغ منها أفعل التفضيل أعمق. ومن المعلوم للإمام الشافعي في جلالة قدره وعلو باعه في العربية أن كتاب الله لا يمكن أن يدخل معه أي كتاب آخر مهما كان في مفاضلة أو تفضيل، كيف ومُنْزِلُه جل شأنه قال فيه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ (البقرة: ٢)، وتحدى سائر خلقه أن يأتوا بمثل سورة من سوره، وثبت عجزهم. في حين أن البخاري جاء بعد مالك، وفضل كثيرون صحيحه على موطأ مالك، وجاء مسلم بعد البخاري ويفضل إخواننا المغاربة مسلما على البخاري، وهكذا. فقولهم هذا: "أصح كتاب بعد كتاب الله سواء أطلقوه على موطأ مالك أو على صحيح البخاري أو سواهما، أمر ما كان لأحد أن يقوله؛ لأن كتاب الله لا يدانيه أي كتاب آخر، وصحته تعتمد على أسس غير تلك الأسس التي يصحح على مثلها الموطأ أو صحيح البخاري أو سواهما، وكان يكفيهم أن يقولوا أن كتاب مالك أصح ما كتب في الحديث، أو أن صحيح البخاري أصح جامع من جوامع الحديث، أما أن يقال إنه أصح كتاب بعد كتاب الله فهو أمر فيه نظر، ونعتبره من هفوات الكبار، وهفوات الكبار على أقدارهم.

ويشرحون غريبه، ويضبطون مُشْكِلَهُ، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية.[1]

واختلف الناس في الموطأ أهو كتاب فقه أم كتاب حديث؟ فالذين قالوا إنَّه كتاب حديث لاحظوا كثرة الأحاديث الواردة فيه، والذين قالوا إنَّه كتاب فقه قد لاحظوا فيه الاتجاه الفقهيّ، بحيث يمكن عدّه كتاب فقه. والأقرب عندنا أنَّ الموطأ أقرب ما يكون إلى كتاب في فقه السنَّة، فهو يحاول أن يجيب عن أسئلة فقهيَّة بِسُنَنٍ تصلح أن تكون فِقْهًا.

ومن المفيد أن يطرح سؤال آخر في هذا المقام وهو: هل تفرد الإمام مالك بمنهجه الذي صنف به "الموطأ"؟

لقد تفرد الإمام مالك في منهجه في الموطأ على كل من عاصره كما أشار إلى ذلك الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك."[2] قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته "الموطأ".

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: "الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي."[3]

وقد صنف الإمام مالك الموطأ وَتَوَخَّى فيه القَوِيَّ من أحاديث أهل الحجاز، وَمَزَجَهُ بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقد وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه، في كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا.

وقد أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي، قال:

---

(١) الدهلوي، **حجة الله البالغة**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٢ وما بعدها.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨.

(٣) الأصبحي، مالك بن أنس. **موطأ مالك**، تحقيق: تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ/١٩٩١م، ص٢٩.

"عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يومًا، فقال: كتاب أَلَّفْتُهُ في أربعين سنة، وأخذتموه في أربعين يومًا! وما أقل ما تفقهون فيه! "[1]

وقال السيوطي: "وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد."[2]

نسخ الموطأ المختلفة:[3]

هل اتفقت روايات الموطأ على ذكر أقوال مالك؟ وهل اختلفت فيما بينها زيادة ونقصانًا؟ وجواباً على ذلك نقول: إن هناك عدة روايات لموطأ مالك:[4]

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حُفَّاظِ أصحاب مالك، فَأَعَدْتُهُ على الشافعي، لأنّي وجدته أقومهم ولأمر ما"، قال البخاري: "أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر". وقد جاء عن القاضي عياض: "الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت، نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم ثلاثين. وأول من صنف في الحديث ورتبه على أبواب: مالك في المدينة، وابن جريج بمكة، والربيع بن صبيح، وسعيد ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة بالبصرة..." وقال الحافظان ابن حجر والعراقي: "كان هؤلاء في عصر واحد، فلا يدرى أيهما سبق، وذلك في سنة بضع وأربعين ومائة."[5]

أمَّا نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة، ذكرها الإمام عبد الحي اللكنوي، وفي مقدمة كتابه "التعليق الممجد على موطأ مالك" وذكرها الإمام الشنقيطي في كتابه "الدليل السالك إلى موطأ الإمام مالك".

---

(١) المرجع سابق، ص٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص٧.

(٣) قورت، شعبان. **موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها "الموطأ"**، إستانبول: دار الدعوة، ١٩٩٢م، ج٢٠، المقدمة، ص د وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص د وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص د.

الموطأ برواية ابن زياد:

موطأ يحيى بن يحيى الليثي

موطأ محمد بن الحسن

مدونة ابن سحنون، وغيرها من النسخ المختلفة للموطأ التي اختلفت فيما بينها زيادة ونقصانًا.[1]

وهنا لا بد من وقفة بين مالك والبخاري.

ج- بين كتاب الموطأ وصحيح البخاريّ:

جاء في مقدمة ابن حجر لصحيح البخاريّ: "فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أَصَحِيَّةِ كتاب البخاريّ على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاريّ أكثر حديثًا لا يلزم منه أفضليَّة الصحة، والجواب عن ذلك: أنَّ ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه".

والبخاريّ يرى أنَّ الانقطاع علّة، فلا يخرج ما هذا سبيله في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنَّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رُوَاتِهِمَا في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنَّ الشافعيّ إنَّما أطلق على الموطأ أفضليَّة الصحة بالنِّسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه.[2]

وقد قدمه الدارقطني وغيره في ذلك على أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح فقال الإسماعيليّ في المدخل: "أمَّا بعد فإنِّي نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه

---

(١) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص و وما بعدها.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨ وما بعدها.

أبو عبد الله البخاريّ فرأيته جامعًا كما سُمِّيَ لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جُمَلٍ من المعاني الحسنة المُسْتَنْبَطَةِ التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونَقَلَتِهِ والعلم بالروايات وعِلَلِهَا علمًا بالفقه واللغة، وتمكنًّا منها وتبحرًا فيها"... قال: "وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني، لكنَّه اقتصر على السنن، ومنهم أبو داود السِّجِسْتَانِيُّ وكان في عصر البخاري فَسَلَكَ فيما سماه سُنَنًا ذِكْرَ ما روى في الشيء، وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره. ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فَرَامَ مَرَامَهُ وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنَّه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وَكُلٌّ قَصَدَ الخَيْرَ غير أنَّ أحدًا منهم لم يبلغ من التشدد مَبْلَغَ أبي عبد الله ولا تسبب إلى استنباط المعاني، واستخراج لَطَائِفِ فِقْهِ الحديث، وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه تسببه." وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عَصْرِيُّ أبي علي النيسابوري وَمُقَدَّمٌ عليه في معرفة الرجال فيما قال وحكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: "رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألف الأصول، يعني أصول الأحكام من الأحاديث وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ وَكُلَّ مَنْ عَمِلَ بعده، فإنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج."[1]

وقد كان التزام البخاري بالصحيح -على شرطه- مغنيًا له عن ذكر كثير من الأحاديث التي تقرر أحكامًا مُعَارِضَةً لاختياراته؛ إذ بإثباته عدم صحتها ضعفت عن أن تكون معارضة، فيترجح العمل بالأقوى في نظره.

ولقد كتب الإمام مالك -رحمه الله- كتاب الموطأ على طريقة الحِجَازِيِّينَ أَوْدَعَهُ أُصُولَ الأَحْكَامِ من الصحيح المُتَّفَقِ عليه، ورتبه على أبواب الفقه. ولقد قال الإمام مالك عن منهجه وَبَيَّنَ المصطلحات المُسْتَخْدَمَةَ في كتابه بقوله: "فإنَّ في كتابي حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة، وقول التابعين، ورأيًا هو

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص١١.

إجماع أهل المدينة ولم أخرج عنهم"، ثم يكشف -رحمه الله- عن منهجه في الاستدلال: "الأمر المُجْمَعُ عليه، والأمر عندنا، وببلدنا، وأدركت أهل العلم، وسمعت بعض أهل العلم، فقال: وما قلت: الأمر عندنا، فهو ما عمل به الناس عندنا، وجرت به الأحكام، وَعَرَفَهُ الجَاهِلُ وَالعَالِمُ، وكذلك ما قُلتُ فيه: ببلدنا، وما قُلتُ فيه: بَعْضُ أَهْلِ العلم، فهي شيء اسْتَحْسَنْتُهُ من قول العلماء، وأمَّا ما لم أسمعه منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب مَنْ لَقَيْتُهُ، حتى وقع ذلك موقع الحق، أو قريبًا منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم."[(١)]

ثم عُنِيَ الحُفَّاظُ بمعرفة طُرُقِ الأحاديث وأسانيدها المختلفة "الحجازيَّة والعراقيَّة وغيرهما"، وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رُوَاةٍ مختلفين، وقد يتحد في بعض الأحاديث، وقد يقع الحديث أيضًا في أبواب متعددة باختلاف المعاني التي اشتمل عليها. وجاء محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- وَخَرَّجَ أحاديث السنَّة على أبوابها في مسنده الصحيح، وجَمَعَ طُرُقَ الحجازيين والعراقيين والشاميين. واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرر الأحاديث، يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث، فتكررت لذلك أَحَادِيثُهُ في الأبواب باختلاف معانيها. ثم جاء مسلم بن الحجاج القُشَيْرِيُّ -رحمه الله- فَأَلَّفَ مُسْنَدَهُ الصحيح حذا حَذْوَ البخاري في نقل المُتفق على صحته، وحذف المتكرر منها، وجمع الطرق والأسانيد، وَبَوَّبَهُ على أبواب الفقه وتراجمه، ومع ذلك فلم يستوعبا الصحيح كله، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك "بما أغفلا على شروطهما"، ثم كتب أبو داود، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل، إمَّا من الرتبة العالية في الإسناد وهو الصحيح كما هو معروف، وإمَّا من الذي دونه كالحسن وغيره؛ ليكون ذلك إمامًا في السنَّة والعمل بها، وهذه هي المسانيد المعتمدة في الملة، وهي أمهات كتب الحديث في السنَّة.

---

(١) الخولي، **الإمام مالك**، مرجع سابق، ص٣٧٠ وما بعدها.

ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها هي علم الحديث، وربما يفرد عنها الناسخ والمنسوخ فيجعل فنًّا برأسه وكذا الغريب، وللناس فيه تآليف مشهورة، ثم المؤتلف والمختلف.

فأمَّا صحيح البخاريّ فاستصعب على الناس شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم. والبخاريّ يرى أنَّ الانقطاع علَّة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنَّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كُلٌّ من رُوَاتِهِمَا في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنَّ الشافعيّ إنَّما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه.[1]

ح- منهج البخاري الفقهي في تراجمه:

ذكر ابن حجر -رحمه الله- في منهج البخاريّ في الترجمة: "ولنذكر ضابطًا يشتمل بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفيَّة، فليس ذكرها هنا من غرضنا، وهي أن تكون الترجمة دالَّة بالمطابقة لما يُورَدُ في مضمونها، وإنَّما فائدتها الإعلام بما وَرَدَ في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنَّه يقول هذا الباب الذي فيه كَيْتَ وَكَيْتَ أو باب ذكر الدليل على الحُكْمِ الفُلانِيِّ مَثَلاً، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فَيُعَيِّنُ أَحَدَ الاحتمالين بما يُذْكَرُ تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه بما هو في العكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعارًا بالقياس لوجود العلَّة

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨ وما بعدها.

الجامعة، أو أنَّ ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيَّد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام. وكذا في شرح المُشْكِلِ وتفسير الغَامِضِ وتأويل الظاهر وتفصيل المُجْمَلِ وهذا الموضع هو معظم ما يُشَكِّلُ مِنْ تراجم هذا الكتاب.

ولقد اشتهر من قول جَمْعٍ من الفضلاء "فقه البخاريّ في تراجمه"، وأكثر ما يفعل البخاريّ ذلك إذا لم يجد حديثًا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لِشَحْذِ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خَبِيئِهِ، وكثيرًا ما يفعل ذلك؛ أي يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدمًا أو متأخرًا فكأنَّه يحيل عليه أو يُومِئُ بالرمز والإشارة إليه، وكثيرًا ما يترجم بلفظ الاستفهام "كقوله: باب هل يكون كذا، أو من قال كذا ونحو ذاك"، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين. وغرضه: بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم، ومراده ما يتفسر بَعْدُ من إثباته أو نفيه أو أنَّه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين، أظهر وغرضه أن يُبْقِيَ للنظر مجالاً، وَيُنَبِّهَ على أنَّ هناك احتمالاً أو تعارضًا يوجب التوقف؛ إذ يعتقد أنَّ فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفًا في الاستدلال به، وكثيرًا ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنَّه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله: "قول الرجل فاتتنا الصلاة"، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ، وكثيرًا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي كقوله: "باب استياك الإمام بحضرة رعيَّته" فإنَّه لما كان الاستياك قد يظن أنَّه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أنَّ إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنَّ النبيّ ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنَّه من باب التطيب لا من الباب الآخر نبه على ذلك ابن دقيق العيد.

وكثيرًا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحًا في الترجمة، ويورد

في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفيّ ومن ذلك "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يروى عن علي ﵁ وليس على شرط البخاريّ ... فكأنَّه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة أعتقد أنّه ترك الكتاب بلا تبييض، وقد جمع العلامَّة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكلم عنها، ولخصها بدر الدين بن جُمَّاعة، وتكلم عن ذلك بعد المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما فيه كتابه نحو مائة ترجمة وسماه "فك أغراض البخاريّ المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة"، وتكلم في ذلك أيضًا زين الدين علي بن المنير في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه "ترجمان التراجم" لأبي عبد الله ابن رشيد السَّبْتِيِّ يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم كان في غاية الفائدة.[1]

من الواضح إذن، أنَّ الإمامين مالكًا والبخاري كان لكل منهما شَخْصِيَّتُهُ الفِقْهِيَّةُ القوية التي عبرت عن نفسها في كتابيهما "الموطأ" و"الجامع الصحيح"، وقد اختار كل منهم من الأحاديث والآثار والأقوال التي تقوي اختياره الفقهيّ بعد اجتيازها شروط الرواية والتحمل، التي وضعها لنفسه، لتصلح دليلاً عنده على هذا الاختيار، وذلك بعكس كثير من المحدثين الذين كان همّهم الأول الجمع والتسجيل سواء لأحاديث الرسول ﷺ أو لآراء الصحابة والتابعين مثل ابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد في "المصنف"، فإنَّ المطالع له لا يكاد يلمس أيّة شخصيَّة للمؤلف؛ إذ لا يعقب على ما يرويه لا من حيث الإسناد ولا من حيث الفقه خاصَّة في مسائل الخلاف، وإنَّما هو معنيّ بجمع ما قيل فقط دون عناية بتمحيصه أو الفصل فيه أو بيان رأيه.

أمَّا الإمام مالك والبخاري وغيرهما فقد تعاملوا مع الأحاديث بوصفها فقهًا،

---

(١) المرجع السابق، ص١٠ -١٢.

فاجتهد كل منهم في التأصيل لهذا الفقه، وذلك بحسب تكوينه الفكريّ.

خاتمة: عمَّ تمخضت عمليَّة التدوين:

ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن إطلاق مفهوم السنَّة على ما أنتجته عمليَّة تدوين السنَّة من روايات وأخبار وأحاديث منسوبة إلى النبيّ ﷺ؟ وهذا التساؤل بالطبع بمعزل عن فكرة حُجِّيَّةِ السنَّة من حيث هي سنَّة بالمفهوم الذي أوضحناه؛ وهي طريقة النبيّ ﷺ ومنهجه في تطبيق القرآن الكريم إذا ثبتت عنه ثبوتًا قطعيًّا لا شبهة فيه، إنَّما ينصب التساؤل على هذا الكم الهائل من الروايَّات التي جمعها لنا العلماء ودوَّنها المحدِّثون.

لقد أجبنا عن هذا التساؤل في فصل سابق عن السنَّة بين المفهوم والمصطلح، لكنَّ الذي لا شك فيه أنَّ عمليَّة جمع السنَّة كانت ثمرة جهود هائلة، لكنَّها تبقى في النهاية عمليَّة بشريَّة احتماليَّة وظنيَّة، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأنَّ هذه الطريقة قد أحاطت بكل نص صحيح، ولا أنَّها منعت كل خبر ضعيف، ومن هنا فكيف يمكن في الدين الالتزام بما هذا شأنه؛ أي بما كان من المحتمل ألا يعرف أصلاً أو بما يحتمل أن يكون ضعيفًا مدخولاً، ومما يؤكد ذلك أنَّ هذه العمليَّة التدوينيَّة لم تكتمل فصولها قبل القرن الهجريّ الثالث، كما أنَّها لم تبدأ جديًّا قبل منتصف القرن الثاني.

كان لهذا المخاض المتمثل في عمليَّة التدوين نتائج وآثار كبيرة، فمن ناحية الكَمِّ تضاعفت الأحكام والتكاليف الشرعيَّة بما ورد في السنَّة "الأحاديث"، وأصبح هذا التراث الحي المتناقل هو أبرز مكوِّنات شخصيَّة المسلم.

ومن ناحية الطريقة فإنَّ السنَّة تحولت من التناقل العمليّ القائم على نقل السيرة النبويَّة والحياة العمليَّة إلى النقل الشفهيّ للأقوال المجردة؛ لأنَّها أصبحت على أيدي هؤلاء الرواة والنقلة عبارة عن تقصي الأقوال المنسوبة لرسول ﷺ، وبمعنى آخر بعد أن كانت السنَّة في عهد الرسول ﷺ وصحابته الكرام تمثل المنهاج والطريقة العمليَّة التي مارسها الرسول ﷺ، لتنفيذ وتطبيق

ما أنزل عليه؛ تغير هذا المفهوم وتوسَّع، وتمدَّد؛ ليشمل كل ما أُثِرَ عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وهذا المفهوم للسنَّة الذي صاغه علماء كل فَنٍّ بحسب اصطلاحهم غير المفهوم الذي ورد في القرآن واللغة، كما أنَّه يشتمل على العوامل والحيثيَّات الزمانيَّة والمكانيَّة والظروف التي وردت فيها تلك السنن والسياقات؛ لتحدد بشيء من الدقة ما كان منها بلاغًا شرعيًّا ملزمًا للأمَّة جمعاء، وما كان منها خاصًّا بالمخاطبين به، أو اجتهادًا من النبيّ ﷺ أو شأنًا إنسانيًّا في نازلة لها أبعادها التي لا يعرفها إلا من كان طرفًا فيها.

فإنَّ أقوال النبيّ ﷺ وأفعاله تصدر بمناسبة وقائع تحدث في الحياة اليوميَّة للناس، ولم تكن تصدر في الفراغ المطلق، ومن ثَمَّ فقد كانت مرتبطة بالضرورة بالسياق الفعليّ لهذه الوقائع، ولا شك أنَّ هذه الأقوال والأفعال كانت تراعي خصوصيَّة السياق التفصيليّ للوقائع، وذلك وجه من أهم وجوه التفرقة الواجبة بين "النصّ القرآنيّ" المتضمن غالبًا لمبادئ كليَّة و"النص النبويّ" الصادر غالبًا في وقائع تفصيليَّة نسبيَّة.

وحين عدّت الأحاديث والأخبار هي "السنَّة النبويَّة" كانت النتيجة هي تعدية الدلالات الخصوصيَّة في معظم النصوص النبويَّة إلى دائرة العموم. وهذه الدلالات الخصوصيَّة للنصوص النبويَّة في معظمها لا تأتي فحسب من جهة الواقع التفصيليّ الذي كانت تصدر عنه عادة، وإنَّما تأتي كذلك من جهة أخرى هي بشريَّة النبيّ ﷺ، فقد كان النبيّ ﷺ يحكِّم هذه البشريَّة التي أمره القرآن الكريم أن يكرر إعلانها على الناس، وقد بالغ في تأكيد ذلك حتى صار الناس على وعي كامل به.

يقول عبد الله بن عمرو: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش "يعني المهاجرين" وقالت: تكتب كل ما سمعته من رسول الله ﷺ وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا."[1]

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٥٨.

إنَّ هذه البشريَّة تخرج بالضرورة البدهيَّة كثيرًا من أقواله وأفعاله ﷺ من دائرة التشريع والإلزام، ومع ذلك فإنَّه لم يكتف بحكم الضرورة البدهيَّة بل عمد إلى تأكيدها بنصّ صريح مشهور هو قوله في تأبير النخل: "إنَّما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رَأْيِي فإنَّما أنا بشر". وفي رواية أخرى: "أنتم أعلم بأمر دُنْيَاكُمْ". وفي رواية: "إنِّي ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به، فإنِّي لن أكذب على الله ﷻ."[1] وفي رواية: "إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ."[2]

هنا تتجلى عظمة هذا الدين وعالميَّته، وصلاحيَّته لكل زمان ومكان، فهذا هو النبيّ ﷺ يفرق تفرقة حاسمة بين النبوّة والبشريَّة، وبين الرأي الشخصيّ والدين الإلهيّ، وبين الاجتهاد البشريّ والوحي الإلهيّ، وبين أمر الدنيا وأمر الدين، وبين ما يُحَدِّثُ به من عند نفسه وما يحدث به من عند الله ﷻ. إنَّ ثَمَّةَ، إذن، ما هو "وحي" من عند الله فهو دين ملزم، وما هو من أمر الدنيا فأهل الدنيا والخبراء في شئونها وشجونها أعلم به.

لقد غلبت الطريقة النقليَّة أو "منهجيَّة النقل" إن صح التعبير، فصارت هي السائدة في علم الحديث وفي عامَّة العلوم الإسلاميَّة التي عرفت بالنقليَّة وبالشرعيَّة، وفي هذه الأجواء ظهر طريق "الإسناد" الذي عدّه الوسيلة المُثْلَى لفرز وتنقية الأحاديث من الدخيل والموضوع، والمنهج الضابط الذي يمنح الثقة التامَّة بالمنقول المسند. وغاب عن أذهان كثيرين أنَّ الإسناد بمفرده منهج ظَنِّيٌّ في غير المتواتر؛ ولذلك احترف بَعْضُ الوَضَّاعِينَ فَبْرَكَةَ الأسانيد كاحترافهم لِفَبْرَكَةِ المتون، فكانوا إذا استحسنوا قولاً أو راويًا وضعوا له إسنادًا كما كان سعيد الدمشقي يفعل

(١) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي، ص٩٦١، حديث رقم: ٢٣٦١.

(٢) رواه أحمد في المسند، انظر:
- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج٢٠، ص١٩، حديث رقم: ١٢٥٤٤.

ويقول: "لا بأس إذا كان كلام حسن أن تصنع له إسنادًا"! ! وذلك لعلمهم بأنَّ رواة الحديث لا يقبلونه إلا مسندًا، لينزلوه منزلة الحديث فاحترفوا وضع الأسانيد كما احترفوا وضع المتون.

ولا شك أنَّ الباعث لمعظم من حرصوا على جمع أقوال النبيّ ﷺ هو حفظ تراث الرسول، وتبليغ أمانة العلم، والعمل على جعل تلك المرويَّات بديلاً عن الحضور النبويّ في أداء دور المنهج الضابط طيلة حياته ﷺ وعندها أصبح الحديث علمًا وأصلاً يقوم عليه الفقه الإسلاميّ ودخلت الأمَّة مرحلة "الإنتاج الفقهيّ"، ووجد الفقهاء آلافًا مؤلفة من الأحاديث التي كان على الفقهاء الالتزام بها، وانحصر عملهم في التثبُّت من صحة الحديث وصلاحيّته للعمل به، فإذا ما انتهى إلى ذلك تعين العمل به، وإذا بدرت من أحد الفقهاء بَادِرَةُ اعتراض أو تَمَرُّدٍ طُعِنَ في دِينِهِ مباشرة، وقد يصل الأمر إلى حد التكفير، وهكذا انقسمت طوائف علماء الأمَّة إلى أهل رأي وأهل حديث، كما تضافرت جهود الطوائف الثلاث "السياسيين، والزهاد، والعلماء" على تجسيد حياة الرسول ﷺ، بحيث يتخلص من حقيقة الغياب النبويّ التي مهد القرآن المجيد لها؛ ليرد الوعي إلى ابن الخطاب والمفجوعين من الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وكذلك مقالة الصديق بعد حدوث الوفاة: "من كان يعبد محمدًا فإنَّ محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإنَّ الله حي لا يموت". فكأنَّ تلك الطوائف سلمت بها نظريًّا، أو مُكْرَهَةً مع الاحتفاظ بالرفض النفسيّ الذي عَبَّرَ عنه عمر بمقالته عند الصدمة الأولى، والتي أخذت شكل تجسيد وجود النبيّ ﷺ، وجعله حاضرًا على الدوام عند الفقيه والأصوليّ والمتكلم وسائر أهل العلم من خلال ترديد السنَّة وتداولها وتناقلها والعيش فيها؛ لتحقيق ما ذكرنا من الإحساس بعدم الغياب.

ومن هنا فإنَّه ما إن أَطَلَّ عصر التدوين، تدوين الثقافة أو الذاكرة الثقافيَّة الشفويَّة للأمَّة في منتصف القرن الثاني؛ إلا وكان القرآن الكريم مُحيَّدًا بشكل كبير، فهو حَمَّالُ أَوْجُهٍ عند الجماهير، وهو معجزة كبرى، ولكنَّ الحاجة إليه ماسَّة فقط؛ لأخذ مجموعة من النصوص لا تتجاوز مائتين وأربعين آية أو ثلاثمائة وأربعين عند بعضهم، أمَّا فيما عدا ذلك فإنَّ الأحاديث النبويَّة ينبغي أن تكون هي النص المحوريّ الذي تتشكل "الذاكرة الثقافيَّة" من خلال حوارها معه ومع الواقع، فمنها تنبثق الأصول، وتستنبط أنواع الفروع، ويفتى منها في النوازل، ويمكن أن يكتفى بها عن سواها، في حين لا يستغنى عنها بسواها في أي حال من الأحوال.

ونتيجة لهذا كله تقلَّص دور القرآن الكريم في حياة المسلمين واقتصرت علاقة المسلمين به على التلاوة التي يُقْصَدُ منها نَيْلُ الثواب وكسب العبرة، وأصبحت الأحاديث هي المصدر الفعليّ لتكوين العقل المسلم قبل أن يجري تجاوزها -أيضًا- لدى كثيرين للانشغال بمصادر أخرى سموها أدلة حتى بلغوا بها (٤٩) دليلاً أصوليًّا.

لقد كان موقف النبيّ ﷺ في هذا الشأن واضحًا لا لَبْسَ فيه، وهو عدم اتخاذ حديثه كله دينًا عامًّا كالقرآن الكريم، فقد كان هذا الحديث في معظمه مرتبطًا بالضرورة بملابساته الظرفيَّة ومعبرًا مِنْ ثَمَّ عن دلالات أكثر خصوصيَّة من العمومات المطلقة للكتاب التي تستطيع وحدها أن تظل حاكمة على الزمان بما تهيَّأ لها من العموميَّة والإطلاق، وإذا لوحظ في الحديث عالميَّة وشمول، فإنَّما يكون ذلك بارتباط الحديث بآيات الكتاب بحيث يستمد ذلك العموم والكليَّة والإطار الشموليّ من أصله في الكتاب لا بذاته، ومن هنا كانت خشية النبيّ ﷺ من وضع رواياته التفصيليَّة إلى جوار القرآن الكريم، واكتفائه بهذا الكتاب المبيَّن وسنَّته العمليَّة التطبيقيَّة، كما في الصلاة والزكاة والحج وبعض هيئات السلوك، مما شاعت شهرته بين الناس، وانتقل بينهم، ثم عنهم بطريق التواتر المستفيض شأنه في ذلك شأن القرآن الكريم.

الفصل السادس:

حجيَّة الإخبار بالسنَّة

مقدمة: حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ:

"السُّنَّةُ" بوصفها المصدر المُبَيِّنِ -على سبيل الإلزام- الذي يجسد القرآن المجيد في صورة تطبيقية واقعية حياتية، كما أدركها الصدر الأول، تعد "حُجِّيتُهَا" مما هو معلوم من الدين بالضرورة، لا يُمَارِي في ذلك مسلمٌ مؤمنٌ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، إذا ثبت صدورها عنه ﷺ، لكن الجدل الذي دار بعد ذلك، ولا يزال دائرًا هو في "حُجِّيةِ الإِخْبَارِ بِالسنَّةِ"؛ أيكون الإخبار بسنة حجةً يأخذ مثل حكم السُّنَّةِ ذاتها في الواقع ونفس الأمر أم لا؟ أي: هل يكون الإخبار بالسنَّةِ دَلِيلاً على حُكْمِ الله، يفيدنا العلم به أو الظن الغالب به، ويظهره ويكشفه لنا؟! وذلك لأن الأمة مُجْمِعَةٌ على أنَّ الله هو الحاكم -وحده- لا مُعَقِّبَ لحكمه، وأن لا إله إلا هو، وأن إنشاء الأحكام للعباد مظهر من مظاهر أُلوهِيَّتِهِ سبحانه وتعالى. وحين نؤكد على "حُجِّيةِ السنَّةِ"، وأنَّها "ضرورة دينية"، وأنَّه لم يقع خلاف بين المسلمين في هذه الحجية، فإنَّ "المعنى الحقيقي للحجية" هو: "الإظهار والكشف والدلالة؛"[1] فهي لم تثبت الحكم في الخارج وفي الواقع ونفس الأمر، ولم توجده ابتداء واستقلالاً؛ ولم تجعل من رسول الله ﷺ حاكمًا به، أي: مُنْشِئًا مُوجِدًا للحكم على سبيل الابتداء والاستقلال والإنشاء، فهذا ما لم يقل به أحد.

ولكن كيف تكون طاعة الرسول من طاعة الله؟

فإن قلت: قد أوجب الله طاعة الرسول ﷺ بنحو قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩) و(المائدة: ٩٢) و(محمد: ٣٣) و(التغابن: ١٢). وذلك يقتضي أن الرسول حاكم أيضًا، وأنَّ ما يصدر منه من الأوامر والنواهي هي أحكام منه مستقلة، لا من الله سبحانه وتعالى؛ إذ ليس معنى إيجاب الله طاعة الرسول إلا أنَّه أوجب علينا امتثاله إذا

---

(١) عبد الخالق، **حجية السنة**، مرجع سابق، ص٢٤٤.

أمر بفعل من الأفعال وأوجبه، فها هنا حُكمان: إيجاب الامتثال وهو من الله ﷻ، وإيجاب الفعل وهو من الرسول فيكون الرسول حاكمًا أيضًا، قُلتُ: كَلا، فالحاكم والموجب للامتثال، وللفعل الذي صدرت صيغة الأمر به من الرسول، إنَّما هو الله ﷻ وحده، وكل ما هنالك: أنَّه جعل صدور الصيغة من الرسول ﷺ: دليلاً أو أمارة على إيجابه ﷻ الفعل، وهذا الفرق الدقيق قد لا يلتفت إليه إلا المتخصصون، فمعنى قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾: أنَّه إن صدرت صيغة أمر من الرسول، أو صيغة نهي: فاعلموا أنِّي قد أوجبت عليكم المأمور به أو حرمت عليكم المنهي عنه، كما يقال: "إذا زالت الشمس فقد أَوْجَبْتُ عليكم صلاة الظهر."

وبذلك يتضح: أنَّه لولا أمر الله لنا بالامتثال - لما كان أمر الرسول إيجابًا علينا، فهو وإن كان في ظاهر الحال موجبًا وحاكمًا -على سبيل الاستقلال- إلا أنَّ الموجب والحاكم في الواقع ونفس الأمر إنَّما هو الله ﷻ.[1]

أولاً: حجيَّة السنَّة وحجيَّة الإخبار بها بين جيل التلقي وجيل الرواية

سبق أن قسمنا أجيال الأمة إلى أربعة أجيال نسبة لتلقي الرسالة: "جيل التلقي"، و"جيل الرواية"، ثم "جيل الفقه" اجتهادًا وبناءً، و"جيل التقليد"، ولاستكمال معالجة حجية السنة، وما يتوقف عليه الاستدلال بالحديث نحتاج إلى استحضار طبيعة جيل التلقي وجيل الرواية.

إنَّه لا نزاع بين علماء الأمَّة في أنَّ صحة الاستدلال بحديث يروى عن رسول الله ﷺ على عقيدة دينيَّة أو حكم شرعي تتوقف على أمرين، أولهما: ثبوت أنَّ ما يروى من حيث صدوره عن النبي ﷺ حجة وأصلاً، والأمر الثاني: ثبوت أن هذا الحديث قد صدر عن رسول الله ﷺ بطريق لا شبهة فيه.

فالأمر الأول مشترك بين الأجيال كلها. والتوقف على الأمر الثاني: إنما هو

(١) المرجع السابق، ص٢٤٣-٢٤٤.

بالنسبة لجيل الرواية؛ أي التابعين ومن بعدهم، وصغار الصحابة الذين لم يبلغوا الحلم إلا بعد وفاته ﷺ. أما كبار الصحابة فقد يُشاهِد بعضهم ممن هم حول رسول الله ﷺ ما صدر منه بسمعه أو بصره؛ فلا يتوقف استدلاله به على الأمر الثاني؛ لاستغنائه بما هو أقوى من الرواية في إفادة الصدور وهو المشاهدة. وقد لا يشاهد ذلك لوجوده خارج المدينة، فيكون في حاجة إلى التثبت بطريق الرواية والسماع ممن شهدوا الواقعة فيكون مثل التابعين.

وقد اختلف العلماء في الأمر الثاني -الرواية- اختلافًا كبيرًا؛ فكانت لهم مواقف متعددة ومتباينة في الطريق التي تعتمد في إثبات صدور الحديث أو الخبر أو النبأ عن الرسول.[1] وقد اختلفوا في هذا الأمر الثاني؛ أي في الطريق التي

---

(١) الخبر: العلم بالأشياء المعلومة -من جهة الخبر... وأخبرت: أعلمت بما حصل لي من الخبر. والنبأ خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن، ولا يقال للخبر -في الأصل- نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة، ويكون صادقًا، وحقه أن يعرى عن الكذب: كالمتواتر وخبر الله وخبر الرسول ﷺ ولتضمنه معنى الخبر- يقال: أنبأته بكذا، ولتضمنه معنى العلم -يقال: أنبأته كذا. قال: وقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ (الحجرات: ٦)؛ فيه تنبيه على أن الخبر إذا كان شيئًا عظيمًا فحقه أن يتوقف فيه؛ وإن علم وغلب على صحته الظن- حتى يعاد النظر فيه، ويتبين (والجمع أنباء كخبر وأخبار). وقد (أنبأه إياه) إذا تضمن معنى العلم، (وأنبأ به) إذا تضمن معنى الخبر؛ أي: (أخبره كنبأه) مشددًا. انظر:

- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان داوودي، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م، ص١٤١.

وفي القاموس وشرحه: (الخبر محركة النبأ) هكذا في المحكم. قال الزبيدي: "ونقل شيخنا عن السمين في إعرابه -قال: أنبأ ونبَّأ، وأخبر وخبَّر- متى ضمِّنت معنى العلم عُدِّيت لثلاثة، وهي نهاية التعدي". وفي مادة (خبر) باب الراء فصل الخاء قال: "ثم إن أعلام اللغة والاصطلاح قالوا: الخبر: عرفًا ولغة: ما ينقل عن الغير، وزاد فيه أهل العربية: واحتمل الصدق والكذب لذاته؛ والمحدِّثون استعملوه بمعنى الحديث، أو الحديث: ما عن النبي ﷺ والخبر: ما عن غيره". انظر:

- الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرجع سابق، مادة: "خبر".

وقال الحافظ ابن حجر في **النزهة**: "الخبر عند علماء هذا الفن: مرادف للحديث. وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل: لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: "الأخباري"، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: "المحدث". انظر:

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٩٧٥م، ص١٨-١٩. =

تعتمد في إثبات صدور الحديث عن رسول الله ﷺ اختلافًا كبيرًا؛ فمنهم من قال: ليس هناك طريق تفيدنا ثبوت ذلك لا علمًا ولا ظنًّا؛ لا بالتواتر ولا بالآحاد. فمن هنا أنكروا العمل بكل ما يروى عن رسول الله، وردوا الأخبار كلها؛ لا من حيث صدورها عن الرسول، أو أن ما صدر ليس بحجة، بل من حيث عدم ثبوت هذا الصدور -عندهم- بأيّة طريق يصح الاعتماد عليها، والاطمئنان إليها.

وهذا الفريق -من الناس- ذكره السيوطي[1] مبينًا شُبْهتَهم؛ من غير أن يتهمهم؛ إذ يقول: "ومنهم ممن أنكر الاحتجاج بالسنة: من أقر للنبي ﷺ بالنبوة؛ ولكن قال: "إن الخلافة كانت حقًّا لعلي؛ فلما عدل بها الصحابة إلى أبي بكر ﵁ قال: هؤلاء الصحابة كفروا؛ إذ جاروا، وعدلوا بالحق عن مستحقه. وكَفَّرُوا عَلِيًّا ﵁ أيضًا: لعدم طلبه حقه، فبنوا على ذلك رَدَّ الأحاديث كلها؛ لأنها عندهم "بزعمهم" من رواية قوم كفار، فإنا لله وإنا إليه راجعون."

(ومنهم) من قال: إنما يثبت بالتواتر فقط. وردَّ جميع أخبار الآحاد. (ومنهم) من أثبته بكل منهما، وهؤلاء قد اختلفوا في شروط خبر الواحد الذي يحصل به الإثبات اختلافات كثيرة؛ فالحنفيَّة: يشترطون أن لا يخالفه رَاوِيهِ، وأن لا يكون فيما تعم فيه البلوى، وأن لا يعارض القياس. والمالكيَّة: يشترطون أن لا يخالف عمل أهل المدينة. والشافعيَّة: يشترطون أن لا يكون مرسلاً. والخوارج: يقتصرون على أحاديث من يتولونه من الصحابة؛ فالأحاديث عندهم هي ما خرجت للناس قبل الفتنة. أما بعدها: فإنهم نَابَذُوا الجمهور كله، وَعَادُوهُ؛ لاتباعهم أئمة الجَوْرِ على زعمهم، فلم يكونوا أَهْلاً لثقتهم.

وبعض الشيعة كانوا يثقون بالحديث متى جاءت روايته من طريق أئمتهم، أو

= وقال التاج السبكي: "وأبى قوم تعريفه (أي: الخبر) كالعلم والوجود والعدم"، وقال الشارح الجلال: "لأن كلا من الأربعة ضروري، وقيل: لعسر تعريفه" انظر:

- العبادي، ابن القاسم. **الآيات البينات "حاشية على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع لابن السبكي"**، القاهرة: المطبعة الأميرية، (د. ت.)، ج٣، ص١٩٢.

(١) السيوطي، **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، مرجع سابق، ص٣.

ممن هو على نِحْلَتِهِمْ؛ ويَدَعُونَ ما وراء ذلك؛ لأن من لم يُوَالِ عَلِيًّا ليس أهلاً لتلك الثقة، إلى غير ذلك من الاختلافات.

ونحن -في هذا المقام- لسنا بصدد بيان هذه الاختلافات كلِّها، وشرحها وبيان الحق فيها؛ فإنه ليس من موضوعنا في هذه الدراسة،[1] وإنما تعرضنا لها -على سبيل الإجمال- لئلا يلتبس الأمر على القارئ؛ فيظن أن هذه الاختلافات، أو بعضها اختلاف في الحُجِّيَّةِ.

ثانياً: كيفية تعاطي أئمة الفقهاء مع السنة؟

وقد اخترنا من بين أئمة الفقه: الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، ومن الشيعة الإمام زيد بن علي والإمام جعفر الصادق.

١- الإمام أبو حنيفة (ت١٥٠هـ)

لقد رُمي أبو حنيفة -رحمه الله تعالى- في حياته بمخالفة السنة، ولقد نفى هذه التهمة عن نفسه في حياته حين كتب إليه أبو جعفر المنصور -ويلفت النظر هنا أن السياسي الداهية يحاسب الفقيه الورع-: "بلغني أنك تقدم القياس على الحديث؟!" فرد عليه أبو حنيفة برسالة جاء فيها: "ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين، إنما أعمل بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله ﷺ، ثم بأقضية أبي بكر وعمر، وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ثم بأقضية بقية الصحابة، ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا، وليس بين الله وخلقه قرابة."[2]

---

(١) للاطلاع على هذه الاختلافات وحُجَجِ أصحابها، انظر:
- الرازي، **المحصول في أصول الفقه**، مرجع سابق، ج٤، ص٣٥٣ - ٤٧٥.

(٢) عزاه الدكتور مصطفى السباعي ومحمد أبو زهرة إلى عبد الوهاب الشعراني في كتابه الميزان، ج١، ص٥١. انظر:
- السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع**، مرجع سابق، ص٤٥٥.
- أبو زهرة، **أبو حنيفة حياته وآراؤه**، مرجع سابق، ص٢٤٤.

فقد قال الإمام أبو يوسف: "ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث من أبي حنيفة، كان بصيراً بعلل الحديث وبالتعديل والتجريح، مقبول القول في هذا."

روى الخطيب عن الحافظ يحيى بن الضريسي قال: "شهدت سفيان الثوري، وأتاه رجل له مقدار في العلم والعبادة، فقال له: يا أبا عبد الله ما تنقم من أبي حنيفة؟ قال: ما له؟ قال: قد سمعته يقول قولاً فيه إنصاف: آخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد في كتاب الله تعالى فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت منهم وأدع ما شئت وما أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر وجاء إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب -وعدَّ رجالاً- فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا. قال: فسكت سفيان."[1]

إنَّ الأحاديث التي لم تشتهر ولم تبلغ حد الشهرة أو الاستفاضة عند الحنفية، تعدّ ظنية بالاتفاق، وهي لا تخصِّصُ عندهم عامَّ القرآن، ولا تقيِّد مطلَقَه.

شروط أبي حنيفة في رد خبر الواحد:

- أن يكون خبر الواحد مخالفاً لعموم الكتاب أو ظاهره، وأبو حنيفة لا يرى تخصيص عموم القرآن أو نسخه بخبر الواحد، لأن عمومات الكتاب وظواهرها لما أفادت اليقين لا يجوز تخصيصها ومعارضتها بالظن.
- أن يكون مخالفاً للسنة المشهورة: وهو يعرض الحديث على عمومات الكتاب وظواهره، والسنة، فإن خالفت ظاهر القرآن استبعدها وأخذ بالقرآن، وإن خالفت السنة المشهورة استبعدها، لأن القوي لا ينسخه

---

(١) رواه يحيى بن معين في تاريخه، ومن طريقه رواه الخطيب البغدادي، انظر:
- ابن معين، يحيى. **تاريخ ابن معين**، رواية الدوري، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، ١٣٩٩هـ، ج٤، ص٦٣.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت.)، ج١٣، ص٣٦٨.

الضعيف. يقول أبو زهرة: "فالتفرقة بين المشهور والآحاد تظهر ثمرتها عند الحنفية الذين لا يجعلون أحاديث الآحاد تبلغ درجة تخصيص القرآن، أما غيرهم الذي يجعل أحاديث الآحاد مخصصة للقرآن بإطلاق كأحمد والشافعي، أو عند معاضدتها بعمل أهل المدينة، أو قياس، كما رأى المالكية، فإنهم لا يفرقون بين الآحاد والمشهور إلا من حيث كثرة الرواة وهي تعطيه قوة عند الترجيح."[1]

- أن يكون راوي الحديث غير فقيه. يقول أبو زهرة: "ولقد كان أبو حنيفة وأصحابه يشترطون في الراوي ما اشترطه سائر الفقهاء وجميع المحدثين، وهو العدالة والضبط. ولكن الحنفية شددوا في تفسير معنى الضبط بأكثر مما شدد غيرهم."[2]

يقول الإمام البزدوي: "وأما الضبط فإن تفسيره هو سماع الكلام، كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود، ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده. ومراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه. وهو نوعان: ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة، والثاني: أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشريعة، وهذا أكملها، والمطلق من الضبط يتناول الكامل، ولهذا لم يكن خبر من اشتدت غفلته خلقة أو مسامحة ومجازفة حجة لعدم القسم الأول من الضبط؛ ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالفقه عند معارضة من عرف بالفقه في باب الترجيح، أو المراد منه."[3] فهم لا يعدّون فقه الراوي شرطاً لقبول روايته، بل أساساً في الترجيح.

- عمل الراوي بعد ما روى حديثا بخلاف ما رواه.
- كونه خبراً واحداً وهو مما تعمُّ به البلوى.

---

(١) أبو زهرة، **أبو حنيفة حياته وآراؤه**، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٤.

(٣) البزدوي، **أصول البزدوي "كنز الوصول إلى معرفة الأصول"**، مرجع سابق، ج١، ص١٥٦.

- كونه ورد في الحدود والكفارات؛ لأنها تسقط بالشبهة، ويحتمل أن يكون راويه سها أو كذب أو أخطأ...

- طعن بعض السلف فيه، أو يكون متروك المُحَاجَّةُ فيه عند ظهور الاختلاف بين الصحابة، فإنهم إذا تركوا المُحَاجَّةَ فيه عند وقوع الاختلاف يكون مردوداً عند بعض الحنفية المتقدمين وعامة المتأخرين.

ولقد تشدد العراقيُّون بقبول الرواية، لأسباب عديدة منها هو الأمر الذي ورثوه عن صحابة رسول الله ﷺ، ولما بعث عمر بن الخطاب بَعثه الأول إلى الكوفة قال للمبعوثين: "إن أهل العراق لهم دويٌّ بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم برواية الأحاديث وأنا شريككم."[(١)]

إذ نقل عن محمد بن الحسن ما رواه عن خبر المغيرة بن شعبة في توريث الجدة؛ إذ إنه شهد بين يدي أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطى الجدة السدس فقال: "ائتِ معك بشاهدٍ آخر، فجاء محمد بن سلمة فشهد على مثل شهادته، فأعطاها أبو بكر رضي الله عنه السدس."[(٢)]

وكذلك روي خبر عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري، في حديث أبي سعيد الخدري: قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار؛ إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمرَ ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدُكم ثلاثاً فلم يؤذن له، فليرجع. فقال والله لتقيمن عليه بيِّنة. أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغرُ القوم، فكنت أصغر

---

(١) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص٩٧، حديث رقم: ٢٧٩.

(٢) الأصبحي، مالك بن أنس. **الموطأ**، رواية: يحيى بن يحيى الليثي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٩م، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ص٣٩٧، حديث رقم: ١١٢٤. وانظر كذلك:
- الترمذي، **الجامع الصحيح "سنن الترمذي"**، مرجع سابق، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ج٤، ص٤٢٠، حديث رقم: ٢١٠١، وقال: وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن، وهو أصح من حديث ابن عيينة.

القوم فقمت معه فأخبرت عمر أن النبيّ ﷺ قال ذلك."[1] ويُروى قولُ عليٍّ رضي الله عنه: "كنت إذا لم أسمع من رسول الله ﷺ حديثاً، فحدثني به غيره أستحلفه على ذلك، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر."

وهناك سبب آخر هو أن العراق في عصر التابعين، ومن تبعهم من تابعيهم وسائر الفقهاء كان موطن النِّحَلِ المختلفة والفِرَقِ المتضاربة.

٢- الإمام مالك (١٧٩هـ)

اهتدى المالكية على ضوء الاستقراء إلى أن مالكاً يقدم ظاهر القرآن على السنة، وهو في ذلك كأبي حنيفة، إلا إذا عضَّد السنة أمر آخر فإنها تعدّ بذلك -عنده- مخصصة لعموم القرآن أو مقيدة لإطلاقه، فإذا عضَّد السنة عمل أهل المدينة، كما ذكر في حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع، فإن السنَّة يؤخذ بها.

- ولقد أحصى الشاطبي في الموافقات طائفة من المسائل أخذ فيها مالك بالمصلحة، أو القاعدة العامة وترك فيها خبر الآحاد، لأنَّه رأى الأصول التي أخذ بها قطعيَّة أو تعود إلى أصل قطعي، والخبر الذي رده ظنيٌّ. ولقد قبل مالك المرسلات والبلاغات وأفتى على أساسها مع أنَّه هو الذي كان يشدّد في قبول الرواية، وذلك لأنه كان يقبل المرسل من الرجل الذي يثق به، وينتقيه، فهو كان يتشدد في البحث عن الرجل الذي يكون ثقة، فإذا كان مستوفياً لكل شروطه اطمأن إليه، وقبل منه سنده ومرسله، وبلاغاته، فالتشدُّد في الاختيار هو سبب الاطمئنان، وقبول الإرسال ولا يخفى أن هذا موقف ذاتيٌّ، لا منهجي.

- ومنه أنه لم يأخذ بخبر "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"،[2] ولا

---

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، ص١٥٥٨، حديث رقم: ٦٢٤٥.

(٢) المرجع السابق، من حديث أم المؤمنين عائشة، كتاب الصيام، باب من مات وعليه صوم، ص٤٧٠، حديث رقم: ١٩٥٢.

الخبر الذي جاء عن ابن عباس: "جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن أمّي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضِيه عنها؟ قال: نعم، فدين الله أحقّ أن يقضى."[1]

ويروى هذا الحديث في الحج لا في الصوم، ويروى في النذر لا في الصوم، وقد ردها جميعاً مالك[2] أخذاً بالقاعدة المستمدة من القرآن الكريم: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ (النجم: ٣٨-٣٩).

- ولا يشترط مالك فقط أن يكون الأصل الذي رد به خبر الآحاد قطعيّاً، بل اشترط أن يكون الخبر غير معضَّد بقاعدة أخرى؛ أي بأصل آخر، ففي هذه الحال لا يرد خبر الآحاد، وفي هذه الحال لا يكون القطعيُّ معارضاً بظنِّيٍّ فيرد الظنِّي، بل يكون القطعيُّ معارضاً بقطعي مثله؛ إذ خبر الآحاد يعتمد على ذلك القطعي الذي يشهد له فلا يرد.

ولقد كان مالك يرى أن السنة فيما كان عليه الصحابة، فقد رأى أن عمر ابن عبد العزيز لما أراد أن ينشر السنة أمر بجمع أقضية الصحابة وفتاواهم، وكان يروي قول الخليفة العادل: "سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعته، وقوة على دينه، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنُّوا فقد اهتدى، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.[3]

---

(١) المرجع السابق، من حيث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كتاب الصيام، باب من مات وعليه صوم، ص٤٧٠، حديث رقم: ١٩٥٣.

(٢) الأصبحي، **الموطأ**، مرجع سابق، كتاب الصيام، باب النذر في الصيام، والصيام عن الميت، ص٢٥٠، حديث رقم ٦٩١، كان يسأل: هل يصوم أحد عن أحد؟ أو يصلي أحد عن أحد؟ فيقول: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد.

(٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الفقيه والمتفقه**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ، ج٢، ص٦.

وقال أبو عمرو الشيباني: "كنت أجلس إلى ابن مسعود حولاً، لا يقول: قال رسول الله ﷺ، فإذا قال: قال رسول الله ﷺ استقلته رعدة، وقال هكذا، أو نحو ذا.[1]

التصنيف النوعي لأقوال مالك المذكورة في الموطأ:

استعمل الإمام مالك لفظ "السنة" في الموطأ بمعنى قريب من معناها اللُّغوي؛ أي "الخطة والطريقة"... وقد يرى بها طريقة أهل العلم وخطتهم... وحين يستعمل "السنَّة" مريداً بها المأثور عن الرسول ﷺ يستعمل معها للتقوية والترجيح عبارات لم يبق لها أثر في الاصطلاح الفقهي بعد تقدم الزمن، كأن يقول: قال "مالك" وقول "علي" و"ابن عباس" أحب ما سمعت في ذلك. وهو كقوله: "أحسن ما سمعت في هذه الآية كذا"، من التفسير الأثري لها... وقد يقول: أعجب ما سمعت... فالأحسن والأحب في المسموع والأعجب في المحكوم به مما لم يبق له وجود بعد، في استعمال الفقهاء وتعبيراتهم.

- وهكذا يتبين أن استعماله للفظ "السنَّة" ليس استعمالاً اصطلاحيّاً، وترجيحه بما سمعنا من صنيع التعبير و"بالأحسنية والأعجبية" لم يسر، ولم يشع في حياة الفقه وأصوله. وهو من صنف استعماله صيغ "ما لا خير فيه" و"ما لا يصلح" في صيغ الحكم... وكلها مظاهر متكاملة في الدلالة على عصر له طابع خاص، ومستوى معين، وهي مادة لدراسة التطور الاصطلاحي على الطريقة التاريخيَّة... وهذا ما تدل عليه الشواهد من كتابه، لكن الأقدمين يقولون عن استدلاله بالسنَّة مثل الذي قالوه عن استدلاله بالكتاب، فالقاضي عياض نفسه يقول عن هذا ما خلاصته: "إنه تناول السنَّة على ترتيب متواترها ومشهورها، وآحادها، ثم ترتيب نصوصها وظواهرها ومفهومها...".[2] وهو ما نشعر بحق أنه أكثر من أن تحتمله طبيعة الحياة إذ ذاك، في ذلك العصر المبكر، وفي تلك البيئة

(١) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص١٧.

(٢) القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، مرجع سابق، ج١، ص٢٢.

التي عرفنا مقوماتها العقلية والعلمية، وبعدها عن عوامل كثيرة كانت تدفع الحياة العقلية دفعاً قويّاً هيأ للتطور الذي نضجت فيه تلك المصطلحات وتأثرت بالعناصر الفكرية الجديدة.

- الإجماع: وفيما ورد من عبارات الإمام مالك في الموطأ نجده يذكر "الأمر المجتمع عليه"، و"الذي لا خلاف فيه" كما يذكر هذا الإجماع بلفظه، حين يعد ما في كتابه "إجماع أهل المدينة"، لم يخرج عنهم. فالذي سماه إجماعاً بلفظه هو هذا الإجماع الخاص؛ أي "إجماع أهل المدينة". وهو غير هذا الأصل العام المصطلح عليه. وأما "الأمر المجتمع عليه" و"الذي لا خلاف فيه"، فقد رأيناه يذكره عند الاستدلال بالقرآن، وبهذا لا يسهل عده من الإجماع الذي استقر عليه الاصطلاح الأصوليُّ أخيراً، فهل الإجماع بمعناه الأخير لم يكن معروفاً في عهد مالك؟ نلتمس الإجابة عن هذا السؤال عند القاضي عياض الذي يثبت "لمالك" ما لا نتأكد أن عصره قد عرفه، فإذا به يقول ضمن ما قاله عدّاً لأنواع الأدلة.

والإمام مالك يُعَرِّفُ الإجماع بأنه إجماع أهل المدينة: وذهب الإمام مالك فعرف الإجماع بإجماع أهل المدينة ولا إجماع لغيرهم، لأن أهل المدينة ورثوا السنة النبوية وتناقلوها، وهم أعلم بأحكامها ومخارجها"؛ ولذلك عني مالك بجمع الأحاديث النبوية التي كان أهل المدينة يتناقلوها ودونها في كتابه "الموطأ"، كما عُني بفتاوى الصحابة الذين عاشوا في المدينة وعاصروا الوحي.

٣- الإمام الشافعي (١٥٠هـ-٢٠٤هـ)

قال الإمام الشافعي: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"[1]. ولقد خصص الإمام الشافعي باباً كاملاً من رسالته الأصولية لبيان كيفية البيان، فشرح البيان ووضحه وبين مراتبه وجعله في مستويات خمسة.

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، مرجع سابق، ص٢٠، فقرة رقم: ٤٨.

فالبيان الأول والثاني، استغنى فيه ببيان القرآن بالقرآن، والبيان الثالث خصصه لبيان كيف بيّن رسول الله ﷺ من القرآن ما نزل جملة مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (النساء: ٧٧) فبين رسول الله ﷺ بأمره تعالى عمليّاً عدد ما فرض ﷻ من الصلوات ومواقيتها. وأما البيان الرابع: فهو بيانات السنة إذ تقوم السنة ببيان ما أسند الله ﷻ إلى رسوله ﷺ. وقد أكد الشافعي في سائر المواضع أن هذا الذي بينه رسول الله ﷺ له أصل في كتاب الله ﷻ؛ إذ إنه ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها نصاً أو جملة، وما لم يبد فيه نص من كتاب الله، فإنما هو مندرج في عمومات الكتاب". ثم ختم الإمام الشافعي بالبيان الخامس الذي اعتمد فيه على البيانات التي تتم من جهة اللُّغة والعلامات الحسّيّة ونحوها، لتعرف علاقة اللغة بالبيان وأفاض -رحمه الله تعالى- في ذلك وأجاد وأحسن.

والشافعي يشترط في قبول أحاديث الآحاد شروطاً دقيقة في الراوي فهو يشترط:

أ- أن يكون ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه، فلا يقبل الحديث ممن لم يعرف بالصدق في حديثه، ولا يقبل الحديث إلا ممن عرف بالصدق وأمانة النقل.

ب- أن يكون عاقلاً لما يحدث، فاهماً له، بحيث يستطيع أن يحيل معاني الحديث من لفظ إلى لفظ أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث بالمعنى وهو غير عالم بما يحيل معاني الحديث من لفظ إلى لفظ لم يدر لعله يحيل الحلال حراماً، فإذا أداه بحروفه كما سمع لم يبق وجه يخاف فيه إحالته.

ت- وأن يكون ضابطاً لما يرويه بأن يكون حافظاً له إن حدَّث به من كتابه.

ث- وأن يكون قد سمع الحديث ممن يَروي عنه، وإلا كان مدلساً.

جـ- وأن يكون الحديث غير مخالف لحديث أهل العلم في الحديث إن شركهم في موضوعه.

ثم يشترط في كل طبقة من الطبقات الشروط السابقة، حتى ينتهي الحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى عند تابعي.[1]

وهنا لا بد من ملاحظة ما كان يجري في عصر الإمام الشافعي من صراع وسجال، وما كان يجري بين مدرستي الرأي والحديث من جدال أثر تأثيراً كبيراً في إحداث لبس لم يكن أقل كثيراً من اللبس الذي حدث نتيجة الاضطراب في استعمال المفهوم.

فقد وجد الشافعي أن أهل الرأي لا يقبلون من الأحاديث إلا ما كان مشهوراً أو مجمعاً عليه أو موافقاً لعمل أهل المدينة كما هو عند الإمام مالك، ويردون من خبر الآحاد ما لم تتوفر فيه هذه الشروط أو كان معارضاً لظاهر القرآن. فانتصر الشافعي للمحدثين وساق الأدلة لإثبات أنَّ السنَّة حجَّة في إثبات الأحكام، ولو كانت أخبار آحاد ما دام المخبر ثبتاً ثقة وكانت الرسالة مكان هذه الأدلة، والأم مكان المساجلات التي قامت بينه وبين مجادليه.

لقد كانت هذه المعركة الفكرية بين الشافعي ومعارضيه وما أسفرت عنه من نتائج تمثل البدايات الأولى لتحول السنة من مفهومها الأصلي إلى الأحاديث والأخبار التي يرويها المحدثون وفق شروط معينة، وقد خرج الشافعي من هذه المعركة منتصراً حتى سمي "بناصر السنة".

وحين نستحضر أن الشافعي دخل بغداد مقيَّداً من اليمن ليمثل أمام الرشيد بتهمة موالاة العلويين، والدعوة إليهم، وقد أعدم من جلبوا معه ونجا هو بكفالة وشفاعة محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفة- نستطيع أن ندرك أثر الصراع السياسي في تلك المواقف السجالية التي كان لها أثرها في مواقفهم الفقهية والفكرية والأصولية.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٧٠، الفقرات رقم: (٩٩٨ -١٠٠٢)، باب: خبر الواحد.

٤- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ-٢٤١هـ)

لقد ذكر ابن القيم في أصول الإمام أحمد، أن السنة هي الشطر الثاني من الأصل الأول عند ذلك الإمام؛ إذ عدّ النصوص المتصلة أصلاً واحداً، وقد تبينت حكمة ذلك؛ إذ السنة هي بيان القرآن، فكانت متممة له، ولا يفترض تعارض بينهما، لأنها مفسرة له ومؤولة إذا تعارض ظاهره معها. ولقد ورد في كثير من المأثور عن الإمام أحمد أن طلب الدين يكون عن طريق السنة.

وخلاصة القول: إن الإمام أحمد المحدث قد أثر عنه المسند الذي جمعه، ونقله إلى الإخلاف في كتاب لا مجال للريب في نسبته إليه... وكان حريصاً كل الحرص على تحريره، ليكون للناس إماماً، كما جاء في بعض تعابيره. أما أحمد الفقيه، فلم يكتب كتاباً متخصصاً في الفقه، ولم يمل على أصحابه شيئاً فيه، بل كان يبغض أن ينقل عنه شيء فيه أولاً، ثم حمله أصحابه على أن يجيز نقل فقهه، وربما أمضى فتياه تصديقاً على نقلها، وإقراراً بصحة نسبتها إليه.

ورأي الجمهور في قبول أحاديث الآحاد في العمل فقط لا في الاعتقاد، ولكن الإمام أحمد قبل أحاديث الآحاد في الاعتقاد كذلك.

ولم يكن الإمام يشترط في الرواة الذين كان يتلقى عنهم، ويأخذ عنهم بالشفاه والكتابة ما كان يشترطه أبو حنيفة ومالك من الضبط، ولذلك ما كان له أن يطمئن إلى من لا يذكرون اطمئنانهم، وكان قد وضع لنفسه قاعدة في التشدد في الإسناد، وفي التساهل حيناً إذ قال: "إذا جاء الحديث في فضائل الأعمال وثوابها، وترغيبها، تساهلنا في إسناده، وإذا جاء الحديث في الحدود والكفارات والفرائض تشددنا فيه".[1]

وكان أحمد في مسنده لا يروي عن الكذابين، بل يروي عن الثقات العدول -عنده- فهو يروي عمن عُرف -عنده- بالتقوى، واشتهر بالصدق، ولا يرد الحديث لنقد في متنه إلا إذا عارضه غيره، ولا يشترط لقبوله عرضه على كتاب الله، بل يعدّ

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٣٤.

السنَّة مفسِّرة للكتاب ودلائله، وهي بهذه المرتبة الموضحة، ولذا جاء في رسالته إلى مسدد بن مسرهد البصري: "السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسر القرآن وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول والأهواء إنما هي الاتباع، وترك الهوى".[1]

وقد قال ابن تيمية: "قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار والاعتضاد، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى يحصل العلم بها. وهنا مثل عبيدالله ابن لهيعة فإنه كان من أكابر العلماء، وكان قاضيا بمصر، كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد بن حنبل: "قد أفتى بحديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة"، ويقول ابن تيمية أيضاً: "هذه طريقة أحمد بن حنبل، لم يرو في سنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به، والاعتضاد".[2]

وإن تقسيم الأحاديث في عصر أحمد كان يقسم إلى أحاديث إما صحيحة تتوافر فيها كل شروط الصحة أو ضعيفة لا يتوافر فيها كل حدود الحديث الصحيح. وعلى هذا يدخل الحسن فيها كما يدخل الضعيف الذي تعددت طرقه فرفعته إلى الحسن.

ولقد قال ابن تيمية: "أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذّاً، وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه، وضبطهم. وقال: الضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه

(١) ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى. **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م، ج١، ص٢٦.

(٢) الحراني، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج١٨، ص٢٦.

المجهول خيف أن يكون كاذباً، أو سيئ الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكنا نزل من درجة الصحيح. وأما من كان قبل الترمذي من العلماء، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح أو ضعيف، والضعيف كان عندهم نوعين: ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهي".[1]

ومسند أحمد فيه الضعيف كما ذكر أهل الخبرة، لأنه كان يريد أن يكون جامعاً لكل ما روى عن أهل عصره، ويجري على السنة الرواة من معاصريه، فكان يجمع كل ما كان يتلقاه عنهم، ولا يرد إلا ما يثبت لديه أن هناك ما يخالفه، فهو لا يرد شيئا مما أخذ إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه، كما نقله ابنه عبد الله.

وعرف عن أحمد أنه لا يقدم القياس على حديث قط، بل على خبر ضعيف، إذا لم يثبت أنه موضوع. وهنا يلتقي مع شيخه الشافعي، في أنه لا مجال للرأي مع الحديث، بل إنه يسير إلى مدى أوسع من شيخه؛ لأن شيخه لا يعترف بالحديث الضعيف على أي وجه من الاعتراف فلا يأخذ به، ويقدمه على الرأي والآخر يقدمه على القياس، أما أبو حنيفة ومالك فقد ثبت أنهما يقدمان أحيانا القياس على أخبار الآحاد فطريقتهما مباينة تمام التباين لطريقة أحمد وشيخه الشافعي، ولطريقة أحمد بالذات.

والحديث المرسل يعدّ نموذجاً، في اختلاف قبوله بين الفقهاء وأسبابه. والحديث المرسل من الأحاديث التي جرى الاحتجاج بها، وله اصطلاحان:

أحدهما: اصطلاح المحدثين فيطلقونه على الحديث الذي يتصل فيه السند إلى التابعي، ويترك التابعي ذكر الصحابي الذي روى عنه ويسند إلى النبي ﷺ، وإذا انقطع السند دون التابعي سمي منقطعاً ولا يسمى مرسلاً.

---

(١) المرجع السابق، ج١٨، ص٢٥.

ثانيهما: اصطلاح الفقهاء في عصر الأئمة: إن كل حديث لم يذكر فيه السند متصلاً إلى الرسول ﷺ يسمى مرسلاً، سواء كان الانقطاع عند الصحابي أو دونه، يسمعه عن النبي ﷺ بأن يروي الصحابي خبراً أثبت يقيناً أنه لم يكن في صحبة النبي في الوقت الذي أسند القول إلى النبي ﷺ، ويشمل إرسال العدل في أي عصر من العصور.

وحجية المرسل في الأحكام الشرعية موضع نظر عند العلماء؛ فقد رده بعض المحدثين وعدّه من الأحاديث الضعيفة التي لا يحتج بها في العمل، وقد ذكر النووي في التقريب أن ذلك رأي جميع المحدثين، وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول، والعلة في رده هو جهل من روى عنه وعدم تسميته، لأنه إذا كانت الرواية عن المسمى المجهول مردودة فأولى أن ترد عمن لا يسمى قط.[1]

ولكن الرأي المشهور عند الفقهاء الأربعة على قبوله، فبعضهم قبله بإطلاق، وجعله في مرتبة المسند على سواء، وبعضهم قبله بإطلاق، ولكن أخره عن مرتبة المسند. وبعضهم مع تأخيره عن المسند قيد قبوله بشروط أوجب تحققها فيه، وذلك هو الشافعي.

فأبو حنيفة قبل المرسل إذا كان الذي أرسل صحابياً أو تابعياً بأن لم يذكر الصحابي الذي روى عنه، أو تابعا للتابعين، بأن لم يذكر التابعي الذي روى عنه، أما الإرسال من بعد تابع التابعين فغير مقبول، كما تقول كتب الحنفية. ومالك يقبل المرسلات، ويفتي على أساسها مع أنه كان يشدد في قبول الرواية، وذلك لأنه كان يقبل المرسل من الرجل الذي يثق به، وينتقيه، فهو كان يتشدد في البحث عن الرجل الذي يكون ثقة، فإذا كان مستوفياً لكل الشروط اطمأن إليه، فالتشدد في الاختيار هو سبب الاطمئنان وقبول الإرسال.

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ط٤، ١٤١٨هـ، ج١، ص٢٢٢، وانظر فيه كلام الإمام النووي في التقريب حول النوع التاسع: المرسل.

فليس قبول مالك وأبي حنيفة للإرسال دليلاً على التساهل في الرواية، وليسوا يجيزون الإرسال من كل شخص، بل يقبلون إرسال الثقات الذين عرفوهم متصفين بالصدق، وأنهم إن أرسلوا فعن بينة وعن ثقة. وربما كان إرسالهم سببه شهرة ما يرونه، وكثرة من أخذوه عنهم، ولقد صرح بذلك الحسن البصري: "كنت إذا اجتمع أربعة من الصحابة على حديث أرسلته إرسالاً" ويقول: "متى قلتُ: حدثني فلان، فهو حديثه لا غير، ومتى قلت: قال رسول الله ﷺ فقد سمعته من سبعين أو أكثر".[١]

ويظهر أن الإرسال كان هو الكثير المتداول بين التابعين وتابعي التابعين قبل أن يكثر الكذب على رسول الله ﷺ، فلما كثر اضطر العلماء إلى الإسناد، ليعرف الراوي وتعرف نحلته، ولقد قال في ذلك ابن سيرين من التابعين: "ما كنا نسند الحديث إلى أن وقعت الفتنة".[٢]

لهذا كله قبل مالك وأبو حنيفة الإرسال في الحدود التي لاحظناها، ويظهر من تتبع موطأ مالك، وكتب الآثار المتصلة في إسنادها إلى أبي حنيفة، أن المرسل عندهما في مرتبة خبر الآحاد، فعند تعارضهما يرجح بينهما بطرق الترجيح التي تتبع عند تعارض خبرين، قوتهما من حيث النسبة المجردة واحدة، وإذا كنا قد وجدنا نظراً مختلفاً عند اتباع هذين الإمامين من بعد، فإن هذا رأيهما ونظرهما، وهذا رأي الذين قبلوا المرسل من الأئمة بإطلاق، ولم يشترطوا إلا الضبط والعدالة فيمن يروي إليهم.

ولم يلتزم مالك في حديثه الإسناد المتصل؛ فهو لم يصل كل الأحاديث التي رواها بسند متصل إلى النبي ﷺ، بل فيها المرسل الذي لم يذكر فيه الصحابي الذي رواه... ولقد وصل بعض العلماء ما أرسله مالك من أحاديث وما تركه من غير سند من بلاغات، فوجد أن كل حديث لم يذكر سنده متصلا، له سند آخر

(١) الكافِيَجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي. **المختصر في علم الأثر**، تحقيق: علي زوين، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٧هـ، ص١٧٣.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مقدمة الصحيح، مرجع سابق، ج١، ص١١.

إلا أربعة أحاديث. ولذلك جاء في شرح الزرقاني على الموطأ: "ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد. ولم يجد سوى أربعة أحاديث لم ير لها سنداً، لا عن طريق مالك، ولا عن غيره، قد ذكرها الزرقاني في مقدمته.[1] ويلاحظ أن رجاله جميعاً كانوا من أهل المدينة إلا سبعة رجال.

أما رأي الشافعي في المرسل: وهو الذي لم يضع المرسل في مرتبة المسند، ولم يقبله بعد تنزيل رتبته إلا بقيود، وهو يشترط لقبوله شرطين- أحدهما في المرسل، وثانيهما في الحديث المرسل، فهو يشترط في الراوي المرسل أن يكون تابعياً، ومن كبار التابعين الذين التقوا بعدد كبير من الصحابة، كسعيد ابن المسيب، والحسن البصري، فهو لا يقبل من التابعين الذين لم يلتقوا بكثير من الصحابة. وأما الشرط الذي يشترطه في الخبر المرسل ليقبله فهو أن يكون له شاهد يزكي قبوله، وأن يكون من الحفاظ الثقات المأمونين الذين قد رووا معناه مسندا إلى النبي ﷺ، وأن يشهد له مرسل آخر غيره روى بغير طريقه، فإن وجد ذلك كان مسوغاً لقبولهما، لمعاضدة بعضهما للآخر، ومرتبة هذه الشهادة.

٥- الإمام زيد بن علي (٨٠- ١٢٢هـ)

قال زيد بن علي لما خرج إلى الجهاد لأصحابه: "إني أدعو إلى كتاب الله تعالى، وسنة نبيه، وإحياء السنن وإماتة البدع، فإن تسمعوا يكن خيراً لكم ولي، وإن تأبوا فلست عليكم بوكيل".[2]

أ- مذهب الزيدية والسنة "أخبار الآحاد":

---

(١) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، ج١، ص٧.

(٢) أورده ابن كثير وابن خلدون في تاريخهما، انظر:

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. **البداية والنهاية**، بيروت: دار المعرفة، (د. ت.)، ج٩، ص٣٨٢، أحداث سنة ١٢٢هـ
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي. **تاريخ ابن خلدون**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٤، (د. ت.)، ج٣، ص٩٩.

أخبار الآحاد عند الزيدية تفيد الظن، ولا تفيد اليقين، ولذلك يؤخذ بها في الأحكام العملية، ولا يؤخذ بها في العقائد، وأخبار الآحاد عندهم متأخرة في الرتبة عند الاستدلال عن الكتاب والسنة المتواترة، وهم يرون أن السنة غير المتواترة تخصص عام القرآن، فكأن عام السنة لا يتأخر في العمل عن عام القرآن، وذلك لأن التخصيص ليس إلغاءً للنص، بل هو إعمال له، وهو نوع من التعاضد بين القرآن والسنة في توضيح الأحكام، وهم يتقاربون بذلك من الشافعي إذ يعدّ التخصيص بياناً ولا يعدّه إهمالاً. وقد جاء في الكاشف: "لا يؤخذ بخبر الآحاد في مسائل الأصول "أي أصول الدين" وأصول الفقه القطعية وأصول الشريعة، وذلك لأن هذه الأشياء إنما يثمر فيها اليقين، وأخبار الآحاد لا تثمر إلا الظن."

ب- شروط رواة الآحاد عند الزيدية:

- أن يكون الراوي عدلاً وثقة، ولا يشترط أن يكون الرواة من الزيدين، ولا من آل البيت، بل الشرط هو العدالة المجردة، لأن المبدأ الزيدي هو تعديل جميع المسلمين.
- وأن الزيدية يشترطون مع العدالة أن تكون واقعة الخبر ليس مما ينفرد بمعرفته راو أو أكثر من راو؛ لعموم التكليف فيه ويعبرون عنها فيما يعم به البلوى وهو بمعنى: أن المكلفين جميعاً يطالبون به بحيث يكون معلناً يتناقله الناس، لينفذوه وأن مثل هذا لا بد من نقله متواتراً لا آحاد.
- وهم بالرغم من عدم اشتراطهم لتقديم رواية الزيدية إلا أن رواية علي مقدمة عندهم على باقي الصحابة.
- أن المرسل من الأحاديث مقبول عندهم، ما دام التابعي ثقة، ويقدم المجتهد على غير المجتهد، وهذا هو رأي أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) ورأي مالك (ت١٧٩هـ)، والشافعي (ت٢٠٤هـ) يقبله بشرطين، وأحمد (ت٢٤٠هـ) يعدّه حديثاً ضعيفاً.

- أن فقه الراوي شرط أولوية فيقدم الراوي الفقيه على غير الفقيه، ويسمى الحنفية هذا النوع من الضبط بالضبط الكامل.

٦- الإمام الصادق (٨٠هـ - ١٤٨هـ)

قال الإمام الباقر: "من لم يعرف فضل أبي بكر وعمر فقد جهل السنَّة."[١]

وذكر بعض الكاتبين في تاريخ أصول الفقه وتاريخ التشريع أن الشيعة الإمامية ترى: "أن أصول الفقه عند الإمامية اتجهت في أول تدوينها إلى المنهاج العام في الجملة لا في التفصيل."[٢]

فتكلموا في قواعد عامة من مباحث الألفاظ، ومن قواعد التعديل والتجريح في الرواية، ولقد سار الذين تكلموا من بعد ذلك على هذا المنهاج الذي ينظر في القواعد مجردة من غير أن يجعلها خادمة للفروع، بل يجعلها مقاييس خادمة للفروع بضبطها ووزنها بموازيين دقيقة... وقد يختلف نظرهم إلى الرواة عن نظر السنيِّين، من حيث إنَّهم يترددون في قبول رواية غير الشيعي، والحال نفسه بالنسبة للسنيِّين في تردُّدهم في قبول رواية غير السني، وهذا منزع طائفيٌّ نرجو من الله أن يزول... ويقبل الراوي بمقدار الثقة في صدقه لا لانتمائه لطائفته. وكأنَّهم في الجملة يتفقون مع الشافعيين في منهاجهم في أصول الفقه إلى حد كبير.

يقول الإمام الصادق: "إن الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله

---

(١) انظر:

- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله. **الشريعة**، الرياض: دار الوطن، ط١، ١٩٩٧م، ج٥، ص٢٣١٨، حديث رقم: ١٨٠٣.

- أبو زهرة، محمد. **الإمام الصادق؛ حياته عصره آراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، (د. ت.)، ص٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) المرعشي، آية الله العظمى النجفي. **كتاب ملحقات إحقاق الحق**، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط١، ١٤١٥هـ، ج٢٨، ص٥٢٦.

انظر موقع:

- http: //www. al-shia. org/html/ara/books/lib-aqaed/sh-ehqaq-28/01. htm.

ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد، ولا يستطيع عبد أن يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن."[1]

وقد جاء في الكافي عن أبي عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ: "إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه."[2]

وجاء في الكافي أيضاً: "أن أبا عبد الله الصادق قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو قول رسول الله "أي يوثق به" فاقبلوه وإلا فالذي جاءكم به أولى."[3]

وكذلك قبل الإمامية حديث النبي عليه الصلاة والسلام: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن لم يوافق كتاب الله، فأنا لم أقله، وكيف أخالف كتاب الله وبه هداني". وجاء معناه في كتاب الكافي للكليني، ولقد كان الإمام الصادق يروي السنن عن النبي ﷺ، ويعلن قبولها ويروض أصحابه على معرفة أصلها من القرآن الكريم، فكان يقول: " إذا رويت لكم حديثاً فسلوني عن أصله من القرآن". ويروى أنه روي عن النبي ﷺ "أنه نهى عن القيل والقال وفساد المال وكثرة السؤال، فقيل له: "يا رسول الله أين هذا من كتاب الله ﷻ؟ فقال: إن الله ﷻ قال: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ (النساء: ١١٤) وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء: ٥) وقال: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (المائدة: ١٠١).

وهكذا فإن الإمام الصادق يعدّ القرآن هو الأصل لكل شيء وأن السنة هي مبينة له.

---

(١) أبو زهرة، **الإمام الصادق؛ حياته عصره آراؤه وفقهه**، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٢) الكليني، **الكافي**، تحقيق: المجلسي، ج١، ص١٠٩، من كتب الشاملة.

(٣) المرجع السابق، ج١، ص١١٢.

ولقد اختلفت الإمامية في قبول أخبار الآحاد على قولين:

الأول: المتقدمون من الإماميَّة، رفضوا أخبار الآحاد ما لم يقترن بقرينة تدل على قطعية في نسبته إلى النبي ﷺ، أو إلى الإمام المعصوم، كما جاء في كتاب معالم الدين: "ذهب جمع من المتقدمين كالسيد المرتضى وأبي المكارم، وابن زهرة وابن براج، وابن إدريس إلى الثاني (أي إلى عدم الأخذ به في الشرعيات)، إذا عرا عن القرائن المفيدة للعلم، وقد قال في حكمه على هذا الرأي: "وهو بالإعراض حقيق."[1]

الثاني: وجمهور الإماميَّة يأخذون بخبر الآحاد، وبعضهم يشترطون التعدد، هم بذلك يأخذون برأي علي رضي الله عنه، في قبوله، فقد كان رضي الله عنه لا يقبل خبر الواحد المفرد، بل يشترط أن يرويه عن النبي ﷺ اثنان فأكثر، وقد ذكره الطوسي في كتاب العدة.[2]

وهناك قيدان لقبول خبر الآحاد عند الإمامية:

- أن يكون الراوي إمامياً.
- أن يكون المروي عنه إمامياً، فلو روى إمامي عن غير طريق الأئمة خبر الآحاد لا يقبل، ولو كان السند متصلاً بالنبي ﷺ كله من الإمامية، وبذلك يتحقق صدق ما قيل من أن الإمامية لا يأخذون إلا برواية آل البيت.

---

(١) الفضلي، عبد الهادي. **دروس في أصول فقه الأمامية**، قم: مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٢٧٦، نقلاً عن:

- العاملي، جمال الدين الحسن. **معالم الدين وملاذ المجتهدين المقدمة في أصول الفقه**، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، (د. ت.)، انظر الموقع:

- http: //shiaonlinelibrary. com

(٢) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن. **عدة الأصول**، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: ستارة، ط١، ١٤١٧هـ، ص٨٧.

- انظر موقع: [http: //lfile. ir/osul-library/book640. pdf].

خلاصة الأمر:

وحين نمعن النظر في مسلك الفقهاء في تعاملهم مع السنة النبوية المطهرة نجدهم ذهبوا إلى أنهم وضعوا شروطاً عديدة لقبول الأحاديث منها ما هو موضوع للتأكد من صحة نسبة الحديث إلى سيدنا رسول الله ﷺ ومنها ما هو للتأكد من سلامة المتن من الشذوذ والعلل القادحة، وهذه الشروط لا نجد أيا منهم قد وضع مثلها فيما يتعلق بالتعامل مع القرآن الكريم، ذلك لأن هناك اتفاقا وتوافقا بين أجيال الأمة كلها، جيل التلقي وجيل الرواية وجيل الفقه، ثم أجيال التقليد على أن القرآن المجيد أصل، وأنه لا يقال للأصل لما وكيف، وقد استن الفقهاء بذلك بسنن قراء الصحابة وعلمائهم، وفي مقدمتهم الشيخان أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأمثالهم؛ ولذلك احترم الفقهاء والمحدثون معاً استدراكات عائشة واستدراكات سيدنا عمر على كثير من الصحابة فيما رووه.

وأما المحدِّثون فحاولوا أن يكونوا وسطاً بين علماء الأصلين: أصول الدين وأصول الفقه والفقهاء، فأسسوا "علمي الحديث: رواية ودراية"، والمحدثون ليسوا سواءً فمنهم المتقدمون، ومنهم المتأخرون. وقد اختلفت اصطلاحات الفريقين كما هو موضح في هذه الدراسة في موضعه.

ثالثاً: علوم الحديث رواية ودراية

كثيرًا ما استعمل المتأخرون أمثال ابن الصلاح، والسيوطي وغيرهما صيغة الجمع في التعبير عن المعارف المتعلقة بالحديث، فقالوا "علوم الحديث"[(1)]

---

(1) هي خمسة وستون فنًّا على ما ذكره النووي، وسميت بـ"علوم الحديث"، لأن البحث قد يستقل ببعضها بحيث يسمى باسم خاص، ويصير العلم بها نوعًا من ذلك العلم فتكثر بذلك علوم الحديث، وتكون تلك العلوم بمثابة أنواع لعلمي الرواية والدراية، فيقال مثلاً "علم الجرح والتعديل". قلت: لكن هذا التكثير لا ضرورة له، وذلك تحت العلمين المذكورين اللذين يعدّان علمين للتوكيد على مزيد من الاهتمام بكل جانب من جوانبهما، وتحقيق نوع من التمايز بينهما للأغراض التعليمية. انظر:

- عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المبتكر الجامع لكتابي المختصر والمعتصر في علوم الأثر**، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

بوصف أنَّ اصطلاحهم اطلاق مصطلح "علم" على كل مجموعة من المعارف الكلية أو المسائل الجزئية أو الملكة التي تتكوَّن لدى العارف بتلك المسائل، بحيث يستطيع بها أن يميز بين مسائلها وقضاياها، أو تلك المجموعة من المعارف التي يمكن أن تنسب إليها المبادئ العشرة التي ذكرناها، كما أطلقوا على مجموعة المعارف التي تكونت حول القرآن المجيد من تفسير، وتأويل، وأسباب نزول، وما إليها "علوم القرآن".

وعند التحقيق نجد للحديث علمين يمكن أن تندرج تحتهما سائر المعارف المتعلقة به وهما: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

١- ما المقصود بالعلم؟

وقبل الدخول في تفاصيل هذين العلمين، يجدر بنا أن نقف عند كلمة "علم"، فما المراد بالعلم هنا؟ إنَّ تعريف العلم أو تفسيره يعتمد أساسًا على مبادئ أربعة، وهي:

- الصرامة في المنهج، بحيث يجب على كل أنواع البحث في العلم أن تحترم المعايير العلميَّة، ولو في حدودها الدنيا من الصرامة، مثل التماسك المنطقي الداخلي بين الأفكار، والتطابق بين النظريَّة والظواهر التي تحكمها.
- الموضوعيَّة وقد كانت تسمى في تراثنا بالاستقامة العلمية، فالخطاب تفترض فيه الموضوعية بحيث يكون مقبولاً عند العقلاء من البشر بغض النظر عن انتماءاتهم.
- قدرة العلم على استيعاب المستجدات بقواعده ومنطلقاته، فيكون العلم في حراك اجتهادي دائم؛ ليصبح تاريخ العلوم في تطور مستمر.
- قابليَّة التجدد الذاتي، فحرِيٌّ بكل علم أن يراقب خطابه؛ بنقده، ومناقشته، ومواجهته بالوقائع بالبرهنة على نتائجه، ووضع قاعدة لها موثوق بها مؤقتًا على الأقل، فإذا كانت هذه النتائج ذات صبغة احتمالية، فالخطأ

يكمن في قلب المنهج العلمي، فإن وظيفة المنهج العلمي هي الكشف عن الأخطاء التي تعاني منها الحقائق العلمية، والروح العلمية ما هي إلا مقاومة متواصلة للانحراف، ولا يتقدم العلم إلا بالنقد والمراجعة؛ إذ إنه لا يقوم على أرض مضمونة دائمًا.

أما في اللغة فإنّ العلم مرادف للمعرفة والفهم،[1] وقيل: إذا اقترن بالجزم سمي علمًا. وعند الحكماء هو حصول صورة الشيء في العقل، وذلك بوصفه مستوى من مستويات الإدراك، يأتي بعده الظن والشك والوهم، ويقابل الجهل بنوعيه المركب والبسيط.

وبقطع النظر عن تعريفاتهم الكثيرة واختلافاتهم فيها، فإن محصل ما يمكن قوله أنه إدراك جازم مطابق للواقع، وقد يطلقون كلمة العلم على طائفة من التصورات العقلية المنضبطة بجهة واحدة، ويطلقونها على التصديق بتلك المسائل أو المفردات كما يطلقونها على تصور تلك المفردات، ويطلقونها على الملكة التي تحصل للنفس من إدراك تلك المسائل أو المفردات التي يستطيع الإنسان استحضارها عند الحاجة.

وخلاصة ذلك أنهم يطلقونه أحيانًا على الإدراك، أو على المسائل المدركة، أو الملكات التي تتكون عند المُدْرِك.[2]

وقد حاول الإمام الرازي التوصل إلى تعريف جامع مانع له، وذلك بعد أن سرد التعريفات التي وضعها العلماء قبله ونقدها جميعا، ولكنه في النهاية قال: "ولما ثبت أن التعريفات التي ذكرها الناس باطلة؛ فاعلم أن العجز عن التعريف قد يكون لخفاء المطلوب جدًّا، وقد يكون لبلوغه الجلاء إلى حيث لا يوجد شيء

---

(١) هارون، عبد السلام وآخرون. **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠م، ج٢، ص٦٢٤ مادة "علم".

(٢) راجع خلاصة مسهبة لأقوالهم واختلافاتهم في مفهوم العلم في:
- المرزوقي، محمد أبي عليان الشافعي الأزهري. **اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم**، القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٩٠٧م، ص٧ - ٢٥.

أعْرَف منه ليُجعل معرِّفا له، والعجز عن تعريف العلم من هذا الباب، والحق أن ماهية العلم متصورة تصورًا بدهيًّا جليًّا فلا حاجة في معرفته إلى معرِّف."[1]

أ- أول من جمع العلم في أنواعه من أهل السنة:

- الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) في كتابه "البحث الفاصل بين الراوي والواعي"، وإن كان بعض العلماء قد ألفوا قبله في أشياء من فنونه.
- وجاء بعده الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، فألف كتابه "معرفة علوم الحديث" ولكن الكتاب لم يهذب وجمع فيه خمسين نوعًا منه.
- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) فزاد على كتاب الحاكم بقليل ولكنه لم يستوف بالمطلوب.
- ثم جاء بعده الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) فجمع في قوانين الرواية كتاب "الكفاية " وفي آدابها: "الجامع لآداب الراوي والسامع" وما من فن من فنون الحديث إلا وقد أفرده بمؤلف، فكان كل من جاء بعده عالة على كتبه في هذا الفن، مثل القاضي عياض في "الإلماع"، والميانجي في "ما لا يسع المحدث جهله".
- حتى انتهى الأمر إلى أبي عمرو وعثمان بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، فجمع ما تفرق في مؤلفات من سبقه في كتابه "علوم الحديث" المشهور بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وعكف الناس عليه بالشرح والاختصار والمعارضة والانتصار، وأصبح عمدة هذا الفن لمن جاء بعده أمثال الزركشي (ت٧٩٤هـ) والزين العراقي (ت٨٠٦هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). وكذلك اختصره النووي (ت٦٧٦هـ) في الإرشاد وفي التقريب، وابن جماعة (ت٧٣٤هـ) في المنهل الروي، ثم ابن كثير في "الباعث الحثيث"، والبلقيني (ت٨٠٥هـ) في "محاسن الاصطلاح".

---

(١) الرازي، **تفسير الفخر الرازي،** مرجع سابق، ج١، ص٣٤٤.

- كتب الزركشي (ت٧٩٤هـ) كتابا من أهم الكتب التي قدمت في قضايا نقد المتون وهو كتاب "استدراكات عائشة على الصحابة".

ومن المختصرات في هذا الفن على اصطلاح أهل السنة أيضًا: "الاقتراح" تقي الدين بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، و"نخبة الفكر" لابن حجر العسقلاني، ولمصنفها شرحه عليها ويسمى نزهة النظر، وهي خلاصة محررة عليها كثير من الحواشي والشروح.

ب- العلم عند الشيعة الإمامية:

- فأول من جمعه على رأيهم هو: الرامهرمزي ثم تلاه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ثم أحمد بن طاوس (ت٦٧٣هـ) وهو واضع الاصطلاح الجديد للإمامية في تقسيم أصل الحديث إلى الصحيح والموثق والضعيف.
- علي بن عبد الحميد الحسني، له "شرح أصول دراية الحديث" المسمى "الداية في علم الدراية".
- أبو منصور بهاء الدين العاملي في كتاب "الوجيزة في علم دراية الحديث"، وقد شرحها حسن الصدر في "نهاية الدراية" ثم محمد باقر الداماد في "الرواشح"، وأكثر مؤلفاتهم في هذا العلم بحوث في كتب أصول الفقه أو مقدمات لكتب الفقه الإمامي.

ت- الشيعة الزيدية:

فأكثر اعتمادهم على ما ينقل عن أهل السنة في اصطلاحهم إلا فيما يختلفون فيه وقليل:

- ابن الوزير الزيدي (ت٨٤٠هـ) له كتاب جيد يسمى "تنقيح الأنظار في علوم الآثار"، وقد شرحه محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني -صاحب سبل السلام- في "توضيح الأفكار".

- ولابن الوزير كتاب "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، ولخصه في "الروض الباسم"، فيه بحوث حديثية واصطلاحات على مذهب الزيدية بتوسع، وله كذلك "قصب السكر نظم بحوث نخبة الفكر لابن حجر"، وللأمير الصنعاني "ثمرات النظر" وفيه تحرير القول في معنى العدالة المشترطة في قبول الرواية عند المحدثين.

٢- علم الحديث رواية

وقد عَرَّفَ المتقدمون من المحدثين "علم الحديث رواية" أو "علم الرواية" بأنه: "علم يبحث في كيفية اتصال الأحاديث برسول الله ﷺ من حيث معرفة أحوال رواتها ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية الإسناد اتصالاً وانقطاعًا ونحو ذلك". وقد يطلقون عليه "أصول الحديث" مقابل "أصول الفقه" الباحث في أحوال الأدلة.[١]

أما المتأخرون منهم -وهم من جاؤوا بعد الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)- فقد عرفوه: بأنه "علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة[٢] حتى الحركات والسكنات في اليقظة وفي المنام."[٣] ويستبدل

(١) لم يذكر الحاكم النيسابوري في كتابه تعريفًا محددًا لعلم الحديث -فهو يراه علومًا ويسميه في بعض المواضع أصول السنة- ولكن يفهم من ذكره لأنواع علوم الحديث -والتي قدرها باثنين وخمسين نوعًا- أنَّ علوم الحديث عنده تتصل بالأساس بالسند ورجاله، وإن كان بعضها متصلاً بالمتن كفقه الحديث وألفاظه. انظر:
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

(٢) المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام. **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، نسخة الشاملة، ج١، ص١٠٠، المقدمة. وانظر أيضاً:
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٥٧٣.

(٣) يبني الذين أضافوا "المنام" إضافتهم هذه على أن رؤيا الأنبياء وحي، وربطوا ذلك بقصة منام إبراهيم، وهو أمر لا يستقيم في شريعة رسول الله ﷺ، وإذا قيل هذا فيما هو من قبيل البشرى والموعظة والعبرة، فلم يعرف في الشريعة الإسلامية حكم واحد =

متأخرو الشيعة كلمة "المعصوم" في تعريف أصحابنا بـ"النبي".[1]

والاختلاف بين التعريفين يتضح حين نتبين أن تعريف المتقدمين ينظر إلى المسائل التي يتكون هذا العلم منها على أنها مسائل البحث في أحوال الرواة تعديلاً وجرحًا، تزكية واتهامًا؛ فالبحث في هذا العلم منصبٌّ على أحوال الرواة بقطع النظر عما رووه، إلا إذا كان ما رواه الراوي يمكن أن يلقي ضوءًا على حاله، ويساعد في الحكم عليه، مثل ما رواه سهيل بن ذكوان: أنه لقي أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- بـ"واسط" في العراق، وسمع منها أحاديث رواها؛ وعلمنا أن أم المؤمنين توفيت سنة (٥٧هـ)، وأن مدينة "واسط" اختطها الحجاج سنة (٨٣هـ). فإن ذلك الكذب في الرواية يفيدنا في الحكم على الرجل بأنه كذاب وذلك ما يهتم به "علم الرواية"، أما النقد الموجه إلى المروي نفسه فهذا في أصله لا يدخل في مجال علم الرواية، بل هو من "علم الدراية" كما سيأتي.

ومثله ما أورده ابن المناجي من أنَّ الأعمش أخذ بركاب أبي بكرة الثقفي؛ وأبو بكرة توفي سنة (٥١هـ)، والأعمش ولد سنة (٦١هـ)، فذلك يبين لنا أن المدعو ابن المنادي كذاب لا يقبل حديثه حتى لو نقل أمورًا لا تشتمل على مثل هذه

= ثابت لا دليل عليه إلا الرؤيا المنامية. إن القرآن المجيد قد بين طرائق الوحي بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ٥١﴾ (الشورى: ٥١) وقد سألت أُمُّنا عائشة -رضي الله عنها- رسول الله ﷺ عن كيفيات مجيء الوحي إليه فبينها في أحاديث صحاح رواها البخاري وغيره، ولم يكن من بينها "الرؤيا المنامية". ومزج بعضهم بين المنام و"النفث في الروع" لا مسوغ له؛ فالنفث في الروع، إنما يحدث في حال اليقظة وفق كيفية طرق الوحي التي ورد القرآن المجيد بها. وكثير من الذين أضافوا مثل هذه الأمور، إنما أضافوها عن قياس على رؤى الأنبياء السابقين، وهذا قياس لا يستقيم لفوارق عديدة ليس هذا مجال التفصيل فيها. أو أنهم أضافوها؛ لتسهيل مفهوم "الوحي" وجعله سائلاً لا يتحدد بحيث ينفتح على ما يريدون إدراجه تحته. مثل بعض أولئك الذين أتعبتهم متابعة علوم الرواية والدراية فنبذوها وراءهم، وصار بعضهم يردد: "أنتم تروون عن فلان وعن فلان وأنا أروي عن قلبي عن ربي"، دون أن يدري أنه إنما يروي عن الشيطان في هذه الحالة!

(١) المامقاني، عبد الله بن محمد حسن النجفي. **دراسات في علم الدراية تلخيص مقباس الهداية**، تلخيص وتحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: جامعة الإمام الصادق، ١٤١١هـ.

الثغرات والأكاذيب الصلعاء.[1]

أما تعريف المتأخرين لعلم الحديث رواية؛ فإنه منصب على النقل أي: نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ. فموضوع العلم عند المتأخرين أحوال النبي ﷺ. أما عند المتقدمين فإن موضوعه أحوال الرواة.

ويعد محمد بن شهاب الزهري واضع علم الرواية. وقد استمده من كل ما من شأنه أن يعين ويساعد في توثيق الرواة وتضعيفهم، والحكم عليهم من هذه الناحية، للحكم -بعد ذلك- بقبول مروياتهم أو ردها. ويدخل في ذلك ولاداتهم، ووفياتهم، وتاريخهم، وأقوال معاصريهم فيهم، وسيرهم الذاتية، وعدالتهم، وما قد يفيد في ذلك من مروياتهم.

أما حكم تعلمه فالوجوب الكفائي عند تَعَدُّدِ القادرين على المهارة في هذا المجال، والوجوب العيني على من انفرد بهذه القابلية أو القدرة وفوائده وغاياته لا تخفى.

٣- علم الحديث دراية

أمَّا علم الحديث دراية فقد عرفه المتقدمون بأنه: "العلم الباحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنيًّا على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبي ﷺ."

وموضوعه -عندهم-: الأحاديث المروية من الحيثيات الواردة في التعريف.

ومصادره: العلوم العربية بأنواعها من نحو وصرف وبلاغة... إلخ والأصلان: أصول الدين وأصول الفقه، والفقه.

وواضعه: أصحاب النبي ﷺ الذين تتبعوا أحواله، وضبطوا أقواله، وأفعاله، وصفاته، ونقلوها للآخرين بيانًا للقرآن ومنهاجًا لاتباعه، وطريقًا للتأسي به ﷺ،

(١) عبد الوهاب، **المبتكر الجامع لكتابي المختصر والمعتصر في علوم الأثر**، مرجع سابق، ص١٣.

ومارسوا عمليات التثبت منها بقدر ما تتيحه إمكانات عصورهم، واستدراك بعضهم على بعض، وفي رسم منهج نقد المتون لمن جاء بعدهم.

وفائدته: الوصول إلى القطع أو الظن الغالب في الأكثر على أن ذلك "المتن المروي" مقبول مطلقًا أو مقبول بشروط أو مردود، والحكم بصحته أو ضعفه أو وضعه.

أمَّا المتأخرون فقد عرفوا "علم الحديث دراية" بأنَّه: "علم به يعرف حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد."[1]

فتعريف المتقدمين يسمح بنقد المتن وتحليله ودراسته، ليعلم تقدمه من تأخره، وما إذا كان معارضًا للقرآن أو السنة الثابتة، أو للمشاهدة والحس والتجربة وغيرها؛ فذلك داخل في "الدراية عند المتقدمين"، أما على تعريف المتأخرين، فإن هناك مزجًا بين الراوي وما رواه؛ وفي هذا تكاد "الرواية والدراية" أن يصبحا شيئًا واحدًا، ولعل ذلك ما جعل الجهد الأكبر ينصرف إلى الإسناد وأحوال الرواة، ويصبح الجهد المبذول في "نقد المتن" جهدًا ثانويًّا، فإذا صح السند لم يلتفت إلى المتن ونقده إلا في أحوال نادرة، فيتعلق القبول والرد في الكثير الغالب في الإسناد وحده، علمًا بأن "نقد المتن" لا يقل أهمية عن "نقد السند" إن لم يزد؛ خاصة وأن كثيرًا من الأحاديث -إن لم يكن أكثرها- قد روي بالمعنى.

ومع ذلك فإنَّ المتقدمين والمتأخرين -معًا- وقد وضعوا مجموعة من المقاييس والضوابط الخاصة بنقد المتون، وهي مقاييس مهمة لا يعسر على طالب العلم الجاد استخلاصها من كتاباتهم ولو بشيء من الجهد، ليبني على تلك القواعد منهجية "نقد المتون" بحيث تتكامل المنهجيتان: مَنْهَجِيةُ نقد السند، ومَنْهَجِيةُ نقد المتن، بشكل يُمَكِّنُ من تشغيلهما معًا لِيُعَضِّدَ كُلٌّ منهما الآخر، فَإِنَّ "العلل في الأحاديث" وإن كانت أكثر ما تكون من الأسانيد، ولكنها تَقْدَحُ في الإسناد والمتن معًا؛ وإذا أَعَلَّ المتن فلا بد أن تكون لهذه العِلَّةِ علاقة ما بحلقة أو أكثر من حلقات

---

(١) المرجع السابق، ص٤-١٣.

السند، إذا لم يُرْوَ ذلك المتن من طريق صحيح آخر لا عِلَّةَ فيه، فإذا برزت العِلَّةُ في المتن فإن المحدث يحتاج آنذاك إلى مراجعة شاملة دقيقة لسائر الرواة الذين نقلوا ذلك المتن، وعلى الباحث أن يبذل مزيدًا من الجهد في فحصه ونقده، ليحكم على الحديث بعد ذلك عن بيِّنة، وسيأتي مزيد بيان عن موضوع نقد المتن في موضع لاحق.

وفي هذا المقام يمكن التساؤل: أيمكن عدّ الرواية والدراية علمًا واحدًا؟

مما تقدم يظهر ميل المتقدمين إلى عدّهما علمين مُنْفَصِلَيْنِ يُؤَدِّي كُلٌّ منهما دَوْرَهُ في النتيجة النهائية، وهي الحكم بقبول الحديث أو رده في حين نجد أن ميل المتأخرين إلى المَزْجِ بينهما مزجًا لا يلغي سائر الفوارق بينهما، بل يؤدي إلى تداخل يعزز الحاجة إليه -عندهم- تداخل النتائج، ومع ذلك فإننا نُفَضِّلُ الانْحِيَازَ إلى مذهب المتقدمين، والفصل بينهما – أي: بين عِلمَي الرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ؛ لأن ذلك أعون على تشغيل المنهجيتين معا: منهجية الرواية ومنهجية الدراية "فإن كثيرًا من الخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ"، وقد رأينا ما أَدَّى إليه المَزْجُ بينهما من جعل مَنْهَجِيَّةِ الرواية "الإسناد" تطغى على منهجية الدراية و"نقد المتون"، أو تتجاوزها.

٤- تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد

الحديث والأثر والخبر والسنة عند المتأخرين هي ألفاظ مترادفة لمعنى واحد عند المتأخرين من علماء أهل السنة: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو إلى الصحابي أو التابعي، فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع. وقيل: الحديث "ما أضيف إلى النبي ﷺخاصة" فلا يشمل غير الموقوف والمقطوع، وقيل الأثر هو الموقوف فقط، وقيل: الحديث خاص بقوله ﷺ أو فعله، والسنة ما شملت القول والفعل والتقرير والصفة.

والحديث عند الشيعة الإمامية: "كلام يحكي قول المعصوم أو تقريره" والمراد بالمعصوم عندهم النبي ﷺ والأئمة الاثنا عشر... ويطلق أيضًا على

قول المعصوم أو الصحابي أو التابعي والمراد بالصحابي والتابعي ولو حكمًا؛ أي في معنى الصاحب والتابع، وذلك لمن صحب الإمام، أو من صحب من صحب الإمام، وفي معنى القول: الفعل والتقرير بالنسبة للنبي ﷺ، والفعل بالنسبة للإمام.

ويرادفه عند الأكثر الخبر والأثر وقد يطلق الأثر والخبر على "ما ورد عن المعصوم وغيره" وقد يطلق الحديث عندهم على القول وتطلق السنة على الفعل والتقرير وقد يختص الخبر بما جاء عن غير المعصوم والأثر على ما روي عن الإمام أو الصحابي.

أ- المتواتر:

وقد اختلف علماء الحديث في تعريفه فقال بعضهم بأنه يقع وفقًا للعدد والعادة. يقول الإمام ابن حجر: "فإذا جمع "الحديث" هذه الشروط الأربعة وهي عدد كثير أحالت العادة تواطأهم أو توافقهم على الكذب، رَوَوْا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه... فهذا هو المتواتر."(١)

وقال الخطيب البغدادي: "هو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًّا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال..."(٢)

ولكن السؤال الذي يثور هنا هو: كيف سيصحب الخبر إفادة العلم لمجرد عدد هو في الأصل مختلف عليه، وما هي العادة المذكورة؟ ! ثم إن الملاحظ أيضًا أن التعريفات كلها تدور حول الكذب، ولم تتناول الخطأ والوهم وما إلى ذلك من نسيان وغيره، وقد يقع بعض هذا أو كله من الثقات، ولم يستقروا على هذا العدد، فقد ذهب بعضهم إلى حدوثه بثلاثة أشخاص، بينما ذهب بعضهم

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٦.

الآخر إلى حدوثه بأربعة قياسًا على شهود الزنى، وذهب بعضهم الآخر إلى حدوثه بخمسة قياسًا على اللعان، وقيل سبعة؛ لاشتمالها على أنصبة الشهادة الثلاثة.

وقال بعضهم: عشرة مقحمين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(البقرة: ١٩٦)، ولأنها أول جموع الكثرة. وقال بعضهم: هم اثنا عشر كعدد نقباء بني إسرائيل، مقحمين قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(المائدة: ١٢).

وقال بعضهم: عشرين مقحمين قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾(الأنفال: ٦٥).

وقال بعضهم: هم أربعون وذلك لما زعموه من أن النبي ﷺ قال: "خير السرايا أربعون".

وقال بعضهم: هم خمسون يحدث معه التواتر، وذلك قياسًا على القسامة.

وقال بعضهم: هم سبعون هو الحد الأدنى للتواتر، وهؤلاء جعلوا دليلهم هو أن موسى عليه السلام اصطحب معه سبعين رجلاً لميقات ربه.

وقال بعضهم: ثلاثمائة وبضعة عشر، أو ثلاثمائة وثلاثة عدة أهل بدر، ومن قبل عدة أصحاب طالوت.

وقال بعضهم: هم ألف وأربعمائة أو خمسمائة عدة أهل بيعة الرضوان.

وبالطبع، فإن كل مذهب من هذه المذاهب لا يعترف بتواتر ما هو عند من هم دونه، فضلاً عن أنه لا يوجد حديث واحد بلغ رواته من الصحابة، فمن دونهم إلى ثلاثمائة وثلاثة فضلاً عن ألف وأربعمائة في كل طبقة ... قال اللكنوي: "وهذه كلها وأمثالها أقوال فاسدة، والتحقيق الذي ذهب إليه جمع من المحدثين هو أنه لا يشترط للتواتر عدد، إنما العبرة بحصول العلم القطعي..."[(١)] وهؤلاء قالوا برجوع التواتر إلى العقل، والوجدان، واطمئنان النفس... إلخ. ويقول الفخر الرازي في التواتر بعد استعراضه للأقوال المختلفة التي قيلت في العدد اللازم لحدوث

(١) الكتاني، أبي عبد الله محمد بن جعفر. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، القاهرة: دار الكتب السلفية، ط٢، (د. ت.)، ص١٦.

التواتر: "واعلم أنَّ كل ذلك تقييدات لا تعلق للمسألة بها، فإن قلت: إذا جعلتم العلم مُعَرَّفًا لكمال العدد تَعَذَّرَ عليكم الاستدلال به على الخَصْم. قُلتُ: إنَّا لا نستدل البتة على حصول العلم بالخبر المتواتر، بل المرجع فيه إلىَ الوجدان كما تقدم بيانه."[1]

- إمكانيَّة حدوثه:

اختلف المحدثون حول مدى إمكانية حدوث المتواتر أو وجوده، ومن ثَمَّ الاتفاق عليه على النحو الآتي:

- القول بندرة حدوث المتواتر:

فنجد أن منهم من ذهب ندرة حدوث المتواتر، مثل الإمام ابن الصلاح الذي يقول في مقدمته عن المتواتر: "ومن سُئل عن إبراز مثال لذلك (المتواتر) فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه."

ويعلق المحدث البقليني فيقول: "قد يوجد معنى التواتر في الأمور المقطوع بها، وإن كان الإسناد بالتحديث ونحوه يعسر فيه ذلك."[2]

ويقول النووي: "ولعل إهمالهم "أهل الحديث" إياه "أي المتواتر" لكونه قليلاً في رواياتهم جدًا."[3] يقول الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في كتابه "نزهة النظر"، بعد ذكره لكلام ابن الصلاح الآنف الذكر: "وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية، لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقًا."[4]

---

(١) الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، الباب الأول، ج٢، ص١٣٣.

(٢) الكناني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح. **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م، ص٤٥٣.

(٣) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **الإرشاد في علوم الحديث**، النوع الثلاثون، ص١٧٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مرجع سابق، ص٧.

والحافظ ابن حجر هو القائل قُبَيْلَ كلامه السابق في "نزهة النظر": "وإنما أُبْهِمَتْ شُرُوطُ التَّوَاتُرِ في الأصل "يعني النخبة"؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علمُ الإسناد يُبحَث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك، من حيث: صفات الرجال، وصيغ الأداء. والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث."[1] وقد تعقب الحافظ ابن حجر أحد تلامذته، وهو قاسم بن قُطلُوبَغَا (ت: ٧٨٩هـ) في حاشيته على نخبة الفكر، المسماة "القول المُبْتَكَرُ على شرح نُخْبَةِ الفِكَرِ"، فقال: " تقدم أن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد، وأنه لا يبحث عن رجاله؛ وحينئذٍ فلو سلم قلة اطلاع من ذكرهم المصنف على أحوال الرجال وصفاتهم لم يوجب ما ذكره."[2]

- القول بانعدام التواتر:

يقول الإمام ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ) في مقدمة "صحيحه": "فأما الأخبار، فإنها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عَدْلَيْنِ، روى أحدهما عن عَدْلَيْنِ، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، فلما استحال هذا، وبطل، ثبت أن الأخبار كُلَّهَا أَخْبَارُ آحاد."[3]

ويوافق ابن حبان على ذلك إمام آخر، هو أيضًا من أئمة الحديث، ومن أئمة الشافعية، وهو أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)؛ إذ قال عقب نقله لكلام ابن حبان، في كتابه "شروط الأئمة الخمسة": "ومن سَبَرَ مَطَالِعَ الأَخْبَارِ عَرَفَ أن ما ذكره ابن حبان أَقْرَبُ إلى الصواب."[4]

---

(١) المرجع السابق، ص٧.

(٢) المرجع السابق، نفس الموضع، وانظر أيضاً:
- ابن قطلوبغا، زين الدين أبو المعالي قاسم. **القول المبتكر على شرح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الحميد محمد الدرويش، دمشق: دار الفارابي، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٣٦-٣٧.

(٣) البستي، أبي حاتم محمد بن حبان. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج١، ص١٥٦.

(٤) الحازمي، أبي بكر محمد بن موسى. **شروط الأئمة الخمسة للحازمي، البخاري، ومسلم، وأبو داوود، والترمذي، والنسوي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص٤٤.

ب- خبر الآحاد:

ينقسم خبر الآحاد بالنسبة لتوفر شروط القبول فيه وعدمها إلى: مقبول، ومردود. فالمقبول من الآحاد هو حُجَّةٌ ظَنِّيةٌ يجب العمل به عند أهل السنة، ولو خلا عن القرائن الخارجية الدالة على العمل به.

وأمَّا الشيعة الإماميَّة فالمحققون من المتأخرين منهم، وكذلك الشيعة الزيدية على أنه حُجَّةٌ مع خُلُوِّهِ عن القرآن كمذهب أهل السنة، فإن أكثر أجزاء ما علم من الدين بالضرورة لم يثبت إلا بالظن، ولم ينقل عن أحد من أئمتهم القول بعدم العمل بالمظنون، وقد عمل به الأخباريون والأصوليون منهم، بل نقل عن كثير من الأئمة ما يفيد العمل به كما في صحيح الكُلِينِيِّ واستبصار الطوسي.

وأمَّا المتقدمون منهم فالأكثر على رده وعدم العمل به إذا خلا عن القرائن، بل نقل المرتضى الإجماع منهم على عدم الاحتجاج به، وهو مذهب السيد المرتضى، وابن زهرة، وابن البراج، وابن إدريس منهم وظاهر مذهب ابن بابويه، وذلك مذهب مرجوح عند المحققين منهم، وليس عليه العمل. غير أن من احتج به منهم، يشترط للعمل به في هذه الأعصار، أن يوجد في كتب الشيعة المعتمدة عندهم، مع عَمَلٍ جُمِعَ به منهم من غير معارضة لما هو أقوى منه، ولو كان الراوي غَيْرَ عدل، والرواية ضعيفة أو مرسلة أو موقوفة، أو منقطعة، أو معللة، أو مضطربة، اكْتِفَاءً بتلقي العلماء له بالقبول عن الاتصال والسلامة من الشذوذ والعِلَّةِ، والقُدَامَى منهم يطلقون الصَّحِيحَ على كُلِّ مَنِ اعْتَضَدَ بما يقتضي الاعتماد عليه، وأن من ذلك تحقق هذه الشروط، فإنها قرائن دالة على حُجِّيتِهِ.[1]

- خبر الواحد لا يفيد إلا الظن:

يقول الخطيب البغدادي في الكفاية: "باب في ذكر شبهة من زعم أن خبر

---

(١) عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المعتصر من مصطلحات أهل الأثر من السنة والشيعة الإمامية والزيدية**، القاهرة: مكتبة الفجالة الجديدة، ١٩٥٩، ص١٣-١٤.

الواحد يوجب العلم وإبطالها"، فسمي القول بأن خبر الواحد يفيد العلم والقطع بالشبهة، ثم يقول: "خبر الواحد لا يُقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المُكَلَّفِينَ العلم بها والقطع عليها..."، إلى أن قال: "وإنما يُقبل به فيما لا يُقطع به..."[1]

ويقول المَنَاوِيُّ: "ذهب الأئمة الغزالي، والآمدي، وابن الحاجب، والبيضاوي إلى أن خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة خلافًا لمن أبى ذلك، وهم الجمهور؛ فقالوا لا يفيد العلم مطلقًا"، وقال التاج السبكي في شرح المختصر: "وهو الحق."[2]

ويقول الأصولي الشنقيطي في المراقي عن حديث الآحاد: "ولا يفيد العلم بالإطلاق عند الجماهير من الحذاق." ويقول الشنقيطي: "ولا يفيد خبر الواحد العلم ولو عدلاً بالإطلاق، احتفت به قرينة أم لا عند الجماهير من الحذاق، وبعضهم قال يفيده."[3]

ويقول الشاطبي: "فإنها إن كانت من أخبار الآحاد فَعَدم إِفَادَتِهَا القطعَ ظاهرٌ."[4]

ويقول الكَرَامَاسْتِيُّ: "وخبر الواحد لا يوجب علم اليقين ولا الطمأنينة، بل يوجب الظن."[5] ويقول الفخر الرازي: "إن خبر الواحد إما أن يكون مشتملاً

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٤٣٢.

(٢) المناوي، عبد الرؤوف. **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م، ج١، ص٣٠٢.

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. **شرح مراقي السعود المسمى (نثر الورود)**، تحقيق: علي بن محمد العمران. جدة: دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ٢٠٠٥م، ص٣٤٥.

(٤) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، القاهرة: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج١، ص٢٨، المقدمة الثانية.

(٥) الكراماستي، يوسف بن حسين. **الوجيز في أصول الفقه**، تحقيق: السيد عبد اللطيف كساب. القاهرة: دار الهدى للطباعة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص١٤٧- المرصد السادس في السنة.

على مسائل الأصول وهذا باطل، لأن تلك المطالب يجب أن تكون يقينية، وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن."[1] ويقول القاضي الباقلاني: "اتفق الفقهاء والمتكلمون على تسمية كل خبر قَصُرَ عن إيجاب العلم بأنه خبر واحد، سواء رواه الواحد أو الجماعة، وهذا الخبر لا يوجب العلم."[2] ويقول وهبة الزحيلي: "وحكم سنة الآحاد أنها تفيد الظن، لا اليقين ولا الطمأنينة، ولا يجب العمل بها اعتقادًا للشك في ثبوتها، وهذا هو مذهب أكثر العلماء وجملة الفقهاء."[3] ويقول الحافظ الذهبي في التذكرة: "وفي ذلك حضٌ على تكثير طرق الحديث، لكي يرتقي لدرجة العلم، ؛ إذ إنَّ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم."[4] ويقول النووي في التقريب: "وإذا قيل صحيح فهذا معناه...، لا أنه مقطوع به." ثم يقول بعدها: "وذكر الشيخ "ابن الصلاح" أن ما روياه "البخاري ومسلم" أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر."[5]

---

(١) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **المعالم في أصول الفقه**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، القاهرة: مؤسسة مختار (دار عالم المعرفة)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص١٤٧- الباب الثامن في الأخبار، المسألة الرابعة وكذلك:
- الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، ج٤، ص٤٣٢.

(٢) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم. **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٧م، ص٤٤١، باب آخر في خبر الواحد.

(٣) الزحيلي، وهبة. **أصول الفقه الإسلامي**، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج١، ص٤٥٥.

(٤) الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. **تذكرة الحفاظ**، حيدر آباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ، ج١، ص٦، ت: ٢، عمر بن الخطاب.

(٥) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م، ص١٨-١١. وانظر أيضاً:
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار البشائر الاسلامية، ١٩٩١م.
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، المقدمة.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري. **صيانة** =

وقال في مقدمة شرحه لصحيح مسلم بعد أن ذكر كلام ابن الصلاح: "وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد..."، إلى أن قال: "ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتد ابن بُرْهَانَ الإمام على مَنْ قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه."[1]

ويقول ابن قَطَلُوبَغَا فيما نقله عنه المَنَاوِيُّ: "وهذه النتيجة "أي إن ما أخرجه الشيخان في الصحيح يفيد العلم"، غير مُسَلَّمَةٍ لصحة تلقيهم بالقبول ما غلب على ظنهم صِحَّتُهُ..."، إلى أن يقول: "... وما ذكره "ابن الصلاح" لا يفيده في مطلوبه إلا أن يُدْعَى إجماع الأمة على الصحة نفسها، وأَنَّى له ذلك به؛ ولذا نظر في المُقْنِعِ إلى ذلك قال: "فيه نظر، لأنَّ الإجماع إن وصل إلينا بأخبار آحاد كان ظنيًا."[2]

ويقول المناوي: "وقد عاب العز بن عبد السلام على ابن الصلاح ومن قال بمقالته فقال: إن المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضي القطع بمضمونه، وهو مذهب رديء! وأيضًا إن أراد كل الأمة فلا يخفي فساده، إلا الأمة الذين وجدوا بعد وضع الكتابين فَهْمَ بعضها لا كلها! وإن أراد كل حديث منها تُلُقِّيَ بالقبول في الناس كافة فَغَيْرُ مُسَلَّم، ثم إنا نقول التلقي بالقبول ليس بحجة، فإن الناس اختلفوا أن الأمة إذا عملت بحديثٍ وأجمعوا على العمل به، هل يفيد

= **صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ، ج١، ص٨٥، الفصل الرابع.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ج١، ص٤٢.

(١) النووي، **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**. مرجع سابق، ج١، ص٤١. وقال ابن حجر معلقًا: "كلام النووي مُسَلَّمٌ من جهة الأكثرين وأما المحققون فلا". نقله عنه:
- السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٣.

(٢) المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، مرجع سابق، ج١، ص٣١٢.

القطع أو الظن؟ ومذهب أهل السنة أنه يفيد الظن ما لم يتواتر."(١)

ويقول ابن قدامة في الروضة "اختلفت الرواية عن إمامنا -رحمه الله- في حصول العلم بخبر الواحد، فروي أنه لا يحصل به "أي علم"، وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا، لأنا نعلم ضرورة أَنَّا لا نُصَدِّقُ كُلَّ خبر نسمعه، ولو كان "أَيْ خَبَرُ الوَاحِدِ" مفيدًا للعلم لما صح وُرُودُ خبرين متعارضين، لاستحالة اجتماع الضِّدَّيْنِ... إلخ."(٢)

ويقول الإمام البَزْدَوِيُّ: "وأما دعوى علم اليقين في أحاديث الآحاد فباطلة بلا شبهة لأن العَيَانَ يرده، وهذا لأن خبر الواحد مُحْتَمَلٌ لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سَفِهَ نَفْسَهُ وأضل عقله".

ويقول الإمام الغزالي: "خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، فإنا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين؟"(٣) ويقول الإمام السيوطي في التدريب: "وإذا قيل هذا حديث صحيح فهذا معناه أي ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع به في الأمر نفسه لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، خلافًا لمن قال: إن خبر الواحد يوجب القطع."(٤)

ويقول الإمام الأسنوي في النهاية: "إن من الأخبار المنسوبة إليه ﷺ ما هو معارض للدليل العقلي بحيث لا يقبل التأويل، فيعلم بذلك امتناع صدوره عنه ﷺ."(٥) ويقول إمام الحرمين الجويني في البرهان: "ذهبت الحَشْوِيَّةُ من الحنابلة، وَكَتَبَةُ الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم، وهذا خِزْيٌ لا يخفى

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص١٨٧-١٨٨.

(٢) ابن بداران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى. **نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة**، بيروت: دار الحديث، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ج١، ص٢١٧.

(٣) الغزالي، **المستصفى في علوم الأصول**، مرجع سابق، ص١١٦، القسم الثاني من الأصل الثاني.

(٤) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ص٧٥.

(٥) الأسنوي، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٨.

مَدْرَكُهُ على ذي لُبٍّ، فنقول لهؤلاء: أتجوزون أن يَزِلَّ العَدْلُ الذي وصفتموه ويخطئ؟ فإن قالوا: لا، كان ذلك بهتًا وهتكًا وخرقًا لحجاب الهيبة، ولا حاجة إلى مزيد فيه."[1] ويقول ابن النفيس في المختصر: "وأما الأخبار التي بأيدينا الآن، فإنما نتبع فيها غالب الظن، لا العلم المحقق، خلافًا لقوم، وقال قوم: إن جميع ما اتفق عليه مسلم والبخاري، فهو مقطوع به، لأن العلماء اتفقوا على صحة هذين الكتابين...

والحق أنه ليس كذلك؛ إذ الاتفاق إنما وقع على جواز العمل بما فيهما، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيهما مَظْنُونًا بِصِحَّتِهِ."[2]

وهذا الذي ذكرناه هنا إنما هو بعض ما ذكره المحققون في كون خبر الآحاد هو من باب الظنون، ويتقاصر عن إفادة العلم، وهو أمر بدهي.

٥- التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين من المُحَدِّثِينَ

إن المتأمل في علوم الحديث يجد اختلافًا ملحوظًا بين اصطلاحات ومَنَاهِجِ قُدَامى المحدثين، ونهايتهم الخطيب البغدادي عند الأكثرين، ومتأخريهم وهم من جاء بعد البغدادي حتى الحافظ ابن حجر وطبقته، وهو ما يعني أن علوم الحديث قد تناولتها مجموعتان كبيرتان تتميز، كل منهما عن الأخرى بالمناهج، والمفاهيم، والأعراف العلمية، إحداهما تمثل الجانب العملي التطبيقي، والثانية تمثل الجانب النظري.

أمَّا المجموعة التي عالجت علوم الحديث عمليًّا فهم المَعْنِيُّونَ بـ"المتقدمين"، وهم نُقَّادُ الحديث الكبار، وعنهم انبثقت معظم المصادر الحديثة التي تُعْطِي لنا صُورَةً وَاضِحَةً لمحتوى علوم الحديث المتداولة بينهم، وفي

---

(١) الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف. **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب. المنصورة: دار الوفاء، ط٤، ١٤١٨هـ، ج١، ص٣٩٢، مسألة ٥٤٥.

(٢) ابن النفيس، علي بن أبي الحزم القرشي. **المختصر في علم أصول الحديث**، القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨م، ص١١٥.

طليعتها الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم، وميزة هذه المجموعة أنها لا تتلقى الأحاديث والآثار، ولا تتداولها إلا عن طريق الرواية الشفهية المباشرة، ويمتد عصر هذه المجموعة من القرن الأول الهجري إلى منتصف القرن الخامس الهجري تقريبًا.

وأمَّا المجموعة الثانية فتناولت هذا العلم نظريًّا باستخراج المصطلحات ووضع التعريفات، وتنظير القواعد اعتمادًا على ممارسات المتقدمين في مجال النقد، وهم المَعْنِيُّونَ بالمتأخرين، والأمر الذي يميزهم عن المجموعة الأولى، ظاهرة الاعتماد على الكتب والمدونات في نقل الأحاديث والآثار، مكان الرواية الفردية المباشرة، إضافة إلى ظهور المبادئ المنطقية وتغلغل آثارها في العلوم الشرعية كافة، لا سيما في التعريفات والحدود.

وجوانب الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين تمتد لتشمل الحديث على مستوى الدراية والرواية جميعًا، وهو كذلك اختلاف يبدأ من تعريف "علم الحديث" نفسه بوصفه مصطلحاً، ليشمل بعد ذلك كل المصطلحات التي تتعلق بالحديث من حيث معناها الاصطلاحي، والأحكام المترتبة على هذه المصطلحات.

وقد نتج عن هذا الاختلاف اضطراب وَاضِحٌ في مناهج المشتغلين بعلوم الحديث، وهذا الاضطراب عَمِيقٌ يكاد يُلامِسُ القواعد والأُسُسَ التي شاد عليها المتأخرون هذه العلوم.

واختلاف المناهج بين المتقدمين والمتأخرين ليس أمرًا خاصًّا بعلوم الحديث، بل يوجد نظيره في أغلب علوم الشريعة واللغة؛ أي ما كان عليه المتقدمون في جميع فنون العلم والمعرفة مقارنة بما استقر عليه الأمر عند المتأخرين، ويتضح هذا لمن دَقَّقَ النظر في علم البلاغة مثلاً في مجال العلوم المتعلقة باللغة العربية، وعلم الفقه وأصول الفقه في مجال العلوم المتعلقة بالشريعة، فمما لا شك فيه أن ثمة اختلافًا بينهما في الطرائق والمناهج والوسائل التي اتبعها كُلٌّ من المتقدمين والمتأخرين في هذه العلوم في تناول مسائلها.

كان المتقدمون من نُقَّادِ الحديث أصحاب طريقة في النظر إلى الروايات والرواة، لا يلحقهم فيها أحد ممن جاء بعدهم، فقد كانت شهادتهم شهادة من يرى ويسمع، ويخالط الرواة ويقف على أحوالهم، فتوفر لهم من الفهم والإحاطة الشاملة ما لم يتوافر لغيرهم، كما أنهم كانوا أبعد الناس عن الالتزام بقواعد مُطَّرَدَةٍ في الحُكْمِ على الراوي، بل لهم في ذلك نظرات وأحكام مختلفة لا تنسجم في معظمها مع قواعد المتأخرين، بل تقوم على اعتبار القرائن والأحوال، فلا يحكمون على رَاوٍ بالتوثيق دائمًا، ولا على آخَرَ بالضعف في كل الأحوال، وليس لهم قاعدة واحدة عند تعارض الوصل والإرسال، ولا عند تعارض الرفع والوقف ولا عند حصول الزيادة في الحديث أو النقصان، سَوَاءٌ من الراوي الواحد أو منه ومن غيره، بل كل ذلك خَاضِعٌ للقرائن، فقد يحكمون على زيادة ثقة بالرد رغم أنه ليس فيها مخالفة لما رواه غيره، وقد يحكمون عند تعارض الوصل والإرسال لمن وصل أو لمن أرسل لمن كان ضعيفًا إذا دلت القرائن على صواب فعله.

ومن أَجْلِ ذلك كثر في منهجهم الانتقاء؛ قال الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في تقرير هذه المسألة: "وأمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنَّهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه، إنه لا يُتَابَعُ عليه، ويجعلون ذلك عِلَّةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كَثُرَ حِفْظُهُ، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."[(١)]

ولذلك فإنَّ الملاحظ أنَّ أحكام المتقدمين على الرواة هي أحكام نسبيَّة وليست مطلقة، يعني أنَّه إذا قال شعبة بن الحجاج أو غيره في راو: إنه ثقة أو ضعيف، فهو ليس حكمًا مطلقًا يوجب قبول جميع مروياته أو ردها، بل يكون

(١) ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي. **شرح علل الترمذي لابن رجب**، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ج١، ص٣٥٢-٣٥٣.

هذا الحكم خاصًّا بحالة معينة أو بشيخ معين أو ظرف خاص أو حديث بعينه، فيضعفون من حديثه ما يرونه أخطأ فيه ولو كان ثقة، ويصححون من الحديث الضعيف ما يرونه قد ضبطه ويَبْقَى سَائِرُ حديثه خاضعًا للنظر والتدقيق، ولعل هذا يفسر لنا بجلاء تعارض ألفاظ الجرح والتعديل من إمام الواحد كيحيى ابن مَعِينٍ مثلاً، وكتابه "التاريخ" حافل بهذه الأمثلة، وهذا التعارض ناتج في الحقيقة عن غياب العلم بالقرائن والأحوال التي على أساسها تم الحكم على الراوي، ولذلك فلم يعد في مقدور المتأخرين أن يحيطوا بأحوال الرُّوَاةِ بعد أن آل الأمر إلى النظر في الكتب، وتعذر الاطلاع على العلل الخفية التي لا تدرك غالبًا إلا بالملاحظة الميدانية، والفحص الدقيق، والنظر الثاقب، والتجربة الطويلة، وكل هذا يكاد يكون قد انتهى تقريبًا بنهاية القرن الرابع الهجري، وفي ذلك يقول الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): "وهذا في زماننا يَعْسُرُ نَقْدُهُ على المُحَدِّثِ، فإن الأئمة كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي داود عاينوا الأصول وعرفوا عِلَلَهَا، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في المستدرك".

وقال العلامة محمد أنور شاه الكَشْمِيرِيُّ في كتابه "فَيْضِ الباري": "ليعلم أن تحسين المتأخرين وتصحيحهم لا يوازي تحسين المتقدمين، فإنهم كانوا أعرف بحال الرواة لقرب عهدهم به، فكانوا يحكمون ما يحكمون به بعد تثبت تام ومعرفة جزئية، أما المتأخرون فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يحكمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلم أنه كم من فرق بين المُجَرِّبِ وَالحَكِيم، وما يُغْنِي السواد الذي في البياض عند المتأخرين، عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان، فإنهم أدركوا الرواة بأنفسهم فاستغنوا عن التساؤل والأخذ عن أفواه الناس فَبِهِمُ العِبْرَةُ... وإن هذا هو العلم، وإنما الضوابط عصا الأعمى."[(١)]

---

(١) الكشميري، محمد أنور شاه. **فيض الباري على صحيح البخاري**، نيودلهي: رباني بك ديو، ١٩٨٠م، ج٤، ص٤١٤-٤١٥.

إنَّ الحقائق السابقة توجب علينا أن نتساءل عن مدى علمية القواعد، والضوابط، والمصطلحات، والتعريفات التي وضعها المتأخرون في علوم الحديث؛ إن من الواضح أن ما وضعوه كان عملاً اجتهاديًّا محضًا أرادوا به ضبط ما ورثوه عن المتقدمين من أقوال كثيرة في الرواة والروايات، وهي أقوال لا يمكن لمن جاء بعدهم معرفة حَيْثِيَّاتِهَا ونسبة الذاتية أو الموضوعية فيها.

ولذلك كان من الطبيعي أن يقع بينهم الخلاف في تفسير كلام المتقدمين أو فهمه، ثم في القواعد التي وضعوها لضبطه، ومن هنا بدأ التحول الكبير، فقد عمد المتأخرون إلى أقوال المتقدمين التي كان أكثرها نسبيًّا يدور مع القرائن والأحوال - ووضعوا لها تعريفات جامعة مانعة وضوابط محددة، وبدأوا في محاكمة أقوال المتقدمين إلى هذه القواعد، ومن ثمّ تصويب هذه الأقوال أو تخطئتها، وتصحيح تلك الروايات أو تضعيفها بناء على مدى انسجامها مع هذه القواعد أو مخالفتها لها.

رابعاً: تأثر المحدثين المتأخرين بالمنهج الأصولي

يُعد الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) أول من صنف في أصول الفقه من خلال كتابه "الرسالة"، والرسالة كما أنها إحدى أدلة عبقريته وإمامته في الفقه وأصوله، فإنها أيضًا إحدى أعظم أدلة إمامته في السنة وعلومها، وأنَّه عَلَم من أعلامها.

وعلى الرغم من أن الشافعي كان يَذُمُّ الكَلامَ وأهله وقال: "حُكْمِي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُنَادَى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الرأي."[(١)] إلا أن منهج من صنف في أصول الفقه من أتباعه مخالف لمنهجه كل المخالفة، حتى اصطلح على تسمية ذلك المنهج للتصنيف في أصول الفقه بـ"طريقة المتكلمين"، واشتهر الشافعية بهذه الطريقة، وكانوا أكثر أصحاب المذاهب الفقهية تنظيرًا لها،

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ج١، ص٤٦٢.

وإبداعًا فيها، حتى ربما سُمِّيَتْ طَرِيقَةُ "المتكلمين" هذه بطريقة "الشافعية"، مع أنها طريقة المالكية، والحنابلة أيضًا في تآليفهم في أصول الفقه. وما ذلك إلا لأن الشافعية هم الذين فتحوا باب التصنيف في أصول الفقه على تلك الطريقة، ومَلَؤُوا المكتبة الأصولية بالمصنفات على ذلك المنهج، فسار أصحاب المذاهب الأخرى في الأصول من بعدهم على ذلك المنهج نفسه. ومن المعلوم أن هذه الطريقة تعتمد على المنطق اليوناني في تقرير مسائل علم الأصول وتقنيين قواعده.

ولا يخفى أن أصول الفقه تدرس -فيما تَدْرُسُ- السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ وكثيرًا من علومها بوصفها المصدر الثاني للتشريع.

وإذا درس الكلاميون عُلُومَ السنة على طريقة المَنَاطِقَةِ ومنهجهم، كان من الطبيعي أن يخضع الحديث للحدود والرسوم التي خضعت لها مسائل الأصول، فكان هذا سببًا في الفجوة التي أبعدت النظر عن التطبيق في علوم الحديث تمامًا، كالفجوة التي صنعها الأصوليون أيضًا بين الفقه وأصوله.

وبالجملة فقد غدت العلوم الإسلامية -ومنها علم الحديث بالطبع- علومًا مُثَقَّلَةً بآثار المنطق والفلسفة، إلا أن ما أصاب علم الحديث منها كان عن طريق علم أصول الفقه.

نماذج دالة على التباين بين طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين:

يقول البُقَاعِيُّ: "خلط ابن الصلاح بين طريقة الأصوليين والمحدثين؛ وذلك لأن ليس للمحدثين قواعد مُطَّرَدَةً في التوثيق عكس المتكلمين والأصوليين".

ينقل المِلِيبَارِيُّ قول الإمام الحاكم في نوع العلة: "والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير."[1] ويقول المِلِيبَارِيُّ: "وكذلك ظاهرة التَّلفيقِ بين الفقهاء، والأصوليين، وطريقة المحدثين في معالجة هذه المسألة، كان لها دور كبير في

(١) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١١٢. وانظر أيضاً:
- المليباري، حمزة بن عبد الله. **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، ملتقى أهل الحديث، ١٤٢٥هـ، ص٧، (المكتبة الشاملة).

تعقيد أمرها، وأول كتاب نجده قد انتهج هذا الأسلوب المزدوج هو كتاب "الكفاية في علوم الرواية" الخطيب البغدادي، ثم أصبح ذلك منهجا مستقرًّا عند اللاحقين؛ إذ وَسَّعُوا في كتبهم سَرْدَ آراء أهل الكلام والأصول حول تلك المسألة، مع ذكر حُجَجِ كل منهم، حتى طغت آراؤهم فيها على رأي نقاد الحديث"، واستشهد بذلك لقول ابن رجب الحنبلي في شرح العلل. ويقول البقاعي: "إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن لِلحُذَّاقِ من المحدثين في هذه المسألة نَظَرٌ لم يَحْكِهِ، وهو الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بِحُكْمٍ مُطَّرِدٍ، وإنما يديرون ذلك على القرائن."[1]

قال ابن رجب الحنبلي: "وقد صنف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفًا حسنًا سماه "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" وَقَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها.

الثاني: ما حكم فيه بِرَدِّ الزيادة بعدم قبولها فقال: "إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من المتقدمين الحُفَّاظِ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء وهذا يخالف تصرفه في كتاب "تمييز المزيد..." وقد عاب تَصَرُّفَهُ في كتاب التمييز بَعْضُ مُحَدِّثِي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم كتاب الكفاية."[2]

يقول الحافظ العلائي: "وأما الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فإنه توسط بين أهل الحديث وأهل الأصول، وقسم الزيادة إلى ثلاثة أقسام، والجدير بالذكر أن هذه المسألة من الأنواع التي يجب الرجوع فيها إلى نقاد الحديث وحدهم، لكونها في صلب تخصصاتهم النقدية، وأن منهجهم في نقد المرويات يكون وحده معولاً

---

(١) الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، مرجع سابق، ج١، ص٣٣٩-٣٤٠. انظر أيضاً:
- المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص٨.

(٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٨.

عليه في معرفة المقبول، والمردود من زيادات الثقات؛ إذ كانت حُجَّتُهُمْ في ذلك حِفْظَ الأحاديث، وَفَهْمَ مُحْتَوَاهَا وَمَعْرِفَةَ مُلابَسَاتِ رواياتها..."[1]

ثم يواصل القول: "وقد أكد أئمتنا الحفاظ، يقول الحافظ العلائي: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص. وإنما ينهض بذلك المُمَارِسُ الفَطِنُ الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كُلِّيٍّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده[2] والله أعلم".

يقول المليباري: "وهذا يعني قبول زيادة الثقة مطلقا، قول جماعة من أئمة الفقه والأصول، وجرى على هذا الشيخ محيي الدين النووي في مصنفاته، وفيه نظر كثير، لأنه يرد عليهم الحديث الذي يتحد مخرجه فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه، ويرويه ثقة دونهم في الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زِيَادَةٍ تُخَالِفُ ما رَوَوْهُ إما في المتن وإما في الإسناد، فكيف تقبل زيادته وقد خالفه من لا يَغْفَلُ مِثْلُهُمْ عنها لحفظهم أو لكثرتهم، ولا سيما إن كان شيخهم ممن يجمع حديثه ويعني بمروياته كالزهري وأضرابه، بحيث يقال: إنَّه لو رواها لسمعها منه حُفَّاظٌ، وهم أَصْحَابُهُ ولو سمعوها لَرَوَوْهَا ولما تطابقوا على تركها، والذي يغلب على الظن في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة.

وقد نص الشافعي في "الأم" على هذا فقال في زيادة مالك ومن تابعه في حديث "فقد عتق منه ما عتق": "إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو بأن

---

(١) العلائي، خليل بن كيكلدي. **تحقيق كتاب نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد**، تحقيق: كامل شطيب الراوي، بغداد: مطبعة الأمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٣٨٢.
- المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص٩.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج٢، ص١٧٢، وانظر أيضاً:
- المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص١٠.

يأتي بشيء يشركه فيه ولم يحفظه عنه، وهم عدد وهو فرد، فأشار إلى أن الزيادة متى تضمنت مخالفة الأحفظ أو الأكثر عددًا أنها تكون مردودة..."

وبناء على ذلك فما يتعين فهمه من ابن الصلاح فيما يتصل بالعلة، وأن قبول الزيادة متوقف على نوعية القرائن التي تَحُفُّ بها.

يقول المليباري: "ومن الجدير بالذكر أن القرينة تختلف من حديث لآخر، وليس لها ضابط تقاس عليه الأحاديث كُلُّهَا، ولا تكون محصورة على مخالفة الثقة لعدد من الثقات أو لأوثق منه، كما لا يتأهل لإدراك نوعية القرائن، وطبيعة دلالتها وأبعادها العلمية سوى نُقَّادِ الحديث، كما أشار إليه ابن الصلاح حين قال: "مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن"، ويعني بالعارف بهذا الشأن ناقد الحديث دون غيره."[(١)]

إنَّ الشَّاذَّ والمُنْكَرَ نَوْعَانِ آخران من أنواع الحديث التي تقوم عليها مسألة زيادة الثقة بشكل أساسي، وذلك إذا كان الشاذ ينقسم عند ابن الصلاح إلى الحديث الفرد المخالف، والحديث الفرد الذي ينفرد به الضعيف دون أن تكون فيه مخالفة لما رواه غيره، فإن القسم الأول يكون قد شمل ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أولى بحفظ ذلك، وتكون لهذه المخالفة صور شتى، منها الزيادة والنقص في السند أو في المتن أو في كليهما، كما شرحنا في نوع العلة، فإذا زاد الراوي في الحديث ما أسقطه منه مَنْ هُوَ أولى بحفظ ذلك الحديث يكون قد دخل في القسم الأول من الشاذ، وأما إذا كان راوي الزيادة أولى بالحفظ ممن لم يذكرها في الحديث فحديثه صحيح، ولا يكون شاذًّا، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن إطلاق القبول في زيادة الثقة، ينبغي أن يكون على مراعاة الأمور والملابسات التي تجعل راويها أولى بحفظها.

ويعلق على ذلك المليباري: "والجدير بالذكر أن ابن الصلاح قد حدد مفهوم الشاذ والمنكر بما هو مما استقر عليه كثير من اللاحقين؛ إذ إن

(١) المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص٢٨-٣٠.

الحديث الفرد المخالف سواء كان راويه ثقة أم ضعيفًا، وكذا الحديث الفرد الذي انفرد به الضعيف من أصله دون وجود مخالفة فيه لما رواه الآخرون، أصبحا من مدلولات الشاذ والمنكر في رأي الإمام ابن الصلاح، على حين أن كثيرًا من اللاحقين، وجُلَّ المعاصرين يذهبون إلى أن الشاذ خاص بما رواه الثقة أو الصدوق مُخَالِفًا للأوثق أو جماعة من الثقات. وأن المنكر مقيد بما رواه الضعيف مخالفًا للثقة؛ ولهذا وقع تَعْدِيلٌ طَفِيفٌ في نص ابن الصلاح حين لخصه اللاحقون في كتبهم"... ثم ينقل المليباري أقوال السيوطي، وَنَقْلَهُ عن ابن حجر والعراقي وغيرهم، في التفريق بين الشاذ والمنكر، ويقول فيها: "والجدير بالذكر أنه لا فائدة تذكر في التفريق بينهما بهذا الشكل، بل إن ذلك مخالف لصنيع النقاد حيث يطلقون "المنكر" على الحديث إذا لم يكن معروفًا عن الشخص الذي أُضِيفَ إليه سواء أكان ذلك من ثقة أم ضعيف."[1]

ثم يضيف: "فالذي يهمنا أن زيادات الثقات فيها ما يصدق عليه الشاذ والمنكر، هذا على رأي ابن الصلاح وغيره، أو الشاذ وحده على رأي الآخرين من المتأخرين. ولذلك نرى الحافظ ابن حجر يصرح بوجود علاقة وثيقة بين الشاذ وزيادة الثقة، ويعلق ابن حجر على ذلك:

"وهنا شيء يتعين التنبيه عليه، وهو: أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذًّا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة، فخالفه من هو أضبط منه أو أكثر عددًا أو أضبط حفظًا أو كتابًا على من وصل، أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذًّا أم لا؟ لا بد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض."

ويؤكد الحافظ ابن حجر من خلال هذا النص وُجُودَ صِلَةٍ وَثِيقَةٍ بين مسألة

---

(١) عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٤٣٠. وانظر أيضاً:

- المليباري، حمزة عبد الله. **نظرات جديدة في علوم الحديث**، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص٣٢ وما بعدها.
- المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

زيادة الثقة ومسألة الشاذ، ولا سيما في قوله رحمه الله تعالى: "الاعتراف بالتناقض بين قبولهم زيادة الثقة مطلقًا وشرطهم في الصحيح أن لا يكون شاذًّا، أو أن يأتوا بالفرق بينهما".

ثم قال الحافظ في مَبْحَثِ الشَّاذِّ: "وعلى المُصَنِّفِ "يعني ابن الصلاح"، إشكال أشد منه، وذلك أنه يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذًّا كما تقدم، ويقول: "إنه لو تعارض الوصل والإرسال قُدِّمَ الوَصْلُ مُطْلَقًا سواء كان رُوَاةُ الإرسال أَكْثَرَ أو أَقَلَّ حِفْظًا أم لا"، ويختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف راويه من هو أرجح منه. وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ممن روى الوصل مع اشتراكهما في الثقة، فقد ثبت كون الوصل شاذًّا فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة أن لا يكون شاذًّا؟"

ويتبين مما سبق أن الحديث الذي وقع فيه الاختلاف بين رُوَاتِهِ الثقات بسبب زيادة أحدهم في سنده أو في متنه ينطوي عليه مفهوم الشاذ إذا كانت الزيادة خطأً أو وَهْمًا، إذن فلا يطلق القبول فيما زاده الثقة، وهنا حاول الحافظ ابن حجر أن يجيب عن ذلك التناقض بأن الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًّا هم المحدثون، والذين يقبلون الزيادات التي قد تكون شاذة عند المحدثين هم أهل الفقه والأصول.

ويمكن الإجابة عن تفاوت الحكم بين المَبْحَثَيْنِ بما قاله الحافظ ابن حجر، وهو أن ابن الصلاح كان ناقلاً عن المحدثين في مَبْحَثِ العلة دون أن يُبْرِزَ رَأْيَهُ فيه، وأما في الشاذ فلعله رجح قول الفقهاء وأئمة الأصول، والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر أن مسألة زيادة الثقة قد وردت في مواضع متفرقة من كتب المصطلح، مرة تحت عنوان "زيادة الثقة"، وأخرى ضمن أنواع متعددة مثل "المعلول" و "الشاذ والمنكر" وغيرها، مما أدى إلى تَغَايُرِ حكم هذه المسألة على أشكال مختلفة،... ثم يعلق على هذا بقوله: "وهكذا وقع حكم زيادة الثقة غير منضبط بقواعد النقد المُتَّبَعَةِ لدى المحدثين المتقدمين، وعلى صور مختلفة تكاد

تكون قريبة من منهج علماء الكلام والأصول، ومع ذلك فلا يصفو كثير منها من كَدَرِ الإشكال عند التنظير، والاضطراب عند التطبيق."[1]

خامساً: علم رجال الحديث بين الموضوعيَّة والذاتيَّة

١- تعريفه

هو العلم بأحوال رُوَاةِ الحديث من حيث القبول والرد. والعلم يراد به المسائل والقواعد، والأحوال التي لها مَدْخَلٌ في معرفة المقبول والمردود من الرُّوَاةِ كَثِيرَةٌ، ومن الممكن أن يستقل البحث ببعضها ويصبح علمًا خاصًّا ومن تلك العلوم: تاريخ المواليد والوفيات، والأسماء والكنى والألقاب، والأنساب، ومعرفة الأوطان والرحلات، والشيوخ والتلاميذ، وعلم الجرح والتعديل، ومعرفة المتفق والمُفْتَرَقِ من الأسماء، ومعرفة المُتَّفِقِ وَالمُخْتَلِفِ وَالمُتَشَابِهِ، ومعرفة الثقات والضعفاء وغير ذلك.

٢- موضوعه

وموضوع هذا العلم: هو الراوي من حيث قبوله أو رده في الرواية. والراوي أعم من الرجل والمرأة، وَسُمِّيَ بِعِلمِ الرجال تغليبًا.

وهذا العلم ليس مُسْتَقِلاً بذاته، بل هو نوع من مُطْلَقِ علم التاريخ؛ إذ إنه يتناول تاريخ طبقة محددة من الناس، ولقد جاء في كتاب مفتاح السعادة: "إن هذا العلم من فروع التواريخ من وجه، ومن فروع علم الحديث من وجه". وبيان ذلك: أن علم التاريخ هو التعريف بالوقت الذي تُضْبَطُ به الأحوال من المواليد والوفيات، ويُلتَحَقُ به ما يَتَّفِقُ من الحوادث والوقائع. فموضوع علم التاريخ هو الإنسان والزمان، وموضوع علم الرجال "الراوي"، وذلك بالبحث عن صفته وزمنه ووفاته ورحلته، والراوي بعض الإنسان المبحوث عنه في التاريخ، فقد اشتركا في مطلق الموضوع وعلى ذلك أَلَّفَ فيه الأوائل

---

(١) المليباري، **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص١٥.

باسم التاريخ كـ(تاريخ البخاري) وغيره... وما كان من المتقدمين من تسمية مُؤَلَّفَاتِهِمْ باسم التاريخ إنما يريدون به تاريخ الرواة، وهو لا ينافي أنه علم مستقل عن علم التاريخ العام.[1]

٣- من هو الصحابي؟

وقد استبعد علماء الجرح والتعديل الصحابة ﷺ من جملة الرواة الذي يبحث هذا العلم في أحوالهم، بسبب ما أسموه "بعدالة الصحابة"، ولم يستثنوا منهم أحدًا.

والصحابة لغة: إما مصدر صَحِبَ كَسَمِعَ، وإما جَمْعٌ لِصَاحِبٍ. قال أهل اللغة: ولم يجمع فاعل على فَعَالَةٍ إلا هذا، والصحابي منسوب إلى الصحابة، والصُّحْبَةُ في اللغة: الاجتماع مطلقًا ساعة فأكثر، وفي العُرْفِ المُلازَمَةُ.[2]

والصحابي في اصطلاح المحدثين هو: كل من لَقِيَ رَسُولَ الله ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام.

ويدخل في اللقاء -عند المحدثين- مُطْلَقُ اللقاء ولو بلحظة، ولا يشترط الطول ولا الملازمة، ولا الصحبة سنة أو أكثر، ولا الغزو مع الرسول ﷺ، خلافًا لعاصم الأحول، فإنه يشترط الصحبة العرفية، كما يشترطها الأصوليون.

- وعَرَّفَ أنس بن مالك الصحبة فيما روى شعبة عن موسى السِّبْلانِيِّ وأثنى عليه خيرًا، قال: "قُلتُ لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد

---

(١) ذهب زيرى علي أكبر النجفي في "التحفة النظامية" إلى: "أنه لا ينبغي لعلم الرجال أن يكون في عداد العلوم، لأنه يبحث فيه عن المصاديق والجزئيات الشخصية من الرواة"، والعلوم الحقيقية هي ما يستفاد منها قواعد كلية يقتدر بها على معرفة الجزئيات غير المحصورة، وتحتاج إلى النظر وإعمال القوة، وليس علم الرجال بهذه المثابة.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١، ص٥١٩، مادة صَحِبَ. وانظر أيضاً:
- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد. **النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج٣، ص١٦.

غَيْرُكَ؟ قال: ناس من الأعراب رَأَوْهُ، فأما من صَحْبِهِ فلا". رواه مسلم بحضرة أبي زُرْعَةَ.[1]

- وينسب إلى سعيد بن المسيب: "الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين."[2] وباشتراط الإقامة سنة فصاعدًا، أو الغزو مرة فصاعدًا، فيه استثناء لعدد من الصحابة، وعليه فليس جرير ابن عبد الله البجلي بصحابي عنده.

- قال أبو بكر الباقلاني (٣٣٨-٤٠٣هـ) في تعريف الصحابي: "وكذلك يقال: صَحِبْتُ فُلانًا حولاً أو دهرًا وسنة وشهرًا ويومًا وساعة، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صَحِبَ النبي ﷺ، ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع هذا تقرر للأمة عُرْفٌ في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لَقِيَ المَرْءَ ساعة ومشى معه خُطًا، وسمع منه حديثًا، فوجب لذلك ألا يجري هذا الاسم في عرف

---

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح، ١٩٥٨م، ص٢٠٣.

وقال ابن الصلاح: "إسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبي زُرْعَةَ"، انظر:

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ، ج٣، ص١٠١.

وقال: "في كلام أبي زرعة الرازي وأبي داود ما يقتضي أن الصحبة أخص من الرؤية فإنهما قالا في طارق بن شهاب: "له رؤية وليس له صحبة"، وقال عاصم الأحول: "قد رأى عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له صحبة..." انظر:

- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٨٩-٣٩٠.

(٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٥٠-٥١. وانظر أيضاً:

- ابن كثير، **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٢٠٣.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٧٥م، ص٢٧.
- السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج٢، ص٢١١.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٨٨ وما بعدها.

الاستعمال إلا على من هذه حاله."[1]

- أمَّا الأصوليُّون فقد اختلفوا أيضًا في مسمى الصحابي: فذهب بعضهم إلى أن الصحابي من رأى النبي ﷺ وإن لم يختص به اختصاص المصحوب، ولا روى عنه، ولا طالت مدة صحبته.

- وذهب آخرون إلى أن الصحابي، إنما يطلق على من رأى النبي ﷺ واختص به اختصاص المصحوب، وطالت مدة صحبته، وإن لم يرو عنه. وذهب غيرهم إلى أن هذا الاسم إنما يسمى به من طالت صحبته للنبي ﷺ وأخذ عنه العلم.[2]

ويشترط لتحقق الصحبة أن يموت من رآه ﷺ على الإسلام، فليس بصحابي من آمن ورأى، ثم مات على الكفر، أمثال ربيعة بن أُمَيَّةَ بْنِ خلف الجمحي، فإنه بعد إسلامه وشهوده حَجَّةَ الوداع ارتد زمن عمر ولحق بالروم، وَحَدَّثَ عن النبي ﷺ، فوقع الخطأ من جماعة وعدوه من الصحابة منهم "ابن شاهين، والطبراني، وأحمد، وأبو نُعَيْم" اغترارًا بإسلامه السابق، وأخرج له بعضهم في مسنده، ولعله لم يقف على ارتدَّاده اللاحق.

وكذلك الصغير المميز الذي يفهم الخطاب، ويرد الجواب كما ذكره النووي والعراقي معدود من الصحابة مثل الحسن، والحسين، ومحمود ابن الربيع ونحوهم، أما غير المميز فليست صحبته مُعْتَدًّا بها من ناحية الرواية، وحديثه مرسل، ويثبت له شرف الصحبة مثل عبد الله بن الحارث بن نوفل، وعبد الله بن طلحة، ومحمد بن أبي بكر.[3]

---

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٥١.
- السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ج٣، ص١٠١.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٩٠ وما بعدها.
- عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المختصر في علم رجال الأثر**، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط٨، ١٩٦٦م، ص٣٢ وما بعدها.

(٢) الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد. **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص١٠٤.

(٣) عبد اللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، مرجع سابق، ص٢١ وما بعدها.

إن كلمة صحابي كانت في عهد رسول الله تطلق على المهاجرين الذين هاجروا مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، وعلى الأنصار من أهل المدينة الذين نصروا النبي ﷺ وآوَوْهُ وحاربوا معه، وقد نص القرآن عليهم في الآية: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ (التوبة: ١٠٠)، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ (الأنفال: ٧٤).

وقد وضع عمر بن الخطاب منهجًا في التعامل مع الناس من بعد رسول الله ﷺ في مجال الحكم بعدالة الناس أو عدمها؛ إذ قال: "إن أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أَمَّنَّاهُ وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال إن سريرتي حسنة."[(١)]

ولكن الإمام البخاري خرج عن هذا التعريف، فعرف الصحابة بقوله: "كل من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه". ويرفض كثير من الفقهاء هذا التعريف ولا يعدّون من الصحابة من عنتهم الآيتان: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ (المنافقون: ١-٢) فهؤلاء المنافقون كانوا من أهل المدينة، وشاهدوا النبي ﷺ، ولم يكونوا من الصحابة، وإنما كانوا يحاربون الدعوة الإسلامية في الخفاء، ويكيدون للمسلمين في السر، وقد أنذرهم القرآن وتوعدهم، واستبعدهم عن مجاورة رسول الله، كما نصت عليه الآية: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾﴾ (الأحزاب: ٦٠).

---

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٧٨. وانظر أيضاً:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٤٠٣.

أ- كيف تَثْبُتُ الصُّحْبَةُ؟

تُعَرَّفُ الصُّحْبَةُ بأحد أمور خمسة:

- تواتر ذلك كصحبة المُبَشَّرِينَ بالجنة.
- الشهرة والاستفاضة التي لم تبلغ حد التواتر، كعُكَّاشَةَ بْنِ مُحْصِنٍ.
- قول صحابي معروف الصحبة بصحبة آخر. كصحبة أبي موسى الأشعري بصحبة حَمَّةَ بن أبي حَمَّةَ الدَّوْسِيِّ.
- قول أحد التابعين الموثقين بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح.
- دعوى معلوم العدالة في الزمن الممكن للصحبة، لأن عدالته تمنعه من الكذب.

ب- عدالة الصحابة:

ذهب أهل السنة، وبعض الزيدية، وبعض المعتزلة إلى أن جميع الصحابة عُدُولٌ، سواء منهم من لابس الفتن التي وقعت بين الصحابة أو لا، وسواء منهم من حُفِظَ من الذنوب الكبائر والصغائر، أو وقع في شيء منها.

فقال قوم: "إن حكمهم في العدالة حُكْمُ من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية".

ومنهم من قال: "إنهم لم يزالوا عُدُولاً إلى أن وقع الاختلاف والفتن بينهم، فبعد ذلك لا بد من البحث في عدالتهم.

ومنهم من قال برد رواية الكل وشهادتهم، لأن أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين.

ومنهم من قال بقبول رواية كل واحد منهم وشهادته إذا انفرد، لأن الأصل فيه العدالة، وقد شككنا في فِسْقِهِ، ولا يقبل ذلك منه مع مُخَالِفِهِ، لتحقق فِسْقِ أحدهما من غير تعيين.

قال ابن حزم:[1] "نقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب... ثم بعد هؤلاء أهل العقبة "الأنصار الذين بايعوه بيعة العقبة"، ثم أهل بدر، ثم أهل المشاهد مشهدًا مشهدًا، وأهل كل مشهد أفضل من المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى الحديبية، فكل من تقدم ذكره من المهاجرين والأنصار ﷺ إلى تمام بيعة الرضوان، فإنا نقطع على غيب قلوبهم أنهم كلهم مؤمنون..."

ت- علم الصحابة:

لم يكن الصحابة على درجة واحدة من العلم بسنة رسول الله ﷺ وأحواله وأقواله، يقول مسروق: "جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كإخاذ، فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم."

ولقد قال ابن حزم في كيفية معرفة علم الصحابي في قوله: "يعرف علمه لأحد وجهين: أحدهما: كثرة روايته وفتاويه. والوجه الثاني: كثرة استعمال النبي ﷺ له، فمن المحال أن يستعمل رسول الله ﷺ من لا علم له، وهذا أكبر شهادات على العلم وسعته.[2]

وقد أقر ابن خُزَيْمَةَ بجواز نسيان الصحابة لبعض الأحاديث إذ قال: "فأصحاب النبي ﷺ ربما اختصروا أخبار النبي ﷺ إذا حدثوا بها، وربما اقتصوا

---

(1) أبو زهرة، **الإمام أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، ص٢٥٩.
ولقد طعن النظام في أكثر الصحابة، وأسقط عدالة ابن مسعود، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي ﷺ: "أن السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه..."، وطعن في فتاوى عمر ﷺ في حد الخمر ثمانين، ونفيه نصر بن الحجاج حين خاف فتنة نساء المدينة به... وطعن في فتاوى علي ﷺ وكذلك عثمان ونسب أبا هريرة إلى الكذب... ونسب كثيراً من الصحابة إلى الجهل والنفاق...". انظر:
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، ج٤، ص١٥٠-٣٠٧.

(2) ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٠٣م، ج٤، ص١٠٨.

الحديث بتمامه، وربما كان اختصارًا بعد الأخبار أو بعض السامعين يحفظ بعض الخبر، ولا يحفظ جميع الخبر، وربما نسي بعد الحفظ بعض المتن."[1]

فإذا كان هذا هو حال الصحابة فكيف بغيرهم.

ث- المواقف المختلفة من الصحابة:

وكان معاوية بن أبي سفيان، بعد أن آلت الخلافة إليه، قد فرض على أئمة المساجد شتم الإمام علي بن أبي طالب على المنابر، والحط من شأنه، والدعاء للخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، ونسج أتباعه الأحاديث عن النبي ﷺ بتفضيلهم عليه. وقد قابلت الشيعة هذه الأحاديث بأحاديث ترفع من شأن علي وأهل بيته، وتفضله على جميع الصحابة الآخرين.[2]

وفي نهاية القرن الأول للهجرة تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز وكانت أُولَى إصلاحاته التي قام بها هو أنه منع شتم علي على المنابر أو التجريح بأحد من الصحابة، مستهدفًا من هذا العمل التخفيف من حدة الفُرْقَةِ، والشقاق بين المسلمين.[3] وقد كان التجريح بالصحابة شيئًا مألوفًا في العصر الأول للهجرة، وقبل أن يتولى الخلافة عمر بن عبد العزيز.

وكان فضل هذا الخليفة الصالح أنه منع التجريح بالصحابة، وفرض على أئمة المساجد الدعاء لهم على المنابر، ومنذ ذاك العهد انقلب الحال إلى عكس ما كان عليه، فظهر إجماع على القول بعدالة جميع الصحابة وطهارتهم، مستندين إلى آيات القرآن التي مر ذكرها، وبالاستناد إلى هذه الآيات أصبغ العلماء والفقهاء على الصحابة طابعًا من القُدْسِيَّةِ، وصاروا لا يذكرونهم إلا بالدعاء والرضوان عليهم.[4]

---

(١) ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل**، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. الرياض: مكتبة الرشيد، ط٥، ١٩٩٤هـ، ج٢، ص٦٠٢.

(٢) فوزي، **تدوين السنة**، مرجع سابق، ص٥٨ وما بعدها.

(٣) الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، ج٤، ص٣٠٠-٣٥٠.

(٤) فوزي، **تدوين السنة**، مرجع سابق، ص٩٦ وما بعدها.

إنَّ كلمة صحابي كانت في عهد رسول الله تطلق على المهاجرين الذين هاجروا مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، وعلى الأنصار من أهل المدينة الذين نصروا النبي ﷺ وآوَوْهُ وحاربوا معه، وقد نص القرآن عليهم في الآية: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ (التوبة: ١٠٠) ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾(الأنفال: ٧٤).

وَعُرْفُ البخاري خَرَجَ على هذا التعريف، فَعَرَّفَ الصحابة بقوله: "كل من صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه". ويرفض كثير من الفقهاء هذا التعريف ولا يعدّون من الصحابة إلا منها الآيتان: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝٢﴾ (المنافقون: ١-٢)، فهؤلاء المنافقون كانوا من أهل المدينة، وشاهدوا النبي ﷺ، ولم يكونوا من الصحابة، وإنما كانوا يحاربون الدعوة الاسلامية في الخفاء ويكيدون للمسلمين في السر، وقد أنذرهم القرآن وتوعدهم واستبعدهم عن مجاورة رسول الله، كما نصت عليه الآية: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠﴾ (الأحزاب: ٦٠).

ويقول سعيد بن المسيب: "لا نعدّ من الصحابة إلا من أقام مع رسول الله سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين".

سادساً: مصطلحات علم الرجال

مصطلحات علم الرجال والتفريق بين المتقدم والمتأخر: هل يُعَدُّ مؤشرُ التفريق في استخدام المصطلحات المختلفة لعلم الرجال أَثَرًا في صياغة منهج علمي في الحكم بالتعديل أو التجريح؟ قال الإمام الذهبي: "ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا

هذا في الصغر، واحتاجوا إلى عُلُوِّ سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث"، ولقد حدد منهجه الاصطلاحي في الجرح والتعديل بقوله: "أعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثَبْتٌ حُجَّةٌ، وَثَبْتٌ حَافِظٌ، وَثِقَةٌ مُتْقِنٌ، وَثِقَةٌ ثِقَةٌ، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح: دَجَّالٌ كَذَّابٌ، أو وَضَّاعٌ يضع الحديث، ثم مُتَّهَمٌ بالكذب، وَمُتَّفَقٌ على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث. وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم وَاهٍ بِمَرَّةٍ، وليس بشيء، وضعيف جدًا، وضعفوه. ضعيف وَاهٍ (مُنْكَرُ الحَدِيثِ) ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضَعْفٌ ليس بالقوي ليس بحجة. وكذلك فيه مقال، تُكُلِّمَ فيه، لَيِّنٌ، سَيِّئُ الحِفْظِ، لا يُحْتَجُّ بِهِ، اخْتُلِفَ فِيهِ. صَدُوقٌ لكنه مُبْتَدِعٌ، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطِّرَاحِ الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه... وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة؛ إذ العُمْدَةُ في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين والذين عُرِفَتْ عدالتهم وصِدْقُهُمْ في ضبط أسماء السامعين."[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي آثار الاختلاف في المصطلحات على علم الجرح والتعديل وعلم الرجال؟ وهل هناك منهج علمي منضبط في الحكم على الرجال بالجرح أو التعديل بين المتقدمين والمتأخرين؟ وما هي المؤشرات العلمية في الوصول إلى حقيقة هذا الأمر؟

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د. ت.)، ص٤.

١- علم الجرح والتعديل وعلم الرجال بين التقعيد المنهجي والاجتهاد الذاتي

من الملاحظ أن النقاد الكبار كثيرًا ما يقع منهم اختلاف الحكم -بل حكم الواحد منهم- في الراوي الواحد، فيلجأ المتأخرون إلى حمل جملة كبيرة من مصطلحاتهم على غير معانيها المشهورة عندهم، المقررة بينهم من أجل نفي الاختلاف بين معاني كلمات الناقد في عدد من الرواة، وذلك على الرغم من أن الثقة المُكْثِرَ المُعْتَمَدَ مِنَ النُّقَّادِ في الحكم على الراوي الواحد هو في الحقيقة أمر له أسبابه التي مَنْ عَلِمَهَا عَذَرَهُ وَفَهِمَ مَسْلَكَهُ، ومن أهم تلك الأسباب:

- أن الناقد قد يتأثر حكمه أحيانًا دون أحيان أخرى بحديث لذلك الراوي يسمعه أو يقف عليه قُبَيْلَ كلامه فيه، قال في التنكيل: "ومن ذلك أن المُحَدِّثَ قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب عُرِفَ مِنْهُ مَجْمُوعُ حَالِهِ، ثم قد يسمع له حديثًا آخر فيحكم عليه حكمًا يميل فيه إلى حالة في هذا الحديث الثاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف، وقد وقع مثل هذا للدارقطني في سننه وغيرها، وقد ينقل الحكم الثاني أو الثالث وحده فيتوهم أنه حكم مطلق."

- وقال في التنكيل أيضًا: "ينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين: الأول: أن يسأل عنه، فيَجِيلُ فِكْرَهُ في حاله في نفسه وروايته، ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم فيه. الثاني: أن يستقر في نفسه هذا المعنى، ثم يتكلم في ذاك الراوي في صدد النظر في حديث خاص من روايته.

فالأول هو الحكم المطلق الذي لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأما الثاني فإنه كثيرًا ما يُنْحَى به نَحْوَ حال الراوي في ذاك الحديث."[(١)]

فإذا كان المحدث يرى أن الحكم المطلق في الراوي أنه "صدوق كثير الوهم"، ثم تكلم فيه في صدد حديث من روايته، ثم في صدد حديث آخر، فإنه كثيرًا ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته، ثم أتى المعلمي -رحمه الله- بأمثلة لذلك:

---

(١) المعلمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٧.

أن يكون ذلك الرجل مختلفًا فيه غير واضح الأمر وضوحًا تامًّا، فيجتهد فيه الناقد فيختلف فيه اجتهاده إذا سئل عنه أو تكلم فيه ابتداء في مقامين أو وقتين مختلفين، قال الذهبي بعد أن ذكر جملة من العلماء بالحديث ورجاله قبل ابن مَعِينٍ: "فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا: يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال عَبَّاسُ الدُّورِيُّ، وعُثْمَانُ الدَّرامِيُّ، وأبو حَاتِمٍ وَطَائِفَةٌ، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثم اختلفت أراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلفت اجتهادات الفقهاء والمجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال، وأكثر النقاد اختلافًا في أحكامهم على رواة بأعيانهم هم أكثر النقاد اجتهادًا في الرواة، وأكثرهم كلامًا فيهم، وأكثرهم فيما يوجه إليه من أسئلة عنهم، ومن هذا الصنف ابن معين والدارقطني.[١]

بل قد يصل الأمر إلى أن يكون أحد حُكْمَي الناقد غير متأثر بغير حال الراوي في الرواية، ويكون الحكم الآخر متأثرًا بحال السائل أو المجلس أو غير ذلك مثل أن يكون السائل مشددًا في سؤاله، فيظهر أثر ذلك على جواب من سأله. أخرج الترمذي كما في شرح علله لابن رجب عن علي بن المَدِينِيِّ قال: "سألت يحيى ابن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة؟ قال تريد العفو أو تشدد؟ قلت: لا، بل أُشَدِّدُ، فقال: ليس هو ممن تريد كان يقول: أشياخنا أبو سَلَمَةَ، ويحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب."[٢]

وقال الخطيب في الكفاية: "ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي، فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجبًا لرد الحديث، ولا مُسْقِطًا للعدالة، ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى رجاء إن كان الراوي حيًّا أن يحمله ذلك على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة، وإن كان ميتًا أن ينزله من نقل عنه منزلته، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز، ومنهم

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٧٢.

(٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٣.

من يرى أن من الاحتياط للدين إِشَاعَةٌ ما حتى ينظر هل له من أخوات ونظائر، فإن أحوال الناس وطبائعهم جارية على إظهار الجميل وإخفاء ما خالفه، فإذا ظهر أمر يكره مخالف للجميل لم يؤمن أن يكون وراء شبه له، ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث الذي قدمناه في أول باب العدالة: "من أظهر لنا خيراً أَمَّنَّاهُ وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، ومن أظهر لنا سوءًا لم نَأْمَنْهُ ولم نصدقه وإن قال إن سريرتي حسنة."(1)

وقال الباجي في (التعديل والجرح): "اعلم أنه قد يقول المعدل: "فلان ثقة" ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: "فلان لا بأس به" ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو "أي ناقد" فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا." ثم أطال البَاجِيُّ في التمثيل لتلك المعاني والاستدلال لها إلى أن قال: "فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض..." وقد يحكم بالجراحة على الرجل لو وجد في غيره لم يجرح به لما شُهِرَ من فضله وعلمه، وأن حاله يحتمل مثل ذلك إلى أن قال في ختام مبحثه هذا: "فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يُمْكِنُهُ تَنْزِيلُ الأَلفَاظِ هَذَا التَّنْزِيلَ.(2)

---

(1) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٠٩.

(2) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد. **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، مراجعة: أبو لبابة حسين، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج١، ص٢٨٣ - ٢٨٨.

يقول الشيخ حَسَّانُ عَبْد المَنَّانِ: "يجب أن يعلم أولاً أن التصحيح والتضعيف في الحديث أمر اجتهادي، وليس يقوم في الغالب إلا على التصور، وَسَبْرِ الطُّرُقِ وَسَيْرِ أَحَادِيثِ الراوي، فقد يكون الراوي عند أحمد وأبي حاتم مثلاً مجروحًا، ولا يوافقه فيه يحيى بن معين والبخاري وغيرهما. على أن السير في مثل هذه الأحاديث قد يكون عندهم جميعًا، ولكن المقاييس تختلف، والمناهج الأصولية عندهم أحيانًا لا تنضبط، بل قد يخرج عن ذلك كله إلى قناعة الإمام المحدث بِضَعْفٍ أَوْ بِتَصْحِيحٍ دون إبداء بينة واضحة، والأمثلة كثيرة على هذا.[١]

٢- ملاحظات على علم الجرح والتعديل

إنَّ الحكم بعدالة الراوي يفترض أن أحوال الرجال كانت واضحة للنُّقَّادِ مُنْذُ بداية الرواية، مع أن الكلام في الرجال تأخر لأكثر من (١٦٠ سنة)، فقد روى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم،"[٢] وقال صالح بن محمد البغدادي: "أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تبعه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين،"[٣] وشعبة توفي سنة (١٦٠هـ).

ثم إن التفتيش عن الرجال اختلف نوعيًّا من ناقد لآخر. فقد سأل يعقوب ابن شيبة يحيى بن معين: "تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ ! فقال برأسه: لا."[٤]

---

(١) عبد المنان، حسان. **حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرباض بن سارية**، بيروت: مكتبة المنهج العلمي، ١٤١٢هـ، ص١٥٩.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، مقدمة مسلم، باب: بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب، ص٤٢.

(٣) المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن. **تهذيب الكمال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج١٢، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٤) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

سابعاً: خوارم المنهجيَّة في علم الرجال

١- التدليس والمدلسون[1]

التدليس لغة: هو المخادعة وإخفاء العيب،[2] واصطلاحًا: هو أن يقوم الراوي بستر عيب بروايته فينخدع السامع، وهو كما يبدو نوع من الكذب الماكر! قال الحافظ ابن الذهبي: "التدليس مُنَافٍ للإخلاص لما فيه من التَّزَيُّنِ". وقال الإمام المحدث شعبة بن الحجاج: "التدليس أخو الكذب" و"لئن أَخِرُّ من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أُدَلِّسَ". وقال الإمام المحدث عبد الله بن المبارك جملة شعبة الأخيرة وزاد: "إن الله لا يقبل التدليس"، وقال الإمام البقاعي: "إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونهما اثنين باعتبار إسقاط الراوي أو ذكره، وتغمية وصفه، وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة لما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف."

وبرغم انتشار التدليس بصورة مخيفة بين الرواة عامة، ورواة العراق خاصة إلا أن عدد مَنْ تُرْجِمَ لهم في كل كتب الرجال من المدلسين لم يتجاوز المائة، فبالنظر في المؤلفات عن المدلسين نجد أن عددهم يصل إلى نحو المائتي وثلاثين راويًا تقريبًا، فإذا رفعنا منها من كان تدليسه مُحْتَمَلاً "وهم أصحاب

---

(١) الكناني، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، مرجع سابق، ص٢٣٠، النوع الثاني عشر. وانظر أيضاً:
- السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ج١، ص١٧٩.
- ابن كثير، **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٥٠.
- العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ص٩٥ - النوع الثاني عشر.
- العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: ماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، ج١، ص٧٧.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الاسلامية، ١٩٨٤م، ص٤٧ - ٥١، المدلس
- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٣٥٥، باب الكلام في التدليس وأحكامه.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج٦، ص٨٦، مادة دَلَسَ.

الطبقة الأولى والثانية" فيتبقى حوالي المائة وعشرون راويًا، ورفعنا أصحاب الطبقة الخامسة "وهم الذين ضُعِّفُوا بأمر آخر بخلاف التدليس" فسيتبقى خمسة وسبعون راويًا فقط! وهؤلاء هم الذين لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُمْ عند أهل الحديث إلا بالتصريح بالتحديث، فهل هذا العدد استوعب فعلاً كُلَّ مَنْ دَلَّسَ؟ بالطبع: لا.

يقول ابن عبد البر في التمهيد: "التدليس في مُحَدِّثِي الكوفة كثير"، قال يزيد ابن هارون: "لم أر بالكوفة أحدًا إلا وهو يدلس إلا مِسْعَرًا وشَرِيكًا."[1] ويقول شعبة: "ما رأيت أحدًا إلا وهو يدلس إلا عمرو بن مرة، وابن عون،"[2] ولذا سمَّى الإمام مالك "العراق" بـ"دار الضرب"، "أي إن الأحاديث تُضرب مثل النقود، وتخرج للتعامل بها"!

ثم إن هذا التدليس جاء أيضًا من الأئمة أنفسهم، وممن يروون الكثير من سماعهم!

فعند الترمذي أن ابن المبارك قال لهيثم: "ما لك تدلس وقد سمعت كثيرًا؟ قال: كان كبيراك يُدَلِّسَانِ: الأعمش، والثوري".

وكان بعض الرواة "حتى من الأئمة" إذا روى عن ضعيف باسمه كناه، وإذا كان معروفًا بكنيته سماه!

قال ابن المبارك: "نِعْمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةُ لولا أنه يكني الأسامي ويسمى الكنى، قال: كان دهرًا يحدثنا عن أبي سعيد الوحاظي فنظرنا فإذا هو عبد القدوس،[3] "وهو مجتمع على تركه."

---

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٣٨٧هـ، ج١، ص٣٣.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص٣٤.

(٣) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب،** مرجع سابق، ج١، ص٦٦-٦٧. وانظر أيضاً:
- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** مرجع سابق، ج٢، ص٦٤٣.

وهناك أمثلة تبين عسر كشف التدليس حتى بين المتعاصرين.

فمن ذلك أن حسين الأشقر حَدَّثَ عَلِيَّ بْنَ المَدِينِيِّ فسأله عَلِيٌّ: "ممن سمعته؟ فقال: حدثني شعيب عن أبي عبد الله عن نوف، قال علي: فلقيت شعيبًا فقلت: مَنْ حدثك بهذا؟ قال: أبو عبد الله الجَصَّاصُ، قُلتُ: عمن؟ قال: عن حماد القَصَّارِ، قال علي: فلقيت حمادًا فقلت: من حدثك بهذا؟ قال: بلغني عن فَرْقَدٍ السَّبْخِيِّ عن نَوْفٍ، فإذا هو قد دلس عن ثلاثة! ! والحديث بَعْدُ منقطع، وأبو عبد الله الجصاص مجهول، وحماد القصار لا يدري من هو، وبلغه عن فرقد أنَّه لم يدرك نوفًا ولا رآه."[1]

فضلاً عن ذهاب بعضهم إلى تضليل من يسألهم عن السماع فقد قال سفيان ابن عيينة لرجل: "سل زيد بن أسلم (عن سماعه) فقل له: هل سمعت هذا مِنِ ابْنِ عُمَرَ؟ فقال له: يا أبا أسامة أسمعته من ابن عمر؟ ! قال زيد: أما أنا فقد رأيته"! فهذا تضليل من الراوي "الذي لم يسمع"، كي لا يجيب إجابة مباشرة. ولذا فقد علق ابن عبد البر قائلاً: "جواب زيد هذا جواب حيره عما سئل عنه، وفيه دليل والله أعلم على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلاً على صحة السماع."

ومن ذلك ما رواه ابن عَدِيٍّ بسنده أنَّ شعبة قال: "لو أتيت محدثًا عنده خمس [هكذا وردت] أحاديث أصبت ثلاثة لم يسمعها..."[2]

٢- الكذب

ظل الكذابون يتزايدون، ومن ثمّ الروايات المكذوبة. فيقول أمير المؤمنين بالحديث شعبة ابن الحجاج (ت ١٦٠هـ): "ما أعلم أحدًا فتش الحديث

---

(١) العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص٩٨.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص٢٩٥، فقرة رقم: ١٨٩٨.

كتفتيشي (له)، وقفت على أن ثلاثة أرباعه كذب."[١] وبتعقب هذا الكذب نجده واقع (كما يصدق أهل الحديث) من أيام الصحابة! فيقول عثمان ابن عفان: "إن ناسًا يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث لا أدري ما هي؟!."[٢] ويقول معاوية بن أبي سفيان: "أما بعد فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم." ويقول رافع بن خديج: "كنا عند رسول الله ﷺ فجاء رجل فقال: يا رسول الله إن الناس يحدثون عنك كذا وكذا، قال: ما قلته ما أقول إلا ما ينزل من السماء، ويحكم لا تكذبوا علي، فإنه ليس كذب علي ككذب على غيري."[٣] ويسأل عاصم أنسًا بن مالك عن القنوت "البخاري"، فقال: "قبل الركوع" فقلت "أي عاصم": إن فلانًا يزعم أنك قلت بعد الركوع! فقال: "كذب."[٤] وكذب بعضهم على عبد الله بن جعفر، فعقب ابن عبد البر قائلاً: "... فهذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنهم حدثوه عن عبد الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه، بل عرف ضده، وهذا في زمن فيه الصحابة، فما ظنك بمن بعدهم؟"[٥]

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٧، ص٢٢٦. وانظر أيضاً:

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٠.

(٢) النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، مرجع سابق، ج٣، ص١١٣.

(٣) القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**، تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٢٥، حديث رقم (٥٥). وانظر أيضاً:

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص١٠٧.

(٤) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ص٦٠٨، حديث رقم: ٣١٧٠.

(٥) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٤.

ويقول البخاري في صحيحه بسنده: "... أخبرني حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطًا من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار فقال: إنه كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب."

٣- الجهالة

يعدّ أهل الحديث أن الحديث ضعيف لو كان فيه أحد الرواة المجهولين، ولكن هذه الجهالة[١] اختلفت معاييرها من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، مما جعل الحديث يتبدل من الصحة إلى الضعف، والعكس. فقال بعضهم "كأحمد ابن حنبل": "إن الجهالة ترتفع عن الراوي برواية أحد الأئمة عنه. فقد يروي أحد الأئمة عن الرجل وهو ليس بثقة".

روى ابن رجب وغيره أن سفيان الثوري قال: "اتقوا الكلبي، فقيل له: فإنك تروي عنه، فقال: أنا أعرف صدقه من كذبه."[٢] وكذلك فقد حَدَّثَ ابن المبارك عن جماعة، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم، ولذا عقب ابن رجب بعد إيراد مثل هذه الروايات: "إن رواية الثقة عن الرجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيرًا من الثقات رووا عن الضعفاء كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما."[٣]

قلت: والعجيب أن أحمد نفسه يقول: "كان عبد الرحمن يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعد ذلك، وكان يروي عن جابر الجعفي وهو أحد الكذابين، ثم تركه". ويقول يحيى بن معين عن أحمد نفسه: "جُنَّ أحمد، يروي عن عامر بن صالح"، والدليل الأوضح على روايته عن الضعفاء والكذابين هي

---

(١) ويقسم علماء الحديث الجهالة في الرواة إلى قسمين: مجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد ولم يوثقه. ومجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فصاعدًا، أو واحد فقط، ولكن بين من حاله ما يدل على معرفته الظاهرة أو العامة به فقط، فإن علم منه خالصة حاله وعدالته فقد زالت عنه الجهالة بالكلية.

(٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص٧٧.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٧٩.

مروياته بمسنده، والتي سيأتي بعضها بعد صفحات، مما يجعل من قوله السابق كالإمساك بالهواء.[1]

٤- الإقليميَّة

الإقليمية هي أحد أوجه التعصب غير العاقل، وتؤدي إلى إفساد حكم الناقد سواء بالتوثيق أو التضعيف والتجريح، وبرغم وضوح ذلك إلا أن وكيع بن الجراح قال: "لا نعدل بأهل بلدنا أحدًا."[2] وقال سفيان بن عيينة: "من أراد الإسناد والحديث المعروف الذي تسكن إليه القلوب فعليه بحديث أهل المدينة."[3] وقال الزهري: "ما رأيت قومًا أنقض لِعُرَى الإسلام من أهل مكة."[4] وسئل عبد الرحمن بن مهدي عن حديث أهل الشام فنفض يده،[5] وحط الجوزجاني على أهل الكوفة؛ لتشيعهم وميله للنصب.[6]

٥- العاطفة

مما لا شك فيه أن العاطفة لا دخل لها بالعلم، ولكنها -مع الأسف- تدخلت في حكم النقاد على الرواة، ومن ثمّ على الروايات، ومن ذلك:

---

(١) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٠. وانظر أيضاً:
- المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ج١٤، ص٤٧.
- ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، كلام الأئمة في الرجال.

(٢) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٩، فقرة رقم: ١٩٠٩.

(٣) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مرجع سابق، ج١، ص٧٩.

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩٧، و٢١٤١.

(٥) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مرجع سابق، ج١، ص٨١.

(٦) ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ج١، ص١٠، وج٥، ص١٨٢، وج٦، ص١٥٨، وانظر أيضاً:
- ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري "مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري"**، مرجع سابق، ج٢، ص١١٦.
- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، مرجع سابق، ج١، ص٧٦-٧٨.

أحب الإمام مالك أيوب السختياني ووثقه قائلاً: "إذا ذُكر النبي ﷺ بكى حتى أرحمه، فلما رأيت منه ما رأيت وإجلاله للنبي ﷺ كتبت عنه."[1] في حين رفض الرواية عن محمد بن إسحاق متهمًا إياه أنه دجال، وذلك بعد أن طعن ابن إسحاق في نسب مالك وعلمه.[2] ورفض مالك الرواية عن الإمام سعد ابن إبراهيم، لطعن سعد في نسبه أيضًا، ولأنَّه أغلظ عليه.[3] والنسائي رفض الرواية عن الإمام أحمد بن صالح لرفض الأخير تحديثه.[4]

---

(١) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** مرجع سابق، ج١، ص٣٤٠.

(٢) كان يحيى بن معين يقول عن محمد بن إسحاق: "ثبت في الحديث". وقال أبو حاتم عنه: "لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازنه في جمعه". وقال شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث. ووثقه سفيان وعلي بن المديني ويحيى بن يحيى وعبد الله بن المبارك والبخاري ويزيد ابن هارون والمنذري وابن القيم والذهبي. وانظر مثلاً:

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان. **المغني في الضعفاء،** تحقيق: حازم القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ج٢، ص١٥٩، ترجمة رقم: ٥٢٧٥.
- الذهبي، **تذكرة الحفاظ،** مرجع سابق، ج١، ص١٧٣.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل. **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد،** تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٥ﻫ، ص١٣-١٥.
- البستي، أبي حاتم محمد بن حبان. **الثقات،** تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٥ﻫ/١٩٧٥م، ج٧، ص٣٨٣.

(٣) وذكر الحافظ المزي توثيق العجلي وأبو حاتم الرازي والنسائي وابن معين وابن حنبل وابن سعد وغيرهم له. وروى له الجماعة. انظر:

- المزي، **تهذيب الكمال،** مرجع سابق، ج١٠، ص٢٤٣، ترجمة رقم: ٢١٩٩.

تركه الإمام مالك إمام دار الهجرة لخلاف شخصي، فقيل: إنه وعظ مالك فأغلظ عليه فتركه. ذكره ابن حجر نقلاً عن الساجي. انظر:

- ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب،** مرجع سابق، ج٣، ص٤٦٣. وقال ابن معين: "لأنه تكلم في نسب مالك".

(٤) قال عنه النسائي: "ليس بثقة ولا مأمون". وذكر أن يحيى بن معين قال عنه "كذاب يتفلسف". قال ابن حجر: "استند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح". ثم ذكر ابن حجر أن سبب تحامل النسائي على أحمد هو أن الأخير رفض أن يحدث النسائي لصحبته لقوم من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فشنع النسائي عليه من بعدها.

وهناك أمثلة عدة لإفساد العاطفة لحكم كبار الأئمة أحجمنا عنها لضيق المجال.

٦- التقليد

قلد عدد من نقاد الرواة زملاءهم في أحوال من جهلوا حاله من الرجال، ثم إن بعضهم تراجعوا بعد أن قُدِّر لهم معرفة بعد من تكلموا فيهم: فشيخ النقاد يحيى بن سعيد كان يقلد غيره في ذَمِّ روح بن عبادة، بينما هو ثقة عنده دون معرفة اسمه بالتمام فصار عنده الشخص الواحد اثنين... فتأمل.

وها هو رأس النقاد عبد الرحمن بن مهدي يظن تقليدًا أن رواية روح لمسائل ابن أبي ذئب هي من الكذب حتى عرف أنه سمعها فعلاً.[١]

٧- المذهبيَّة الفقهيَّة والكلاميَّة

الاختلاف في المذاهب الفقهية لا علاقة له بقبول أو رد الرواية خاصة إذا لم يكن في الروايات المردودة ما فيه دعوة للمذهب الفقهي، ولكن الذي حدث أن الاختلاف في الرأي كان مؤثرًا في الحكم على الراوي، ترك أبو حنيفة الرواية عن عطاء لإفتائه بالمتعة، وترك جرير الرواية عن ابن جريج، لأنه كان يرى المتعة، وترك ابن شعبة المنهال بن عمرو لسماعه ألحانًا خارجة من بيته، وترك ابن عتيبة زاذان، لأنه كان كثير الكلام، وترك جرير بن عبد الحميد الرواية عن سماك ابن حرب لبوله قائمًا، وترك أحمد بن حنبل الرواية عن علي بن المديني وكل من أجابوا في المحنة مع أن البخاري يقول: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني"، وترك البخاري صاحب الصحيح، وذكره الذهبي في كتابه "الضعفاء والمتروكين". يقول ابن أبي حاتم: "سمع منه "البخاري" أبو حاتم، وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي أنه أظهر عندهم في نيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق،"[٢] وغير هؤلاء كثير.

(١) المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ج٩، ص٢٤٢.
(٢) الرازي، **الجرح والتعديل**، مرجع سابق، ج٣، ص٢.

وكان يحي بن معين يجرح عمرو بن عبيد؛ لأنه أحد مؤسسي الاعتزال المتقدمين ويقول: "كان عمرو بن عبيد دهريًّا لا يكتب حديثه"، وتبعه بعد ذلك نقاد الحديث، فالنسائي يقول: "متروك الحديث"، وأيوب يقول: "هو يكذب"، والدارقطني يقول: "ضعيف"، وذلك كله رغم الاعتراف بزهده وعبادته، فابن حبان يذكر أنه من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه فسموا المعتزلة. والذهبي يصفه في ميزان الاعتدال بأنه المعتزلي القدري مع زهده وتألهه.[١]

ونتيجة لإفراط أهل الحديث في الرواية وما شابهها من صراع مذهبي وتلبس بالتدليس والوضع، وجدنا بعض أئمة الحديث يتلهفون على ماضيهم، ويندمون على إفراطهم في رواية الأحاديث، فها هو سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) يقول: "لوددت أني لم أكن دخلت في شيء منه، لا عليَّ ولا لي". وقال أيضًا: "ليتني أنجو منه كفافًا". وقال أيضاً: "ما أخاف على نفسي غير الحديث". وقال: "وددت أن كل حديث في صدري، وكل حديث حفظه الرجال عني، نسخ من صدري وصدورهم". وقال أيضًا: "أرى كل شيء من أنواع الخير ينقص وهذا الحديث إلى زيادة، فأظن أنه لو كان من أسباب الخير لنقص أيضًا."[٢]

٨- التلاعب بالجرح والتعديل

الكلام في الجرح والتعديل يقتضي الأمانة والتجرد، لا المزاج الشخصي، ولكن الحادث كان غير ذلك، روى الشافعي أن سفيان الثوري قال لشعبة: "لئن تكلمت في جابر الجعفي "الرافضي" لأتكلمن فيك..."[٣]

---

(١) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، مرجع سابق، ج٣، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٢) الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، مرجع سابق، ص١١٩، ١٢١، ١٢٣.

(٣) وكان المفترض لو أن سفيان يرى بخلاف شعبة أن يقول: "لئن تكلمت في جابر الجعفي لأذبن عنه". وجابر بن يزيد الجعفي روى له أبو دواد والترمذي وابن ماجه، وتركه عدد من أئمة الرواية بعد أن خبروا كذبه وجرأته على دين الله، وانظر:

- المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ج٤، ص٤٦٧.

وقال يحيى بن معين: "رأيت ابني أبي شيبة أتياه "يونس بن بكير" فأقصاهما، وسألاه كتابًا فلم =

وربما أنه هو السبب وراء قول شعبة: "لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير". وقول القطان: "إن لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت عن خمسة، أو نحو ذلك". وقول يحيى بن سعيد: "لو جربت من أروي عنه ما رويت إلا عن قليل."[(1)]

ولهذا يرى علي أكبر النجفي في "التحفة النظامية"، أنه لا ينبغي لعلم الرجال أن يكون في عداد العلوم، لأنه يبحث فيه عن المصاديق والجزئيات الشخصية من الرواة، والعلوم الحقيقية هي ما يستفاد منها قواعد كلية يقتدر بها على معرفة الجزئيات غير المحصورة، وتحتاج إلى النظر وإعمال القوة، وليس علم الرجال بهذه المثابة.

ثامناً: الضبط عند الرواة

الضبط هو الحفظ، وينقسم عند علماء الحديث إلى ضبطين، وهما: ضبط الصدر؛ أي "حفظ العقل"، وضبط الكتاب؛ أي "حفظ الكتاب". والإنسان يتعرض حفظه -مهما تكن درجته- إلى الخطأ، وإما للنسيان، أو الوهم، أو الذهول، أو الخلط والتغير، وقد كان رسول الله يخشى من نسيان التنزيل، فكان يردده حتى قال له سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ (القيامة: ١٦-١٧).

إذن، فالحفظ كان بالكتاب الذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه، وهي خاصية له وحده دون بقية الكتب: ﴿... وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ (فصلت: ٤١-٤٢).

= يُعطهما، فذهبا يتكلمان فيه"، انظر:

- المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ج٣٢، ص٤٩٦.

(١) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٣.

١- ضبط الصدر (حفظ العقل)

اعترف المحدثون بوجود الأخطاء في حديثهم، قال يحيى بن معين: "من لم يخطئ فهو كذاب."[١] وقال سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد."[٢] وقال أيضًا: "لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد..."[٣]

كما وقع النسيان على قسمين، قسم لم يُلاحظ (وهو الأوفر)، وقسم تم ملاحظته عن طريق تصريح الراوي برواية ما، ثم نسيانه لها بعد ذلك حتى لو راجعه فيها من يتذكرونها، ومن ثم فقد وقع الخلاف في قبول روايته بعد نسيانه لها، فقبلها بعضهم ورفضها آخرون كالأحناف، ومن ثمّ فقد ردوا مثل هذه الروايات، ومن المشهور منها حديث: "إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل". وحديث أبي هريرة في القضاء بالشاهد واليمين... إلخ.

والمحصلة النهائية هي وقوع الخطأ في الرواية المروية مهما كان مخرجها، مما يؤدي إلى حدوث التناقضات في متون الأحاديث، وهذه التناقضات منها ما يمكن اكتشافه بسهولة، ومنها ما لا يمكن اكتشافه إلا بصعوبة، ويتعلق بهذا الموضوع قضية الرواية بالمعنى.

---

(١) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ج٢، ص٤١، فقرة رقم: ١١٢٤. انظر أنظر:
- ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص١٥٩.

(٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص١١٠، وقد زعموا وقوع هذا للصحابة، وانظر أيضا:
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، ص٩١٣، حديث رقم: ٢٢٢١.
- البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الطب، باب لا عدوى، ص١١٣٠، ح٥٧٧٤.

(٣) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٢٠٩، وانظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢.

وسأل سليمان الدمشقي عبد الرحمن بن مهدي: "أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم! قال: يغلط في عشرين؟ قال: نعم! قيل: فثلاثين؟ قال: نعم! قيل: فخمسين؟ قال: نعم! ". انظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٤٧.

٢- الرواية بالمعنى[١]

من المعلوم أن مبلغ علم الصحابة كان متفاوتًا، ولم يكن رسول الله ﷺ يجلس للتعليم مجلسًا عامًا يجتمع إليه فيه الصحابة إلا أحيانًا نادرة كالجمعة والعيدين، وقد أخرج البخاري عن ابن مسعود قال: "كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة تلو الموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا". ومن هنا يقول مسروق: "لقد جالست أصحاب رسول الله ﷺ فوجدتهم كالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم."

وقد اتفق المحدثون على أن أَكْثَرَ المَرْوِيِّ قد رُوِيَ بالمعنى، ولذلك كان حرص عمر ابن الخطاب على الفهم الدقيق لما يروى، فقد يضع الراوي ألفاظًا يظنها مرادفة، أو مماثلة للفظ النبوي ظنًّا أنها تؤدي المعنى نفسه. وتأمل قول عمر بن الخطاب[٢] في ما روى مالك ومعمر وغيرهما عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عمر بن الخطاب في حديث السقيفة أنه خطب يوم جمعة، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: "أما بعد فإني أريد أن أقول مقالة قد قدر لي أن أقولها، من وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أحل له أن يكذب عَلَيَّ..."[٣] وهنا يؤكد

---

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٩٨-٢٠٣، باب ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث على المعنى.

- السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤١ وما بعدها.
- السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٢ وما بعدها.
- ابن كثير، **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١٥٧ وما بعدها.
- الجزائري، طاهر. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج٢، ص٦٧١ (الفصل السابع في رواية الحديث بالمعنى وما يتعلق بذلك).
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص١٢٦ وما بعدها.

(٢) الخطيب البغدادي. **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٣) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص١٠٠.

عمر ﷺ على منهج التعامل مع الرواية في الحث على الوعي الكامل والتيقن من الحفظ والفهم ثم الضبط والتأكد في النقل.

وقد علق الخطيب البغدادي على نهي عمر الصحابة عن الإكثار من الرواية فقال: "فعل ذلك عمر احتياطًا للدين؛ لأنه خاف أن يتكل الناس عن الأعمال، ويتكلوا على ظاهر الأخبار، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها ولا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملاً، ويستنبط معناه وتفسيره من غيره، فخشي عمر أن يحمل حديث على غير وجهه، أو يؤخذ بظاهر لفظه والحكم بخلاف ما أخذ، ونحو من هذا."

وروى الخطيب البغدادي عن عبد الله بن عامر اليَحْصُبِيِّ قال: "سمعت معاوية على المنبر بدمشق يقول: أيها الناس، إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثًا كان يذكر على عهد عمر ﷺ، فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل."[(١)]

وقد حرصت السيدة عائشة على المنهج ذاته في نقل الأحاديث، عن عروة ابن الزبير قال: "قالت لي عائشة -رضي الله عنها-: يا بني يبلغني أنك تكتب عني الحديث، ثم تعود فتكتبه، فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافًا؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك."[(٢)] وعن أيوب عن محمد بن سيرين قال: "ربما سمعت الحديث عن عشرة كلهم يختلف في اللفظ والمعنى واحد."[(٣)]

(١) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٧. وانظر أيضاً:
- الدارمي، عثمان بن سعيد. **رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد**، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٥٨هـ، ص١٣٥.

(٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٢٠٥.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص١٣١.

(٣) الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، مرجع سابق، ص٥٣٤. انظر كذلك:
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧٩.
- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٢٠٥.

ومما يرويه الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان بن عيينة قال: قال محمد ابن عمرو: "لا والله لا أحدثكم حتى تكتبوه، إني أخاف أن تكذبوا علي -وفي رواية- أخاف أن تغلطوا علي."

ومنه ما رواه الرامهرمزي بسنده عن طلحة بن عبد الملك قال: "أتيت القاسم وسألته عن أشياء، فقلت: أكتبها؟ قال: نعم، فقال لابنه: انظر في كتابه، لا يزيد علي شيئًا، قلت: يا أبا محمد إني لو أردت أن أكذب لم آتك، قال: إني لم أرد، إنما أردت إن أسقطت شيئًا يعدله لك."

وكان الأعمش يقول: "كان هذا العلم عند أقوام"، وقال مكحول: "دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع، فقلنا له: يا أبا الأسقع، حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، ليس فيه وهم ولا تزيد ولا نسيان، قال: هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئًا؟ قال: فقلنا: نعم، وما نحن بحافظين له جدًّا، إنا لنزيد الواو والألف وننقص. قال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألون حفظًا، وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى."[1]

وقال محمد بن سيرين: "كان أنس بن مالك قليل الحديث عن رسول الله ﷺ، وقال: وكان إذا حدث عنه قال: أو كما قال."

وروى قتادة عن زرارة بن أبي أوفى قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ، فاختلفوا عليه في اللفظ واجتمعوا في المعنى."[2] وقال جرير بن حازم: "سمعت الحسن يحدث بالحديث: الأصل واحد والكلام مختلف"، وقال عمران القصير: "قلت له للحسن البصري: إنا نسمع الحديث فلا نجيء به على ما سمعناه، قال: لو كنا لا نحدثكم إلا كما سمعنا ما حدثناكم بحديثين، ولكن إذا جاء حلاله وحرامه فلا بأس."[3]

---

(١) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ص١٠٦. انظر كذلك:
- السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٠.

(٢) الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، مرجع سابق، ص٥٣١.

(٣) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ص١٠٦.

وقد أطال بعض العلماء القول في أدلة كل من المجيزين للرواية على المعنى والمانعين لها. وأجمع العلماء كلهم على أن لا يجوز للجاهل بمعنى ما ينقل أن يروي الحديث على المعنى، ومن أجاز الرواية بالمعنى أجازها بشروط، قال الماوردي: "إن نسي اللفظ جاز، لأنه تحمل اللفظ والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما، فيلزمه أداء الآخر، لا سيما أن تركه قد يكون كتمًا للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره..."[1]

قال الإمام الشافعي في صفات الراوي:[2] "أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو -غير عالم بما يحيل معناه- لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث..."[3]

---

(١) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج٢، ص١٠١.

(٢) العدالة صفة تقوم بالنفس تمنع المتصف بها من ارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر. والملاحظ في عدالة الراوي ما يمنعه من ارتكاب الكذب. قال الشافعي مبينًا حقيقة خبر الواحد وشروط قبوله، والمراد بعدالته: "... خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ أو من انتهى به إليه دونه؛ أي ذلك هو المراد بخبر الواحد أو الخاصة عنده، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبقَ وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث به من كتابه. إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلسًا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي. ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت".

(٣) الشافعي، **الرسالة**، مرجع سابق، ص٣٧٠ - ٣٧١.

ولقد اشترط الإمام الشافعي على الراوي أن يروي ما يرويه بلفظه إلا إذا كان عالمًا بما يحيل المعنى من الألفاظ فله -آنذا- أن يروي بالمعنى، ولقد ذكر اختلاف الصحابة في التشهد فروى حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: "أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن، فقال في مبتداه ثلاث كلمات التحيات لله". وروى عن ابن عباس نحوه قال: "كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن، فكان يقول: ..."الحديث.[1]

ثم قال الشافعي وهو ينقل كلام محاوره: "حديث عمر الذي أخذ به الشافعي"، وروى أبو موسى خلافه وكذلك جابر، وكلها خالف بعضها بعضًا في بعض الألفاظ حتى بلغت صيغ التشهد ما يزيد على ستة"، ثم أجاب الشافعي بقوله: "كل كلام أريد به تعظيم الله تعالى، فعلمهم رسول الله ﷺ، فجعل يعلمه الرجل فيحفظه، والآخر فيحفظه، وما أخذ حفظًا فأكثر ما يحترس منه إحالة المعنى فلم تكن فيه زيادة ولا نقص، ولا اختلاف في شيء من كلامه يحيل المعنى فلا تسع إحالته."

ثم قال: "فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ؛ إذ كان لا معنى فيه يحيل شيئًا عن حكمه". قال: "ولعل من اختلفت روايته، واختلف تشهده إنما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا، وعلى ما حضرهم، وأجيز لهم. وحين نقارن بين كلام الإمام هنا وكلامه هناك نجده حين أراد ذكر شروط الحديث الصحيح أكد على العقل والرواية باللفظ، لأنه كان في معرض الاحتجاج لخبر الواحد، وجعل الرواية بالمعنى شيئًا نادرًا، ولا يقبل إلا من عالم بما يحيل المعنى، وهذا يعني أن الراوي -في هذه الحالة- عالم باللفظ وبمرادفه أو مرادفاته فيتخير من بين المرادفات ما لا يحيل المعنى، ليستبدل به اللفظ الأصلي، فإذا كان الأمر كذلك، واللفظ الأصلي المنقول عنه ﷺ حاضر في ذهن الراوي فلا داعي لاستبداله بغيره، ولو كان مرادفًا لا يحيل المعنى،

(١) المصدر السابق، ص٢٦٧-٢٦٨، فقرة: ٧٣٧.

ولماذا لا يروى باللفظ المنقول؟ ثم تكلف الإمام في الفقرة (٧٤٨) دعوى احتمال إجازة الغير لكل منهم أن يروى كما حفظ! ثم ذهب ليستدل على جواز ذلك فاستدل بحديث "نزول القرآن على سبعة أحرف"، وحمله على أن الحديث دليل جواز إبدال بعض كلمات القرآن بما يرادفها ما لم يغير المعنى، فتناسى هذا الرجل العظيم عالم قريش ما كان قد قرره ودافع عنه في أكثر من موضع من كتبه حول لفظ القرآن وعصمته وإعجازه، ولا تقيد به واختلافه عن الحديث وعن أي كلام آخر، وصدق القاضي عبد الجبار حين قال عنه -رحمه الله تعالى-: "هفوات الكبار على أقدارهم، وهذا الرجل "يعني الشافعي" عظيم، ولكن الحق أعظم منه". فقد استطرد الشافعي، ليقول في الفقرة (٧٥٣): "فإذا كان الله لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزل، ليحل لهم قراءته، وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه."

قلت: عفا الله عن الإمام وغفر لنا وله، فما كان لمثله أن يقع في هذا القياس الذي هو من أبعد أنواع القياس، كما أن حديث الأحرف فيه اختلاف كبير بين العلماء، إن الفروق بين الأحاديث النبوية والقرآن الكريم فروق مهمة وواسعة جدًّا، ولا يمكن أن تخفى على مثل عالم قريش، فإنه إذا كانت الأمور التي في مستوى التشهد في تكراره في اليوم والليلة، وهو مما علمهم إياه رسول الله -عليه الصلاة والسلام- بألفاظه، بحيث حفظوه عنه كما يحفظون آيات الكتاب، كما في روايتي ابن مسعود، وابن عباس -حصل بينهم فيه من الاختلاف ما جعل عمر ﷺ في خلافته يعيد تعليمهم إياه على المنبر كما أخرج مالك ذلك في الموطأ بإسناد صحيح فما بالك بأمور أخرى؟

نكتة:

قال عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب: "وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوزه مالك، وتبعه الشارح المحقق "الرضي" في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت ﵃، وقد منعه ابن الضائع، وأبو حيان وسندهما أمران: أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ، وإنما رويت بالمعنى. ثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منها."[١]

ورواية الحديث بالمعنى: هي إبدال اللفظ منها بالمرادف، وهو مختلف فيه، فمذهب مالك: عدم جواز ذلك في المرفوع، خوفًا من دخول راويه كذلك في الوعيد لمن كذب على رسول الله ﷺ؛ لأنه ﷺ لم يقل هذا اللفظ المعزو إليه، ومذهب أبي بكر بن العربي يجوز للصحابة فقط، ومذهب الأكثر جوازه في المروي المحكم المتضح الدلالة للعالم باللغة للإجماع على شرح الشريعة للعجم بلسانهم به، وذلك إبدال بلغة أخرى، فجوازه بالعربية للقاطع بأداء معناه أولى، ولا يجوز في اللفظ المشترك أو المجمل، أو المتشابه، أو ما كان من جوامع الكلم.[٢]

٣- ضبط الكتاب

كان الكلام فيما سبق عن ضبط الصدر، أما الكتب فلم تنج أيضًا من التعرض للتحريف بالزيادة أو النقصان أو التغيير، وأكثر الذين يتلاعبون بالكتب؛ من ذَوِيٍّ ومعارف وتلاميذ أصحابها دون علمهم، ومن كتب الأئمة التي عُبثَ بها: كُتُبُ علي بن عاصم بن صهيب "مُسْنِدُ العراق وشيخ المحدثين"،[٣] وكُتب سفيان ابن

---

(١) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) عبد اللطيف، **المعتصر من مصطلحات أهل الأثر من السنة والشيعة الإمامية والزيدية**، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) عبث بها الوراقون فروى كلام الكذابين على أنه كلام النبي ﷺ وانظر:
- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ج٩، ص٢٥٠.
- ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ج٧، ص٣٤٤.

وكيع الحافظ ابن الحافظ محدث الكوفة،[١] وكُتب سفيان الثوري،[٢] وكُتب أبو مقاتل السمرقندي،[٣] وكُتب ابن أبي مريم، وكُتب عبد الله بن صالح،[٤] وكُتب شعبة.[٥]

ثم إن الكتب يقع فيها من الأخطاء ما لا يستطيع أي مخلوق كائنًا من كان أن ينتبه لحدوثه اللهم إلا في القليل النادر، ومن ذلك مثلاً سقوط أو زيادة نقطة من أو إلى كلمة فيتغير المعنى تمامًا، أو عدم الهمز.[٦]

---

(١) كتبه عبث بها وراق كان يثق فيه سفيان وروجع سفيان فلم يرجع، انظر:
- ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ج٤، ص١٢٤.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. **لسان الميزان**، حيدر آباد وبيروت: دائرة المعرف النظامية ومؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج٢، ص٢٥٥.
- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٢.

(٢) ندم سفيان الثوري على أشياء كتبها عن قوم، فأوصى عمار بن سيف بحرق كتبه، انظر:
الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ج٧، ص٢٤٢-٢٦١.

(٣) روى ابن عدي بسنده عن أبي ظبيان قال: "قلت يا أبا مقاتل هو موضوع، قال: بابًا هو في كتابي وتقول موضوع؟ قال: قلت: نعم وضعوه في كتابك". وانظر كذلك
- الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد. **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ج٢، ص٣٩٣.
- ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٠.
- ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢٣.

(٤) وكان خالد بن نجيح المصري يصحب غلمان أبي صالح كاتب الليث وابن أبي مريم ويضع الروايات في كتبهما. قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول ذلك، ويقول هو كذاب يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح".

(٥) قال ابنه سعد: "أوصى أبي إذا مات أن أغسل كتبه فغسلتها".

(٦) ومن ذلك ما رواه أبو سليمان الخطابي البستي قال: "ومما سبيله أن يُهمز لدفع الإشكال -وعوام الرواة يتركون الهمز فيه- قوله ﷺ في الضحايا: "وادخروا وائتجروا". أي تصدقوا طلبًا للأجر فيه، والمحدثون يقولون: "واتجروا". فينقلب المعنى عن الصدقة إلى التجارة، وبيع لحوم الأضاحي فاسد غير جائز. وانظر:
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي. **إصلاح خطأ المحدثين**، تحقيق: محمد علي عبد الكريم الرديني، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ، ص٣١، مما سبيله أن يُهمز لدفع الإشكال.

تاسعاً: بين نقد السند ونقد المتن

إن نقد المحدثين للسند لم يكن لذات السند، وإنما الهدف الأساس منه هو خدمة المتن، فقد قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) في كتابه الفروسية: "قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور، منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات، أو شذ عنهم."[(١)]

١- الإسناد على مَحَكِّ العلميَّة

وهنا يأتي السؤال بعد ما مر ذكره من حقائق: ما مدى مصداقية الإسناد من الناحية العلمية، والأدوات المؤثرة في تلك المصداقية كالجرح والتعديل، والعلم بالمواليد والوفيات، وعلم علل الحديث، وتتبع الطرق والشواهد... ؟

إن المتأمل في فكرة الاعتماد على الإسناد والرجال بوصفها منهجا للتحقق من صحة الخبر أو الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ يدرك أن ثمة أزمة خطيرة حدثت في العقل المسلم؛ إذ أصبح عاجزًا عن معرفة صحة الكلام من مضمونه، وذلك بعرضه على القرآن، فهو النص الوحيد المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذا عين ما فعله الصحابة رضوان الله عليهم.

إن التساؤل الذي يثور هنا هو ما الذي ألجأ المحدثين إلى هذا الطريق الوعر -طريق الإسناد والرجال- وأقصى ما يمكن أن نصل إليه بوساطته، أحكام ظنية حول الرواة والروايات؟ ألا يكفي القرآن المجيد، ليكون حاكمًا ومهيمنًا على الأحاديث، وهو الذي أنزله الله مصدقًا لما بين أيدي الناس من الكتب السابقة ومهيمنًا عليها؟ وهل آمن المسلمون بالقرآن الكريم وصدقوا به، واتبعوا ما فيه من الهدى بناء على تحريهم عن شخص النبي ﷺ وتأكدهم

---

(١) الدميني، مسفر غرم الله. **مقاييس نقد متون السنة**، الرياض: (د. ن.)، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٢٤٨.

من عدالته وضبطه وصدقه؟ أم كان القرآن نفسه هو أكبر برهان على صدق النبي ﷺ وصحة دعواه؟

إنَّ التردد في عرض الأحاديث والأخبار والروايات على القرآن -فضلا عن الآراء والأفكار والاجتهادات المختلفة- ليس إلا مظهرًا من مظاهر عجز العقل المسلم، الذي ظل قرونًا مرتهنًا لدليل الإسناد، واعترافًا بأنه لم يعد قادرًا على فرز وتمحيص هذه الروايات؛ لأنه غير قادر على تحكيم القرآن فيها.

لقد كان كبار الصحابة -كأبي بكر، وعمر، وعائشة- ﷺ يدركون جيدًا أن العلم بالرجال ليس هو المعيار الحقيقي لقبول الحديث ورده، وإنما ما معهم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الثابتة عندهم بيقين، وهذا المنزع لا يتم إلا بالنظر في المتن وليس السند، فالتركيز على المتن وعرضه على القرآن صيانة طبيعية للسنة من الاختراق.

ثم إنَّه منهج قرآني في الأساس: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ... ﴾ (الحجرات: ٦)، فالتبين هنا ليس من الشخص وإنما من "النبأ" ولا شك أن توثيق الأخبار المتعلقة بالدين لا يتم إلا في ضوء كتابه الموحى به، المحفوظ بحفظ الله له، فكما أن السنة بيان للقرآن تطبيقًا وعملاً، فالقرآن بيان للسنة هيمنةً وتصديقًا.

إنَّ هذا ليس معناه رفض الإسناد مطلقا، ولكن الإسناد كان يفترض أن يعتمد بوصفه خطوة أولى في عملية غربلة الأحاديث، يليها خطوة أخرى، وهي عرض نتاج هذه العملية على كتاب الله، ليبقى بعد ذلك ما صدق عليه الكتاب، ويستبعد ما لا يتفق معه، ولكن يبدو أن الخطوة الأولى هذه كانت من الاتساع بحيث استغرقت معظم الجهود التي بذلت في جمع السنة وتنقيتها فأصبحت السنة رهينة علم الرجال.

وليس في هذا المنهج أيّة دعوة لتجاوز كل ما بين أيدينا من الأحاديث والآثار المدونة في مجاميع الحديث كما يدعو بعضهم، فهذه دعوة مرفوضة من

وجهة نظر القرآن نفسه (فتبينوا)، ومن وجهة نظر المنهج العلمي، ولكن هذه المجاميع -بناء على الاعتبارين السابقين-تستوي جميعها في مرتبة واحدة، أي إنها ليست في وضع تراتبي، فليس ثمة مصنف صحيح، وثمة ما هو أصح منه، فكلها تجمع الصحيح وغيره.

فإنَّ فكرة الأصحيّة أو "الصحيح" من المفاهيم التي اكتسبت قدسية بالغة الخطورة لدى العقل المسلم، وهي من المفاهيم التي تحول دون الاجتهاد، والقول بأن ثمة كتابًا هو الأصح بعد كتاب الله، أحد مظاهر الأزمة المنهجية التي تعرض لها العقل المسلم الذي هيمنت عليه فكرة "الإسناد" ومنهج "النقل"، فالقرآن لم يكتسب صحته ومكانته؛ لأنه نقل عبر طرق صحيحة، وإنما لأن الذي أنزله ﷻ قد تكفل بحفظه وصيانته فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر: ٩).

فوضع أي كتاب بالمقارنة مع القرآن، إنما هو نتيجة لخلل في القدرة على التمييز بين معنى صحة القرآن وصحة الأخبار، فصحة القرآن مستمدة من ذاته وليس من طرق من حملوه، أما صحة الأخبار فيجب أن تستمد من تصديق القرآن لها، وهيمنته عليها.

وإنَّ الذين دَوَّنُوا مَجَامِيعَ السنة لم يدعوا لأنفسهم أنهم التزموا بنقد المتن، ولم يزعم صاحب كتاب من كتب السنة أنه عرض محتواه على القرآن حديثًا حديثًا، فقد انحصرت مهمتهم في جمع الرواية عن طريق العلم بالرجال، وإن أطلق بعضهم على ما جمعه "الصحيح"، فإنما أرادوا الصحيح بوصف المعايير والشروط التي اتبعوها في الجمع والاختيار، وإلا لو أرادوا الصحة المطلقة فكيف يكون الخبر صحيحًا عند هذا، ضعيفًا عند ذاك، وكلاهما كتب الصحيح؟ فإذن، لا يمكن القول إن ما تضمنته هذه الصحاح خضع لنقد المتن والسند معًا، والدليل على ذلك وجود الغريب من الأخبار فيها، وإذا ما عرضناها على

القرآن، سنجد هناك اختلافات وتناقضات في الأخبار، وأمورًا تخالف صريح القرآن، لم ينج منها كتاب من هذه الكتب.

٢- نقد المتون

إنَّ إعمال مقاييس "نقد المتون" ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بـ"نقد الأسانيد" وحده، سواء أكان الإسناد عاليًا أو نازلاً، صحيحًا أو مشهورًا، حسنًا أو دون ذلك، والأسباب التي تجعل من "نقد المتون" ضرورة ملحة كثيرة، منها:

أ- ما ذكره الإمام الشافعي في الرسالة، وقد جاء فيها قوله ﵁: "... كل ما سَنَّ رسول الله مع كتاب الله من سُنَّةٍ فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله، والتبيين يكون أكثر تفسيرًا من الجملة..." ثم قال: "... ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول يريد به العام وخاصًّا يريد به الخاصَّ..."

ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه منتقصًا، والخبرَ مختصرًا، فيأتي بعض معناه دون بعض... ويحدِّث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يُدرك المسألة، فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب، ويسن في الشيء سنة، وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سن فيهما. ويسن سنة في نص معناه فيحفظها حافظ، ويسن في معنى يخالفه في معنى، ويجامعه في معنى سنة غيرها لاختلاف الحالين، فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافًا وليس منه شيء مختلف.

ويُسَنُّ بِلَفْظٍ مَخْرَجُهُ عامٌّ جملة بتحريم شيء أو بتحليله، ويُسَنُّ في غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنَّهُ لم يَرِدْ بما حرَّم ما أحل، ولا بما أحل ما حرَّم.[1]

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، مرجع سابق، ص٢١٣، الفقرات رقم: ٥٧٧، و٥٧٨-٥٨٠.

إن الإمام الشافعي -يرحمه الله- وهو المُلَقَّبُ بِنَاصِرِ السُّنَّةِ - يُبَيِّنُ لنا في كلامه هذا أنواعًا من الأحاديث والسنن لا يمكن أن يُحَدِّدَ المُرَادَ بها دون نقد المروي وتحليله بدقة وبعمق شديد، لمعرفة كيف رُوِيَتْ، وكيف نقلها السامع، وكيف تَحَمَّلهَا، وكيف أداها؟ . والشافعي يقول هذا عن خبرة ودراية وتجربة، فهذا مما ورد في رسالته المصرية التي كان فراغه منها بعد عام ست وتسعين ومائة بعد الهجرة، حين كان الناس ما يزالون في قلب عصر الرواية.

ب- إن كثيرًا من الأحاديث بناءً على ما ذكره الإمام الشافعي فيما مر وغيره رُوِيَتْ بالمعنى. وكثير منها قد اجتاز "حواجز الإسناد" ومر من خلالها، ولم تستطع غرابيل "منهجية الإسناد الذاتية" لأسباب عديدة أن توقفها أو تعرقل مرورها، ولذلك أَلَّفَ الرُّوَاةُ المُتَحَوِّطُونَ أن يَخْتِمُوا رِوَايَاتِهِمْ بعبارة: "أو كما قال" ﷺ وهي شائعة في تعبيراتهم، ومنهم بَعْضُ مُحَدِّثِي الصحابة الذين سمعوا تلك الأحاديث، وشاهدوا الأحوال المحيطة بها، ولا يغير من هذه الحقيقة اختلاف العلماء بعد ذلك في "حكم الرواية بالمعنى" على مذاهب خمسة، نجدها مبسوطة بتفاصيلها، وأدلتها، وانتماءات أصحابها، والقائلين بها في كتبهم نحو "الكفاية للخطيب البغدادي"، و"الباعث الحثيث لابن كثير"، و"المقدمة لابن صلاح"، و"تدريب الراوي للسيوطي"، كما نجدها في مبسوطات أصول الفقه نحو "المحصول للرازي".

والإمام الشافعي -يرحمه الله- وهو من هو في علمه وفقهه وانتصاره للسنة - تحدث عن اختلاف الصحابة في رواية "التشهد"، ونقل رواية ابن مسعود عنه ﷺ؛ وليؤكد ابن مسعود صحة روايته أكد: أنه ﷺ "كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن"، ثم ذكر رواية عمر التي قالها على المنبر، وهو يعلم الناس التشهد تأسيًا برسول الله ﷺ، وكانت ألفاظه مختلفة عن اللفظ الذي رواه ابن مسعود، ثم صار الإمام الشافعي إلى رواية ابن عباس وعدّها الأثبت

وهي مغايرة لرواية ابن مسعود وللمروي عن عمر، وتعددت الروايات عن جابر، وأبي موسى، وعائشة، وابن عمر وكلها قد يخالف بعضها بعضًا في ألفاظه... ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء آخر غير ما في لفظ صاحبه، وقد يزيد بعضها الشيء على بعض.

وفي معرض مناقشة الإمام الشافعي لذلك، ولتأويله وبيانه قال: "كل كلام أريد به تعظيم الله، فعلمهم رسول الله، فلعله جعل يعلمه الرجل فيحفظه، والآخر فيحفظه، وما أخذ حفظًا فأكثر ما يحترس فيه منه إحالة المعنى..."، ثم قال: "فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ؛ إذ كان لا معنى فيه يحيل شيئًا عن حكمه، ولعل من اختلفت روايته واختلف تشهده إنما توسعوا فيه، فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم وأجيز لهم..."[(١)] ومثل ذلك أحاديث ألفاظ التشهد، وألفاظ الأذان، والإقامة، وأحاديث قراءة البسملة، والتأمين من الأمور اليومية المتكررة التي يشهدها المئات من الصحابة ﷺ، و"نقد المتون وتحليها" ودراستها وتمحيصها ومقارنة بعضها ببعض، يصبح ذلك من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تعطيلها بحال.

ت- إن "نقد المتون" يساعد على كشف بعض العلل الخفية في الإسناد، وقد يساعد في تقليل نسبة تأثير "الذاتية" في الإسناد توثيقًا وتضعيفًا؛ ونعني بالذاتية ما ألفه كثير من العلماء من أحكام بالتوثيق والتضعيف تعتمد على الرأي الشخصي للراوي وموقفه من المروى عنه، ولعل من ذلك ما اعتاد الشافعي وغيره من استعمال عبارات "حدثني الثقة" أو "حدثني من لا أتهم" أو نحوها، مما يصعب عدّه حكمًا موضوعيًّا قائمًا على معطيات موضوعية دقيقة.

ومما هو معروف لدى الباحثين في "علمي الرواية والدراية" أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث لم يحرروا تواريخ الرواة من أهل مكة والمدينة خاصة،

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٧، الفقرات رقم: ٧٣٨-٧٤٩.

واضطربت نقولهم فيها كثيرًا... ولكنهم حرروا تواريخ الرواة من أهل العراق وأهل الشام... كما نص على ذلك المحدث الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله،[1] فالجمع بين نقد الأسانيد ونقد المتون يوجدان -معًا- غلبة ظن عند الحكم على الحديث تمكن الباحث من الركون إليه.

٣- فما هي مقاييس نقد المتون؟

إنَّ مقاييس "نقد المتون" وإن نالت من المحدثين اهتمامًا، لكن اهتمام الأصوليين والفقهاء بها كان أكثر؛ إذ ما من إمام من أئمة الأصول، والفقه، والاجتهاد إلا رووا عنه أنه قد رد أحاديث صحت عند المحدثين، وقبلها وأخذ بها بعض المجتهدين، في حين ردها مجتهدون آخرون، وبنوا عليها خلافهم في المسائل التي تعلقت بها، وعند النظر في الأسباب والعلل التي يذكرونها في هذا المجال نجد أنهم يثيرون أمورًا تتعلق بالمتون، وتقوم على نقدها، أو تأويلها، والأمثلة على ذلك كثيرة، ونماذجها تند عن الحصر.

وحين نجمع تلك المقاييس والضوابط التي تركوها لنا في هذا المجال نجد أهمها تسعة عشر مقياسًا يُرَدُّ الحديث لو لم يمر منها بنجاح هي:

أ- أن لا يخالف صريح محكم القرآن أو محكم السنة، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

ب- أن لا يكون مخالفًا للحس والمشاهدة.

ت- أن لا يكون مخالفًا لما هو علميٌّ ثابت من قوانين الطبيعة، وسننها في الكون والخلائق.

ث- أن لا يكون منافيا لبدهيات العقول، أو معارضًا لأي دليل مقطوع به، أو منافيًا للتجربة الثابتة.

جـ- أن لا يكون مخالفًا لما هو ثابت من علم الطب، والفلك، وغيرها من العلوم البحثية.

---

(١) المرجع السابق، الفقرة: ٣٠٦، ص٩٣.

ح- أن لا يكون ركيك اللفظ بحيث لا يرتقي إلى مستوى فصاحة وبلاغة "أفصح من نطق بالضاد" ﷺ، أو يشتمل على ألفاظ لم تكن متداولة في عصره.

خ- أن لا يشمل على دعوة أو إقرار لرذيلة تتنافى مع الشرع.

د- أن لا يشمل على سخافات وسفاسف يترفع عنها العقلاء.

ذ- أن لا يكون فيه دعوة أو ترويج لمذهب أو فرقة أو قبيلة؛ ولذلك ترد رواية الراوي المنتمي والمتعصب إلى مذهب أو نحلة يتمذهب بها أو يتعصب لها.

ر- أن لا يخالف الوقائع التاريخية الثابتة بالتواتر المعتبر، أو تلك التي تثبتها آثار ظاهرة يقر أهل الاختصاص علاقتها، وارتباطها بتلك الوقائع ووقت حدوثها.

ز- أن لا يخبر عن أمور عظيمة يشهدها الكافة بخبر يتفرد به راو أو اثنان.

س- أن لا يكون مخالفا للمعقول المقبول في أصول العقيدة من صفات الله سبحانه وتعالى وما يجب في حقه وما يستحيل وما يجوز، وكذلك بالنسبة للرسل الكرام وما يجب في حقهم وما يستحيل وما يجوز.

ش- أن لا يرد بوعد بالثواب العظيم على العمل الصغير، وأن لا يشتمل على الوعيد الشديد على الصغائر والأمور الهينة.

ص- أن لا يكون للراوي مصالح أو بواعث أو مؤثرات تحمله على رواية ما روى.

ض- أن لا يشتمل على الدعوة إلى موروثات عقائدية أو فلسفية مأخوذة عن أديان أو حضارات غابرة.

ط- أن لا يكون في المتن شذوذ أو علة قادحة ولا في السند، ولهم في تفسير

الشاذ مذاهب صوب ابن كثير في الباعث الحثيث منها ما قاله الإمام الشافعي فيه من أنه "إذا روى الثقة شيئًا قد خالفه الناس فيه فهو الشاذ -بمعنى المردود..." وفرق ابن كثير بين ذلك وما يرويه الثقة- المستوفي للشروط، ولا يرويه غيره، فإذا اختل شرط من الشروط المطلوب توافرها في الراوي كان حديثه مردودًا – ونحو الشاذ ما سموه بالمنكر.[1] والحديث قد يصح إسناده أو يحسن للثقة في رواته، ولكنه يرد لوجود شذوذ أو علة في متنه، وقد مثل بعض الأصوليين له بحديث أبي هريرة أنه ﷺ كان يجهر بـ"بسم الله الرحمن الرحيم" في الصلاة، فلأن الأمر مما يفترض فيه الاشتهار وكثرة الرواة كان انفراد أبي هريرة بروايته شذوذًا وإن صحَّ سنده.[2]

ظ- أن لا يعرض عنه الأئمة من الصحابة؛ بأن يختلفوا في حكم حادثة يقولون فيها باجتهاداتهم، ولا يحتج أحد منهم به، فذلك دليل على عدم صحته عندهم، وما لم يصح في ذلك العصر، فإنه لا يكتسب الصحة بعده. ومثلوا له بحديث "الصدقة في مال اليتيم. "[3]

ع- أن لا ينكر الراوي الحديث الذي رواه بأن يقول: "ما رَوَيْتُ هذا" بعد حين.

غ- أن يكون قد أداه كما سمعه دون زيادة أو نقصان.[4]

فهذه المقاييس النقدية بعضها يتعلق بالراوي وغالبيتها تتعلق بالمروي: أي بمتن الحديث ولفظه ومضمونه. وهي قائمة على استقراء لا يزال مفتوحًا لمن

(١) ابن كثير، **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٤٣ ٥٧-٥٨).

(٢) المحلاوي، محمد عبد الرحمن عيد. **تسهيل الوصول إلى علم الأصول**، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤١هـ، ص١٥٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) ويتعلق بهذا ويتفرع عنه موضوعات عديدة، مثل "زيادة الثقة واختصار الحديث... والرواية بالمعنى" لا نطيل بذكرها.

يجد ما يضيفه عليها. وحين نمعن النظر فيها فسنجدها منظومة يأخذ بعضها ببعضها الآخر، وقد استعملت في رصدها، وبنائها مناهجُ عديدة فهناك "المنهج التاريخي"، و"المناهج الأصولية والفقهية"، و"المنهج اللغوي"، و"العلمي"، و"التحليلي" إضافة إلى بعض المناهج المعرفية الأخرى مثل منهج علم الاجتماع الديني، وذلك لتعدد متعلقات هذه الأحاديث وتنوعها.

إنَّ مجال "النقد العلمي البنَّاء" لا يمكن أن تغلق دونه الأبواب، ولن يكون حِكْرًا على قبيل من الباحثين دون آخر.

وهذا المنهج لم يوضع لمواجهة الأحاديث الضعيفة أو لنقد الأحاديث المعلولة، ولكنه وضع بهذا الإحكام، لتدارك ما قد يكون تسرب إلى الصحاح من أحاديث لم تتعاضد المنهجيتان: مَنْهَجِيَّةُ نَقْدِ الأَسَانِيدِ، وَمَقَايِيسُ نَقْدِ المُتُونِ فوجدت طريقها إلى مجاميع الصحاح. فإذا ساعدت هذه المنهجية بتكاملها وتلازمها ودقتها على تدارك بعض ما تسرب من الأحاديث إلى الصحاح، فلا ينبغي أن تضيق ذرعا بذلك، وإذا أكدت صحة ما كان فيه مقال، فذلك فضل من الله ونعمة، فما من أحد يسره أن يجرح راويًا بذل من الجهد كثيراً لخدمة أحاديث وسنن رسول الله ﷺ، فإذا أُعملت المنهجية بتمامها وكمالها أمكن آنذاك أن نفيد العلم والعمل معا من تلك الأحاديث بدلاً من القناعة بغلبة الظن وحدها. وصار في مقدورنا -آنذاك- أن نستدل بتلك السنن بانطلاق واندفاع، وأن نستدل بها على ما نريد وأن نبني عليها، وعلى ما بينته من القرآن المجيد نظرياتنا ومعارفنا لمعالجة كثير من شئون وشجون الحياة دون ريب أو تردد.

وينبغي أن يكون في مقدمة المبادرين إلى تبني إعمال هذه المنهجية وبلورتها أولئك المتخصصون في علوم الحديث، ولا ينبغي لهم ولا لغيرهم أن يخشوا على السنة من تشغيل هذه المناهج، بل عليهم أن يتشجعوا ويشجعوا على ذلك بدلاً من ترك السنة والعمل في ميادينها لِمُقَلِّدِينَ لِمَدَارِسِ "النقد، ونقد النقد" الغربية المعاصرة التي انتهت إلى تفكيك كل شيء، وقد غزت عقول المسلمين

أفكار مُنْحَرِفَةٌ كثيرة ولا تزال مَوْجَاتُ غَزْوِهَا مُتَدَفِّقَةً، بل قد تكون هذه المنهجية -الآن- أوجب أكثر من أي وقت مضى، والاعتصام بالكتاب، ثم الكتاب، ثم بيانه من السنة النبوية الصحيحة المُشَرِّفَةِ - هو النجاة، وهو سبيل الخلاص.

ولقد نبتت في عصرنا هذا وقبله بقليل نَابِتَةٌ هي من خلائف أولئك الذين قال سيدنا عمر فيهم: "... أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا."[(1)]

وتأكيدنا على إخواننا وأبنائنا من طلبة العلوم الشرعية والنقلية أن يغْنوا هذه المنهجية، ويعملوا على بلورتها، وتعلمها وتعليمها؛ لإغلاق الطريق بوجه أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم "القُرْآنِيِّينَ" وما هم بقرآنيين، فهؤلاء قوم تأثروا بفلسفات نقد النصوص الكتابية وأدواتها، وظنوا أن الأمة المسلمة كانت غائبة عن هذا النوع من النقد، والحق أن الأمة قد مارست جوانب كثيرة منه وتفردت عن سواها بـ"منهجية الرواية والإسناد، ونقد الأسانيد"، ولكن من جاء بعد أجيال الاجتهاد لم يبنوا على ما كان قد تأسس قبلهم، ولم يضيفوا إليه، بل آثروا الراحة والسلامة وتقليد من سلف؛ إذ إِنَّ اتجاهات التقليد لم تختص بالفقه -وحده- بل تحولت إلى منهجية شاملة، شملت فيما شملته علوم الحديث، فقلد من جاؤوا بعد القرن الرابع الهجري من سبقهم في التوثيق والتضعيف، والتعديل والتجريح، والتصحيح والتضعيف، والرواية والدراية، فاقتصرت الجهود على جمع ما فرقه السابقون، وتنظيم ما تركه السالفون، وشرحه لتقريبه من لغة معاصريهم، أو اختصاره إن طال عليهم رافعين شعار "ما ترك السالف للخالف شيئًا"، فاشتغلوا بتعظيم الأسلاف عن البناء على ما تركوا، فبدت منهجيتنا في "الرواية، والدراية" وكأنها قاصرة بعد التطور الهائل الذي شهدته دراسات النصوص الدينية في اليهودية والنصرانية وغيرهما، وهذه التطورات كانت وراء ظهور اتجاهات دينية في أتباع الدِّينَيْنِ عديدة، فعنها نشأت فرق "البروتستانت" في النصرانية و"البابتست" وكنائس عديدة أخرى، قد بلغ من اختلافها مع بعضها

---

(1) الرازي، **المحصول في علم الأصول**، مرجع سابق، ج٥، ص٤٣٣.

أن صار بعضها ينظر إلى بعض وكأنها أديان مستقلة لا تتبع مرجعية مشتركة؛ لأن "أسلحة النقد، ونقد النقد" لم تبق في تلك المرجعيات مشتركًا.

ولم تكن اليهوديَّة أقل تَأَثُّرًا بذلك، فعمليات "النقد، ونقد النقد" قد ساعدت على إبراز تيارات عديدة فيها، من تلك التيارات من يعرفون أنفسهم بـ"الإصلاحيين"، ومنهم طوائف العلمانيين اليهود الذين أوصلتهم أو سهلت لهم عمليات النقد والتأويل أن يجمعوا بين العلمانية واليهودية، ويحولوا اليهودية من ديانة وقوم إلى قوم لهم تراث تندرج بقايا اليهودية فيه، وهكذا استمرت عمليات "النقد التفكيكي"؛ لتصل إلى العقل المسلم المعاصر آثارها من غير تَهَيُّؤٍ أو استعداد لمواجهتها مع مجموعة من الأزمات الفكرية الخطيرة التي هيمنت عليه؛ ولعل أهمها -فيما نحن بصدده- أن متأخري المحدثين توهموا حواجز مفتعلة أو وهمية بين "علوم الحديث" وسائر العلوم الإسلامية الأخرى، وأصموا آذانهم عنها، وحجروا ما كان يمكن أن يتسع. كما أن متأخري الفقهاء ظنُّوا أن قِلَّةَ بضاعتهم في الحديث ونقده لا ينقص من براعتهم في الفقه، وهم في ذلك مُخْطِئُونَ، فقد دخلت إلى ساحات الفقه مسائل كثيرة ما كان لها أن تجد إلى الفقه سبيلاً لولا قلة عناية أولئك الفقهاء بالحديث، كما تسربت إلى مدونات الصحاح أحاديث ما كان لها أن تبلغ تلك المنزلة، لولا قلة بضاعة بعض المحدثين بعلوم الفقه والحياة.

عاشراً: درس مما تعرضت له الأديان السابقة

يذكر التلمود البابلي عن توثيق أسفار التوراة ما يلي: "كتب موسى بنفسه كتبه -أي: التوراة بأسفارها الأساسية- وكتب -أي: موسى- جزءًا حول "بلعام بن باعورا" الذي ذهب كثير من المفسرين إلى أنه المقصود بقوله تعالى: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥ ﴾ (الأعراف: ١٧٥)، وكتاب أيوب وكتب يشوع أو يوشع في المصادر العربية بنفسه كتبه والفقرات الأخيرة الثمانية للتوراة، وكتب صموئيل

كتابه وكتب القضاة وروث، وكتب داود المزامير مستعملاً مؤلفات عشرة من الحكماء: آدم، ملكي صديق، إبراهيم، موسى، هيمان، أيديشوم، آصاف، والأبناء الثلاثة لكورة، وكتب آراميا كتاب وكتب الملوك والمرائي. وكتب حزقيال ومجموعته آشعيا، الأمثال ونشيد الأناشيد، وكتب رجال البيعة الكبرى حزقيال، الاثني عشر، دانيال وإستير، وكتب عزرا كتابه وأخبار الأيام إلى زمنه.[1]

هذا أهم ما ذكره التلمود عن كتاب الأسفار التوراتية، وقد ساد الاعتقاد لدى اليهود لفترات طويلة بهذا الذي ذكره التلمود، وما زال بعضهم يؤمن بهذا، لكن "النقد" الذي مارسه النقاد كذب ما يتعلق بموسى على الأقل مستفيدًا من بعض عبارات التوراة التي قال التلمود: إن موسى كتبها؛ وذلك عندما وجدوا فيها عبارة تتحدث عن وفاة موسى ودفنه، وهي: "ومات عبد الله موسى عن مائة وعشرين عامًا ودفن في الجواب من أرض مآب ولا يعلم أحد قبره الآن"، فكان ذلك الكشف مفتاحًا لمراجعات كثيرة أحدثت في اليهودية تغييرات هائلة.

وبعد هدم المعبد على أيدي الآشوريين بقيادة "سارجون الثاني" صادر مصادر ديانتهم -كلها- ودمر مملكة "أفرايم" ورحلهم إلى آشور سنة (٧٢٢ق. م.)، وأحل محلهم سكانًا آخرين، كانت مملكة "أفرايم" تحمل اسم "مملكة إسرائيل" بعد موت النبي سليمان سنة (٩٣١ق. م.)، وكانت مملكة أخرى جنوبية لم تستطع -أيضًا- الاحتفاظ بالمصادر الأصلية، وذلك توصل النقاد إلى أن أول جمع لجزء من العهد القديم كان على يد أحد ملوك الجنوب، وهو "بوشيا" الذي أعلن عثوره على نسخة من أصل التوراة التي كانت في مملكة "أفرايم"، فأمر بدمجها بنسخة مملكة يهوذا التي كان يحكمها، وبذلك تم جمع

---

(١) *The Babylonian Talmud*, Translated by Michael Rodkinson,، New York: The Talmud Society, 1918.

وانظر أيضًا:

- سوسة، أحمد. **العرب واليهود في التاريخ**، دمشق: دار العرب، ١٩٩٣م.
- ظاظا، حسن. **الفكر الديني اليهودي**، بيروت: دار القلم، ١٤٠٧هـ.
- فتاح، **اليهودية؛ عرض تاريخي للحركات الدينية في اليهودية**، مرجع سابق.

أو تأليف ما عرف بـ"سفر التثنية". ويعد ذلك أقدم جمع وإبراز لجزء من "العهد القديم"، وقد حدث ذلك سنة (٦٢١ق. م.)، أي: بعد سبعة قرون من تاريخ أخذ موسى لـ"ألواح الشهادة" -كما يسمونها- في طور سيناء.

وبعد السبي البابلي فُقِدَتِ الأُصُولُ مرة أخرى، فقام عزرا بإعادة كتابتها بعد رجوع اليهود من السبي البابلي، وذلك سنة (٤٥٨ق. م.)، فأضاف عزرا ومن معه أربعة كتب أخرى إلى كتاب "التثنية" المذكور لتصبح "العهد القديم" أو "الأسفار الخمسة للتوراة".

ومن أخطر ما حدث لكتبهم -بعد ذلك- ثلاثة أمور: أولها أن كبار الأحبار أعطوا لأنفسهم صلاحيات واسعة لإزالة التناقض والتعارض بين تلك المجموعات، ومع ذلك فإن النقاد قد وجدوا فيها مادة دسمة للنقد؛ وثاني هذه الأمور هو أنهم اضطروا لاستعمال الترجمة؛ لأن اليهود العائدين لم يكونوا قادرين على التعامل بغير اللُّغة الآرامية، فكان لا بد من الترجمة إليها وقد أعطتهم الترجمة فرصة لإدخال معان إضافية وتعديلات بالقدر الذي رأوا أنهم بحاجة إليه؛ أما الأمر الثالث فهو الشرح والتوضيح والتركيز على معانٍ بكل المجموعات بالشكل الذي يفهمونها به.

وقد استمرت هذه الأمور الثلاثة طيلة فترة حكم "الفرس الإِخْمَيْنِيِّينَ" لهم، وهي فترة امتدت ما بين (٥٣٩-٣٣١ق. م.)، لتظهر لديهم إلى جانب التوراة مصادر إضافية؛ أهمها "المدراش" و"المشناة"، كانت "المشنة" أو "المشناة" -كما سبق تفصيله- شروحًا لأحكام التوراة، وتبويبًا لما جاء فيها، والمدراش تعليقات عليها، وقد عكفوا على "المشناة"، واشتغلوا بها وتداولوها شفويا، وعدّوا نص التوراة مضمنا فيها، فخاف كثير من أحبارهم أن تطغى "المشنة" على التوراة، فينصرف الاهتمام كله إليها، وينسى الأصل التوراتي تمامًا، فسموها بـ"الأصل الشفوي" لديانة اليهودية، ومنعوا من تدوينها، لتبقى في دائرة التداول الشفوي.

وقد انقسم اليهود في شأن "المشنة" إلى فريقين: فريق تحمس لها وتشبث بها، وهم من عرفوا بـ"الكتبة والفريسيين"، وفريق عارض ذلك بشدة، ونادى بالاكتفاء بـ"التوراة" أو "الأصل المدون"، وهم من عرفوا بـ"الصَّدُوقِيِّينَ وَالمُغْتَسِلِينَ"، ومن بين هؤلاء ظهرت فرقة "القرائين" من اليهود، إن القرائين عزَزوا دعواهم بالتشبث بالأصل المدون وحده، ونبذ "التلمود والمدراش والمشناة" بأدلة كثيرة.

وهذه الظاهرة نفسها قد تكررت في النصرانية، وكلتا الظاهرتين تدلان على ذلك القلق البالغ، والاضطراب الشديد لدى المتدينين بين الكتب الأصلية المدونة، وما تعرضت له من تحريف وإضافة ونقص، وشروحها وتفسيراتها وتطبيقاتها، وإضافات رجال الدين وحذفهم منها سواء أكانوا مجامع، أو أصحاب مسئوليات كبيرة من الأفراد.

والإنسان هو الإنسان بفطرته وطاقاته وقدراته وضعفه، فإذا تلقى دينا وآمن به، ثم أقبل على التدين به، فليس من اليسير عليه أن يمارس "التدين" حق الممارسة، بحيث يرتقي في ممارسته "التدين" نفسه، وفهم هذا الفرق بين سمو الدين وطبيعة التدين الإنساني، يمكن أن يساعدنا كثيرًا في فهم بعض الظواهر، والتدين حق التدين نجده لدى الأنبياء والمرسلين، ثم الأمثل فالأمثل، ولذلك أُمر الناس بالتأسي بالأنبياء والمرسلين، وطاعتهم -في ذلك وحدهم- والاقتداء بأفعالهم للاقتراب من حالة "التدين بالدين حق التدين".

من هنا فإنَّ الباحث في "علم اجتماع الدين" يجد في كثير من الأحيان تشابهًا في بعض الظواهر لدى المتدينين على اختلاف أديانهم، والظاهرة المشار إليها: ظاهرة "الانقسام إلى فريقين قد تكررت" في المحيط الإسلامي: فظهر فريق يذهبون إلى التمسك شبه الحرفي بالنص المنزل الموحى، والتشبث بالتطبيقات والروح والآثار المأثورة عن الأسلاف -وحدهم- للنص؛ وهؤلاء هم الذين يستحقون أن يطلق عليهم "السلفيون"، وقد أطلق عليهم "أهل

الحديث" أيضًا، وأطلق الشيعة عليهم "الأخباريين". وهناك الفريق الثاني، الذين لا يخالفون في التمسك بالنص المنزل وحده، ولكن جمهرتهم تذهب إلى أنه لا بد من ضم البيان النبوي إلى النص بوصفه البيان الوحيد الملزم، أما ما عدا البيان النبوي فهو غير ملزم والناس فيه بالخيار، وقد عمل الفريق الأول على إيجاد وبناء "إطار مرجعي كامل" يحتوي النص وبيانه النبوي، وأية بيانات أو تطبيقات للسلف في حدود القرون الثلاثة الأخيرة التي اختلفوا في تفسيرها اختلافًا كبيرًا، والناس -بعد ذلك- في نظرهم لا يحتاجون إلا لتوثيق المنقول، ثم تطبيقه؛ فذلك -في نظرهم- ما يجعل الناس في مأمن من التحريف والانحراف؛ كما أنه كفيل بسد أيّة ذريعة قد تؤدي إلى الابتداع والانحراف في فهم النص أو تطبيقه، ويجعل -بعد ذلك- من جمع وإحصاء المروي وتصنيفه منهجًا أو بديلاً عن المنهج.

والذي كان في مقدمة أولويات هذا الاتجاه التحصن ضده، والحماية منه، ولكنه انتهى إليه بطريق تقليد الرواة والنَّقَلَةِ في قضايا الجرح والتعديل، والتوثيق، والتضعيف، أو تقليد ومتابعة الرواة في فهمهم لتلك المرويات، وفي ذلك ما فيه من توقف عن الإضافة إلى العلم، وتكريس "العقلية السكونية"؛ ولذلك فإننا نرى الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في بِنْيَةِ "علوم الحديث الفكرية والمنهجية"، ووضع قواعد كفيلة بتجديد تلك البِنْية، وجعلها نسقًا مفتوحًا قابلاً للتجديد والتجدد، بحيث لا تصاب بالتوقف فتعجز عن مواجهة التطورات الهائلة التي تعج فيها "معارف نقد النصوص الدينية المعاصرة".

ونحن أحوج ما نكون إلى توجيه هِمَم المتخصصين إلى معالجة هذه الأمور التي إن لم تعالج أولاً بأول، فإنها ستقود إلى تلك الانقسامات الحادة، وتستحيي الخلافات القديمة حول السنة التي لا شيء ينبغي أن يخدش حجيتها، أو يجعل منها موضع جدل، فيمزق صفوفهم ويضيف إلى أسباب النزاع بينهم سببًا شديد الأهمية والخطورة.

أمَّا الفريق الثاني: فقد عرف تاريخيًّا بـ"أهل الرأي" رغم تمسكه بالسنة على تفاصيل كثيرة يعرفها المتخصصون، وهي التي أدت إلى نعتهم بـ"أهل الرأي".

أمَّا هذه النابتة الحادثة ممن أطلقوا على أنفسهم القرآنيين "فلم نجد لهم في تاريخنا أصلاً ننسبهم إليه؛ إذ إن الإيمان بحجية سنة رسول الله ﷺ من حيث كونها سنة صادرة عنه أمر لا يسع مؤمنًا بالله وباليوم الآخر إنكاره، ولم يفهم هؤلاء طبيعة الجدل التاريخي الذي ثار بين بعض الفرق الإسلامية مثل الخوارج، والمعتزلة، وبين عامة المسلمين وغالبيتهم العظمى. فقد كان الجدل -كله- منصبا حول حجية الإخبار من حيث هو طريق موصل إلى السنة؛ هل يعد الإخبار -من حيث هو إخبار- حجة أو لا يعد حجة؟ ثم دارت عمليات التفريع على ذلك، والتفريق بين أخبار الآحاد وأخبار التواتر، وما الذي يفيد القطع، وما الذي يفيد الظن... إلخ مما يعرفه أصحاب الشأن.[1]

فهذه النابتة إذا كان لها ما يمكن أن يربط بينها وبين تراثها، فإنه الخطأ في فهمه، والاستعجال في قراءته، وإسقاط تراث الآخرين عليه، وأما الأصل الذي ينتمون إليه بجدارة فهي تلك المجاميع التي مهرت قيد دراسة نقد "النصوص الدينية اليهودية، والنصرانية"، وبنت فلسفة كاملة هي: "فلسفة مناهج نقد النصوص الكتابية" Biblical Criticism[2] وجاء هؤلاء؛ ليسقطوا كل ما أنتجته تلك الفلسفة على القرآن الكريم والسنة بعد أن مهدوا لذلك بتبنيهم ذلك الفهم الخاطئ بأن "حجية السنة" كانت موضع خلاف بين المسلمين كما نبهنا لذلك.

(١) وتجد لذلك بيانات شاملة في كتاب:
- عبد الخالق، **حجية السنة**، مرجع سابق.
- السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق.

(٢) العلواني، رقية طه جابر. "**القرآنيّون والسنّة النبويّة**"، بحث قيد النشر.

الخاتمة

بهذا، يمثل الكتاب إضافةً مقدّرة للكتابات التي تناولت مسألة السنة، من حيث إنه:

أولاً: لم يعالج المسألة جزئياً أو إجرائياً، ولكنه عالجها معرفياً ومنهجياً؛ إذ لم ينفرد بفحص ثلة من الأحاديث، أو حزمة من المتون والأسانيد، بيد أنه نظّر لإشكالية العلاقة بين الكتاب والسنّة منهجياً، فأعاد ترتيب العلاقة بحيث يصير القرآن مهيمناً على السنة، وتصير السنة وسيطاً معرفياً مندرجاً تحت القرآن لا موازياً له. معنياً بتطبيقات القرآن.

ثانياً: أخرج الجدل حول السنّة من حيث حجيتها، والذي انتهى إلى تكفير، وتفسيق الأطراف بعضها بعضاً، لحوار حول المنهج الأساس الذي ينبغي أن تُدرس فيه السنّة، والإطار العام الذي يجب التعاطي بداخله -لا بالاستقلال عنه- مع قضايا السنة.

ثالثاً: ساهم في التأكيد على مركزية النص القرآني واستقلاله من ناحية، واتباع الوسائط المعرفية الإسلامية الأخرى له من ناحية أخرى.

أخيراً: هذا الكتاب، رغم كبر حجمه نسبيا، إلا أنه يعد مدخلاً جديداً لكل من يريد التعامل مع السنة، بطريقة منهجية ومعرفية.

وعلى الله قصد السبيل. والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله. **الشريعة**، الرياض: دار الوطن، ط١، ١٩٩٧م.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي. **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار الحلواني، ١٩٧٢م.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م.
- الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأصبحي، مالك بن أنس. **الموطأ**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الأصبحي، مالك بن أنس. **الموطأ**، رواية: يحيى بن يحيى الليثي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٩م.
- الأصبحي، مالك بن أنس. **موطأ مالك**، تحقيق: تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ/١٩٩١م.

- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. **تاريخ أصبهان**، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.
- الأعظمي، محمد مصطفى. **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، الرياض: مطابع الرياض، (د. ت.).
- الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد. **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد. **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، مراجعة: أبو لبابة حسين، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم. **البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة**، نشره: الأب ريتشارد يوسف اليسوعي، بغداد: منشورات الحكمة، توزيع بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٥٨م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم. **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى. **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن بداران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى. **نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة**، بيروت: دار الحديث، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- البخاري، عبد العزيز. **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

- البخاري، محمد بن اسماعيل. **صحيح البخاري**، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م.
- البزدوي، علي بن محمد. **أصول البزدوي "كنز الوصول الى معرفة الأصول"**، ويليه أصول الكرخي، كراتشي: مطبعة جاويد برس، (د. ت.).
- البستي، أبي حاتم محمد بن حبان. **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- البستي، أبي حاتم محمد بن حبان. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- البصري، محمد بن علي بن الطيب. **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس، ببروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي. **قبول الأخبار ومعرفة الرجال**، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحمن، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. **السنن الكبرى**، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م.

- الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة. **الجامع الصحيح**، بيروت: دار الجيل، ط٢، ١٩٩٨م.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. **شرح المقاصد**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م
- الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد. **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي. **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.
- الجزائري، طاهر. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد. **النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- جعفر، هشام أحمد عوض. **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٧٥م.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف. **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، المنصورة: دار الوفاء، ط٤، ١٤١٨هـ.

- الحازمي، أبي بكر محمد بن موسى. **شروط الأئمة الخمسة للحازمي، البخاري، ومسلم، وأبو داوود، والترمذي، والنسوي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: (د. ن.)، ١٩٦٤م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **تهذيب التهذيب**، حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٥هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **لسان الميزان**، حيدر آباد وبيروت: دائرة المعرف النظامية ومؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٩٧٥م.

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **هدي الساري "مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري"**، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د. ت.).
- الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، المنصورة: دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد. **الإحكام في أصول الأحكام**، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٤هـ.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٠٣م.
- الحفني، عبد المنعم. **معجم مصطلحات الصوفية**، بيروت: دار السيرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- حللي، عبد الرحمن. المفاهيم والمصطلحات القرآنية: مقاربة منهجية، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد ٣٥، شتاء ٢٠٠٤م.
- ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل**، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. الرياض: مكتبة الرشيد، ط٥، ١٩٩٤هـ.
- الخضري، محمد. **تاريخ التشريع الإسلامي**، بيروت: دار الفكر، ط٨، ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٧م.

- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي. **إصلاح خطأ المحدثين**، تحقيق: محمد علي عبد الكريم الرديني، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي. **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **تاريخ بغداد**، بيروت، دار الكتب العلمية، (د. ت.).
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ط٢، ١٩٧٤م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، أنقرة: نشريات كلية الألهيات، جامعة أنقرة، ١٣٨٩هـ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الفقيه والمتفقه**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ.

- الخطيب، محمد عجاج. **السنة قبل التدوين**، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي. **تاريخ ابن خلدون**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٤، (د. ت.).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي. **مقدمة ابن خلدون**، بيروت: دار القلم، (د. ت).
- الخولي، أمين. **الإمام مالك**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٥١م.
- الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي. **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الدارمي، عثمان بن سعيد. **رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد**، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٥٨هـ.
- الدمرداش، محمد فرج. **وعلم آدم الأسماء كلها**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الدمنهوري، أحمد. **إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق**، وعليها حواشي إبراهيم الباجوري، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨م.
- الدميني، مسفر غرم الله. **مقاييس نقد متون السنة**، الرياض: (د. ن.)، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم. **حجة الله البالغة،** تحقيق: سيد سابق، القاهرة: دار الكتب الحديثة، (د. ت.).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **تذكرة الحفاظ،** تحقيق: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **تذكرة الحفاظ،** حيدر آباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل،** تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **سير أعلام النبلاء،** تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د. ت.).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **المغني في الضعفاء،** تحقيق: حازم القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **الموقظة في علم مصطلح الحديث،** تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الاسلامية، ١٩٨٤م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. **الجرح والتعديل،** حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **تفسير الفخر الرازي**، بيروت: دار إحياء التراث، (د. ت.).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠١١م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **المحصول في علم الأصول**، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. **المعالم في أصول الفقه**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، القاهرة: مؤسسة مختار (دار عالم المعرفة)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. **مختار الصحاح**، بيروت: المركز العربي للثقافة والعلوم، ١٩٩٥م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان داوودي، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي.

شرح علل الترمذي لابن رجب، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- رضا، محمد رشيد. **الوحي المحمدي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- أبو ريّة، محمود. **أضواء على السنة المحمدية**، القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.
- الزبيدي، محمد مرتضى. **تاج العروس**، بيروت: دار مكتبة الحياة، (د. ت.).
- الزحيلي، وهبة. **أصول الفقه الإسلامي**، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج١، ص٥٠.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- الزركشي، بدر الدّيْن مُحَمَّد بْن بَهَادر بْن عَبْد اللهِ الزركشي. **الإِجَابَةُ لإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **أساس البلاغة**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د. ت.).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **الكشاف**، بيروت: دار إحياء التراث،

(د. ت.).

- أبو زهرة، محمد. **أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٤٥م.
- أبو زهرة، محمد. **الإمام أحمد بن حنبل**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
- أبو زهرة، محمد. **الإمام زيد؛ حياتة وعصرة – آراؤه وفقهه**، القاهرة: المكتبة الاسلامية، ١٩٥٩م.
- أبو زهرة، محمد. **الإمام الصادق؛ حياته عصره آراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، (د. ت.).
- أبو زهرة، محمد. **مالك**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٥٢م، ص١٥٠-١٥١ وما بعدها.
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ.
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م.
- السباعي، مصطفى بن حسني. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٦م.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. **سنن أبي داود**، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قرة بللي، دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد. **أصول السرخسي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
- السندي، محمد بن عبد الهادي. **حاشية السندي على سنن ابن ماجة**، نسخة المكتبة الشاملة.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ط٤، ١٤١٨هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، تحقيق: السيد الجميلي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٥م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات في أصول الفقه**، بيروت: دار الفكر، (د. ت.).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات**، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٢٢م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات**،

تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الشافعي، محمد بن ادريس. **الرسالة**، بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩م.
- الشافعي، محمد بن إدريس. **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط٢، ١٩٧٩م.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. **شرح مراقي السعود المسمى (نثر الورود)**، تحقيق: علي بن محمد العمران. جدة: دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ٢٠٠٥م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- الشيباني، أحمد ابن حنبل. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.
- الشيرازي، أبو إسحاق. **اللمع في أصول الفقه**، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٨م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، (د. ت.).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان في تأويل القرآن،** تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن. **عدة الأصول،** تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: ستارة، ط١، ١٤١٧هـ.
- عارف، نصر محمد. **الحضارة - المدنية - الثقافة،** فرجنينا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م.
- عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية،** هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- العاملي، جمال الدين الحسن. **معالم الدين وملاذ المجتهدين المقدمة في أصول الفقه،** قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، (د. ت.).
- العبادي، ابن القاسم. **الآيات البينات "حاشية على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع لابن السبكي"**، القاهرة: المطبعة الأميرية، (د. ت.).
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** ﷺ، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.).
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٣٨٧هـ.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. **جامع بيان العلم وفضله،**

القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- ابن عبد الحكم، أبي محمد عبد الله. **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، نسخ وتعليق: أحمد عبيد، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٥٤م.
- عبد الخالق، عبد الغني. **حجية السنة**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م.
- عبد الرزاق، مصطفى. **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م.
- عبد القادر، علي حسن. **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي**، القاهرة: دار الكتب الحديث، (د. ت).
- عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المبتكر الجامع لكتابي المختصر والمعتصر في علوم الأثر**، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المختصر في علم رجال الأثر**، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط٨، ١٩٦٦م.
- عبد اللطيف، عبد الوهاب. **المعتصر من مصطلحات أهل الأثر من السنة والشيعة الإمامية والزيدية**، القاهرة: مكتبة الفجالة الجديدة، ١٩٥٩م.
- عبد المنان، حسان. **حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرباض ابن سارية**، بيروت: مكتبة المنهج العلمي، ١٤١٢هـ.
- عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- العدوي، خميس بن راشد. والمحرمي، زكريا بن خليفة. والوهيبي، خالد ابن مبارك. **السنة: الوحي والحكمة؛ قراءة في نصوص المدرسة الإباضية**،

بهلاء: مكتبة الغبيراء، ٢٠٠٩م.

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: ماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله. **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تحقيق: عمار طالبي، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٤هـ.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل. **معجم الفروق اللغوية**، تعليق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٦م.

- العطار، حسن. **حاشية العطار على جمع الجوامع**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي. **تحقيق كتاب نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد**، تحقيق: كامل شطيب الراوي، بغداد: مطبعة الأمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- العلواني، رقية طه جابر. "**القرآنيّون والسنَّة النبويَّة**"، بحث قيد النشر.

- العلواني، طه جابر. **ابن رشد الحفيد: الفقيه والفيلسوف**، مراكش: جامعة

القاضي عياض، ٢٠٠٦م.

- العلواني، طه جابر. **أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م.

- العلواني، طه جابر. **حاكمية القرآن لا الحاكمية الإلهية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م.

- العلواني، طه جابر. **العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١١م.

- غانم، إبراهيم بيومي وآخرين. **بناء المفاهيم دراسة معرفيَّة ونماذج تطبيقيَّة**، تقديم طه جابر العلواني، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٨م.

- أبو غدة، عبد الفتاح. **السنة النبوية في بيان مدلولها الشرعي**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ.

- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد. **المستصفى في علوم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

- فتاح، عرفان عبد الحميد. **اليهودية؛ عرض تاريخي للحركات الدينية في اليهودية**، عمان: دار عمار، ط١، ١٩٩٧م.

- أبو الفضل، منى. **نحو منهاجيَّة للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدِّمات والمقومات**"، القاهرة: مكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.

- أبو الفضل، منى. والعلواني، طه جابر. **مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية**. القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٩م.

- الفضلي، عبد الهادي. **دروس في أصول فقه الأمامية**، قم: مؤسسة أم القرى

للتحقيق والنشر، ط١، ١٤٢٠ه.

- فوزي، إبراهيم. **تدوين السنة**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، ١٩٩٥م.

- الفيروزبادي، محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**، القاهرة: مطبعة المأمون، ط٤، ١٩٣٨م.

- القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**، تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩١ه/١٩٧١م.

- القاضي عياض، عياض بن موسى. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٧م.

- ابن قدامة المقدسي، عبد الرحمن. **الشرح الكبير**، تحقيق: عبد المحسن التركي، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٥م.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٣م.

- القزويني، أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه. **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دمشق: دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

- القزويني، أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه. **سنن ابن ماجة**، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٨م

- القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري. **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م.

- القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري. **صحيح مسلم**، الرياض: بيت

الأفكار الدولية، ١٩٩٨م.

- ابن قطلوبغا، زين الدين أبو المعالي قاسم. **القول المبتكر على شرح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الحميد محمد الدرويش، دمشق: دار الفارابي، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- قورت، شعبان. **موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها "الموطأ"**، إستانبول: دار الدعوة، ١٩٩٢م.

- القويسني، حسن درويش. **شرح السلم المنورق في المنطق**، وعليه تقارير خطاب عمر الدروي الشافعي، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩م.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. **إعلام الموقعين**، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.

- الكافِيَجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي. **المختصر في علم الأثر**، تحقيق: علي زوين، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٧هـ.

- **الكتاب المقدس**، مصر الجديدة: الطبعة العربيَّة، القاهرة: GC سنتر، ١٩٨٨م.

- الكتاني، أبي عبد الله محمد بن جعفر. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، القاهرة: دار الكتب السلفية، ط٢، (د. ت.).

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **الباعث الحثيث؛ شرح اختصار علوم الحديث**، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح، ١٩٥٨م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **البداية والنهاية**، بيروت: دار المعرفة، (د. ت.).

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **البداية والنهاية**، تحقيق: علي شيري،

بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي ابن محمد سلامة، الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الكراماستي، يوسف بن حسين. **الوجيز في أصول الفقه**، تحقيق: السيد عبد اللطيف كساب. القاهرة: دار الهدى للطباعة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الكشميري، محمد أنور شاه. **فيض الباري على صحيح البخاري**، نيودلهي: رباني بك ديو، ١٩٨٠م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٢م.
- الكناني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح. **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م.
- اللكنوي، محمد عبد الحي. **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٦٥م.
- اللكنوي، محمد عبد الحي. **تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م.
- المامقاني، عبد الله بن محمد حسن النجفي. **دراسات في علم الدراية تلخيص مقباس الهداية**، تلخيص وتحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: جامعة الإمام الصادق، ١٤١١هـ.

- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام. **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، نسخة الشاملة.
- المحلاوي، محمد عبد الرحمن عيد. **تسهيل الوصول إلى علم الأصول**، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤١هـ.
- المرزوقي، محمد أبي عليان الشافعي الأزهري. **اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم**، القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٩٠٧م.
- المرعشي، آية الله العظمى النجفي. **كتاب ملحقات إحقاق الحق**، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط١، ١٤١٥هـ.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن. **تهذيب الكمال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م.
- مشتهري، محمد السعيد. **السنة النبوية حقيقة قرآنية**، تقديم: عبد الصبور شاهين، القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٦م.
- مطهري، مرتضى. **الوحي والنبوة**. طهران: وزارة الإرشاد الإسلامي، (د. ت.).
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى العتيمي اليماني. **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى العتيمي اليماني. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: دار المعارف، ١٣٨٦هـ.

- ابن معين، يحيى. **تاريخ ابن معين**، رواية الدوري، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، ١٣٩٩هـ.
- المقدسي، محمد بن طاهر. **ذخيرة الحفاظ**، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الرياض: دار السلف، ١٩٩٦م.
- المليباري، حمزة بن عبد الله. **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، ملتقى أهل الحديث، ١٤٢٥هـ.
- المليباري، حمزة بن عبد الله. **نظرات جديدة في علوم الحديث**، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- المناوي، عبد الرؤوف. **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**، بيروت: دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، (د. ت).
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. **سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٤م.
- ابن النفيس، علي بن أبي الحزم القرشي. **المختصر في علم أصول الحديث**، القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨م.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار البشائر الاسلامية، ١٩٩١م.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير**

النذير، تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د. ت.).
- هارون، عبد السلام وآخرون. **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠م.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مع حاشية الأمير عليه، القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٧هـ.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ.
- ابن الوزير، أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني. **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- اليحصبي، القاضي عياض بن موسى. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. **الرد على سير الأوزاعي**، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- The Babylonian Talmud, Translated by Michael Rodkinson,، New York: The Talmud Society, 1918.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- http: //lfile. ir/osul-library/book640. pdf
- http: //shiaonlinelibrary. com
- http: //www. ahl-alquran. com/arabic/show_article. php?main_id=873.
- http: //www. al-shia. org/html/ara/books/lib-aqaed/sh-ehqaq-28/01. htm.

كشاف الموضوعات والأعلام

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

غ

ف

ق

ن





هــذا الكـتـاب

موضـوع السنَّة النبوية الشريفة موضوع عظيـم الخطر، كبير الأثر، أسهم فـي تشكيل الحيـاة الإسلامية، عبر تاريخها، ولا يزال. فهـي المنهج التطبيقيّ المعصوم للقرآن المجيد، نتعلم منها كيف اتبع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كتـاب الله -تعالى- وكيـف تلاه على الناس حتى صار لهم القرآن الكريم بفضل هذه السنة، طريقة حياة كاملة.

لكـنَّ فهمَ المسلمين للسنة وعلاقتها بالقرآن أصابه غبش كثير، لأنَّ بعض هذا الفهم قام على غير أصول القرآن المجيد، وعلى عدم الوعي بالفرق الدقيق بين السنَّة من حيث صدورها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والإخبار بها الـذي يقـوم به بشـر عاديون غير معصومين من خطأ النقـل، أو النسيان، أو أي خطأ آخر مما يقع فيه البشر عند تناقلهم للنصوص الشفوية.

وقد جاء هذا الكتاب ليعالج قضية العلاقة بين الكتاب والسنة، بوصف هذه العلاقة نقطة محورية في فهم السنة وحجيتها، ومقاماتها، وهي قضية فكرية أصبح لها في علومنا الشرعية جذور وأغصان!




ISBN 978-1-56564-619-3